

۷۰۶۶۶
۱۰۵۸۱

إهداء ٢٠١٦
هيئة الرقابة الادارية
جمهورية مصر العربية

معرض عبد التواب
رئيس نيابة بمكتب النائب العام
والمفتش القضائي

الوسيط
في شرح
جرائم الغش والتدليس وتقليد العلامات التجارية
من الناحيتين الجنائية والمدنية

- نصوص قانون الغش والتدليس والعلامات التجارية
معلقا عليها بالشرح وأحكام القضاء الجنائية والمدنية
في خمسين عاما وحتى مارس ١٩٨٥ .
- شرح لجناية الغش في عقد التوريد .
- قانون الأغذية معلقا عليه بالشرح وأحكام القضاء .
- نصوص قانون براءة الاختراع والقوانين الأخرى
المتعلقة .
- أحكام المحكمة الادارية العليا وأهم القيود والأوصاف .

١٩٨٥

دار المطبوعات الجامعية
امام كلية الحقوق - اسكندرية

معوض عبد التواب
رئيس نيابة مكتب النائب العام
والمفتش القضائي

الوسيط
في شرح
جرائم الغش والتدليس وتقليد العلامات التجارية
من الناحيتين الجنائية والمدنية

- نصوص قانون الغش والتدليس والعلامات التجارية
معلقا عليها بالشرح وأحكام القضاء الجنائية والمدنية
في خمسين عاما وحتى مارس ١٩٨٥ .
- شرح لجناية الغش في عقد التوريد .
- قانون الأغذية معلقا عليه بالشرح وأحكام القضاء .
- نصوص قانون براءة الاختراع والقوانين الأخرى
المتعلقة .
- أحكام المحكمة الادارية العليا وأهم القيود والأوصاف .

الباب الأول

جرائم الغش والتدليس

مبحث تمهيدى

تطور التشريعات :

منذ تشريع ١٨٨٣ والتدليس والغش التجارى يلقى أهمية بالغه من الشارح المصرى ولقد نظم تشريع ١٩٨٣ فى المادة ٢٤٥ منه .

كما نظم تشريع ١٩٠٤ فى المادة ٢٢٩ منه أحكام الغش ثم نظم تشريع ١٩٣٧ أحكام الغش فى المادة ٢٦٦ منه والتي كانت تنص على .

من تشريع سنة ١٩٣٧ ، وكانت تنص على أنه : «كل من غش اشربه أو جواهر أو غلالا أو غيرها من أصناف المأكولات أو أدوية معدة للبيع ، بواسطة خلطها بشىء مضر بالصحة ، أو باع أو عرض للبيع أشربة أو جواهر أو أصناف مأكولات أو أدوية ، مع علمه بأنها مغشوشة بواسطة خلطها بشىء مضر بالصحة ، ولو كان المشتري عالما بذلك ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين ، وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط » .

كما كانت المادة ٣٤٧ من هذا التشريع تنص على أنه « يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من غش المشتري فى عيار شىء من المواد الذهبية أو الفضية ، أو فى جنس حجر كاذب مبيع بصفة صادق ، أو فى جنس أى بضاعة ، أو غش بغير الطرق المبينة بالمادة ٢٦٦ أشربة أو جواهر أو غلة أو غيرها من أصناف المأكولات أو الأدوية معدة للبيع ، أو باع أو عرض للبيع شيئا من الأشربة والجواهر والغلة وغيرها من أصناف المأكولات والأدوية مع علمه أنها مغشوشة أو فاسدة أو متعفنة ، أو غش البائع المشتري أو شرع فى أن يغشه فى مقدار الأشياء المقتضى تسليمها ، سواء

كان ذلك بواسطة استعمال موازين أو مكييل أو مقاييس مزورة أو آلات وزن أو كيل غير صحيحة ، أو بواسطة طرق أخرى من شأنها جعل الوزن أو الكيل أو القياس غير صحيح ، أو إيجاد زيادة بطرق التدليس في وزن أو حجم البضاعة ، ولو حصل ذلك قبل اجراء الوزن والكيل أو القياس ، أو بواسطة اعطاء بيانات غير حقيقية من شأنها الايهام بحصول الوزن أو الكيل أو القياس من قبل بالدقة » وكانت هذه المادة تقابل المادة ٤٣٤ ع (ف) .

وكانت المادة ٣٨٣ من تشريع ١٩٣٧ تنص أيضا على أنه «كل من وجد في دكانه أو حانوته أو محل تجارته ، أو وجد عنده في الأسواق شيء من الثمار أو المشروبات أو المواد المستعملة في الأكل أو في التداوي ، وكانت هذه الأشياء تالفة أو فاسدة يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيها مصريا أو بالحبس مدة لا تزيد على أسبوع ، فضلا عن ضبط الأشياء التالفة أو الفاسدة ومصادرتها» (وكانت تقابل المادة ٣٢٦ من قانون سنة ١٩٠٤) .

ثم صدر القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ مقرر في مذكرته الايضاحية ان .

من الحقائق الواقعة انتشار الغش فيما تتبايع الناس انتشارا يكاد يتناول جميع ما يحتاجون اليه في مأكلم أو مشربهم أو ملبسهم أو تطبيبهم أو ما يرغبون فيه من أسباب التكمّل .

والغش مضر حيثما وقع فيما يتغذى به الناس أو يتداوون به، أيا كانت الطريقة التي يرتكب بها . فإذا كانت تقليل المادة الغذائية في الطعام كان الضرر منه خطيرا اذا كانت مما يستعمله سواد الناس . وإذا كانت اضافة مادة ضارة بالصحة أو كان الغش في أنواع الأدوية كان الضرر منه واقعا على الحياة نفسها .

ولا يقف الضرر في الغش عند المستهلكين ، بل يتعداهم الى كل من لم تفسد ذمته من المنتجين والتجار والزراع ، فهؤلاء لا حول لهم بقاء منافسة غير مشروعة ، وهم بين أمرين : إما أن يتنكبوا الغش ويلتزموا جادة الأمانة في المعاملة فيتعرضوا بذلك للخسارة وإما أن تنهات قواهم وتغلب عليهم شهوة الربح فيجاروا الغشاشين في غشهم ، لكي لا يستأثروا دونهم برواج

السلعة وبسهولة البيع ، وعلى الحالتين تضحل النزاهة وتفسد الذمم
وتذهب الثقة فى الأسواق ٠٠٠ » ٠

والتشريع الأخير كل ما اتاه انه توسع فى صور التجريم :

تم تعديل القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ بالقوانين ٨٣ لسنة ١٩٤٨ ، ١٥٣
لسنة ١٩٤٩ ، ، ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ، ٨٠ لسنة ١٩٦١ وأخيرا صدر القانون
رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ وتضمن تعديلا هاما لنصوص قانون الغش واضاف
بعض مواد لنصوص هذا القانون ٠

وسوف نعرض لنصوص قانون الغش حسب آخر التعديلات معلقين
عليها بالشرح وآراء الفقه وأحكام القضاء فى خمسين عاما وحتى يتاير
سنة ١٩٨٥ مع بيان النص المعدل قبل التعديل ٠

الفصل الأول

نصوص قانون الغش والتدليس عليها

المبحث الأول

نصوص «القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع الغش والتدليس»

— المعدل بالقوانين أرقام ٨٣ لسنة ١٩٤٨ ، ١٥٣ لسنة

١٩٤٩، ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ، ٨٠ لسنة ١٩٦١ — ١٠٦ لسنة ١٩٨٠

مادة ١ — (١) يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من خدع أو شرع في أن يخدع المتعاقد بأية طريقة من الطرق في أحد الأمور الآتية :

١ — عدد البضاعة أو مقدارها أو مقاسها أو كيلها أو طاقتها أو عيارها .

٢ — ذاتية البضاعة إذا كان ما سلم منها غير ما تم التعاقد عليه .

٣ — حقيقة البضاعة أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحويه من عناصر نافعة وعلى العموم العناصر الداخلة في تركيبها .

٤ — نوع البضاعة أو أصلها أو مصدرها في الأحوال التي يعتبر فيها — بموجب الاتفاق أو العرف — النوع أو الأصل أو المصدر المسند غشا إلى البضاعة — سببا أساسيا في التعاقد .

(١) معدلة بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ .

وتكون العقوبة الحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تتجاوز الفى جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين اذا ارتكبت الجريمة أو شرع فى ارتكابها باستعمال موازين أو مكاييل أو دمغات أو آلات فحص أخرى مزيفة أو مختلفة أو باستعمال طرق أو وسائل من شأنها جعل عملية وزن البضاعة أو قياسها أو كيلها أو فحصها غير صحيحة ولو حصل ذلك قبل اجراء العمليات المذكورة .

النص قبل التعديل :

مادة ١ - يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من خدع أو شرع فى أن يخدع المتعاقد معه بأية طريقة من الطرق فى أحد الأمور الآتية :

١ - عدد البضاعة أو مقدارها أو مقاسها أو كيلها أو وزنها أو طاقتها أو عيارها .

٢ - ذاتية البضاعة اذا كان ما سلم منها غير ما تم التعاقد عليه .

٣ - حقيقة البضاعة أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحتويه من عناصر نافعة ، وعلى العموم العناصر الداخلة فى تركيبها .

٤ - نوعها أو أصلها أو مصدرها فى الأحوال التى يعتبر فيها - بموجب الاتفاق أو العرف - النوع أو الأصل أو المصدر المسند غشا الى البضاعة سببا أساسيا فى التعاقد .

وتكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشر جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهها أو احدى هاتين العقوبتين اذا ارتكبت الجريمة أو شرع فى ارتكابها باستعمال موازين أو مقاييس أو مكاييل أو دمغات أو آلات فحص أخرى مزيفة أو مختلفة أو باستعمال طرق أو وسائل من شأنها جعل عملية وزن البضاعة أو قياسها أو كيلها أو فحصها غير صحيحة ولو حصل ذلك قبل اجراء العمليات المذكورة .

هذا وقد تضمنت المذكرة الايضاحية بشأن هذا النص ما يلى :

١ - تتناول هذه المادة حـسـور الغش التى تقع بغير تزيف فى

البضاعة نفسها كغش أحد المتعاقدين الآخر فى مقدار البضاعة أو جنسها أو صفاتها الجوهرية أو ذاتيتها أو فى أى أمر آخر متعلق بالبضاعة مما ذكر بالمادة .

أما الغش بتزييف البضاعة نفسها فموضع النص عليه فى المادة الثانية . وواضح أن الغش قد يقع بالطريقتين معا بأن يكون الغش فى جنس البضاعة مثلا عن طريق تزييفها وفى هذه الحالة يجوز تطبيق أى الوصفين وعلى الواقعة خصوصا أن العقوبة فيهما واحدة .

٢ - وقد رثى تعميم العقاب على الشروع فى جميع صور الغش إذ لا وجه لقصره على صورة منها . وبذلك يصلح ما عيب المادة ٢٤٧ التى لا تعاقب على الغش فى جنس البضاعة الا اذا تمت الجريمة .

٣ - كذلك رثى ألا وجه لقصر الغش على حالات البيع كما تفعل المادة ٣٤٧ ع فإن الغش كما يقع فى البيع يقع فى المعارضة وفى الرهن وفى العارية بأجر ، وعلى الجملة كل عقد يقضى تسليم أعيان منقولة ، لذلك أطلق النص فى المشروع ليتناول جميع ما تقدم من الحالات .

٤ - وكانت المادة ٣٤٧ تقصر العقاب على الغش فى مقدار البضاعة أو فى عيار الذهب أو الفضة منها أو جنسها ، وقد لجأت المحاكم فى كثير من أحوال الغش الى طريق التخريج المقبول غير أنه رثى استيفاء للتشريع :

(أولا) أن ينص كذلك على الغش فى عدد البضاعة أو مقاسها أو كيلها أو وزنه ، كما نص صراحة على الغش فى عيار البضاعة .

(ثانيا) أن ينص على الغش فى ذات البضاعة وترتكب هذه الجريمة اذا ما سلم المتعاقد بضاعة غير التى حصل الاتفاق عليها بالذات وان لم تختلف عنها فى نوعها أو قيمتها كأن يدخل المشتري فى اسطبل البائع ويختار حصانا معينا ثم يسلمه البائع حصانا آخر ، اذ المفروض الاختيار بين الأشياء أن يتعلق بالاتفاق بما وقع عليه الاختيار بالذات .

(ثالثا) ان ينص الى جانب الغش فى جنس البضاعة على الغش (١) فى حقيقتها كأن يسلم البائع صورة من عمل أحد الرسامين العاديين

بينما يكون المشتري قد فهم أنها من رتبة أحد الراسخين المشهورين واشترى على هذا لاسداس . (ب) وفي صفات البضاعة الجوهرية أو في عناصرها النافعة أو في العناصر الداخلة في تركيبها ، وبهذا يصبح نص المادة أبين في التعبير عن فكرة القانون كاملة غنية عن كل تخريج .

(رابعاً) أن ينص على الغش في نوع البضاعة أو أصلها أو مصدرها تكملة للنص عن الغش في جنسها وذلك حين يكون النوع أو الأصل أو المصدر محل الاعتبار الأول في التعاقد ، فان شأن الغش في هذه الحالة لا يختلف كثيراً عن شأن الغش في الجنس ، فمن باع زيت قطن على أنه زيت زيتون لا يقبله أنه لم يغش في الجنس . أو كان قد غش في النوع وكان من يريد أحد النوعين لا يريد الآخر ومن الغش في المصدر أن يبيع شخص أرزا على أنه من محصول جهة مع أنه من محصول جهة أخرى .

(خامساً) حددت المادة ٣٤٢ (ع) الطرق التي يحصل فيها الغش في مقدار البضاعة وبهذا يكون استعمال إحدى هذه الطرق ركناً من أركان الجريمة . ولئن كان الواقع أن الطرق المشار إليها هي الأكثر شيوعاً في أحداث الغش إلا أنه لا ينبغي لذلك اعتبار استعمالها ركناً لا تتم الجريمة إلا به ، لذلك رُئي أن يجرّد فعل الغش عن الطرق التي تستعمل فيه فيكون النص أو في ملاحظة جميع حالات الغش على أية طريقة وقع .

على أنه لم يغفل في المشروع عن أن الطرق المشار إليها هي الأكثر شيوعاً وأنها لذلك حقيقة بعلاج خاص فاعتبر استعمالها في الغش ظرفاً مشدداً للعقوبة وضم إليها غيرها من الوسائل ما لم يتناولها التشريع القائم فاضيف إلى استعمال موازين أو مكاييل مزيفة أو مختلة استعمال دمغات أو آلات فحص أخرى مزيفة أو مختلة حتى يكون النص أشمل وأعم .

الشرح والتعليق وأحكام القضاء

يبين من المادة الأولى أن المشرع قد عاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر كل من خدع أو شرع في خداع المتعاقد معه بأي طريقة من الطرق في أمور عددها النص تتمثل في عدد البضاعة أو مقدارها أو مقاسها أو كيلها أو وزنها أو طاقتها أو عيارها أو ذاتية

البضاعة حقيقة البضاعة أو صفاتها الجوهرية نوع البضاعة ومن ثم فانه بين أن محل الخداع وارد على البضاعة .

تعريف البضاعة :

البضاعة كل منقول - يكون محل للتعامل - سواء أكان ناتج من زراعة أو صناعة وسواء كان صلبا أم سائلا أم غازيا (١) .

وقد يكون الحصول على المنقول عن طريق غير مشروع، وكذلك حيازته، أو التعامل فيه على أية صورة كانت ، ولكنه يخضع مع ذلك لأحكام قمع التديس والغش ، اذا توافر هذا أو ذلك فى الواقعة ، عند التعامل مثلا فى خمور مهربة أو مقطرة خفية ، أو فى منقول مستورد بطريقة غير قانونية ، أو عند التعامل فى سلاح غير مرخص أو مخدرات ، وتنطبق هنا أحكام تعدد الجرائم ، طبقا للقواعد العامة ، وفى الجملة كل ما قد يصلح لأن يكون محلا للتعامل ، ولو كان باطلا فى نظر القانون المدنى ، يصلح لأن يكون محلا لجرائم التديس والغش التجارى .

وانما يلزم أن يكون محل الجريمة منقولا لا عقارا ، فان هذا القانون لم يوضع لحماية التعامل فى العقارات ، والتي يخضع التديس عند التعامل فيها لقواعد القانون المدنى وحدها ، مهما كان التديس جسيما ، كبيع منزل آيل للسقوط بعد ايهاام مشتريه انه فى حالة جيدة . أما اذا كان العقار لا يملكه البائع ، ولا يملك التصرف فيه ، فبيعه يعد نصبا اذا كان نتيجة خداع للمشتري فى حقيقة الملكية (م ٣٣٦ ع) .

ويراد أن ما قد يكون عقارا بطبيعته فى القانون المدنى ، أو الاتصال أو بالتخصيص ، وقد يعد منقولا فى أحكام قانون منع التديس والغش . فلفظة «بضاعة» الواردة فى المادة الأولى منه تصدق على الأشجار قبل قطعها ، كما تصدق على نوافذ المنزل وأبوابه عند بيعها ، اذا وقع مثلا البيع بمسبب خداع المشتري فى عهدها أو أنواعها .

(١) راجع فى هذا الدكتور/روؤف عبيد فى قانون العقوبات التكميلى طبعة ٧٩ ص ٣٧٨ وما بعدها .

● المقصود بالخداع :

لم يرد بالقانون نمة تعريف للخداع ، الا أنه يمكن تعريفه - فى نطاق
الهدف من هذا القانون - بأنه اسباغ الشرعية على واقعة غير صحيحة من
الوقائع التى ترتبط بكيان البضاعة أو اصلها أو مصدرها (١) * وهو يتحقق
بسلوك ايجابى كتأكيد البائع للمشتري أن السلعة من نوع معين خلافا
للحقيقة ، أو بسلوك سلبى كما اذا سكّ البائع عن تنبيه المشتري الى
ما وقع فيه من غلط بشأن عيار البضاعة حتى اشتراها منه بعيار غير مطابق
لحقيقتها *

والخداع هنا يخلّف عن الاحتيال الذى تتطلبه جريمة النصب ، فبينما
لا تقع هذه الأخيرة بالكذب وحده ها لم يتأيد بمظاهر خارجية يستعين بها
الجانى لتأكيد زعمه توحيلا لاقتناع المجنى عليه ، فان جريمة الخداع تتحقق
بالكذب المجرد * على أنه لا يعتبر من قبيل الخداع الاسترسال فى ذكر مزايا
البضاعة أو المبالغة فى القول ولو وصل الى حد الكذب طالما أن ذلك لا يمس
أهرا من الأمور الواردة تحديدا فى البنود الأربعة المنصوص عليها بالمادة
الأولى من هذا القانون ، مثال ذلك أن يقول البائع أن بضاعته هى أجود
بضاعة فى السوق أو أنها غير متوفرة الا عنده أو أنه حصل عليها بعد جهد
وحشقة أو أن سعرها سيرتفع فى السوق عن قريب الى غير ذلك من أساليب
ترويج البضاعة *

● توجيه الخداع :

استهدف المشرع بنص المادة الأولى من هذا القانون الاحاطة بصور
الغش التى تقع بغير تزييف فى البضاعة لأن افعال الغش التى تقع على
السلعة ذاتها أفرد لها الشارح نصا خاصا بالمادة الثانية من ذات القانون *
وعلى ذلك فان الوسيلة التى يستعملها الجانى فى جريمة الخداع لا بد من
أن تكون موجهة الى شخص المتعاقد مستهدفة تضليله دون مساس بطبيعة
البضاعة أو ادخال أى تغيير على مادتها ، فالمشرع هنا لا يدخل لحماية
المجتمع من البضائع المغشوشة وانما لحماية أوضاع التعامل وضمنان
حصولها فى الشرعية والثقة *

(١) راجع فى هذا الاستاذ ابراهيم السحماوى رئيس النيابة فى
التشريعات الجنائية الخاصة ص ٣٩١ وما بعدها *

محل التدليس أو خداع المتعاقد معه :

تتحدث المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ عن عقاب من خدع أو شرع فى أن يخدع المتعاقد معه فى عدد البضاعة أو مقدارها أو مقاسها ٠٠٠ أو ذاتيتها أو حقيقتها ٠٠٠ أو نوعها أو أصلها ٠٠٠٠ فكأن محل خداع المتعاقد معه ينبغى أن يكون دائماً « بضاعة » فما مدلول هذه الكلمة ؟ تنصرف هذه الكلمة الى كل منقول - يكون محلاً للتعامل - ناتج من زراعة أو صناعة ، وسواء كان صلباً أم سائلاً أم غازياً ، بل قد يكون تياراً كهربائياً (١) .

وقد يكون الحصول على المنقول عن طريق غير مشروع ، وكذلك حيازته ، أو التعامل فيه على أية صورة كانت ، ولكنه يخضع مع ذلك لأحكام قمع التدليس والغش ، اذا توافر هذا أو ذاك فى الواقعة ، عند التعامل مثلاً فى خمور مهربة أو مقطرة خفية ، أو فى منقول مستورد بطريقة غير قانونية ، أو عند التعامل فى سلاح غير مرخص أو مخدرات ، وتنطبق هنا أحكام تعدد الجرائم ، طبقاً للقواعد العامة ، وفى الجملة كل ما قد يصلح لأن يكون محلاً للتعامل ، ولو كان باطلاً فى نظر القانون المدنى ، يصلح لأن يكون محلاً لجرائم التدليس والغش التجارى .

وانما يلزم أن يكون محل الجريمة منقولاً لا عقاراً ، فان هذا القانون لم يوضع لحماية التعامل فى العقارات ، والتي يخضع التدليس عن التعامل فيها لقواعد القانون المدنى وحدها ، مهما كان التدليس جسيماً ، كبيع آيل للسقوط بعد ايهاام مشتريه أنه فى حالة جيدة . أما اذا كان العقار لا يملكه البائع ، ولا يملك التصرف فيه ، فبيعه يعد نصيباً اذا كان نتيجة خداع للمشتري فى حقيقة الملكية (م ٣٣٦ع) .

ويراعى أن ما قد يكون عقاراً بطبيعته فى القانون المدنى ، أو بالاتصال أو بالتخصيص ، قد يعد منقولاً فى أحكام قانون منع التدليس والغش .

فلا فظة «بضاعة» الواردة فى المادة الأولى منه تصدق على الأشجار قبل

(١) راجع الدكتور رؤوف عبيد فى قانون العقوبات التكميلى ص ٣٧٧ وما بعدها .

قطعها ، كما تصدق على نوافذ المنزل وأبوابه عند بيعها ، اذا وقع مثلا البيع بسبب خداع المشتري في عددها أو أنواعها .

الشروع في الخداع : -

يخضع الشروع هنا للقاعدة العامة الواردة في المادة ٤٥ ع من ناحية أنه يمثل «البدأ» في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جناية أو جنحة ، اذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لأرادة الفاعل فيها» . ويتحقق في جريمة خداع المتعاقد هذه بمجرد أن يلقي الجاني اكذوبته الى المجنى عليه في شأن عدد البضاعة أو مقدارها أو ذاتيتها أو حقيقتها أو نوعها أو مصدرها (أو غير ذلك مما هو وارد بالمادة الأولى من القانون) . ويشترط أن تكون هذه الاكذوبة في مقام تعاقد ، وبقصد حمل المجنى عليه على قبول التعاقد على صورة ما كانت لتقع لولا هذه الاكذوبة .

فاذا خدع المتعاقد بها وتمت الصفقة بسببها فالجريمة قد تمت ، أما اذا لم يخدع المتعاقد واكتشف الحقيقة حول صفات البضاعة من تلقاء نفسه أو بسبب تنبيهه من أحد الأشخاص فرفض التعاقد ، فان الواقعة تعد شروعا في صورة جريمة خائبة ، لان الجاني قد استنفذ فيها كل نشاطه المطلوب قانونا لوقوع الشروع .

احكام النقض

- الغش المعاقب عليه بالمادة ٣٠٢ ع قديم هو الذي يحصل في جنس

البضاعة :

● الجريمة المنصوص عنها في المادة ٣٠٢ ع تستلزم حتما حصول الغش في جنس البضاعة و جنس البضاعة هو مجموع صفاتها وخواصها التي تلازمها فتعينها تعيينا جليا يعرفه ذوو المران من كافة ولا يخطئون فيه عادة . وهذه الصفات ترجع اما الى الاقليم التي تنبت فيه البضاعة أصلا اذا كانت مما يزرع ، أو تنشأ فيه وتتناسل أصلا اذا كانت من الحيوانات ، أو الجهة التي تصنع فيها أصلا اذا كانت من المصنوعات ، فالبضاعة التي ليس لها خواص طبيعية أو صفات صناعية تنفرد بها ومضمون ثباتها ، بل هي تركيب قابل للتغير والتنوع حسب مشيئة صاحبه (كدخان مصنع من المصانع) لا يمكن أن يقع فيها غش الجنس الذي عنته المادة ٣٠٢ ع فمن يبيع بضاعة

(علب سجائر) على أنها من صنع مصنع كذا ثم اتضح أنها ليست من صنع هذا المصنع وأن الصنف الموجود بها رديء فلا عقاب عليه ، لان جريمته هي جريمة تقليد لعلامة هذا المصنع التي نص عليها فى المادة ٣٠٥ ع الموقوف العمل بها لان الشارع لم يضع للأن لوائح لتخصيص علامات المصنع لأصحابها .

(طعن رقم ٥٥٠ سنة ٢ ق ٠ جلسة ١٩٣١/١٢/٢١)

— عدم تحقق الجريمة المنصوص عليها فى م ٣٠٢ ع قديم الا اذا

تمت صفقة البيع .

● ان الصورة الواردة بصدر المادة ٣٠٢ ع لا تتحقق ويصبح العقاب المنصوص عليها فى هذه واجبا الا اذا تمت للمجنى عليه صفقة المشترى وذلك بتمام صفقة البيع لان القانون لا يعاقب فى هذه الا « من يغش المشترى » فاذا ظهر الغش أثناء الاجراءات التي يتوقف عليها تمام التعاقد واستحال اتمام الصفقة بظهور ذلك الغش كان الامر شروعا فقط فى ارتكاب الجريمة ولم يبق محل للعقاب لان الشروع فى الجنح لا عقاب عليه الا بنص صريح ولا نص على العقاب فى المادة سالفه الذكر .

(طعن رقم ١٥ سنة ٦ ق ٠ — جلسة ١٩٣٥/١٢/٢)

— متى تتحقق جريمة غش الخل باضافة ماء اليه طبقا

لحكم م ٣٠٢ ع .

● الخل بحسب الأصل انما يستخرج بطريقة التخمير من النبين ونشاء الحب كالارز والشعير والذرة وغيرها بدون ان يدخل فى استخراجهم حمض الخليك . لكن . هذا الحمض يتكون فى الخل من عملية التخمير ذاتها بنسبة لا تقل عن ٤٪ . ولا شك ان الخل المجهز بهذه الطريقة يصبح خلا مغشوشا معاقبا على غشه بمقتضى المادة ٣٠٢ ع اذا اضيف اليه شئ من الماء . اما تحضير الخل صناعيا باضافة الماء الى حامض الخليك فهو وان كان وسيلة تقليدية للخل الطبيعى الناتج من التخمير الا انه ليس فى قانون العقوبات ما يمنع من تحضير الخل بهذه الطريقة وبيعه للجمهور على انه خل صناعي . ولكن يجب مع ذلك ان يكون هذا الخل الصناعى مشتملا على نسبة من الحامض المذكور كافية لاعتباره خلا يمكن ان يسد مسد الخل الطبيعى . فان كان الخـاـ

المجهز بهذه الطريقة لا يحوى الا نسبة ضئيلة من الحامض المذكور
تنتقى معها مميزات الخل المتعارف عليها لدى الجمهور اعتبر خلا
مغشوشا تنطبق عليه المادة ٣٠٢ ع المذكورة . وتقدير النسبة اللازمة
لاعتبار الخل الصناعي خلا صالحا للاستعمال المتعارف عليه متروك امره
لتقدير قاضى الموضوع يفصل فيه على الاساس المتقدم . فالحكم الذى لم
يبين نوع الخل المضبوط هل هو طبيعى أم صناعى ولم يبين نسبة حامض
الخليك فيه مكتفيا بقوله انها أقل من ٤٪ ومع ذلك يقطع بعدم وجود غش
فى هذا الخل يكون حكما ناقص البيان متعينا نقضه .
(طعن رقم ٨٦٧ سنة ٦ ق . جلسة ١٩٣٦/٤/٢٧) .

— تحقق الجريمة المتصوص عليها فى المادة ٣٤٧ ع على الغش
الذى يحصل فى المأكولات والمشروبات والأدوية بغير الطرق المبينة
فى م ٢٦٦ ع .

● ان المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات صريحة فى وجوب العقاب
على الغش الذى يحصل فى المأكولات والمشروبات والأدوية بغير الطرق
المبينة بالمادة ٢٦٦ فهى تعاقب على كل غش يحصل باضافة مواد غير
ضارة بالصحة متى حصل الغش بنية الاستفادة اضرارا بالمشتري .

وان فلأ محل لان يبين الحكم — عند تطبيقه المادة ٣٤٧ أن المادة التى
أضافها المتهم الى الغذاء المغشوش هى من المواد المضرة بالصحة بل هذا
البيان انما يكون ضروريا عند تطبيق المادة ٢٢٦ لاشتراطها أن يكون
الغش بمواد مضرة بالصحة .

(طعن رقم ٦٣٤ سنة ٩ ق جلسة ١٩٣٩/٣/١٣) .

— عدم بيان كمية المادة المضافة أو نسبتها فى الحكم لا يعيبه متى
أثبتت المحكمة توافر أركان جريمة غش الاغذية .

● ليس من الضروري فى جريمة غش الاغذية أن تبين فى الحكم
النسبة المئوية لما أضيف الى المأكولات والمشروبات والأدوية من العناصر
الأجنبية عنها ان يكفى للعقاب أن يثبت أن الغذاء لم يبق على حالته
الأصلية وأنه أدخل عليه بنية الغش أثر فى شىء من صفاته . فمتى
أثبت الحكم ان المتهم عرض للبيع الغذاء المبين به وأن الغذاء مغشوش

بالمادة الغريبة عنه المبينة هي أيضا ، وأن المتهم يعلم بهذا الغش ففي ذلك ما يكفي لاثبات توافر عناصر الجريمة دون حاجة لبيان كمية المادة المضافة أو نسبتها .

(طعن رقم ٦٣٤ سنة ٩ ق . جلسة ١٣/٣/١٩٣٩) .

ـ ماهية الغش المنصوص عليه في الجرائم الثلاث المذكورة في المادة

٣٤٧ ع قبل الغائها بالقانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ .

● ان المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات التي استبدل بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ كانت تنص على ثلاث جرائم : (الأولى) غش المشتري في جنس البضاعة أيًا كانت . (والثانية) غش الأشربة والمأكولات والأدوية المعدة للبيع أو بيع الأشربة والمأكولات والأدوية المغشوشة أو الفاسدة أو المتعفنة أو عرضها للبيع (والثالثة) غش البائع أو المشتري أو الشروع في غشه في مقدار الأشياء المقتضى تسليمها . وهذه المادة وإن كانت قد استعملت في نصها العربي كلمة « غش » في الجرائم الثلاث المذكورة إلا أن الغش في كل جريمة له معنى خاص . ففي الجريمة الأولى يقع الغش على المشتري لا على ذات البضاعة ، فيكفي أن يخدع البائع المشتري ويوهمه بأن المبيع من الجنس الذي يريد شراءه مع كونه من جنس آخر ، ولو كان المبيع ذاته بضاعة لم يدخلها غش باضافة عناصر غريبة الى عناصرها الأصلية . أما في الجريمة الثانية فيقع الغش على ذات الشيء أما باضافة مادة غريبة اليه وأما بانتزاع عنصر أو أكثر من عناصره الأصلية ، وفي الجريمة الثالثة يقع الغش من البائع على المشتري أو من المشتري على البائع في مقدار الشيء المقتضى تسليمه بناء على العقد وذلك باحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ، واذن كما دام الحكم قد أثبت على المتهم بالأدلة التي أوردها أنه عرض للبيع سمنا مغشوشا باضافة جزء من زيت بذرة القطن وجزء من زيت جوز الهند الى جزء من السمن النقي ، فإن هذا يكون صريحا في أن الغش انما وقع على ذات السمن المعد للبيع باضافة عناصر غريبة اليه ـ ويكفي في ادانة المتهم ، بناء على نص القانون ، ان يكون قد عرض السمن للبيع مع علمه بحقيقة أمره ، ولا يشترط أن يكون قد باعه أو شرع في بيعه .

(طعن رقم ٥٣٩ سنة ١٣ ق ـ جلسة ١٥/٢/١٩٤٣) .

— علم المتهم بفساد الطعام المبيع أو المعد للبيع ركن من أركان

الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٣٤٧ ع .

● ان علم المتهم بفساد الطعام المبيع ، أو المعد للبيع ، ركن من أركان الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٣٤٧ ع فاذا اكتفى الحكم فى بيان هذا الركن بقوله انه « لا شك فى علم المتهم بما تطرق الى اللحم من فساد » فهذا لا يتضمن دليلا على قيام هذا العلم ، ويكون الحكم قاصرا معيبا .

(طعن رقم ٦٩٢ سنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/٣/٨)

— متى يكون العرض للبيع شروعا فى الغش معاقبا عليه بمقتضى

م ٣/٣٤٧ ع .

● ان المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات التى الغيت واستبدل بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الصادر فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤١ ان نصت فى الفقرة الأخيرة على عقاب كل من « غش البائع أو المشتري أو شرع فى أن يغشه فى مقدار الأشياء المقتضى تسليمها الخ » فقد صرحت بأن القانون لا يعاقب فقط على الغش فى مقدار البضاعة المقتضى تسليمها ، بل يعاقب كذلك على الشروع فى الغش . ولما كان عرض البضاعة فى السوق للبيع بعد بلها بالماء لزيادة وزنها اضرارا بمن يشتريها بعد ، طبقا للمادة ٤٥ من قانون العقوبات بدءا فى تنفيذ الغش لأنه يؤدى اليه فورا ومباشرة ولو لم يتعين مشتر بالذات . ان ما دام يكفى للعقاب على الغش التام أن يكون قد وقع على أى مشتر فانه يكفى فى البدء فى تنفيذه أن يقع فعل يكون من شأنه أو يكون المقصود به غش أى شخص يمكن أن يتقدم للشراء — لما كان ذلك فان العرض للبيع يكون شروعا فى الغش معاقبا عليه بمقتضى المادة المذكورة .

(طعن رقم ٩٣٩ سنة ١٣ ق — جلسة ١٩٤٣/٤/١٩)

— وجود التماثل بين الجرائم الواردة فى م ٣٤٧ ع الملغاة وبين

الجرائم الواردة فى ق ٤٨ سنة ١٩٤١ .

● ان المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات وان كانت قد الغيت بمقتضى المادة ١٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الا أن هذا القانون قد تناول

بالعقاب مما كانت تنص عليه تلك المادة الملغاة^١ وأن المماثلة موجودة بين الجرائم الواردة في كل منهما وأن اختلفت العقوبة .
(طعن رقم ٧٢٤ سنة ١٣ ق - جلسة ١٩٤٣/٣/٢٩)

٢ - العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع - موضوعي :

● العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع هو مما تفصل فيه محكمة الموضوع ، فمتى استنتجته من وقائع الدعوى استنتاجا-سليما فلا شأن لمحكمة النقض معها .

(طعن رقم ٢١ سنة ٨ ق - جلسة ١٩٣٧/١٢/١٣)

وجوب استظهار الحكم بالإدانة ركن العلم بالغش علما واقعي :

إذا كان الحكم قد أداه المتهم في جريمة بيع لبن مغشوش ولم يورد لذلك من الأسباب إلا قوله أنه تبين من التحقيقات أنه قدم للمستشفى لبنا تبين أنه مغشوش بإزالة الدسم منه وقال أنه اشتراه من شخص غيظه فأنه يكون قاصرا في بيان الأسباب ، إذ هو لم يشر إلى ماهية التحقيقات التي اعتمد عليها ، كما لم يتحدث أصلا عن علم المتهم بغش اللبن مع أن هذا العلم من العناصر القانونية للجريمة

(الطعن رقم ٢٥٢ سنة ١٤ ق - جلسة ١٩٤٤/٣/١٠)

٣ - اعتبار مجرد وجود سمن فاسد في المحل الذي يبيع المتهم فيه

اصناف البقالة عرضا للبيع :

● ان المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ قد نصت :
فيما نصت « على » العقاب لكل من «طرح أو عرض للبيع أو يباع شيئا من أغذية الاتيان أو الخبز أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية مع علمه بغشها أو فسادها » . فمتى اثبت الحكم أن المتهم عرض للبيع سمنا صناعيا زنجفا موفعية درجة حموضته . فهذا الفساد في السمن المعروض معاقب عليه بمقتضى المادة المذكورة . ويعتبر عرضا للبيع هجرته وأجود في المحل الذي يبيع المتهم فيه اختلفت البقالة

(طعن رقم ٢١٤ سنة ١٤ ق - جلسة ١٩٤٤/٣/١٣)

● ان المادة ٢٢ من قانون القطن المتفق عليها بين المتعاقدين في القانون خدع في الحقيقة ، أي الخلط برتب أو طي وعديم التناسق والتعبئة

الخادعة فانها تعتبر خدعا في طبيعتها وصفات القطن الأساسية والجوهرية وما يحتويه من عناصر نافعة، وخذعا كذلك في العناصر الداخلة في تركيبه كما هي معروفة به في القانون .

(نقض ١٩٥٠/٦/١٤ طعن ١٤٠١ لسنة ١٩٠٩ ق ٢٠ مجموعة الربيع قرن ٢٠ ج ٢ ص ٨٧٩ رقم ١٣٢) .

● جريمة خدع المشتري المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ هي جريمة عمدية يشترط لقيامها ثبوت القصد الجنائي وهو علم المتهم بالغش في الشيء المتفق على بيعه وتعتمده ادخال هذا الغش على المشتري .

(نقض ١٩٥٦/٢/٢٧ س ٧ ص ٢٥٨ طعن ٧٣٧٢ لسنة ٢٥٠٥ ق ، نقض ١٩٥٧/١/٢١ س ٨ ص ٤٩ طعن ١٣٧٤ لسنة ٢٦ ق) .

● ان المادة الاولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ التي تدين المتهم بمقتضاها تنص على معاقبة كل من خدع أو شرع في أن يخدع المتعاقد معه بأي طريقة من الطرق في أخذ الأمور التي عدتها ومنها حقيقة البضاعة أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحتويه من عناصر نافعة ، وعلى العموم العناصر الداخلة في تركيبها ، ومؤدى هذا النص أن يكون المتعاقد عالما بالنقص أو بالغش الذي أدخله أو يحاول ادخاله على المتعاقد الآخر علما حقيقيا واقعيا يبرر وصف المشرع لفعله بأنه «خدع أو شرع في أن يخدع» ، فإذا كان دفاع المتهم يقوم على أنه عهد لأخر بصنع الجبن في معاملته الخاصة بعيدا عنه ودون إشراف مئة عليها وأن يورد الجبن نيابة عنه للمتعاقد الآخر معه ، وكان ما قاله الحكم للتدليل على ثبوت علم الطاعن بالغش الموجود في الجبن قد بني على الافتراض والتخمين ولم يدعم بوقائع معينة تؤدي إلى إثبات العلم الواقعي فان الحكم يكون قصرا وإجبا نقضه .

(نقض ١٩٥٤/٢/٢٢ طعن ٩ لسنة ٢٤ ق ٢٠ مجموعة الربيع قرن ٢٠ ج ٢ ص ٨٨٠ رقم ١٥٠) .

● ان جريمة خدع المشتري المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس هي جريمة عمدية يشترط لقيامها ثبوت القصد الجنائي وهو علم المتهم بالغش الحاصل في الشيء المتفق على

بيعه وأنه تعمد إدخال هذا الغش على المشتري . واذن فإذا كان الحكم قد قال « ان التاجر ملزم بحكم مهنته أن يضمن حالة بضائعه التي يضعها في محله أو التي يتعهد بتوريدها للغير ، وأن تكون متمشية مع حقيقتها ولذلك فالتاجر ملزم باتخاذ ما يلزم للتحقق من صحة صفات بضائعه ومعرفة حقيقتها معرفة تامة وذلك قبل أن يسلمها للجمهور أو لعامة ٠٠٠ وأنه يكفي لقيام جريمة الغش تسليم بضائع مختلفة من البضائع التي اتفق عليها . فان هذا الذي ذكره الحكم لا يؤدي الى ثبوت علم المتهم بالغش ومن ثم يكون الحكم قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

(نقض ١٩٥٥/٣/٢٩ طعن ١١٢٥ لسنة ٢٤ ق . مجموعة الربع قرن . ج ٢ ص ٨٨٠ رقم ١٦) .

ـ اعتبار زيادة الحموضة في السمن خدعا للمشتري في صفات

المبيع الجوهري لغشيا في حكم المادة ٢ من ق ٤٨ سنة ١٩٤١ :

● اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم باع سمنا تزيد حموضته على القدير المتفق عليه مع من تعاقد معه من المشتري ، فانها لا تعتبر غشيا في حكم المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، ان زيادة الحموضة ليست من عمل المتهم وانما هي ناتجة عن تفاعل المواد التي يتكون منها السمن ، بل هي تعتبر خدعا للمشتري في صفات المبيع الجوهري وما يحتويه من عناصر نافعة - الأمر المعاقب عليه بالمادة الأولى من القانون المذكور - لكن خطأ الحكم في ذلك هو خطأ في نسبة الجريمة لا يقتضي نقضه ولجكمة النقض أن تصححه .

(طعن رقم ٥٥٣ سنة ١٩ ق - جلسة ١٨/٤/١٩٤٩) .

ـ عرض بودرة خميرة مغشوشة للبيع لقلّة نسبة ثاني أكسيد

الكربون بها لا عقاب عليه ما دام لم يصدر مرسوم بتحديد نسبة معينة

لعناصرها وفقا لنص م ٥ من ق ٤٨ سنة ١٩٤١ .

● ان قانون قمع التدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يعاقب في المادتين

١ و ٢ على جريمتين مختلفتين احدهما ، وهي المنصوص عليها في المادة الأولى ، تكون بفعل غش يقع من أحد طرفي عقد على آخر فيجب فيها ان يكون هناك متعاقدان وان يخدع احدهما الآخر او يشرع في أن يخدعه

بأية طريقة من الطرق فى عدد البضاعة أو مقدارها أو كيلها الى آخر ما جاء فى النص ، والأخر ، وهى المنصوص عليها فى المادة الثانية ، تكون بفعل غش يقع فى الشيء نفسه ، وهذا لا يتحقق الا اذا ادخلت على عناصره المكونة له عناصر أخرى أو انتزعت بعض تلك العناصر ، فلا يدخل فى هذا النوع من الغش أن تكون المادة قد ركبت بسبب مختلفة ككل عنصر من عناصرها ما دامت هذه المادة هى ، ولذلك نص القانون المذكور فى المادة (٥) على أنه اذا أريد العقاب فى هذه الأحوال وجب استصدار مرسوم بتحديد الحد الأدنى لنسبة العناصر التى ترى أهميتها ، وأورد العقاب على مخالفة هذا التحديد .

فمن اتهم بأنه عرض للبيع بودرة خميرة مغشوشة بأن وحدت نسبة ثانى أكسيد الكربون بها نحو ٥٪ بدلا من ١٢٪ مع علمه بذلك فلا عقاب عليه لا بمقتضى المادة الأولى لعدم وجود مشتري أراد أن يشتري هذه البودرة محتوية على نسبة معينة من ثانى أكسيد الكربون فخدعه البائع وشرع فى خدعه بأن قدم له مسحوقا يختوم على أقل من النسبة المطلوبة ، ولا بمقتضى المادة الثانية لأن المادة موضوع الدعوى هى بودرة خميرة ومعرضة على أنها كذلك ، لم يستدر مستنوم بتحديد نسبة معينة لعناصرها .

(طعن رقم ١٩١١ سنة ١٨ ق - جلسة ١٩٤٩/٤/١٩) .

متى تقوم جريمة الخديعة المنصوص عليها فى م ٣/١ من ق ٤٨ سنة ١٩٤١ .

● ان تأويل القانون على الوجه التصحيح هو أنه يكفى لقيام بجريمة الخديعة المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة من المادة الأولى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أن يكون الغلط الذى دفع البائع المشتري اليه متعلقا بطبيعة البضاعة أو صفاتها الجوهرية أو العناصر الداخلة فى تركيبها أحد الأسباب الدافعة الى ابرم الصفقة ولا يلزم أن يكون هذا الغلط هو السبب الأساسى فى التعاقد . ومما يدعم هذا النظر أن الشارع عنى بالمنص فى الفقرة الرابعة من المادة الأولى منه غلى ونجسوت ان يكون «النوع أو الأصل أو المصدر» - اذا حصلت فى واحد منها - سببا

أساسيا في التعاقد في حين أنه لم يقيدهما ورد في الفقرات الثلاث الأولى بهذا القيد .

(طعن رقم ١٤٠١ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٥٥) .

- وجود زناخة وارتفاع الحموضة بالكاكاو يؤدي الى اعتباره فاسدا ولو لم يترتب على الفساد ضرر بالصحة .

● وجود زناخة وارتفاع في الحموضة بالكاكاو يؤدي الى اعتباره فاسدا فاذا اثبت الحكم علم المتهم الذي لعرضه للبيع بذلك توافرت جريمة الغش ولو لم يترتب على الفساد ضرر بالصحة .

(طعن رقم ٦٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٥٥) .

- زيادة نسبة الاحماض الدهنية لا تقوم مقام العجز في وزن قطع الصابون - قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٦/٤/٤ بتنظيم صناعة وتجارة الصابون .

● لم ينص قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من أبريل سنة ١٩٥٦ بتنظيم صناعة وتجارة الصابون - على أن زيادة نسبة الاحماض الدهنية تقوم مقام العجز في الوزن .

(طعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٨/١٠/١٩٦٠ س ١١ ص ٦٦)

الركن المادي للجريمة :

- الركن المادي للجريمة «الركن المادي في جريمة المسادة الاولى من قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ينحصر في فعل خداع المتعاقد أو الشروع في ذلك وينصب على بضاعة معينة بذاتها وهي بذلك تختلف في عناصرها عن جريمة تقليد العلامة التجارية » طعن رقم ٢٨٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١٢/٢٢م الأحكام الجنائية س ١٣ ص ١٠٤٥ .

مادة ٢ - (١) يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين

١ - من أغش أو شفع في طائل يغش شيئا من أغذية الإنسان أو الحيوان أو العقاقير أو من طائل الحاصلات الزراعية أو الطبيعية معبأ للبيع أو من طراج أو غرض للبيع أو يباع شيئا من هذه الأغذية أو العقاقير أو الحاصلات مغشوشة كانت أو فائدة مع علمه بذلك .

أو يفترض العلم بالغش أو الفساد إذا كان المخالف من المشتغلين
بالتجارة أو من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدق الأشياء
موضوع الجريمة .

٢٠ - من طرح أو عرض للبيع أو باع مواداً مما يستعمل في غش
أغذية الإنسان أو حيوان أو العقاقير أو الحاصلات الزراعية أو المنتجات
الطبيعية على وجه ينفي جواز استعمالها استعمالاً مشروعاً ، وكذلك من
حرض على استعمالها في الغش بواسطة كراسات أو مطبوعات أو أية
وسيلة أخرى من أي نوع كانت .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات
وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفي جنيه أو باحدى هاتين
العقوبتين إذا كانت الأغذية أو الحاصلات المغشوشة أو الفاسدة أو كانت
المواد التي تستعمل في الغش ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان
أو إذا كانت العقاقير ضارة بصحة الحيوان .

وتطبق العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة ولو كان المشتري
أو المستهلك عالماً بغش البضاعة أو بفسادها .

وفي جميع الأحوال ينشر الحكم في جريدتين يوميتين واسعتي الانتشار
على نفقة المحكوم عليه .

النص قبل التعديل : -

يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة
مئات ولا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين :

١٠ - من غش أو نشر في أن يغش شيئاً من أغذية الإنسان أو الحيوان
أو من العقاقير الطبية أو الحاصلات الزراعية أو الطبيعية معداً للبيع
أو من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئاً من هذه المواد أو العقاقير
أو الحاصلات مع علمه بغشها أو بفسادها .

ويفترض العلم بالغش أو بالفساد إذا كان المخالف من المشتغلين

(١) المادة الثانية معدلة بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ المنشور
بالجريدة الرسمية العدد ٢٢ مكرر في ٣١ - ٥ - ١٩٨٠ .

بالتجارة أو من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد
موضوع الجريمة .

٢ - من طرح أو عرض للبيع أو باع مواداً مما يستعمل فى غش
أغذية الانسان أو الحيوان أو العقاقير أو الحاصلات الزراعية أو المنتجات
الطبيعية على وجه ينفى جواز استعمالها استعمالاً مشروعاً وكذلك من
حرض على استعمالها بواسطة كراسات أو مطبوعات من أى نوع كانت .

وتكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرة
جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين إذا
كانت المواد والعقاقير أو الحاصلات المغشوشة أو الفاسدة ، أو كانت المواد
التي تستعمل فى الغش فى الجرائم المشار إليها فى الفقرتين السابقتين
ضارة بصحة الانسان أو الحيوان .

وتطبق العقوبات المنصوص عليها فى الفقرة السابقة ولو كان المشتري
أو المستهلك عالماً بغش البضاعة أو بفسادها .

الشرح والتعليق

تتحدث المادة الثانية من نفس القانون عن أفعال مادية كثيرة
كالغش (١) والشروع فيه ، والبيع ، والعرض للبيع ، والطرح للبيع ، إذا كان
محل أحد هذه الأفعال «شئاً من أغذية الانسان أو الحيوان ، أو من العقاقير
الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية » . أو إذا كان محلها
«مواداً مما يستعمل فى غش أغذية الانسان أو الحيوان أو العقاقير
أو الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية» .

جاء فى المذكرة الإيضاحية المرافقة فى هذا الشأن أن المادتين ٢٦٦ ،
٢٤٧ الملتأتين قصرتا العقاب على الغش فى المواد الغذائية أو الطبية ،
فلا تتناولان الغش فى أية مادة أخرى إلا إذا وصل الى درجة يتغير فيها
وصف البضاعة ، بحث يعتبر غشاً فى جنسها . وقد رأى فى المشروع أن
ينص على عقاب الغش فى الحاصلات الزراعية والطبيعية ، إذ لا وجه
للتخلي عن حماية هذه الحاصلات بمثل الحماية التى وفرها القانون للمواد

(١) راجع الدكتور رؤف عبيد المرجع السابق ص ٣٧٨ .

الأخرى . كما رأى أن ينص على عقاب الغش في المواد المستعملة في غذاء الحيوان . وكان القانون الفرنسي الصادر سنة ١٨٥١ - وهو الذي أخذت عنه المادة ٣٤٧ - لا ينص صراحة على حالة الغش في هذه المواد ، غير أن المحاكم الفرنسية كانت تقضى رغم ذلك بتوقيع العقوبة على غشها . ولما صدر قانون سنة ١٩٢٥ نص صراحة على ذلك ، وعلى هذا المنوال نسج المشروع .

وهذه المذكرة الايضاحية صريحة في أن محل جريمة خداع المتعاقد الواردة في المادة الأولى من قانون قمع التدليس والغش قد يكون أية سلعة ينصب عليها التعاقد بغير أى تخصص . أما باقى الجرائم الواردة في المواد من الثانية الى السابعة فلا يمكن أن يكون محلها الا سلعة من أغذية الانسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية .

وتتحدث هذه المادة صراحة عن هذه السلع وحدها بينما تتحدث المادة الثالثة عن المواد أو العقاقير الطبية أو الحاصلات المشار اليها في المادة السابعة دون غيرها . وتتناول هذه المادة جملة أفعال محلها السلعة موضوع التعاقد نفسها مثل غشها أو طرحها وعرضها للبيع أو بيعها أو حيازتها كما بينت الفقرة الثانية التجريم - بشأن بيع أو عرض المواد التى تستعمل فى الغش كذلك جريمة الاشتراك فيها إذ نصت من حرص على استعمالها فى الغش) .

من كل ما تقدم اجتهد الفقه فى وضع تعريف الغش ويرى استاذنا الدكتور رؤوف عبيد تعريف الغش بأنه .

« يمكننا تعريف الغش كما عنته المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بأنه «كل فعل عمدى ايجابى ينصب على سلعة مما يعينه القانون ، ويكون مخالفا للقواعد المقررة لها فى التشريع ، أو فى أصول الصناعة ، متى كان من شأنه أن ينال من خواصها أو فائدتها أو ثمنها ، وبشرط عدم علم المتعامل الآخر به» .

وقد تصدى القضاء الى انه قد يقع الغش «بإضافة مادة غريبة الى السلعة أو بانتزاع شيء من عناصرها النافعة ، كما يتحقق أيضا بانخفاء

البضاعة بحيث يظهر خبايع من شأنه غش المشتري ، ويتحقق كذلك بالخلط أو بالاضافة بمادة مغايرة لطبيعة البضاعة ، أو من نفس طبيعتها ، ولكن من صنف أقل جودة بقصد الإيهام بأن الخليط لا شائبة فيه ، أو بقصد إخفاء رداءة البضاعة وإظهارها في صورة أجود مما هي عليه في الحقيقة

والغش أو التزييف بالخلط لا يتطلب أيهما حتما أن يكون الشيء المدخل في البضاعة من طبيعة أخرى تغاير طبيعتها ، بل قد يكون من ذات الطبيعة ، ولكنه يختلف عنه في مجرد الجودة ، على أنه لا يشترط في القانون أن تتغير طبيعة البضاعة بعد الحذف أو الإضافة ، بل يكفي أن تكون قد زيفت .

«والتزييف يعلتقياد من كل خلط يفتوى على الغش بقصد الإضرار بالمشتري ، كما ينشأ عن ادخال محصول من صنف أقل جودة بنية الغش في محصول جيد من ذات الجنس أو الطبيعة ، إذا كان هذا الخلط من شأنه أن يجعل الشيء بعد خلطه أقل صلاحية للاستعمال الذي أعد له بصورة ملموسة أو يقل من قيمته قلة ملحوظة ، أو يجعله ذا ثمن أقل من ثمنه المعروف»

(نقض ١٩٥٠/٦/١٤ س ١ ونقض ١٩٦٠/٣/٢٢ س ١٦١ ونقض ٢٠٢١ ونقض ١٩٦٠/١٢/١٢ س ١٣ ونقض ٧٢٣)

يلزم للغش نشاط ايجابي :

«لا تقوم جريمة غش السلعة اذا اشترى شخص بضاعة عن غلط ذاتي منه في حقيقة تركيبها ، وبغير نشاط ايجابي من البائع ، كما لا تقوم جريمة خداع المشتري بالتالي لانتقاء فعل الخداع أيضا»

لذا قضى بأن من اتهم بأنه عرض للبيع بودرة خميرة مغشوشة بأن وجدت نسبة ثاني أكسيد الكربون بها نحو ٥٪ بدلا من ١٢٪ مع علمه بذلك فلا عقاب عليه ، لا بمقتضى المادة الاولى لعدم وجود المشتري الذي أراد أن يشتري هذه البودرة محتوية على نسبة معينة من ثاني أكسيد الكربون فخدع البائع ، أو شرع في خداعه بأن قدم له مسحوقا يحتوي على أقل من النسبة المطلوبة ، ولا بمقتضى المادة الثانية لأن المادة موضوع الدعوى

هى بوجودة مخبرية معروضة على أنها كذلك ، ولم يصدر مرسوم بتحديد نسبة معينة لعناصرها (١) .

لا يشترط الاضرار بالصحة : -

إذا كان الهدف الأول من نص المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ هو حماية صحة الانسان والحيوان من الأغذية والعقاقير المغشوشة ، فإن ذلك ليس هو الهدف الوحيد ، ومن ثم فلا يلزم لقيام جريمة الغش ان يكون من شأنه الاضرار بصحة ايهما .

- التسوية بين البيع والطرح والعرض للسلعة : -

ساوى الشارع بين فعل الغش بالمرزاد المذكورة فى هذه المادة وبين فعل العرض للبيع كما ساوى أيضا بين هذا الفعل المادى وبين الاشتراك بنصه على عقاب من خرض على استعمال كراسات أو مطبوعات تغلى عن السلع المغشوشة .

وواضح أن الشارع لا يهدف الى عقاب بيع هذه السلع فحسب ، بل الى عقاب التعامل فيها بالبيع أو بغيره من العقود كالمبادلة عليها ، وإنما خص البيع بالنص الصريح لأنه يمثل الصورة المألوفة للتعامل فيها .

والبيع يتطلب تقابل الايجاب مع القبول على أركان الصدقية ، بما فى ذلك ماهية السلعة المبيعة ومقدارها وثمنها ، فإذا لم يقع هذا التقابل ، فلا محل للقول بانعقاد البيع ، ولا بانتقال ملكية الشيء المبيع الى المشتري ، وسواء أكان من القيميات أم من المثليات .

والعرض للبيع عبارة عن تقديم السلعة الى مشتر معين ليفحصها ويشتريها إذا شاء الشراء لنفسه أو لغيره . أما الطرح للبيع فهو وضع السلعة فى مكان عام فى متناول الكافة ليتقدم الى شرائها من يرغب فيها ، كوضعها فى واجهة محل تجارى أو على أرصفه أو فى أدراجته . وكذلك ادخال هذه السلع فى مدينة إذا كان من تاجر أو كسّاب تاجر أو وضعها فى مزاد علنى ، أى فى مكان عام أو خاص .

وإذا أعقب هذا العرض أو الطرح للبيع انعقاد الصفقة المنشأت

(١) راجع نقض ١٩/٤/١٩٤٩ ج ٧ رقم ٨٨١ .

جريمتان : أولاها هي العرض أو الطرح للبيع ، وثانيتهما هي خداع المتعاقد . وإذا كان العرض للبيع قد صدر ممن ارتكب الغش بنفسه نشأت ثلاث جرائم : أولاها الغش ، وثانيتهما العرض للبيع ، وثالثتها خداع المتعاقد وتنطبق هنا أحكام تعدد الجرائم تعددا ماديا مع الارتباط الذي لا يقبل التجزئة (م ٣٢/٢ ع) .

وقد كان العرض والطرح للبيع مجرمان قبل صدور ذلك القانون وقد جاء بالمذكرة الايضاحية .

وقد ورد في المذكرة الايضاحية لهذا القانون أنه « لا يعاقب على بيع المواد التي تستعمل في الغش الا في حدود قواعد الاشتراك ، أي في الأحوال التي تقع فيها الجريمة فعلا ، ورؤى في المشروع مصادرة سبب الجريمة قبل وقوعها ، باعتبار حيازة هذه المواد لسبب غير مشروع جريمة بذاته » . أما حيازتها لسبب مشروع فلا يخضع بداهة للتجريم ، وذلك كما اذا كان لنفس هذه المواد استعمالات صناعية أخرى .

ماهية العرض للبيع والطرح له : -

يرى استاذنا الدكتور رؤوف عبيد أنه .

اذا اهدرنا الفارق الاصطلاحي بين مدلولي العرض للبيع والطرح له ، وهو فارق لا قيمة له هنا ، لوجدنا أن أيهما يتحقق بوضع السلعة في متناول من قد يرغب في الحصول عليها ليبدى رغبته فيها . وهو يكون عادة بفعل مادي ايجابي ذي مظهر خارجي . ولا يلزم أن يكون هذا الفعل مصحوبا بالقول أو بالإشارة . كما قد يكون العرض بمجرد القول ، ولا يلزم عندئذ أن يكون مصحوبا بفعل مادي كوضع السلعة في متناول من يرغب في فحصها تمهيدا لشرائها ، وسواء أكان هذا الأخير معينا كما في حالة العرض للبيع ، أم غير معين كما في حالة الطرح له . لذا يعد عرضا للبيع مسلي مغشوش مثلا مجرد وضعه في المحل الذي يبيع المتهم فيه أصناف البقالة (١) ، اذا تبين أن الهدف من هذا الوضع هو رغبة العثور على مشتر له .

ولا يلزم أن يصدر العرض للبيع أو الطرح له من صاحب المحل

(١) راجع الدكتور رؤوف عبيد المرجع السابق ص ٤١٢ .

أو مديره ، بل يكفي أن يصدر عن شخص مسئول عن إدارة المحل حتى يسأل عنه . وقد يسأل الاثنان معا اذا ما ثبت التواطؤ فيما بينهما على هذا العرض .

ويلزم فى السلعة المعروضة للبيع أن تكون مغشوشة بفعل فاعل ، أو فاسدة بفعل عوامل الطبيعة كالقدم أو التعرض للهواء . والمادة الثانية صريحة فى هذا ، حين أن فعل الغش يتطلب بالضرورة تدخل نشاط ايجابى من فرد من الأفراد بالاضافة أو بالانتزاع . وعند فساد السلعة بفعل أحد عوامل الطبيعة ينبغى بداهة ثبوت علم البائع به .

يلزم فى السلعة - التى قد تكون محلا للبيع أو للعرض أو للطرح للبيع - أن تكون من أغذية الانسان أو الحيوان ، أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية ، فلا تصلح محلا لأى فعل من هذه الأفعال السلع التى لا ينطبق عليها وصف من هذه الأوصاف الواردة فى المادة الثانية من قانون قمع التدليس والغش . ومن ذلك مثلا عرض آلة بها خلل ، أو ملابس بها عيوب خفية . بل قد تتحقق عندئذ جريمة خداع المتعاقد أو الشروع فيه ، اذا وصل الفعل الى مرحلة الشروع . ولا يعد شروعا مجرد العرض للبيع ، لأن احتمال العدول عن الخداع يكون لا يزال قائما .

احكام القضاء

- توفر جريمة الشروع فى الجرائم المنصوص عليها فى القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ ولو بعرض البضاعة للبيع دون أن يكون هناك عقد قد أبرم .

● يكفي أن تتوافر عناصر الجرائم المنصوص عليها فى القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ حتى يكون الجانى مستحقا للعقاب بغض النظر عما قد يترتب عليها من التزامات بين المتعاقدين فى حالة خديعة المتعاقد أو ما يكون لأحد الطرفين من حقوق مترتبة بمقتضى القانون المدنى أو التجارى . ان العقاب على تلك الجرائم يهدف به الشارع لا الى تحقيق مصلحة خاصة يحققها القانون المدنى وغيره من القوانين الخاصة وانما يهدف الى ما هو اسمى وهو تحقيق مصلحة عامة هى التى شرع القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١

لحمايتها ، وهى تمنع الغش فيما يتعامل فيه الناس ، من يدع على صفحة هذا
النظر أن المادة تنص على عقاب الشروع فى تلك الجزاءات ولو بعرض
البضاعة للبيع دون أن يكون هناك عقد أبرم .

(طعن رقم ١٤٠١ لسنة ١٩ ق جلسة ١٤/٦/١٩٥٠)

حتى تتحقق جريمة تزيف البضاعة أو غشها المنصوص عليها

فى م ٢ من ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

● أن تزيف البضاعة أو غشها المنصوص عليه فى المادة الثانية
من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، كما يتحقق بإضافة مادة غريبة اليها
أو بانتزاع شيء من عناصرها النافعة يتحقق أيضا بإخفاء البضاعة تحت
مظهر خادع من شأنه غش المشتري ، ويتحقق كذلك بالخلط أو بالاضافة
بمادة مغايرة لطبيعة البضاعة أو من نفس طبيعتها ولكنها من صنف أقل
جودة ، يقصد الإيهام بأن هذا الخليط خالص لا شائبة فيه ، أو بقصد إخفاء
رداءة البضاعة وإظهارها فى صورة أجود مما هى عليه فى الحقيقة والغش
أو التزيف بالخلط لا يتطلب إيهما ، حتما أن يكون الشيء المدخل فى البضاعة
من طبيعة أخرى تغاير طبيعتها بل قد يكون من ذات الطبيعة ولكنه يختلف
عنها فى مجرد الجودة . على أنه لا يشترط فى القانون أن تتغير طبيعة
البضاعة بعد الحذف أو الاضافة بل يكفى أن تكون قد زيفت ، والتزيف
يستفاد من كل خلط ينطوى على الغش بقصد الأضرار بالمشتري ، كما ينشأ
عن إدخال المخلوط من صنف أقل جودة بنية الغش فى المخلوط جيد من ذات
الجنس أو من الطبيعة إن كان هذا الخلط من شأنه أن يجعل الشيء بعد خلطه
أقل صلاحية للاستعمال الذى أعد له بصورة ملموسة أو يقلل من قيمته قلة
ملحوظة أو يجعله نارا ثمن أقل من ثمنه المعروف ، وإن كان كائى الواقعة
الثابتة بالحكم هى أن الباطن يكى يتخلص من قطن من رتب وأطئة خلطه يقطن
من رتب أعلى حتى يصل إلى تصريف القطن الردى الذى يوجد إقبال على
شرائه ، وأن البالات التى خربت هذا الخليط أصبح القطن فيها غير متجانس
لا يمكن إعطاؤه دتية معينة من الرتب المعروفة فى سوق القطن ، فاستخلصت
المحكمة من أدلة سائغة وأوردتها أن طرح هذا القطن فى السوق يعتبر غشيا
لأنه يتعذر بيعها للمشتري اكتشافتا عيوبه وأن مثل هذا القطن لا يجوز
تصديره أو إعادة تداوله فى السوق بدون أن يوضح بجلاء أنه (اقتان

غير ملائمة جازت بطريقة أخرى منع غرضنا من الحصول ثم طبقت على هذه الواقعة المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٨ فانها تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً .

(طعن رقم ١٤٠١ سنة ١٩ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٥٠)

- نطاق تطبيق القانون رقم ٥١ سنة ١٩٣٤ والقانون رقم ٤٨ سنة

١٩٤١ على جريمة خلط القطن .

● - أن المفاضلة بين تطبيق قانون خاص وقانون عام إنما تكون عند وخذة الفعل المنصوص عليه في كل منهما وحددة تشميل كل عناصر هذا الفعل وأركانها ، أما إذا كان الفعل المنصوص عليه في أحدهما يختلف عن الفعل الذي ينص عليه الآخر فإن المزامنة بينهما تتمتع ويمتنع بالتبع الأشكال في تطبيقهما ، لا نطاق كل من القانونين على الواقعة المنصوص عليها فيه ، ولما كان كل من القانونين رقم ٥١ لسنة ١٩٣٤ ورقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يعالج واقعة مستقلة عن الأخرى ، أن الأولى يعاقب على مجزئة خلط القطن ولو كان في حيازة مالكه ، أو كان لم يصدر بشأنه أية معاملة ، أو كان قد حصل الخلط قبل أن يباح أو يعرض للبيع ، أي أنه يعاقب على عمل تحذيري بالفسخة لجريمة الخبيثة أو بالنسبة لجريمة الغش المنصوص عليهما في المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، وذلك بمبالغة من الشارح في حماية محصول القطن بصفة كونه المحصول الرئيسي في البلاد ، وتوخياً منهم لمنع بالغش في ذلك المحصول قبل وقوعه ، والثاني « قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ » - كما يبين من نصوده - يعاقب على حذر المشتري أو الشروع في خداعه ، وعلى غش البضاعة والمحاويل على الوجه المبين به - كان لا يوجد بين القانونين وجه مشترك في الواقعة التي يعالجهما ، من جهة ، وذلك لا يمنع بالمبالغة أن يكون الفعل الواحد مكوناً لحيازة للجريمة المنصوص عليها في كل منهما ، فنهما كان تقع جريمة الخبيثة أو غش البضاعة ، بواسطة خلط البضائع المقلن ، وفي هاتين المواقف يوجب التعديل المعتدلى المقصود عليه في المادتين ٣٢ من قانون العقوبات وغرضه أن يوجب توقيع العقوبة الأشد على المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، ١١ .

للمجرمتين المنصوص عليهما في المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق هذا القانون عليهما .

(طعن رقم ١٤٠١ سنة ١٩ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٥٠) .

غش الألبان :

- عدم رد الحكم بالادانة على دفاع المتهم بأنه اشترى اللبن المضبوط

لنفسه لا للتجارة .

لنفسه لا للتجارة - قصور .

● إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك أمام المحكمة بالاستثنائية بأنه اشترى اللبن المضبوط لنفسه لا للتجارة ، ولكن المحكمة أدانته على أساس أنه عرض هذا اللبن للبيع مع علمه بأنه مغشوش دون أن تسأل المبلغ أو تناقشه ودون أن تبين الدليل على العرض الذي قالت به ، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور المبطل .

(طعن رقم ٥١ سنة ١٧ ق - جلسة ٩/١٢/١٩٤٦) .

- متى يجب على مفتش الأغذية الرجوع الى القاضي لاستصدار أمر

منه للتأييد ضبط اللبن المغشوش .

● ان رجوع مفتش الأغذية الى القاضي لاستصدار أمر لتأييد ضبط اللبن المغشوش لا محل له الا أن يكون الضبط واقعاً على ما يتجاوز مقدار العينات لما يكون في ذلك من حبس للمال عن التداول أما العينات فلا تدخل فيه .

(طعن رقم ٦٥ سنة ١٨ ق - جلسة ٣٠/٣/١٩٤٨) .

- قلة مقدار نسبة الدسم في اللبن لا يصح عدها غشاً اذا لم يكن

مرجعها الى فعل من أفعال التغيير وقع عليه :

● غش اللبن لا يتحقق الا بفعل يحدث في اللبن تغييراً سواء كان ذلك بنزع بعض الدسم الذي فيه أم كان بإضافة مادة أخرى اليه ، مهما كان مقدار ما نزع أو ما أضيف . واذن فقلة مقدار نسبة الدسم في اللبن لا يصح عدها غشاً اذا لم يكن مرجعها الى فعل التغيير وقع عليه ولما كانت نسبة الدسم في الألبان تختلف قلة وكثرة الى حد أنه في حالة القلة قد لا ينتفع باللبن الانتفاع المرجو فقد حرص الشارع في المادة الخامسة من القانون

الخاص بقمع الغش والتدليس على معالجة هذه الحالة ، فيما يتعلق باللبن وبغيره ، عن طريق استصدار مرسوم تحدد فيه النسبة التى لا يصح بيع المادة ما لم تكن مشتملة عليها . واذن فمن الخطأ اعتبار اللبن مغشوشا استنادا الى مجرد قلة نسبة الدسم فيه دون تعرض لهذه النسبة وبيان انها لا ترجع الى عامل من العوامل البريئة .

(طعن رقم ١٨٧٤ سنة ١٨ ق - جلسة ١١/٢٢/١٩٤٨) .

ـ وجوب استظهار الحكم بالادانة فى جريمة غش اللبن أن الدسم قد انتزع من اللبن المعروض للبيع .

انه لما كان غش الاشياء المعاقب عليه بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يستلزم ان يقع على الشيء ذاته تغيير . اما باضافة مادة غريبة اليه واما بانتزاع عنصر من عناصره فانه يجب لسلامة الحكم الذى يعاقب على غش اللبن أن يستظهر أن الدسم قد انتزع من اللبن المعروض للبيع والا كان مخطئا .

(طعن رقم ١١٩٦ سنة ١٨ ق - جلسة ١٢/٢٠/١٩٤٨) .

ـ متى تتحقق جريمة غش اللبن :

❶ ان انتزاع دسم من اللبن تتحقق به جريمة غش اللبن بغض النظر عن نسبة الدسم فيه . فمتى أثبتت المحكمة على المتهم انه انتزع دسما من اللبن الذى باعه فلا يجديه فى دفع التهمة عنه ما يثيره عن الحد الأدنى للدسم أو تغير نسبته حتى فى لبن الحيوان الواحد أو تغيرها بسبب الغلى .

(طعن رقم ٨٨ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٥٠) .

ـ قلة مقدار نسبة الدسم فى اللبن لا يصح عدها غشا اذا لم يكن مرجعها الى فعل من أفعال التغيير وقع عليه .

❷ ان غش اللبن بالمعنى المقصود بالمادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لا يتحقق الا بفعل يحدث تغييرا فى اللبن وذلك باضافة مادة أخرى اليه أو بنزع جزء من الدسم الذى فيه مهما كان مقدار هذا الجزء الذى انتزع . واذن فمتى كانت المحكمة قد دانت المتهم فى جريمة عرضه للبيع بلبننا مغشوشا بنزع ٣٦٪ من الحد الأدنى للدسم مع علمه بذلك مستندة فى ذلك الى مجرد قلة مقدار الدسم فى اللبن المضبوط عن الحد

الأدنى المقرر فى اللائحة الصادر بها قرار وزير الداخلية فى ١٨ من مايو سنة ١٩٢٥ ، فان حكمها يكون خاطئاً ، اذ ان قلة الدسم وحدها لا يصح عدّها غشاً اذا لم يكن مرجعها الى فعل من أفعال التغيير .
(طعن رقم ١٢٩٠ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١/١/٢٩) .

ـ متى تتحقق جريمة غش اللبن :

● ان غش الأشياء المعاقب عليه بالمادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يستلزم أن يقع على الشئ ذاته تغيير بفعل ايجابى اما باضافة مادة غريبة اليه واما بانتزاع عنصر من عناصره . وقد نصت المادة الخامسة من هذا القانون على استصدار مرسوم تحدد فيه نسبة العناصر التى لا يجوز عرض المواد المشار اليها فيها للبيع أو بيعها الا اذا كانت مشتملة عليها . فاذا كان الحكم اذ ان المتهم بغش اللبن المعروض تطبيقاً لنص المادة الثانية لم يستند فى ذلك الا الى قلة الدسم فيه ولم يعن ببيان أن الغش قد وقع بانتزاع الدسم منه أو باضافة مادة غريبة اليه ، وكانت الادانة على أساس قلة الدسم تطبيقاً لنص المادة الخامسة لا يصح القضاء بها ما دام المرسوم المنوه عنه فيها بتحديد هذه النسبة لم يصدر وكان لا يصح لاستناد الى النسبة المقررة بلائحة الألبان الصادر بها قرار وزير الداخلية فى ١٨ مايو سنة ١٩٢٥ لأنه لا يجوز الأخذ بالقياس فى مواد العقاب ـ فهذا الحكم يكون مبنياً على خطأ فى القانون .

(طعن رقم ١٣٤ سنة ٢١ ق ـ جلسة ١٩٥١/٣/١٢) .

ـ عدم تحقق جريمة عرض لبن مغشوش للبيع الا اذا ثبت أن المتهم هو الذى ارتكب فعل الغش أو أن يكون عالماً بالغش .

● لا يصح فى صدد اثبات العلم بغش البضاعة «لبن» الأخذ بالافتراض والتخمين ، كما أنه لا يكفى فى مساءلة المتهم جنائياً عن غش اللبن أن يكون هو المتعاقد أصلاً على توريده بل أن يثبت أن له دخلاً فيما وقع من المنازل اليه وأن العمل كان بالاتفاق بينهما .

(طعن رقم ٣٨٥ سنة ٢١ ق ـ جلسة ١٩٥١/١١/١٢) .

ـ عدم تحقق جريمة عرض لبن مغشوش للبيع الا اذا ثبت أن المتهم

هو الذى ارتكب فعل الغش أو أن يكون عالماً بالغش .

● لا يكفى لادانة المتهم فى جريمة عرض لبن مغشوش للبيع مع علمه

بغشه أن يثبت أنه هو الملتزم بتوريد اللبن بل لأبد أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الغش أو أن يكون ورد اللبن مع علمه بغشه علما واقعيا .

(طعن رقم ٧٩ سنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٥٢/٦/٤)

- قرار وزير الصحة في ١٩٥٢/٧/٧ الذي أوجب ألا تقل نسبة الدسم في لبن الجاموس عن ٥٠٪ - صدوره طبقا للتفويض المخول للوزير في المادة ٣/٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ ، القول بقصر التعويض على المواد المصنوعة دون المنتجات الطبيعية لاسند له .

● أجاز القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ في المادة ٢/٢ منه لوزير الصحة أن يصدر قرارا بالمواصفات والمقاييس الخاصة باللبن ومنتجاته ، وتنفيذا لهذا التفويض صدر قرار من وزير الصحة في ٧ من يوليو سنة ١٩٥٢ أوجب في مادته الأولى ألا تقل نسبة الدسم في لبن الجاموس عن ٥٠٪ وعلى ذلك فإن القول بأن تفويض المشرع للوزير في تحديد المواصفات مقصور على المواد المصنوعة دون المنتجات الطبيعية - هذا القول لا سند له اذ هو تخصيص للنص بلا مخصص لانه يشمل في عمومته كل تكوين لأية مادة مصنوعة كانت أو طبيعية .

(طعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٣/٢٠ س ٧ ص ٤١٣)

(وطعن رقم ١٤٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٣/١٦ س ١٠ ص ٣١٥)

- غش اللبن - افتراض العلم بالغش لدى البائع - مادام مصدرها

الأصلي مسئولاً عن سلامتها عند التوريد .

● أصبح البائع بمقتضى القانون رقم ٥٢٢ سنة ١٩٥٥ مسئولاً عن السلعة التي يتجر بها وعليه أن يثبت من مصدرها دائماً فلا يجلب الألبان الا من محلات مرخصة مستوفية الشروط الصحية ومتبعة للقواعد التي تفرضها السلطات ذات الشأن فاذا طرأ عليها بعد ذلك عيب أو انتزع من عناصرها شيء فهو المسئول حتما عن ذلك ولا يقبل منه الاحتجاج بعدم العلم بالغش مادام مصدرها الأصلي مسئولاً عن سلامتها عند التوريد وذلك حتى لا يفلت أحد من العقاب استنادا الى عدم توافر ركن العلم لديه .

(طعن رقم ١٥٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٣/٢٦ س ٨ ص ٣٠٥)

— إضافة مادة غريبة الى اللبن أو انتزاع عنصر من عناصره — توفر
الركن المادي لجريمة الغش بغض النظر عما ورد بقانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٠
وقرار وزير الصحة الصادر في ١٩٥٢/٧/٧ .

● ان غش الأشياء المعاقب عليه بالمادة الثانية من القانون رقم ٤٨
لسنة ١٩٤١ يستلزم أن يقع على الشيء ذاته تغيير بفعل ايجابي اما بإضافة
مادة غريبة اليه واما بانتزاع عنصر من عناصره ، فاذا أثبت الحكم أن المتهم
أضاف الى اللبن مادة غريبة اليه وهي الماء فإن الركن المادي لجريمة
الغش يكون قد توافر وذلك بغض النظر عما ورد بالقانون رقم ١٣٢ سنة
١٩٥٠ وقرار وزير الصحة الصادر في ١٩٥٢/٧/٧ بشأن المقاييس
والمواصفات الخاصة بالألبان ومنتجاتها من أحكام .

(طعن رقم ٩١٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤ س ٩ ص ٧٤٧) .

— القانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ وقرار وزير الصحة الصادر في ١٩٥٢/٧/٧
في شأن مواصفات ومقاييس اللبن ومنتجاته — لا سند في القانون
للقول ببطالان القرار المذكور — علة ذلك ؟

● أجازت المادة ٢/٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ لوزير
الصحة أن يصدر قرارا بالمواصفات والمقاييس الخاصة باللبن ومنتجاته ،
وتنفيذا لهذا التفويض صدر قرار وزير الصحة في ٧ يولية سنة ١٩٥٣
وأوجب في مادته الأولى ألا تقل نسبة الدسم في لبن «الجاموس» عن ٥٠٪
وعلى ذلك فإن القول بأن القرار قد صدر باطلا هو قول لا سند له في
القانون .

(طعن رقم ١٦٧٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٥٩/١/١٢ س ١٠ ص ٢٥) .

— صدور القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ تنفيذا للمادة ٥ من قانون
٤٨ لسنة ١٩٤١ .

● صدر القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ — بشأن الألبان ومنتجاتها —
تنفيذا لحكم الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٤٨ لسنة
١٩٤١ بقمع التدليس والغش المعدلة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ .

(طعن رقم ١٤٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٣/١٦ س ١٠ ص ٢١٥) .

– قرار وزير الصحة رقم ١٠٢ الصادر في ١٩٥٢/٧/٧ بشأن المواصفات والمقاييس الخاصة باللبن ومنتجاته – صدره بناء على تفويض تشريعي بالقانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ .

● أجاز القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ – في الفقرة الثانية من المادة الثانية منه – لوزير الصحة أن يصدر قرارا بالمواصفات والمقاييس الخاصة باللبن ومنتجاته وتنفيذا لهذا التفويض التشريعي أصدر وزير الصحة قرارا رقم «١٠٢» في ٧ يولية سنة ١٩٥٢ في شأن المواصفات والمقاييس الخاصة بالالبان ومنتجاتها .

(طعن رقم ١٤٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٣/١٦ س ١٠ ص ٣١٥) .

(وطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٣/٢٠ س ٧ ص ٤١٣) .

– القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ – مجال سريانه – دخول الألبان في عموم نصه .

● يسرى حكم القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على كل من غش أو شرع في أن يغش شيئا من أغذية الانسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية معدا للبيع أو من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئا من هذه المواد أو العقاقير أو الحاصلات ، وتدخل الألبان في عموم هذا النص .

(طعن رقم ١٤٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٣/١٦ س ١٠ ص ٣١٥) .

– جريمة غش اللبن ومخالفة مواصفاته القانونية – عناصر الواقعة الاجرامية – الفعل المادى – أثر توافره في خصوص انعطاف حكم القانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ من افتراض العلم لديه بوصفه من الباعة المتجولين .

● اذا أثبت الحكم في حق المتهم أنه عرض للبيع لبنا مغشوشا بنزع الدسم منه الى ما دون الحد الأدنى للمواصفات القانونية ، فان ذلك يتوافر به الركن المادى لجريمتى الغش ومخالفة المواصفات القانونية اللتين دانه بينهما ، فينعطف عليه بالتالى حكم القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ من افتراض العلم لديه بوصفه من الباعة المتجولين .

(طعن رقم ١٤٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٣/١٦ س ١٠ ص ٣١٥) .

ـ عرض لبن مغشوش ـ ما يلزم لقيام الجريمة :

● الأصل أنه لا يكفي مدانة المتهم فى جريمة عرض لبن مغشوش للبيع مع علمه بغشه أن يثبت أنه هو الملزم بتوريد اللبن ، بل لابد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أن يكون ورد اللبن مع علمه بغشه .

(طعن رقم ١٦٦٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/١٢ س ١٣

ص ٢١٠) .

علم المتهم بفساد الطعام المبيع ، أو المعد للبيع ، ركن من أركان الجريمة
المعاقب عليها بالمادة ٣٤٧ عقوبات .

● ان علم المتهم بفساد الطعام المبيع أو المعد للبيع ، ركن من أركان الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٣٤٧ ع فاذا اكتفى الحكم فى بيان هذا الركن بقوله انه « لا شك فى علم المتهم بما تطرق الى اللحم من فساد » فهذا لا يتضمن دليلا على قيام هذا العلم ، ويكون الحكم قاصرا معيبا .
(طعن رقم ٦٩٢ سنة ١٣ ق - جلسة ١٩٤٣/٣/٨) .

ـ متى يكون العرض للبيع شروعا فى الغش معاقبا عليه بمقتضى

م ٣/٣٤٧ ع .

● ان المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات التى ألغيت واستبدل بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الصادر فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤١ ان نصت فى الفقرة الأخيرة على عقاب كل من « غش البائع أو المشتري أو شرع فى أن يغشه فى مقدار الأشياء المقتضى تسليمها الخ » فقد صرحت بأن القانون لا يعاقب فقط على الغش فى مقدار البضاعة المقتضى تسليمها بل يعاقب كذلك على الشروع فى الغش . ولما كان عرض البضاعة على السوق للبيع بعد بلها بالماء لزيادة وزنها اضرارا بمن يشتريها بعد ، طبقا للمادة ٤٥ من قانون العقوبات بدءا فى تنفيذ الغش لانه يؤدى اليه فورا ومباشرة ولو لم يتعين مشتر بالذات . ان ما دام يكفي للعقاب على الغش التام أن يكون قد وقع على مشتر فانه يكفي فى البدء فى تنفيذه .

ان يقع فعل يكون من شأنه أو يكون المقصود به غش أى شخص يمكن

ان يتقدم للشراء - لما كان ذلك فان العرض للبيع يكون شروعا فى الغش
معاقبا عليه بمقتضى المادة المذكورة .

(طعن رقم ٩٣٩ سنة ١٣ ق ٠ جلسة ١٩/٤/١٩٤٣) .

- وجود التماثل، بين الجرائم الواردة فى م ٣٤٧ ع الملغاة وبين

الجرائم الواردة فى ق ٤٨ سنة ١٩٤١ .

ان المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات وان كانت قد الغيت بمقتضى
المادة ١٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الا ان هذا القانون قد تناول
بالعقاب ما كانت تنص عليه تلك المادة الملغاة .

واذن فالمماثلة موجودة بين الجرائم الواردة فى كل منهما وان اختلفت
العقوبة .

(طعن رقم ٧٢٤ سنة ١٣ ق جلسة ٢٩/٣/١٩٤٣) .

- العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع - موضوعى :

● العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع هو مما تفصل فيه محكمة
الموضوع ، فمتى استنتجته من وقائع الدعوى استنتاجا سليما فلا شأن
لمحكمة النقض معها .

(طعن رقم ٢١ سنة ٨ ق ٠ جلسة ١٣/١٢/١٩٣٧) .

- وجوب استظهار الحكم بالادانة ، كن العلم بالغش علما واقعيًا :

● اذا كان الحكم قد اُدان المتهم فى جريمة بيع لبن مغشوش ولم
يورد لذلك من الأسباب الا قوله انه تبين من التحقيقات انه قدم للمستشفى
لبننا تبين انه مغشوش بازالة الدسم منه وقال انه اشتراه من شخص عينه .
فانه يكون قاصرا فى بيان الاسباب ، ان هو لم يشر الى ماهية التحقيقات
التي اعتمد عليها ، كما لم يتحدث أصلا عن علم المتهم بغش اللبن مع ان هذا
العلم من العناصر القانونية للجريمة .

(طعن رقم ٢٥٢ سنة ١١ ق ٠ جلسة ١٠/١/١٩٤٤) .

- اعتبار مجرد وجود سمن فاسد فى المحل الذى يبيع المتهم فيه

اصناف البقالة عرضا للبيع :

● ان المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ قد نصت ، فيما نصت ، على «عقاب كل من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئاً من أغذية الانسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية مع علمه بغشها أو فسادها » . فمتى اثبت الحكم ان المتهم عرض للبيع سمناً صناعية زخاً مرتفعة درجة حموضته . فهذا الفساد فى السمن المعروض معاقب عليه بمقتضى المادة المذكورة . ويعتبر عرضا للبيع مجرد وجود السمن فى المحل الذى يبيع المتهم فيه اصناف البقالة .

(طعن رقم ٢١٤ سنة ١٤ ق . جلسة ١٣/٣/١٩٤٤) .

- وجوب استظهار الحكم بإدانة ركن العلم بالغش علماً

واقعيًا :

● اذا كانت المحكمة قد استندت علم بفساد اللحوم التى باعها مما ثبت لديها من انه ذبح الجمل خارج السلخانة وفى يوم ممنوع الذبح فيه ، وانه يحترف الجزاره من عهد بعيد ولا يتصور ان يفوت عليه فساد اللحوم . فلا تشريب عليها ان هذه كلها قرائن من شأنها ان تؤدى الى ثبوت الحقيقة التى قالت بها .

(طعن رقم ١٤٦٨ سنة ١٤ ق . جلسة ٢/١٠/١٩٤٤) .

- معاقبة المتهم ببيع خل فاسد طبقاً لنص ٢ من ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ :

ولو كان مرجع الفساد الى وجود الرواسب التى رأى المرسوم الصادر فى ٥١/١٢/٣١ النهى عنها بنص صريح :

● ان ما ورد فى المرسوم الصادر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ من وجوب خلو الخل من الرواسب على وجه التخصيص لا يمنع بصفة عامة وتطبيقاً لاحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ معاقبة من يبيع شيئاً من أغذية الانسان وهو عالم بغشه أو بفساده ولو كان مرجع هذا

الفساد الى وجود تلك الرواسب التي رأى القانون الجديد أن ينهى عنها
بنص صريح .

(طعن رقم ٢٥٥ سنة ٢٣ ق . جلسة ١١/٥/١٩٥٣) .

ـ الجرائم التي يشملها تعديل المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة
١٩٤١ والذي صدر به القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ هي المنصوص عليها
بالبند الأول من المادة المذكورة .

● يشمل تعديل المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١
الخاص بقمع الغش والتدليس وهو التعديل الذي صدر به القانون رقم ٥٢٢
سنة ١٩٥٥ الجرائم المنصوص عليها بالبند الأول من المادة الثانية من
القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ .

(طعن رقم ٤١٩ لسنة ٢٧ - جلسة ٣/٦/١٩٥٧ س ٨ ص ٥٨١) .

جريمة الغش - ما يوفرها :

● الغش كما عينته المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١
المعدل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ قد يقع باضافة مادة غريبة الى
السلعة ، أو بانتزاع شيء من عناصرها النافعة ، كما يتحقق أيضا باخفاء
البضاعة تحت مظهر خادع من شأنه غش المشتري ، ويتحقق كذلك بالخلط
أو الاضافة بمادة مغايرة لطبيعة البضاعة أو من نفس طبيعتها ولكن من
صنف أقل جودة بقصد الإيهام بأن الخليط لا شائبة فيه ، أو بقصد اخفاء
رداءة البضاعة واظهارها في صورة أجود مما هي عليه في الحقيقة .
ولا يشترط في القانون أو تتغير طبيعة البضاعة بعد الحذف أو الاضافة ،
بل يكفي أن تكون قد زيفت . ويستفاد التزييف من كل خلط نظوي على الغش
بقصد الاضرار بالمشتري . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن
صانع مسحوق شيكولاته من مسحوق كاكاو ومضاف اليهما نسبته ١٥٪ من مادة
نشأ الارز التي تقل في التكلفة عن مادة الكاكاو ، وأنه عرض هذا المسحوق
للبيع بغية أن يظنه الي أن مادة نشأ الارز من ضمن عناصر تكوينه الاساسية
وذلك بقصد تضليل المشتريين وايهامهم بأن المسحوق من الكاكاو الخالص ،
فإن الحكم بما أثبتته يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر

القانونية لجريمة الغش المنصوص عنها فى المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . ولا يقبل من الطاعن التحدى فى هذه الصورة بعدم صدور مرسوم يتعين مواصفات الكاكاو والحد الأدنى لعناصر تكوينه .

(طعن رقم ١١٧٥ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٢/١١/١ س ١٢ ص ٧٢٣) .

– المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ معدلة بالقانون ٨٠ لسنة ١٩٦١ – اعفاؤها للتاجر المخالف من المسؤولية الجنائية اذا اثبت عدم علمه بغش المواد موضوع الجريمة واثبت مصدرها – القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ – تجريمه تداول الأغذية المغشوشة ومعاقبته المتهم – اذا كان حسن النية – عقوبة المخالفة مع مصادرة المواد المغشوشة .

● مؤدى الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، بعد تعديلها بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ، أن المشرع أعفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية عن الجريمة متى اثبت أنه لا يعلم بغش أو فساد المواد والعقاقير أو الحاصلات التى يعرضها للبيع واثبت مصدر المواد موضوع الجريمة . ولما كان المتهم قد تقدم لمفتش الأغذية – اثر اخذ العينة من جوال الكمون المعروض بمحله – بفاتورة شرائه جوال كمون من أحد المحلات وأخذت العينة بعد انقضاء يوم واحد على الشراء ، الأمر الذى يؤيد دفاع المتهم بحسن وعدم علمه بزيادة نسبة الشوائب . لما كان ذلك ، وكان مقتضى نص المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها أن الشارع حرم تداول الأغذية المغشوشة اذا كان المتهم حسن النية وعاقبه عنها بعقوبة المخالفة على أن يقضى وجوبا بمصادرة المواد المغشوشة ، فإنه يتعين الحكم على المتهم بعقوبة المخالفة والمصادرة .

(طعن رقم ٨٢٢ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٣/١/٨ س ٢٤ ص ٥٠) .

– الغش كما عينته المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ –

تعريفه :

● الغش كما عينته المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١

المعدل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ قد يقع باضافة مادة غريبة الى السلعة أو بانتزاع شئ من عناصرها النافعة كما يتحقق أيضا باخفاء البضاعة تحت مظهر خادع من شأنه غش المشتري ويتحقق كذلك بالخلط أو الاضافة بمادة مغايرة لطبيعة البضاعة أو من نفس طبيعتها ولكن من صنف أقل جودة بقصد الايهام بأن الخليط لا شائبة فيه أو بقصد اخفاء رداءة البضاعة واظهارها في صورة أجود مما هي عليه في الحقيقة .

(طعن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٣/٣/١٩ س ٢٤ ص ٣٤٨) .

– غش – افتراض العلم به :

● ان القرينة المنشأة بالتعديل المدخل بالقانونين رقمي ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والتي افترض بها الشارح العلم بالغش اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة رفع بها عبء اثبات العلم عن كاهل النيابة دون أن ينال من قابليتها لاثبات العكس ، وبغير اشتراط نوع من الادلة لدحضها ، ودون أن يمس الركن المعنوي في جنحة الغش والذي يلزم توافره حتما للعقاب .

(طعن رقم ٦٣٠ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠ س ٢٩ ص ٨٠٥) .

لا يكفي لادانة المتهم في جريمة صنع جبن مغشوش مع علمه بغشه أن يثبت أن الجبن قد صنع في معمله – أو أنه الملزم بتوريده – بل لابد أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الغش أو أن يكون قد صنع الجبن مع علمه بغشه . ولما كان الطاعن قد تمسك بانتفاء علمه بالغش ، وكان الحكم المطعون فيه لم يفتن لهذا الدفاع أصلا وبالتالي لم يتناوله بالرد عليه على الرغم من جوهريته ان لو صح لتغير به وجهه الرأي في الدعوى فان الحكم المطعون فيه يكون قد تعيب بما يوجب نقضه والاحالة .

(نقض ١٩٧٢/١١/٥ س ٢٣ ص ١١٣٠ طعن ١١٥٨ لسنة ٤٢ ق ،
نقض ١٩٦٢/٣/١٢ س ١٣ ص ٢١٠ طعن ١٦٦٠ لسنة ٣١ ق) .

لا يكفي لادانة المتهم في جريمة صنع وعرض مياه غازية مغشوشة للبيع أن يثبت أن المياه الغازية قد صنعت في مصنع الشركة التي يعمل فيها

المتهم بل لا بد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أن تكون المياه الغازية قد صنعت تحت اشرافه ورقابته مع علمه بغشها وفسادها .

(نقض ٢٠/١١/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٨٠٥ طعن ٦٣٠ لسنة ٤٨ ق) .

● متى كان البين من محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة الدرجة الثانية أن الطاعنين دفعا التهمة على لسان محاميهما بأنهما مجرد موظفين بالشركة المنتجة للمياه الغازية وأنهما لم يعرضا الزجاجة المغشوشة للبيع وأن المسئول عنها هو صاحب الكشك الذى عرضها للبيع بعيدا عن رقابة واشراف الشركة المنتجة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قضى بإدانتهم دون أن يبين مسئوليتهم عن الجريمة المسندة اليهما ومدى اشرافهما وعلمهما اليقيني بالغش ولم يحقق دفاعهما رغم أنه جوهري ومؤثر فى مصير الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة أن تمحصه لتقف على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه ، أما وهى لم تفعل فإنه يكون مشدوبا بالاخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب .

(نقض ٢٠/١١/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٨٠٥ طعن ٦٣٠ لسنة ٤٨ ق) .

جريمة غش الأغذية على موجب حكم المادة السادسة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ . قوامها : عرضها للبيع بعد ارتكاب فعل الغش أو مع العلم به .

العلم بالغش . افتراضه فى جانب المشتغلين بالتجارة والباعة الجائلين . ما لم يثبت العكس . المادة ٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ معدلة والمادة ٢٠ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ .

لما كان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها قد نص فى المادة السادسة منه على أن تعتبر الأغذية مغشوشة اذا نزع جزئيا أو كليا أحد عناصرها ، وفى المادة الخامسة عشر على معاقبة كل من عرض للبيع شيئا من أغذية الانسان متى كانت مغشوشة ، وكان الركن المادى المتطلب فى هذه الجريمة يكفى فيه أن يعرض المتهم الأغذية المغشوشة للبيع ، وكان الركن المعنوى اللازم توافره للعقاب فى جنحة الغش المؤثمة بهذا القانون يستلزم أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أنه

يحتم بالغش الذى وقع ولما كانت المادة ٢٠ من القانون سالف الذكر قد نصت على أن يلغى كل حكم يخالف أحكامه ، مما مقتضاه استمرار سريان الأحكام الواردة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش والتي لا نظير لها فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ ولا تخالف أى حكم من أحكامه على غش الاغذية، وكانت القرينة القانونية المنشأة بالتعديل المدخل بالقانونين الرقميين ٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ التى افترض بها الشارع العلم بالغش اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة المتجولين والقابلة لاثبات العكس لا تخالف أى حكم من أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ وبالتالي لا يكون لصدوره أثر على نطاق سريان هذه القرينة على الوقائع التى تجرى بالمخالفة لأحكامه . لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر الجلسات أن الطاعنة والمدافع الحاضر معها أمام محكمة الموضوع لم يدفعا بحسن نيتها أو بأنها لا تشتغل بالتجارة فان ما خلص اليه الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه من ادانتها بجنحة عرض لبن مغشوش للبيع مع علمها بذلك أخذا بالقرينة القانونية سالفه البيان يكون سديدا فى القانون بما يكون معه منعى الطاعنة فى غير محله .

الطعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/١٧ س ٢٩
ص ٩٣٦ مج فنى .

ادانة الطاعن بتهمة عرض الأغذية المغشوشة المسندة اليه . قول
الحكم فى معرض اثبات علمه بالغش ان الطاعن هو المنتج . عدم اعتبار
ذلك تعديلا للتهمة .

العلم بغش البضاعة المعروضة استخلاصه . موضوعي .
متى كان الحكم قد دان الطاعن بالجريمة التى أسندتها اليه النيابة العامة وهى أنه عرض للبيع جبنا مغشوشا ، وكان ما أورده بأسبابه من أن الطاعن هو الذى أنتج الجبن المغشوش قد جاء بصدد اثبات علم الطاعن بالغش ولا يعد تعديلا من المحكمة لوصف التهمة ، فان النعى على الحكم بقالة الاخلال بحق الدفاع لا يكون له محل .

ان العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع هو مما تفصل فيه محكمة

الموضوع فمضى استنتاجه من وقائع الدعوى استنتاجا سليما فلا شأن
لمحكمة النقض به .

الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٢١ س ١٩ مج
فنى ص ٦٢ .

عرض الشاي الأسود المخلوط للبيع . وجوب توقيع العقوبة الأشد
المنصوص عليها في قرار وزير التموين رقم ٧١ لسنة ١٩٧٧ لا العقوبة
الواردة في القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ اقتصار الحكم على أعمال حكم هذا
القانون . دون النظر في مدى انطباق أحكام القرار الوزاري المنفذ للقانون
رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، على الواقعة المادية ذاتها . قصور . أساس
ذلك ؟

لما كان قرار وزير التموين رقم ٧١ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم الاتجار
في الشاي قد نص في المادة الثالثة منه على أنه « يحظر خلط الشاي الأسود
بأنواعه المختلفة بشاي أخضر أو بأية مادة أخرى أو الشروع في ذلك كما
يحظر بيع الشاي مخلوطا على النحو السالف أو حيازته بقصد الاتجار »
كما نص في المادة الخامسة على معاقبة كل من يخالف أحكام هذا القرار
بالعقوبات المقررة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وهي
انحبس من ستة أشهر الى سنتين والغرامة من مائة جنيه الى خمسمائة
جنيه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف
القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند للمتهم وأن واجبها
أن يمحص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها
نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، ذلك أنها وهي تفصل في الدعوى لا تتقيد
بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحالة عليها بل أنها
مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما
تبينتها من الأوراق ومن التحقيق الذي تجريه في الجلسة ، وكل ما تلتزم به
هو ألا تعاقب المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الاحالة أو طلب التكيف
بالحضور ، وأما وهي لم تفعل بل اقتصر الحكم المطعون فيه على توقيع عقوبة
الجنحة على المطعون ضده طبقا لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ دون
أن تنظر في مدى انطباق القرار الوزاري رقم ٧١ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم

الاتجار فى الشاى على الواقعة المادية ذاتها وهى عرضة للبيع شايا مخلوطا مع أنه ينص على عقوبة أشد من العقوبة التى وقعت على المطعون صده فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .
ولما كان مبنى الطعن هو مخالفة القانون لعدم توقيع الحكم للعقوبة حسبما حددها القرار الوزارى سالف البيان والمادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وكان الحكم قد أغفل تمحيص الواقعة وبيان مدى انطباق القرار الوزارى سالف الذكر عليها وهو ما يعيبه بالقصور الذى يتسع له وجه الطعن وله الصدارة على وجه الطعن المتعلق بمخالفة القانون فانه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٨/١١/١٩٧٩ س ٣٠ مج فنى
ص ٨١٠ .

اثبات الحكم خلط الشاى بقشر عدس . كفايته تدليلا على غشه .
البحث من بعد . فى مواصفات الشاى . عدم جدواه . أساس ذلك ؟ العلم
بالمغش . افتراضه فى حق المشتغلين بالتجارة .

تنص المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها على أن تعتبر الأغذية مغشوشة اذا كانت غير مطابقة للمواصفات المقررة وحظر القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٧١ الخاص بتنظيم الاتجار فى الشاى خلط الشاى الأسود بأنواعه المختلفة بشاى أخضر أو بأية مادة أخرى أو الشروع فى ذلك كما حظر بيع الشاى مخلوطا على النحو السابق .
وحيازته بقصد الاتجار . لما كان ذلك ، وكان ما أثبتته الحكم المطعون فيه من اضافة قشر عدس الى الشاى المضبوط لم يوجه اليه أى عيب وكان هذا وحده يكفى لحمل قضائه فى خصوص تحقق الخلط المحذور فى الشاى الأسود المضبوط بما يضحى معه البحث فى المواصفات عديم الجدوى ، ولما كان ذلك ، وكان مفاد التفات الحكم عن قول الطاعن أن باكوات الشاى المضبوطة لاستعماله الشخصى وأنه اشتراها من شخص لا يعرفه هو أنه لم ير فيه ما يغير من اقتناعه من ثبوت جريمة حيازة الطاعن الشاى الأسود المخلوط بقصد الاتجار للأدلة السائغة التى أوردها ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع هو مما تفصل فيه محكمة الموضوع فمتى استنتجته من وقائع الدعوى استنتاجا سليما فلا شأن لمحكمة

المنقضى به وكان الطاعن قد عجز عن اثبات مصدر الشئ المضبوط بعد أن قرر أنه اشتراه من شخص لا يعرفه فانه لا على المحكمة أن هي افترضت علمه بالغش باعتبار أنه من المشتغلين بالتجارة إذ من المقرر أن المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس المعدلة بالقانونين رقمي ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ والسيارية أحكامها بعد صدور القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٩ نصت على أن العلم بالغش والفساد يفترض إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة ولا على المحكمة أن هي لم تتحدث عن ركن العلم واثبات توافره لدى الطاعن ما دام أنه من بين المشتغلين بالتجارة .

الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٠/١٠/١٩٧٩ س ٣٠ مج دنى ص ٧٤٦ .

المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ معدلة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ . اعفاؤها التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية إذا أثبت عدم علمه بغش المواد موضوع الجريمة . وأثبت مصدرها . دفاع المتهم بأنه مجرد موزع للمواد موضوع الجريمة التي ترد اليه مصنعة ومغلقة وتقديمه شهادة دالة على ذلك ودفعه بعدم علمه بالغش . دفاع جوهرى . أثر ذلك ؟

لما كان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش قد نص في المادة الأولى منه على أن تستبدل بالفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش النص الآتى « ويفترض العلم والفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة » ومؤدى هذا التعديل أن المشرع أعفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية متى أثبت أنه لا يعلم بغش أو فساد المواد التي يعرضها للبيع وأثبت مصدر هذه المواد الفاسدة أو المغشوشة . كما نص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ - بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها - في المادة الثانية منه على أنه « يحظر تداول الأغذية في الأحوال

الآتية : (١) اذا كانت غير مطابقة للمواصفات الواردة فى التشريعات
النافذة . (٢) اذا كانت غير صالحة للاستهلاك الأدمى . (٣) اذا كانت
مغشوشة » . ثم جرى نص المادة ١٨ منه على أنه «يعاقب من يخالف أحكام
المواد ٢ ، ١٠٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ والقرارات المنفذة لها بعقوبة المخالفة وذلك
اذا كان المتهم حسن النية ، على أنه يجب أن يقضى بالحكم بمصادرة المواد
الغذائية التى تكون جسم الجريمة » . لما كان ذلك ، وكان يبين من محاضر
جلسات المحاكمة أمام ثانى درجة ومن المفردات المضمومة أن المدافع عن
الطاعن تقدم لهذه المحكمة بجلسة ١٩٧٨/٢/٩ التى صدر فيها الحكم
المطعون فيه بمذكرة ضمنها دفاعه من أنه مجرد موزع لمنتجات جروبى بمدينة
الاسكندرية وأن الجيلاتى يرد اليه من مصانع جروبى مصنعا ومغلغا ، وفام
بتسليمه الى من ضبطت لديها العينة بحالته ، ودفع بعدم علمه بالغش، وأرفق
بهذه المذكرة حافظة مستندات ضمت صورة لشهادة صادرة من شركة صناعة
التبريد بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٧٦ تفيد أنه يعمل موزعا لمنتجات الشركة من
أيس كريم جروبى بمنطقة الاسكندرية وضواحيها ، وهو دفاع جوهرى كان
يتعين على المحكمة أن تنقصاه وتقول كلمتها فيه ان قد يترتب على نتيجة
تحقيقه أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى أما وهى لم تفعل ، فان حكمها يكون
معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ٩٦٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٨ س ٢١ مج متى
ص ١٣٠ .

احكام نقض لم تنشر بشأن الغش :

الحكم فى الطعن رقم ٢٣٣٣ س ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٤
(لم ينشر بعد) .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده وآخر بانهما المتهم الأول عرض للبيع
شيئا من أغذية الانسان مغشوشا مع علمه بذلك والمتهم الثانى (المطعون
ضده) أنتج شيئا من أغذية الانسان مغشوشا (مياه غازية) مع علمه
بذلك . وطلبت معاقبتهم بمواد القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ . ومحكمة
جناح مصر القديمة قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتفريم كل من المتهمين .

عشرين جنيها والمصادرة . عارض وقضى فى معارضتها بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه بالنسبة للمتهم الثانى (المطعون ضده) وتعديل الحكم المعارض فيه بالنسبة للمتهم الأول بتغريمه مائة قرش والمصادرة . فاستأنف المطعون ضده ، ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما نسب اليه والمصادرة .

قطعت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ٠٠٠٠ الخ .

المحكمة

حيث أن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه أن قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة صنع مياه غازية مغشوشة للبيع قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه أقام قضاؤه على الشك فى مقارفة المتهم بالفعل المائى المكون للجريمة ، فى حين أن الركن المادى فى هذه الجريمة يتحقق بمجرد انساج المياه الغازية غير مطابقة للمواصفات دون اقتضاء تدخل ايجابى لاحداث هذا الاثر مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث أنه من المقرر أنه لا يكفى لادانة المتهم فى جريمة صنع وعرض مياه غازية مغشوشة للبيع أن يثبت أن المياه الغازية قد صنعت فى مصنع شركة المتهم بل لابد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أن تكون المياه الغازية قد صنعت تحت اشرافه ورقابته مع علمه بغشها وفسادها وأن القرينة المنشأة بالتعديل الصادر بالقانونين رقمى ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ، ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والتي افترض الشارع العلم بالغش اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة رفع بها عبء اثبات العلم عن كاهل النيابة دون أن ينال من قابليتها لاثبات العكس ، وبغير اشتراط نوع من الأدلة لدحضها ، ودون أن يمس الركن المعنوى فى جنحة الغش والذى يلزم توافره حتما للعقاب . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاؤه بالبراءة على الشك فى سلامة الدليل لأسباب حاصلها أن وجود قطع زجاج فى المياه الغازية قد يكون مرجعه ردائه الزجاجات المعبأة فيها أو سوء فتح هذه الزجاجات بمعرفة القائمين على عملية التحليل ، وكان من المقرر أن حسب محكمة

الموضوع أن تتشكك في صحة أسناد التهمة الى المتهم كى تقضى بالبراءة ما دامت قد احاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة وخلا بحكمها من عيوب التسبب اذا مرجع الامر فى ذلك الى مبلغ اطمئنانها فى تقدير الادله اذا كان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد احاطت بالدعوى وملت بإدلة الثبوت فيها وأفصحت عن عدم اطمئنانها الى سلامة هذه الادله ، وحلصت الى الشك فيما اذا كان الغش قد حدث اثناء عملية انتاج المياه الغازية أم بعدها ، بما تنقضى معه - فى الحالة الأخيرة - مسئولية المطعون ضده المفترضه عن هذا الغش ، ومن شأنه بالتالى ان يؤدى الى ما رتب عليه من شك فى صحة اسناد التهمة اليه ، ومن ثم فان ما تخوض فيه الطاعنه من مناقشة فى هذا الشأن لا يعدو - فى حقيقته - أن يكون جدلا موضوعيا حول سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها هي اليها مما لا تقبل اثباته أمام محكمة النقض لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير أساس متعينا - رفضه موضوعا .

والحكم فى الطعن رقم ٥٤٣ س ٥١ و جلسة ١٩٨١/١١/٨

(لم ينشر بعد) .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ٢٥ من مارس سنة ١٩٧٨ عرض للبيع شيئا من أغذية الانسان ث (خبز) مغشوشا مع علمه بذلك وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٥ ، ٦ ، ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ ومحكمة جناح الشراعية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ والمصادرة . فاستأنف . ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا فى ١٣ من يناير سنة ١٩٧٩ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف . وبراءة المتهم من التهم المسندة اليه والمصادرة .

فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض فى ٣ من فبراير

سنة ١٩٧٩ ٠٠٠ الخ .

المحكمة

حيث ان مبنى الطعن ان الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة عرضه للبيع شيئاً من اغذية - الانسان - خبزاً - مغشوشاً مع علمه بذلك قد اخطأ في تطبيق القانون ذلك بانه استند الى قضائه الى عدم العلم بالغش بينما تقضى بالمادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الاغذية وتنظيم تداولها - المعدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٦ - بتوقيع عقوبة المخالفة اذا كان المتهم حسن النية .

وحيث انه يبين من الأوراق ان النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية على المطعون ضده بوصف انه في ٢٥ مارس سنة ١٩٧٨ عرض للبيع شيئاً من اغذية الانسان « خبزاً » مغشوشاً مع علمه بذلك وطلبت عقابه بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الاغذية وتنظيم تداولها ، وقضت محكمة اول درجة بحبس المتهم - المطعون ضده - شهراً مع الشغل وكفالة خمسة جنيهاً والمصادرة ، واذ استأنف المحكوم ضده الحكم الابتدائي قضت المحكمة الاستئنافية بحكمها المطعون فيه بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند اليه والمصادرة ، وقد حصل الحكم المطعون فيه الواقعة في قوله « ان مفتش الاغذية اخذ عينه بتاريخ ٢٥/٢/١٩٧٨ من أحد المخابز التابعة لشركة مخابز القاهرة الكبرى ادارة المتهم ، بتحليلها تبين انها غير مطابقة للبيان لاحتوائها على ردة خشنة بنسبة ٣٠٪ » ثم اورد الحكم في مدوناته ان « العينة اخذت من المخبز وأن المتهم دفع الاتهام بان الردة ترد الى المخابز من مطاحن الحكومة حسب نظام الربط وأنه يجب لادانته ثبوت ارتكابه الغش وعلمه به وان القرينة التي افترض بها الشارع العلم بالغش اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة تقبل اثبات العكس » لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر قد قضى في مادته الثانية على انه « يحظر تداول الاغذية في الأحوال الآتية (١) اذا كانت غير مطابقة للمواصفات في التشريعات النافذة » . ثم جرى نص المادة ١٨ منه بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٦ على انه « يعاقب من يخالف احكام المواد ٢ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، » ، ١٤ ، ١٤ مكرراً والقرارات المنفذة لها بعقوبة المخالفة وذلك اذا كان

المتهم حسن النية ويجب ان يقضى الحكم بمصادرة المواد الغذائية موضوع الجريمة » فمن مقتضى هذه النصوص أن الشارع بعد أن حرم تداول اذا كان المتهم حسن النية على أن يقضى وجوبا بمصادرة المواد الغذائية موضوع الجريمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه وان نفى علم المطعون ضده بان « الردة » موضوع المحاكمة مغشوشة الا أنه أثبت في حقه عرضه للبيع خبزا يحتوى على رده غير مطابقة للمواصفات مما يستوجب توقيع عقوبة المخالفة وفق المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر فإنه ان قضي رغم ذلك بالبراءة يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بالبراءة في ١٣ من يناير سنة ١٩٧٩ فقررت النيابة العامة في ٣ من فبراير سنة ١٩٧٩ الطعن فيه بطريق النقض ثم عرض على هذه المحكمة بجلسة اليوم ٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ - واذ كان قد انقضى على الدعوى الجنائية منذ يوم تقرير النيابة العامة بالطعن في ذلك الحكم الى يوم عرض الطعن على محكمة النقض ما يزيد على مدة السنة المقررة بالمادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية لانقضاء الدعوى بمضى المدة في مواد المخالفات دون اتخاذ أى اجراء قاطع لهذه المدة فتكون الدعوى قد انقضت بمضى المدة ولا جدوى من بعد من نقضه ، ولا مناحى والحال هذه من رفض الطعن .

والحكم في الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ .
« لم ينشر » .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : انتج وعرض للبيع شيئا مغشوشا من أغذية الانسان « جبن حليب » مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ . ومحكمة جناح روض الفرج قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات أوقف التنفيذ مع المصادرة . عارض وقضى في معارضته باعتبارها . كأن لم تكن . فاستأنف المحكوم عليه . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا . وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ المحامى فى هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

حيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة انتاج جبن مغشوش وعرض للبيع ، فقد شابه الفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن دور الطاعن قد اقتصر على عرض الجبن للبيع دون أن يعلم بأنه مغشوش بما ينفي عنه القصد الجنائي في الجريمة ، فضلاً عن أن محرر المحضر لم يلتزم بالاجراءات التي نص عليها قرار وزير التجارة رقم ١٣ لسنة ١٩٤٢ من وجوب أخذ خمس عينات يوقع الطاعن على حرز كل منها . وذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه والاحالة .

وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه ان مفتش الصحة أخذ عينه من الجبن الذي يعرضه الطاعن للبيع وارسلها الى المعامل المختصة فتمين من تحليلها انها مغشوشة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع هو مما تفصل فيه محكمة الموضوع فمتى استنتجته من وقائع الدعوى استنتاجاً سليماً فلا شأن لحكمة النقض به وكان الطاعن على نحو ما هو ثابت بمحضر المعارضة الابتدائية - وان انكر الاتهام ودفعه بأنه تاجر جملة يشتري الجبن المضبوط ويبيعه ولا يقوم بتصنيعه - الا انه عجز عن اثبات مصدر حصوله عليه ، فلا على المحكمة ان هي افترضت علمه بالغش باعتبار انه من المشتغلين بالتجارة ، إذ من المقرر ان المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٠ بشأن قمع الغش والتدليس المعدلة بالقانونين رقمي ٥٥٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ - والسارية احكامها بعد صدور القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ - نصت على ان العلم بالغش والفساد يفترض اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الداغة الجائلين مالم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة ولا علم المحكمة ان هي لم تتحدث عن ركن العلم واثبات توافره لذو الطاعن ما دام انه من بين المشتغلين بالتجارة ، ولما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد جرى على ان المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وان نصت على وجوب أخذ خمس عينات ، الا ان القانون انما قصد بهذا الاجراء التحريز لما عسى ان تدعو اليه

الضرورة من تكرار التحليل لم يقصد ان يرتب أى بطلان على عدم اتباعه و مرجع الامر فى ذلك التقدير الى محكمة الموضوع ، فمتى اطمأنت الى ان العينة المضبوطة ولو كانت واحدة هى التى صار تحليلها و اطمأنت كذلك الى النتيجة التى انتهى اليها التحليل فلا تثريب عليها ان هى قضت فى الدعوى بناء على ذلك ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون سديدا فضلا عن انه يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة بدرجةتيها انه لم يثر شيئا من هذا الدفاع الموضوعى بما لا يسوغ طرحه لأول مرة امام محكمة النقض .

وحيث انه لما تقدم جميعه ، يكون الطعن برمته على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

مادة ٣ - (١) يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من حاز بغير سبب مشروع شيئا من الأغذية أو الحاصلات أو العقاقير أو المواد المشار اليها فى المادة السابقة وهو عالم بذلك .

وتكون العقوبة الحبس لمدة لا تقل عن ستة اشهر والغرامة التى لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفى جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين اذا كانت الحيازة لعقاقير طبية مما يستخدم فى علاج الحيوان .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز ثلاثة آلاف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين اذا كانت الأغذية أو الحاصلات أو المواد المذكورة ضارة بصحة الانسان أو الحيوان أو اذا كانت العقاقير الطبية المضبوطة ضارة بصحة الحيوان .

وفى جميع الاحوال ينشر الحكم فى جريدتين يوميتين واسعتى الانتشار على نفقة المحكوم عليه .

النص قبل التعديل : -

- يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وبغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين كل من حاز بغير سبب

(١) معدلة بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ .

مشروع شيئاً من المواد أو العقاقير الطبية أو الحاصلات المشار إليها في المادة السابقة وهو عالم بذلك .

وتكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز ستة شهور والغرامة التي لا تتجاوز خمسين جنيهاً إذا كانت المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي وجدت في حيازته ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان .

الشرح والتعليق

هذه المادة تعاقب على من حاز بغير سبب مشروع شيئاً من الأغذية أو الحاصلات أو العقاقير التي أوضحتها المادة الثانية وهو عالم بذلك .

وتشدد الفقرة الثانية العقوبة بجعلها الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسون جنيهاً إذا كانت المواد والعقاقير والحاصلات ضارة بصحة الإنسان والحيوان فقد استعمل المشرع عبارة الحيازة ولم يذكر عبارة الاحراز .

وفي تقديرى أنه ونحن في مجال قانون العقوبات فاعمالاً لمبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص فإنه لا يجوز العقاب على مجرد الاحراز ويقتصر العقاب في هذه الحالة على الحيازة فقط وحينما نقول الحيازة فقط فنعنى بذلك الحيازة القانونية التي تكون لمالك الشيء ومن ثم فإن الحيازة العارضة لا تشكل الركن المادى في هذه الجريمة ويرى استاذنا الدكتور رؤوف عبيد أن مجرد الامساك المادى بالسلعة بالقرب من صاحبها وتحت سيطرته فلم يجد الشارع مبرراً لتجريمه ، لأن الهدف من التجريم في جرائم قمع التدليس والغش ليس هو حظر الحيازة في ذاتها ، بل حظر وصول السلعة المغشوشة أو الفاسدة ، إذا كانت من الأغذية أو العقاقير ، الى ابدى مستهلكيها عن طريق التعامل فيها . ولا يتصور أن يكون انتقال هذه السلع الى ابدى مستهلكيها الا عن طريق حائزها فحسب ، أى عن طريق من لهم عليها السيطرة الكافية التي تسمح لهم بالتصرف فيها بالبيع وما اليه .

(١) راجع . د . رؤوف عبيد المرجع السابق .

فكأن الشارع بتجريمه حيازة هذه السلع انما جرم فى الواقع فعلا تحضيرا لخداع المتعاقد الآخر بوصفه جريمة على حدة ، كما فعل فى غش السلعة ، وفى عرضها للبيع . أما اذا انتفت نية التعامل فلا محل للعقاب مهما ثبت من حيازة الحائز لغذاء مغشوش أو فاسد ، ومهما تبين من علمه بالغش أو بالفساد . ومن ذلك أن يكون قد اشتراه لاستهلاكه الخاص مع علمه بفساده ، بالنظر مثلا الى رخص ثمنه والى اعتقاده أنه ليس فيه أى ضرر بالصحة ، ولعله لهذا الاعتبار قصر الشارع العقاب هنا على الحيازة دون الاحراز ويشترط ان تتوافر نية التعامل فى السلع ويلزم فى الحيازة أن تكون لغير سبب مشروع فاذا كان السبب مشروع فلا جريمة .

القصد الجنائى :

هذه الجريمة عمدية ويتحقق القصد فيها بحيازة الشيء المغشوش مع العلم بأنه كذلك ويكفى فيها القصد الجنائى العام .
والنيابة العامة كقاعدة عامة عنها عبء الاثبات .

العقوبة :

عاقبت الفقرة الاولى من المادة الثالثة بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من حاز بغير سبب مشروع أغذية أو حاصلات أو عقاقير .

العقوبة المشددة : -

عاقبت الفقرة الثانية بعقوبة مشددة عن الفقرة الاولى على حيازة هذه الاشياء اذا كانت الحيازة لعقاقير طبية مستخدمة فى علاج الحيوان بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو احدى العقوبتين .

ثم شددت الفقرة الثالثة بجعلها الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز ثلاثة آلاف جنيه أو احدى العقوبتين اذا كانت الاغذية أو الحاصلات ضارة بصحة الانسان أو الحيوان والحيوان أو كانت العقاقير الطبية ضارة بصحة الحيوان .

نشر الحكم :

أوجبت المادة الثالثة ضرورة نشر الحكم فى جريدتين يوميتين
واسعة الانتشار على نفقة المحكوم عليه .

ملحوظة :

تراجع احكام القضاء السابقة :

مادة ٣ مكررا - (١) تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة
ولا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز
الف جنيه أو احدى هاتين العقوبتين اذا كانت جريمة من الجرائم
المنصوص عليها فى المادتين السابقتين تتعلق بالعقاقير الطبية الخاصة
بالانسان .

وفى حالة العود تكون العقوبة السجن وغرامة لا تقل عن الف
 وخمسمائة جنيه ولا تجاوز ثلاثة الاف جنيه .

وتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن أربع سنوات وغرامة لا تقل
عن الف جنيه ولا تجاوز الفى جنيه اذا ترتب على الجريمة اصابة شخص
بعاقة مستديمة .

واذا ترتب على الجريمة وفاة شخص ، تكون العقوبة الاشغال
الشاقة المؤقتة أو السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن
الفى جنيه ، ولا تجاوز أربعة الاف جنيه .

وفى جميع الاحوال ينشر الحكم فى جريدتين يوميتين واسعتى
الانتشار على نفقة المحكوم ضده .

الشرح والتعليق

هذه المادة مضافة بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ وتناولت
بالتجريم ما هو منصوص عليه فى المواد السابقة بيد انها اضافت النص
فى فقرتها الثانية على عقاب العائد بعقوبة الجنائية وهى السجن والغرامة
التي لا تقل عن الف وخمسمائة جنيه ولا تجاوز ثلاثة الاف جنيه .

(١) مضافة بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ .

جناية اصابة شخص بعاهة مستديمة نتيجة تناوله لمادة مغشوشة : -
تضمنت الفقرة الثالثة من المادة ٣ مكرر النص على هذه الجريمة بأن جعلت عقوبة السجن وغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز ألفى جنيه اذا ترتب على الجريمة اصابة شخص بعاهة مستديمة نتيجة الجرائم المنصوص عليها فى المواد السابقة .

جناية وفاة شخص نتيجة تناوله مواد مغشوشة : -
تناولت هذه الجريمة الفقرة الرابعة من المادة ٣ مكرر كل ما تطلبه لقيامها هو ان يترتب على جريمة من جرائم الغش السابقة وفاة شخص معين وعقوبتها الاشغال الشاقة والمؤقتة أو السجن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن ألفى جنيه ولا تجاوز أربعة آلاف جنيه .

ضرورة نشر الحكم فى جميع الأحوال :
يجب نشر الحكم فى جريدتى يوميتين واسعتى الانتشار على نفقة المحكوم عليه .

مادة ٤ - يحظر استيراد شىء من اغذية الانسان أو الحيوان أو العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبية يكون مغشوشا أو فاسدا غير أنه يجوز للسلطة المختصة أن تسمح بادخالها فى القطر وبتداولها أو استعمالها لاي غرض آخر مشروع وذلك فى خلال الاربع والعشرين ساعة من الطلب المقدم اليها وبالشروط التى يصدر بها قرار وزارى واذا رفض الطلب ولم يقر صاحب الشأن باعادة تصديرها الى الخارج فى الميعاد الذى تحدده السلطنة المختصة بعدم المواد أو العقاقير أو الحاصلات على نفقة المرسل اليه ويجوز ان تعين الحالات التى تعتبر فيها المواد أو العقاقير أو الحاصلات مغشوشة أو فاسدة ويكون ذلك بقرار وزارى .

الش ٣ والتعليق

ذهبت المذكرة الايضاحية بالقانون الا انه تكون الرسالة الواردة من الخارج صالحة لاستعمالها فى اغراض أخرى غير اعدادها لاستهلاك الانسان أو الحيوان ، ويكون من الاجحاف فى هذه الحالة تكليف اصحابها باعادة تصديرها الى الخارج أو اعدامها .

أما إذا رفض الطلب ، ولم يتم صاحب الشأن إعادة تصدير السلعة الى الخارج فى الميعاد الذى تحدده السلطة المختصة فإنها تعد على نفقة المرسل اليه (فقرة ٣ من نفس المادة) . ويجوز أن تبين الحالات التى تعتبر فيها المواد والعقاقير أو الحاصلات مغشوشة أو فاسدة ، ويكون ذلك بقرار وزارى (فقرة ٤) .

والبين من هذه المادة ان المشرع قد حظر استيراد أغذية الانسان أو الحيوان أو حاصلات زراعية مغشوشة وفاسدة ويتجه المشرع الى تنفيذ ذلك بوسائل عديدة من بينها مثلاً فى أن يلزم الجهة المستوردة بأن تضع تاريخ الصلاحية على السلعة المستوردة .

ونورد قرار وزير التموين رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٨١ ورقم ٨٧ لسنة ١٩٨٢ ، ٢٠٢ لسنة ١٩٨٢ وكذلك قرار وزير الصحة بهذا الشأن .

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٨١

بإلزام مستوردي السلع الغذائية والمعبأة والمعلبة بإثبات
تاريخ الانتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية على كل وحدة

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبرى وتحديد الأرباح .

وعلى القرار ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ بتحديد الأرباح فى بعض السلع
وتقرر الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قـرـر :

مادة ١ - على مستوردي السلع الغذائية المعبأة أو المعلبة بكافة
أنواعها ضرورة اثبات تاريخ انتاجها وتاريخ انتهاء صلاحيتها
للاستهلاك الآدمى على كل واحدة بمعرفة المنتج قبل دخولها الموانئ
المصرية .

مادة ٢ - يحظر على الهيئة العامة للرقابة على الصادرات
والواردات، ومصلحة الجمارك اتخاذ أى إجراء للاقراج عن السلعة المشار اليها
بالمادة السابقة ما لم يكن موضحا عليها البيان المذكور والتأكد من بقاء
فترة لا تقل عن ستة أشهر على انتهاء الصلاحية .

كما يحظر على المستوردين وتجار الجملة والتجزئة التعامل فى هذه

السلع قبل التأكد من اثبات تاريخ انتهاء الصلاحية على كل وحدة منها
بخط واضح .

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليه بالحبس مدة
لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه
ولا تجاوز ألف جنيه . وفي جميع الأحوال تضبط السلع موضوع المخالفة
ويحكم بمصادرتها .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من
١٩٨٢/١/١ .

تحريرا في ٣ المحرم سنة ١٤٠٢ (٣١ أكتوبر سنة ١٩٨١) .

احمد احمد نوح

قرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٢
بحظر تداول السلع الغذائية المستوردة المعلبة والمجمدة
والسرعة التلف الغير مثبت عليها تاريخ الانتاج
وتاريخ انتهاء الصلاحية

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .

وعلى القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ بتحديد الأرباح فى بعض السلع
وتقرير الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها .

وعلى القرار رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٨١ بالزام مستوردى السلع الغذائية
المعبأة باثبات تاريخ الانتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية على كل وحدة ،

وعلى القرار رقم ٤٥٧ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض احكام القرار رقم
٣٧٠ لسنة ١٩٨١ .

وعلى قرار السيد وزير الدولة للاقتصاد رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٨١ بشأن
البيانات الواجب كتابتها على عبوات السلع الغذائية الخاضعة للرقابة
على الصادرات والواردات .

وعلى محضر اجتماع اللجنة المشكلة بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٨١ برئاسة
المهندس وكيل أول الوزارة وعضوية ممثلى الهيئة العامة للرقابة على
الصادرات ومصلحة الجمارك والاتحاد العام للغرف التجارية والغرف
التجارية لمحافظة الغربية .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قـرـر :

مادة ١ - يحظر على مستوردي وتجار الجملة والتجزئة فى السلع الغذائية المستوردة والمعلبة والمجمدة والسريعة التلف الواردة بالجدولين المرفقين لهذا القرار تداول تلك السلع والتعامل فيها أو حيازتها بأى وجه مالم يكن مثبتا على كل عبوة ووحدة من وحدات البيع المعبأة تاريخ الانتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية بالنسبة للسلع الواردة بالجدول رقم (١) أو تاريخ الانتهاء بالنسبة للسلع الواردة بالجدول رقم (٢) حسب الأحوال على كل وحدة قابلة للتداول طبقا لأحكام قرار وزير الدولة للاقتصاد رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٨١ المشار اليه وذلك اعتبارا من ١٥/٥/١٩٨٢ تاريخ نفاذ القرار المذكور .

مادة ٢ - يمنح السادة المشار اليهم بالمادة السابقة مهلة قدرها أربعة أشهر تبدأ من تاريخ نفاذ هذا القرار- القرار لتصريف ما لديهم من السلع المشار اليها فى المادة الاولى والتي وردت قبل هذا التاريخ. وغير مثبت عليها تاريخ الانتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية حسب الأحوال على أن نكون صالحة للاستهلاك الأدمى بمعرفة الجهات الصحية المختصة .

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين . وفى جميع الأحوال تضبط السلع موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٤ - يلغى القرارين رقمى ٣٧٠ لسنة ١٩٨١ ، ٤٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليهما .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من ١٥/٤/١٩٨٢ .

تحريرا فى ١١/٤/١٩٨٢ .

وزير التموين والتجارة الداخلية

أحمد أحمد نوح

جدول رقم (١)

مرافق للقرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٢ سلع يحظر التداول أو التعامل فيها أو حيازتها ما لم يكن مثبتا على كل عبوة أو وحدة قابلة للتداول تاريخ الانتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية .

١ - اللحوم المجمدة أو المبردة المعبأة فى عبوات المستهلك النهائى واللحوم المعلبة ومنتجاتها (كورندبيف - لانشون - كانديبف) واللحوم المجزأة والمجهزة فى عبوات المستهلك النهائى .

٢ - اللحوم المفرومة والمخلوطة .

٣ - الدواجن والطيور المجمدة وأجزائها .

٤ - الأرناب المجمدة .

٥ - الأسماك المدخنة والمملحة والمعبأة والمملحة بأنواعها والمحفوظة (تونة - سردين - سالمون - ماكريل - أنشوجة) .

٦ - الزيوت النباتية والغذائية والمهدرجه .

٧ - المسلى الصناعى والماجرين .

٨ - الألبان المجففة والمكثفة .

٩ - الكريمة السائلة والمعلبة .

١٠ - الفاكهة والعصائر المعلبة والمرببات .

١١ - الزبدة والمسلى الطبيعى .

١٢ - الجبن بكافة أنواعه .

١٣ - بودرة البيض .

١٤ - الحساء .

١٥ - الزيتون .

١٦ - منتجات الطماطم المحفوظة .

١٧ - المكرونة .

جدول رقم (٢)

مرفق للمقرر رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٢ سلع يحظر تداولها أو التعامل

فيها أو حيازتها ما لم يكن مثبتا على عبواتها تاريخ انتاجها .

- ١ - اللحوم المجمدة .
- ٢ - الكبد المجمدة .
- ٣ - الأسماك المجمدة .
- ٤ - بيض المائدة الطازج .

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٨٢

بوقف العمل بأحكام القرار الوزاري رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٢
بحظر تداول السلع الغذائية المستوردة المعلبة والمجمدة
والسريعة التلف الغير مثبت عليها تاريخ الانتاج وتاريخ
انتهاء الصلاحية حتى ١/١/١٩٨٣

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .

وعلى القرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٢ بحظر تداول السلع الغذائية
المستوردة المعلبة والمجمدة والسريعة التلف الغير مثبت عليها تاريخ
الانتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية .

قـــرر :

مادة ١ - يوقف العمل بأحكام القرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٢ المشار
اليه حتى ١/١/١٩٨٣ .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

تحريرا في ٢٦ شوال سنة ١٤٠٢ (١٥ أغسطس سنة ١٩٨٢) .

أحمد أحمد نوح

قرار وزارى رقم ٤١ لسنة ١٩٨٤ (١)

بشأن تفويض مدير عام مديرية الشئون الصحية ببور سعيد صلاحية
وكيل الوزارة للشئون الوقائية بالنسبة لاجراء فحص رسائل المواد
الغذائية المستوردة والافراج الصحى

وزير الدولة للصحة :

بعد الاطلاع على قانون التدليس والغش بالقانون رقم ٤٨ لسنة
١٩٤١ والقوانين المعدلة له .

وعلى قانون مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦
والقوانين المعدلة له .

وعلى قرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨١ بشأن
فحص رسائل المواد الغذائية المستوردة من اللحوم والدواجن المجمدة
وأجزائها والأسماك المجمدة .

وعلى قرار وزير الدولة للصحة رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن تحديد
نسبة تواجد السالمونيلا .

وعلى قرار وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائى ووزير الدولة
للصحة رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن اجراءات فحص رسائل المواد الغذائية
المستوردة .

قرر :

مادة ١ - يتولى السيد/مدير عام مديرية الشئون الصحية
ببور سعيد صلاحيات وكيل الوزارة للشئون الوقائية بالنسبة للافراج
الصحى عن جميع رسائل المواد الغذائية المستوردة الواردة للبلاد الى
ميناء بور سعيد .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ
صدوره .

تحريرا فى ١٥/١١/١٩٨٤ .

وزير الدولة للصحة
د . محمد صبرى زكى

(١) نشر بالوقائع المصرية بالعدد ٧٨ فى ٣١/٣/١٩٨٤ .

قرار وزارى رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٤ (١)

بشأن تفويض معمل بـور سعيد بفحص رسائل المواد الغذائية

وزير الدولة للصحة :

بعد الاطلاع على قانون قمع التدليس والغش الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والقوانين المعدلة له .

وعلى قانون مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ والقوانين المعدلة له .

وعلى قرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨١ بشأن فحص رسائل المواد الغذائية المستوردة من اللحوم والدواجن المجمدة وأجزائها والأسماك المجمدة .

وعلى قرار وزير الدولة للصحة رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن تحديد نسبة تواجد السالمونيلا .

وعلى قرار وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي ووزير الدولة للصحة رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن اجراءات فحص رسائل المواد الغذائية المستوردة المجمدة .

قـسـر :

مادة ١ - تختص معامل فحص المواد الغذائية التابعة لمديرية الشئون الصحية ببور سعيد بالصلاحيات الممنوحة للمعامل المركزية لوزارة الصحة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

تحريراً فى ١٥/١١/١٩٨٤

وزير الدولة للصحة

د. محمد صبرى زكى

(١) نشر بالوقائع المصرية بالعدد ٧٨ فى ٢١/٣/١٩٨٤ .

قرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٤

وزير الدولة للصحة :

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن مزاولة مهنة الصيدلة والقوانين المعدلة له .

وعلى قرار وزير الصحة رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم المكتب العلمية فى شئون الدعاية للأدوية والمستلزمات الطبية .

وعلى ما عرضه السيد الدكتور/رئيس الادارة المركزية للشئون الصيدلية .

قـرـر :

مادة ١ - الترخيص بإنشاء مكتب علمى فى شئون الدعاية والمستلزمات الطبية تحت اسم «مكتب كنول العلمى» ومقره ١١ شارع أبو الفدا بالزمالك الدور/٧ ممثلا لشركة كنول ونورد مارك بالمانيا الغربية .

مادة ٢ - على السيد الدكتور/رئيس الادارة المركزية للشئون الصيدلية تنفيذ هذا القرار .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية - ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره .

تحريرا فى ١٩٨٤/١١/٢١

وزير الدولة للصحة

د. محمد صبرى زكى

مادة ٥ - يجوز بمرسوم فرض حد أدنى أو حد معين من العناصر فى تركيب العقاقير الطبية أو فى المواد المستعملة فى غذاء الإنسان أو الحيوان أو فى أية بضائع أو منتجات أخرى ، ويعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من ركب أو صنع أو أنتج بقصد البيع مواد بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم ويجوز أن ينص المرسوم على حظر تصدير المواد المركبة أو المصنوعة أو المنتجة بالمخالفة لهذه الأحكام أو استيرادها أو بيعها أو عرضها أو طرحها للبيع أو حيازتها بقصد البيع ويعاقب بالعقوبات السابقة كل من يخالف هذه الأحكام مع علمه بذلك .

الشرح والتعليق

الركن المادى فى هذه الجريمة كما يبين من نص المادة أنه يتعلق بمخالفة مواصفات الصنع والانتاج والتصدير فتعاقب على كل من ركب أو صنع أو أنتج بقصد البيع مواد مخالفة لأحكام هذا القانون ونطاق التجريم هنا يكفى فيه ألا تكون مطابقة للمواصفات الفنية التى قد تحددها المراسيم أو القرارات ، يلزم هنا أن تكون مغشوشة بالاضافة أو بالانتزاع ، أو فاسدة بسبب سوء حفظها أو تعبئتها . ويلزم هنا أيضاً أن تكون السلعة مخصصة لغذاء الإنسان أو من العقاقير الطبية ، ومعدة للتغامل فيها بصورة من الصور .

مادة ٦ - يجوز بمرسوم فرض استعمال أوان أو أوعية أو أشياء مختلفة أو تنظيم استعمالها فى تحضير ما يكون معداً للبيع من العقاقير الطبية أو المواد الغذائية أو غيرها أو فى صنعها أو وزنها أو تعبئتها أو حزمها أو حفظها أو حيازتها أو نقلها أو عرضها أو طرحها للبيع أو بيعها ويجوز بمرسوم أيضاً بيان شروط استهلاك هذه العقاقير أو المواد أو تسميتها أو حفظها أو حيازتها أو بيان الحالات التى تكون فيها غير صالحة للاستهلاك أو بيان مصدرها أو محل صنعها أو اسم صانعها أو غير ذلك من البيانات كما يجوز بمرسوم فرض قيود وشروط استعمال البضائع أو المنتجات أيا كانت .

ويجوز كذلك لمنع الغش أو التدليس فى البضائع المبيعة أن ينظم

بمرسوم تصدير البضائع التى يسرى عليها هذا القانون أو استيرادها أو صنعها أو بيعها وطرحها أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع ويجوز أن يبين بقرار وزارى الكيفية التى تكتب بها البيانات سالفه الذكر أو كيفية تنظيم السجلات والدفاتر وامسالكها ومراجعتها أو اعطاء الشهادات أو اعتمادها أو تحديد المدة اللازمة لتصرف المنتجات والبضائع التى تكون مخالفة لأحكام هذا القانون أو المراسيم أو القرارات الصادرة تنفيذا له (١) .

الشرح والتعليق

أجازت المادة السادسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فرض استعمال أوان أو أوعية أو أشياء مختلفة فى تحضير العقاقير الطبية والمواد الغذائية المعدة للبيع ، أو فى صنعها أو وزنها أو حزمها أو حفظها أو توزيعها أو نقلها أو عرضها أو طرحها للبيع . كما أجازت تنظيم استعمال تلك الأشياء بمرسوم .

أجازت بمرسوم ايجاب بيان شروط استهلاك هذه العقاقير والمواد أو حفظها ، أو بيان حالاتها التى تكون فيها غير صالحة للاستهلاك .

كما أجازت منع الغش والتدليس فى البضائع المباعة أن ينظم المرسوم بيع جميع البضائع التى يسرى عليها هذا القانون ، وكذلك طرحها أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع .

ويكون الجزاء على مخالفة أحكام المراسيم المذكورة عقوبات لا تتجاوز تلك المنصوص عليها فى المادة الخامسة (الخاصة ببيع عقاقير طبية أو مواد غذائية مخالفة فى مواصفاتها لما قد تتطلبه المراسيم) .

ويلاحظ أن الفقرتين الأولى والثانية من المادة السادسة هذه تتحدثان عن « العقاقير الطبية والمواد الغذائية المعدة للبيع » دون غيرها ، أما الفقرة الثالثة الخاصة بجواز تنظيم البيع أو الطرح أو العرض أو الحيازة بقصد البيع فهى عامة تسرى على « جميع البضائع » . لذا

(١) المادة السادسة معدلة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ .

نجد من بين المراسيم الصادرة تنفيذا لهذه الفقرة الأخيرة مرسوما مؤرخا
فى ٢٢ يونية سنة ١٩٤٢ فى شأن تنظيم بيع المنسوجات والخيوط القطنية،
ومرسوم فى ابريل سنة ١٩٤٧ فى شأن المواعد (١) .

احكام القضاء

- تناول الحظر الوارد فى المادة ٥ من المرسوم الصادر فى
٥/٥/٤٦ تنفيذا للمادتين ٥ ، ٦ من ق ٤٨ سنة ١٩٤١ المواد الملونة سواء
لتلوين المواد الغذائية أو المواد التى تلامسها .

● ان المادة الخامسة من المرسوم الصادر فى ٥ مايو سنة
١٩٤٦ تنفيذا للمادتين ٥ ، ٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ تنص على
أنه « لا يجوز استعمال المواد الملونة غير الموضح على عبوتها البيانات
المنصوص عليها فى المادتين ٣ ، ٤ لتلوين المواد الغذائية أو المواد التى
تلامسها حتى ولو كانت هذه المواد الملونة تدخل ضمن المواد المدرجة فى
الجدولين المنصوص عليهما فى المادة الاولى » وتنص المادة الثالثة من
هذا المرسوم على عدم جواز الاتجار فى المواد الملونة التى تصنع محليا
والمعدة لتلوين المواد الغذائية والمدرجة بالجدولين المشار اليهما فى
المادة الاولى الا بعد تسجيلها فى وزارة الصحة العمومية ، ولا تسجل
تلك المواد الا اذا توفرت فيها الشروط المبينة فى المادة الثانية ، ثم بينت
شروط اشتغال طلب التسجيل على عدة بيانات منها بيانات تفصيلية عن
تركيب المواد الملونة ، ثم أوجبت ارفاق عينات من البطاقات التى تستعمل
فى عرض المادة الملونة للبيع وأوجبت أن يدون على هذه البطاقات بيانات
منها الاسم العلمى الكيمىائى أو النباتى للمادة الملونة واسمها التجارى
واذا كانت المادة الملونة مركبة من عناصر مختلفة ، وجب بيان
كل عنصر بالتفصيل على البطاقة ، ثم أوجبت الفقرة الأخيرة
منها لصق بطاقات على العبوات يدون فيها رقم التسجيل وتاريخه ،
وأوجبت المادة الرابعة أن يدون على غلافات المواد الملونة المستوردة
بيانات تلك المواد ، وطريقة استعمالها ، والاغراض التى تستعمل فيها ،
واذا كانت من المواد المدرجة فى الجدولين المشار اليهما فى المادة
الاولى والمعدة لتلوين المواد الغذائية ، وجب علاوة على ذلك ايضاح عدة

(١) راجع د . رؤوف عبيد المرجع السابق ص ٤١٨ .

بيانات منها الاسم العلمى أو الكيمىائى أو النباتى للمادة الملونة واسمها التجارى واذا كانت مركبة من عناصر مختلفة ، وجب بيان كل عنصر بالتفصيل على البطاقة . واذن فمتى كان الحكم قد اثبت على الطاعن أنه عرض للبيع مادة ملونة للمواد الغذائية غير مبين عليها تركيبها العلمى والكيمىائى ، ودانته على ذلك ، فان ما يثيره الطاعن من أن المادة التى ضبطت بمحله انما هى معدة لتلوين قشر البيض ولا تصل الى داخله ، مردود بما نصت عليه المادة الخامسة السالف الاشارة اليها صراحة من أن الحظر يتناول المواد الملونة سواء لتلوين المواد الغذائية أو المواد التى تلامسها اذ أن قشر البيض هو من المواد التى تلامس المادة الغذائية فيه .

(الطعن رقم ١١٣٠ سنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٢/١٣/٣٠)

مادة (١)٧ - يجب أن يقضى الحكم فى جميع الأحوال بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التى تكون جسم الجريمة . فاذا لم ترفع الدعوى الجنائية لسبب ما فيصدر قرار المصادرة من النيابة العامة .

الشرح والتعليق

أولا - المصادرة فى جريمة الخداع :

المصادرة واجبة فى جميع الجرائم التى ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون . على أن جريمة الخداع قد تقع على سلعة غير مغشوشة أو فاسدة وهنالك تكون مصادرتها وجوبية استثناء من القواعد العامة ، على أن هذا لا يخرجها عن طبيعتها كعقوبة تكميلية الاصل فيها أنها جزاوية ، ومن ثم فانه يتعين أن تراعى فيها حقوق الغير حسن النية (٢) .

ثانيا - المصادرة فى جرائم الغش :

متى كانت السلعة موضوع الجريمة مغشوشة أو فاسدة فان مصادرتها تضحى تدبيراً عينياً وقائياً ينصب على الشيء المغشوش فى

(١) المادة السابعة معدلة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ .

(٢) راجع التشريعات الجنائية الخاصة للاستاذ ابراهيم السمحاوى رئيس النيابة المرجع السابق .

ذاته لآخراجه من دائرة التعامل لان الشارع الصق به طابعا جنائيا يجعله في نظره مصدر ضرر أو خطر عام الأمر الذي لا يتحقق رفعه أو دفعه الا بمصادرته ومن ثم فانها تكون واجبة في جميع الاحوال أيا كان نوع الجريمة ولو كانت مخالفة .

أحكام القضاء

تحقيق المخالفة المنصوص عليها في م ٧ متم، تبين من تحليل الفلفل المعروض للبيع أنه خليط من الفلفل وقشور الفلفل الخالية من اللبب متى أثبت الحكم ان الطاعن عرض للبيع فلفلا تبين من تحليله أنه خليط من الفلفل وقشور الفلفل الخالية من اللبب فإنه يكون قد أثبت عليه ارتكاب المخالفة المنصوص عليها في المادة السابقة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

طعن رقم ١١٦١ سنة ٢٢ ق جلسة ١٠/٢/١٩٥٣ .

مقتضى نص المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها ، أن الشارع حرم تداول الأغذية المغشوشة اذا كان المتهم حسن النية وعاقبه عنها بعقوبة المخالفة على أن يقضى وجوبا بمصادرة المواد الغذائية المغشوشة . واذ كان ذلك الحكم المطعون فيه وأن نفي عن المتهم غش الزيت موضوع التهمة الا أنه أثبت في حقه أنه عرض للبيع زبنا تبين أنه مغشوش مما تقوم به المخالفة المنصوص عليها في المادة ١٨ من القانون سالف الذكر ، فإنه وقد قضى بالبراءة وأغفل الحكم بمصادرة المواد الغذائية مع أنها عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها في جميع الأحوال يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٦٨/١١/٢٥ س ١٩ ص ٩٩٠ طعن ١١٨٧ لسنة ٢٨ ق) .

ونقض ١٩٧٣/١٢/١٦ س ٢٤ ص ١٢٤٢ طعن ١٠٢٠ لسنة ٤٣ ق ،

نقض ١٩٧٤/١٢/٣٠ س ٢٥ ص ٩٠٢ طعن ١٧٢٥ لسنة ٤٤ ق .

ان المصادرة المنصوص عليها في المادة السابعة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ - سواء قبل تعديلها أو بعد تعديلها بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ - تدبير عيني وقائي ينصب على الشيء المغشوش في ذاته لآخراجه من دائرة التعامل لان الشارع الصق به طابعا جنائيا يجعله في نظره

مصدر ضرر أو خطر عام، الأمر الذى لا يتحقق رفعه أو دفعه إلا بمصادرته، ومن ثم فإنها تكون واجبة فى جميع الأحوال أيا كان نوع الجريمة ولو كانت مخالفة استثناء فى هذا من الأحكام العامة للمصادرة فى المادة ٢٠ من قانون العقوبات ، يقضى بها سواء كان الحائز مالكا للبضاعة أو غير مالك حسن النية أو سيئها قضى بإدانتها أو ببراءتها ، رفعت الدعوى الجنائية عليه أو لم ترفع .

(نقض ١٩٦٩/٣/٣ س ٢٠ ص ٣٠٣ طعن ٢١٨٥ لسنة ٣٨ ق) .

متى كان البين من المفردات المضمومة أن المادة الغذائية موضوع الجريمة لم تضبط فإن طلب مصادراتها يكون وارداً على غير محل ومن ثم لا يجوز القضاء بها .

(نقض ١٩٦٩/١/٢٧ س ٢٠ ص ١٧٣ طعن ١٨٥٢ لسنة ٣٨ ق) .

مفاد نص المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ أنه يتعين للقضاء بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التى تكون جسم الجريمة أن تكون مغشوشة أو فاسدة . ولما كان مؤدى ما قرره الحكم أن الواقعة لا تنطوى على جريمة لعدم ثبوت غش الزيت موضوع الدعوى أو فسادها وكانت الطاعنة - النيابة العامة - لا تجادل فى هذا الذى انتهى اليه الحكم فإن القضاء بالمصادرة يكون ممتنعاً .

(نقض ١٩٦٩/١/٢٧ س ٢٠ ص ١٧٦ طعن ١٨٥٣ لسنة ٣٨ ق) .

من المقرر أن عقوبة مصادرة الأشياء المغشوشة أو الغير صالحة للاستهلاك أعمالاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات والمادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ هى تدبير وقائي لا مفر من اتخاذه فى مواجهة الكافة وهى وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ لا يصلح للتعامل فيه .

(نقض ١٩٧٤/٢/١٧ س ٢٥ ص ١٤٥ طعن ٧٨ لسنة ٤٤ ق) .

النظر الى الأشياء المضبوطة وكونها مغشوشة أو غير صالحة للاستهلاك إنما يرتد الى وقت ضبطها فاذا ثبت أنها كانت وقت الضبط كان الحكم بمصادرتها صحيحاً فى القانون ، لان الحكم بالمصادرة إنما

يتعطف الى يوم الضبط بحالتها التى هى عليها وقتذاك . لما كان ذلك ، وكان قد ثبت للمحكمة من تحليل العينات المأخوذة من الدقيق المضبوط أنها متغيرة الخواص الطبيعية من حيث الرائحة وبها سوس وديدان حية ومتحجرة ولا تصالح للاستهلاك الآدمى فانه لا يجدى الطاعن الجدل حول امكانية معالجة هذه الأشياء وصيرورتها بعد ذلك صالحة للاستهلاك .

(نقض ١٧/٢/١٩٧٤ س ٢٥ ص ١٤٥ طعن ٧٨ لسنة ٤٤ ق) .

مصادرة المواد الغذائية المغشوشة . عقوبة تكميلية وجوبية .
القضاء بها فى جميع الأحوال اذا كانت المواد سبق ضبطها على ذمة
الفصل فى الدعوى .

ان جريمة انتاج خل طبيعى مغشوش التى أدين بها المطعون ضده معاقب عليها بالمواد ١، ٢، ٥، ٦، ١٥، من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٥ من القانون سالف الذكر توجب الحكم بمصادرة المواد المغشوشة - وهى عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها فى جميع الأحوال اذا كانت تلك المواد سبق ضبطها على ذمة الفصل فى الدعوى فان الحكم المطعون فيه ان أغفل القضاء بمصادرة المادة المغشوشة المضبوطة يكون قد خالف القانون مما يتعين معه تصحيحه عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ الخاص بحالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - ذلك بتوقيع عقوبة المصادرة بالاضافة الى عقوبة الغرامة المقضى بها .

(الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٦/١٠/١٩٨٠ س ٢١) .

مادة ٩ - لا يطبق أحكام المادة ٥٥ من قانون العقوبات على عقوبة الغرامة فى الأحوال المنصوص عليها فى هذا القانون .

الشرح والتعليق : -

نصت المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ . على أنه فى الأحوال التى ينص فيها أى قانون آخر على عقوبة أشد مما قررتة نصوصه تطبق العقوبة الاشد دون غيرها ، ولما كان البين من مقارنة نصوص هذا القانون بنصوص قانون قمع الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أنه كان

كل منهما بغير خلاف قد نص على معاقبة مرتكب جريمة عرض مواد غذائية مغشوشة وضارة بصحة الانسان للبيع - موضوع الدعوى المطروحة - بالحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن وجوب المصادرة للمواد موضوع الجريمة الا أنه وقد حظر القانون الأخير في المادة التاسعة منه تطبيق أحكام المادة ٥٥ من قانون العقوبات على عقوبة الغرامة في الأحوال المنصوص عليها فيه فان العقوبة المنصوص عليها فيه تعتبر العقوبة الأشد الواجبة التطبيق طبقاً للمادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ مما لا يجوز معه للمحكمة أن تأمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة التي توقعها على مرتكب تلك الجريمة ولما كان الحكم قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذ عقوبة الغرامة .

(نقض ١٩٧٢/١٠/٣٠ س ٢٣ ص ١٠٩٩ طعن ٨٦٥ لسنة ٤٢ ق ،
نقض ١٩٧٣/٦/١٧ س ٢٤ ص ٧٥٥ طعن ٤١٦ لسنة ٤٣ ق ،
نقض ١٩٧٣/٦/١٧ طعن ٤١٧ لسنة ٤٣ ق) .

مادة ١٠ - مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩ ، ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العود بالحكم على المتهم بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصقه .

وتعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المنصوص عليها في قانون العلامات والبيانات التجارية والمادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ للموازين والمقاييس وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أي قانون آخر بقمع الغش والتدليس مماثلة في العود .

ملحوظة : حل القانون ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ محل القانون ٣٠ لسنة ١٩٣٩ ثم حل محلها القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ في شأن الموازين والمقاييس والمكاييل .

الشرح والتعليق وأحكام القضاء

أن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش إذ نص في المادة ١٠ على أنه (مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩ ، ٥٠ ،

من قانون العقوبات يجب فى حالة العود الحكم على المتهم بعقوبتى الحبس ونشر الحكم أو لصقه - وتعتبر الجرائم (٠٠٠٠٠) قد أراد : أولا - أن يعامل المتهم بمقتضى أحكام المادة ٥٠ من قانون العقوبات فى حالة العود بمقتضى القانون العام كما عرفته المادة ٤٩ عقوبات ، فيجوز أن يضاعف عليه قدر العقوبة المقررة فى القانون للجريمة . وثانيا - أن يعامل أيضا ، فى جميع أحوال العود العام كذلك بمقتضى الحكم الخاص الوارد فى المادة ١٠ المشار إليها فيقضى عليه وجوبا بعقوبتى الحبس ونشر الحكم أو لصقه . والمراد بتمائل الجرائم فى الخصوص الذى تحدثت عنه هذه المادة فى حالة العود طبقا للفقرة الثالثة من المادة ٤٩ عقوبات أن تكون الجريمة السابقة مماثلة للجريمة الحالية لوحدت العناصر المكونة لكل منهما ، أو حكما لتمامثل الغرض من مقارنة كل منهما من ناحية الحصول على مال الغير بارتكاب الغش والتدليس فى البيع والشراء وسائر المعاملات لا بسلوك طريق الكسب الحلال . واذن فإذا كانت عناصر الجريمة السابقة هى عين عناصر الجريمة الحالية فإن المماثلة تكون موجودة ولو كان القانون الذى عوقب المتهم بمقتضاه فى الأولى قد ألغى وقت وقوع الثانية واستبدل به قانون آخر قرر للجريمة عقوبة أشد . فان تقرير هذه العقوبة الأخيرة كان معلوما للمتهم وقت مقارنة جريمته ، وكان عليه أو أمامه هذه العقوبة المغلظة أن يوازن بينها وبين فعلته ، فإذا ما اختار فعلته وقارفها كان مستحقا لتلك العقوبة .

(نقض ١٩٤٣/٣/٢٩ طعن ٧٢٤ لسنة ١٣ ق . مجموعة الربع

قرن ج ٢ ص ٨٩٢ رقم ٩٠) .

ان المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ تجرى بأنه : مع عدم الاخلال بأحكام المادتين ٤٩ ، ٥٠ من قانون العقوبات يجب فى حالة العود الحكم على المتهم بعقوبتى الحبس ونشر الحكم أو لصقه . وتعتبر الجرائم المنصوص عليها (٠٠٠٠) « . واذن فإنه يكون لازما على المحكمة أن تقضى بعقوبة الحبس ونشر الحكم أو لصقه تطبيقا للمادة سالفه الذكر على المتهم فى جريمة غش لبن الذى سبق الحكم عليه فى جريمة غش مكيا ، فإذا هى اقتصرت على معاقبته بالغرامة فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون .

(نقض ١٦/١/١٩٥١ طعن ١٧٤٠ لسنة ٢٠ ق ٠ مجموعة الربع
قرن ج ٢ ص ٨٩٣ رقم ٩١ ، نقض ٦/٣/١٩٥١ طعن ١٨٠٦ لسنة ٢٠ ق ٠
المرجع السابق ٠ ج ٢ ص ٨٩٣ رقم ٩٢) ٠

ان المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ تجرى بما يأتى:
« مع عدم الاخلال بأحكام المادتين ٠٠٠ » ، كما نصت المادة ١٢ مكرر
منه على أنه « يعاقب بالحبس الذى لا يزيد على سنة وبغرامة من خمسة
جنيهاً الى مائة جنيه أو باحدهما كل من حال دون تأدية الموظفين
المشار اليهم فى المادة السابقة أعمال وظائفهم سواء بمنعهم من دخول
المصانع أو الحصول على عينات أو أية طريقة أخرى » ٠ واذن فمتى كانت
هذه الجريمة الأخيرة هى التى دين بها المتهم ، وكان يبين من صحيفة
سوابقه أنه سبق الحكم عليه حكماً نهائياً بتغريمه خمسمائة قرش فى
جريمة غش لبن فإن المتهم يكون عائداً طبقاً للمادة العاشرة من قانون
الغش والتدليس وكان لزاماً على المحكمة - وقد كانت صحيفة سوابق
انهم تحت نظرهما - أن تقضى بعقوبتى الحبس ونشر الحكم أو لصقه
تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة العاشرة آنفة الذكر ٠ أما وهى لم تفعل
واقترنت على معاقبة المتهم بالغرامة فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق
القانون ٠

(نقض ١٤/٤/١٩٥٣ طعن ١٣٦٤ لسنة ٢٢ ق ٠ مجموعة الربع
قرن ٠ ج ٢ ص ٨٩٣ رقم ٩٣) ٠

جريمة ذبح لحوم خارج السالخانة ليست مماثلة لجريمة الغش ،
واذن فإذا كان الحكم قد اعتبر المتهم بالجريمة الثانية عائداً لسبق الحكم
عليه فى الجريمة الأولى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ٠

(نقض ٢٤/١٢/١٩٥٥ طعن ٥٣٣ لسنة ٢٥ ق ٠ مجموعة الربع
قرن ٠ ج ٢ ص ٨٩٣ رقم ٩٤) ٠

إذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه غيابياً بالغرامة لغش لبن فى ٧
أكتوبر ١٩٤٦ و أعلن بهذا الحكم ولم يعارض فيه وأصبح نهائياً ثم ثبت
أنه فى ٨ مارس ١٩٥٠ عرض للبيع لبناً مغشوشاً مع علمه بذلك فإنه يكون
عائداً طبقاً لنص المادة ٤٩/٣ من قانون العقوبات ، ويجب - طبقاً للفقرة
الأولى من المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - الحكم عليه

بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصقه • فإذا ما قضى الحكم بالغرامة فقط فإنه يكون قد خالف القانون •

(نقض ١٩٥٢/٦/٩ طعن ٨٧ لسنة ٢٢ ق • مجموعة الربع قرن • ج ٢ ص ٨٩٣ رقم ٩٥) •

إذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه غيابيا بالغرامة في ١٩٤٦/٣/٧ لارتكابه جريمة غش لبن ثم دفع الغرامة المحكوم بها وأصبح الحكم نهائيا ثم ارتكب في ١٩٥٠/٧/٢٧ جريمة عرض لبن مغشوش للبيع ، فإنه يكون بحكم المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ عائدا طبقا للفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من قانون العقوبات ويتعين الحكم عليه - مع عقوبة الحبس - بنشر الحكم •

(نقض ١٩٥٣/٤/١٣ طعن ٢٠٨ لسنة ٢٢ ق • مجموعة الربع قرن • ج ٢ ص ٨٩٣ رقم ٩٦) •

لما كان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ قد نص في المادة ١٩ منه على أنه في الأحوال التي ينص فيها أى قانون آخر على عقوبة أشد مما قرره نصوصه تطبق العقوبة الأشد دون غيرها • وكان البين من مقارفة نصوص هذا القانون المطبق على واقعة الدعوى بنصوص قانون قمع الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أنه وإن كان كل منهما بغير خلاف قد نص على معاقبة جريمة عرض مواد غذائية مغشوشة للبيع موضوع الدعوى المطروحة بالحبس لمدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلا عن وجوب مصادرة المواد موضوع الجريمة ، إلا أنه وقد نص القانون الأخير في الفقرة الأولى من المادة موضوع العاشرة منه على أنه يجب في حالة العود الحكم على المتهم بعقوبة الحبس ونشر الحكم أو نصقه فإن العقوبة المنصوص عليها فيه تعتبر العقوبة الأشد الواجبة التطبيق طبقا لما تنص به المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ سالف البيان •

(نقض ١٩٧٥/٤/٢٠ س ٢٦ ص ٣٤٢ طعن ٣١٦ لسنة ٤٥ ق • نقض ١٩٧٦/٢/١٥ س ٢٧ ص ١٩٦ طعن ١٥٩٠ لسنة ٤٥ ق) •

ـ وجود التماثل بين الجرائم الواردة فى م ٣٤٧ ع الملغاة وبين
الجرائم الواردة فى ق ٤٨ سنة ١٩٤١ .

● ان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش
ان نص فى المادة ١٠ على انه « مع عدم الاخلال بأحكام المادتين ٤٩
و ٥٠ من قانون العقوبات يجب فى حالة العود الحكم على المتهم بعقوبتى
الحبس ونشر الحكم أو لصقه ـ وتعتبر الجرائم المنصوص عليها فى هذا
القانون والجرائم المنصوص عليها فى قانون العلامات التجارية والمادة
١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ للموازين والمقاييس والمكايل وكذلك
الجرائم المنصوص عليها فى أى قانون آخر خاص بقمع الغش والتدليس،
متماثلة فى العود » قد أراد : (أولا) أن يعامل المتهم بمقتضى أحكام
المادة ٥٠ من قانون العقوبات فى حالة العود بمقتضى القانون العام كما
عرفته المادة ٤٩ عقوبات ، فيجوز أن يضاعف عليه قدر العقوبة المقررة
فى القانون للجريمة (وثانيا) أن يعامل أيضا ، فى جميع أحوال العود
العام كذلك بمقتضى الحكم الخاص الوارد فى المادة ١٠ المشار اليها
فيقضى عليه وجوبا بعقوبتى الحبس ونشر الحكم أو لصقه .

والمراد بتماثل الجرائم فى الخصوص الذى تحدثت عنه هذه المادة
فى حالة العود طبقا للفقرة الثالثة من المادة ٤٩ عقوبات أن تكون
الجريمة السابقة مماثلة للجريمة الحالية، حقيقة لوحدة العناصر القانونية
المكونة لكل منهما ، أو حكما لتماثل الغرض من مقارفة كل منهما من
ناحية الحصول على مال الغير بارتكاب الغش والتدليس فى البيع والشراء
وسائر المعاملات لا بسلوك طريق الكسب الحلال . واذن فإذا كانت عناصر
الجريمة السابقة هى عين عناصر الجريمة الحالية فان المماثلة تكون
موجودة ولو كان القانون الذى عوقب المتهم بمقتضاه فى الأولى قد العى
وقت وقوع الثانية واستبدل به قانون آخر قرر للجريمة عقوبة أشد . فان
تقرير جريمته ، وكان عليه ، وأمامه هذه العقوبة المغلظة أن يوازن بينها
وبين فعلته . فإذا ما اختار فعلته وقارفها كان مستحقا لتلك العقوبة .

(طعن رقم ٧٢ سنة ١٣ ق ٠ جلسة ١٩٤٣/٣/٢٩) .

مادة ١١ ـ يثبت المخالفات لأحكام هذا القانون وأحكام اللوائح :

الصادرة بتنفيذه ولأحكام المراسيم المنصوص عليها في المادتين الخامسة والسادسة الموظفون المعينون خصيصا لذلك بقرار وزارى .

ويعتبر هؤلاء من مأمورى الضبطية القضائية ويجوز لهم أن يدخلوا لهذا الغرض فى جميع الأماكن المطروحة أو المعروضة فيها للبيع أو المودعة فيها المواد الخاضعة لأحكام هذا القانون ما عدا الاجزاء المخصصة منها للسكن فقط .

ولهم الحق فى أن يأخذوا عينات من تلك المواد وفقا لما تقرره اللوائح من الاجراءات .

مادة ١٢ - اذا وجدت لدى الموظفين المشار اليهم فى المادة السابقة أسباب قوية تحملهم على الاعتقاد بأن هناك مخالفة لأحكام هذا القانون جاز لهم ضبط المواد المشتبه فيها بصفة وقتية .

وفى هذه الحالة يدعى أصحاب الشأن للحضور وتؤخذ خمس عينات على الأقل بقصد تحليلها تسلم اثنتان منها لصاحب الشأن ويحرر بهذه العملية محضر يحتوى على جميع البيانات اللازمة للتثبت من ذات العينات والمواد التى أخذت منها . وذلك مع عدم الاخلال بحق المتهم فى طلب الافراج عن البضاعة المضبوطة من القاضى الجزئى أو قاضى التحقيق بحسب الأحوال . ويفرج عنها بحكم القانون اذا لم يصدر أمر من القاضى بتأييد عملية الضبط فى خلال السبعة أيام التالية ليوم الضبط .

الشرح والتعليق

نصت المادة ١١/١ من هذا القانون على أنه « يثبت المخالفات لأحكام هذا القانون وأحكام اللوائح الصادرة بتنفيذه ، ولأحكام المراسيم المنصوص عليها فى المادتين الخامسة والسادسة ، الموظفون المعينون خصيصا لذلك بقرار وزارى » . ويعتبر هؤلاء من مأمورى الضبط القضائى ذوى الاختصاص الخاص بضبط هذه الجرائم الى جانب مأمورى الضبط القضائى ذوى الاختصاص العام .

وقد صدر قرار من وزير التجارة والصناعة رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٢ فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٣ محمدا فى مادته الأولى فئات متعددة منهم ، ثم

تناولتها بالاضافة والتعديل قرارات لاحقة كثيرة صادرة فى ٢٨ مارس ،
و ٨ أبريل سنة ١٩٤٣ ، والقرارات رقم ٣٣ و ٣٥ لسنة ١٩٤٥ ، و ١٥٠
لسنة ١٩٤٦ ، و ٤٦٧ لسنة ١٩٤٧ ، و ٢٣٦ لسنة ١٩٤٨ ، و ٥٨٩
لسنة ١٩٤٨ (١) .

دخول المتاجر والمخازن والمصانع :

المحلات المعدة للبيع والصناعة محلات عامة فلا تتمتع بالتالى فى
أحكام دخولها بشىء من حصانة المنازل المسكونة . ولذا فيجوز
لمأمورى الضبط القضائى ذوى الاختصاص العام والخاص معا الدخول
اليها ، وضبط ما قد يقع فيها من جرائم بالمخالفة لأحكام قانون قمع
التدليس والغش سواء أكانت فى حالة تلبس ، أم عند توافر شبهات كافية
على وقوعها .

وتسرى هنا القواعد العامة التى تمنع مأمور الضبط القضائى من
خلق الجريمة أو من التحريض على ارتكابها ، أما تنكره فى صورة راجب
فى الشراء فلا يعد تحريضا على ارتكابها ولا مبطلا لاجراءات ضبطها .

وقد نظمت المادتان ١١ ، ١٢ مكررا من قانون قمع التدليس والغش
بعض قواعد فى شأن ضبط الجرائم تعد فى الواقع اقرارا للمبادئ العامة
فى شأنها .

فالمادة ٢/١١ أجازت لمأمورى الضبط القضائى أن يدخلوا -
لغرض ضبط هذه الجرائم - الأماكن المطروحة أو المعروضة فيها للبيع ،
أو المودعة فيها المواد الخاضعة لأحكام هذا القانون ، ما عدا الأجزاء
المخصصة منها للسكنى فقط (أن تتمتع هذه الأخيرة بحصانة المنازل
المسكونة) . كما أجازت لهم فى فقرتها الأخيرة أن يأخذوا عينات من تلك
المواد وفقا لما تقرره اللوائح من الاجراءات .

والمادة ١٢ مكررا مضافة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨ تعاقب كل
من حال دون تأدية الموظفين المشار اليهم بالمادة ١١ أعمال وظائفهم سواء

(١) راجع د . رؤوف عبيد المرجع السابق ص ٤٢٠ .

بمنعهم من خول المصانع أو المخازن أو المتاجر ، أم بمنعهم من الحصول على عينات أو بأية طريقة أخرى (١) .

قواعد أخذ العينات والاختبار بنتيجة تحليلها :

تطبيقا لما أشارت اليه المادة ١١ فى فقرتها الأخيرة من « ان لمأمورى الضبط القضائى أن يأخذوا عينات من المواد المضبوطة وفقا لما تقررہ اللوائح من الاجراءات » صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٣ مبينا الاجراءات الواجبة الاتباع فى هذا الشأن .

— المادة الثانية منه تتحدث عن طريقة أخذ العينات لتحليلها وفحصها وكيفية تحريرها .

— والمادة الثالثة توجب اثبات أخذ العينات فى محضر يشتمل على بيانات معينة .

— والمادة الرابعة توجب اثبات نفس هذه البيانات فى دفتر خاص .

— والخامسة — معدلة بقرار صادر فى ٢٩ يناير سنة ١٩٤٥ — توجب تحليل عينات المواد الغذائية بالمعمل فى ميعاد لا يتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ أخذها ، واختار التاجر بنتيجة التحليل فى ميعاد لا يتجاوز خمسة وأربعين يوما من تاريخ أخذ العينة . كما توجب تحليل عينات العقاقير الطبية فى ميعاد لا يتجاوز خمسة وسبعين يوما من تاريخ أخذ العينة ، واختار التاجر بالنتيجة فى ميعاد لا يتجاوز تسعين يوما من تاريخ أخذها .

فاذا أظهر التحليل عدم وجود مخالفة ، أو مضى الميعاد المحدد دون أن يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل ، اعتبرت اجراءات أخذ العينة كأن لم تكن ، ووجب رد العينة المحفوظة عند محرر المحضر الى صاحبها .

(١) راجع د . رؤوف عبيد المرجع السابق ص ٤٢١ .

ـ والمادة السادسة توجب قيد نتيجة التحليل فى دفتر أخذ العينات .

ـ وتبين المواد من السابعة الى العاشرة ما ينبغى اتباعه عندما يثبت التحليل وجود مخالفة ، أو أسباب قوية تحمل على الاعتقاد بوجودها .

أحكام القضاء :

النصوص الخاصة بأخذ العينات وميعاد التحليل واعلان صاحب الشأن بنتيجته لا يترتب على مخالفتها بطلان من أى نوع كان .

● ان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش ان نص فى المادة ١١ منه على أن « يثبت المخالفات لأحكام هذا القانون وأحكام اللوائح الصادرة بتنفيذه ولأحكام المراسيم المنصوص عليها فى المادتين الخامسة والسادسة الموظفون المعينون خصيصا لذلك بقرار وزارى . ويعتبر هؤلاء من مأمورى الضبطية القضائية ويجوز لهم أن يدخلوا ولهم الحق فى أن يأخذوا عينات من تلك المواد وفقا لما تقرره اللوائح من الاجراءات » واذ نص فى المادة ١٢ على أنه « اذا وجدت لدى الموظفين المشار اليهم فى المادة السابقة أسباب قوية تحملهم على الاعتقاد بأن هناك مخالفة لأحكام هذا القانون جاز لهم ضبط المواد المشتبه فيها بصفة مؤقتة وفى هذه الحالة يدعى أصحاب الشأن المحضرون وتتخذ خمس عينات على الأقل بقصد تحليلها تسلم اثنتان منها لصاحب الشأن ويحرر بهذه العملية محضر يحتوى على جميع البيانات اللازمة للتثبت من ذات العينات والمواد التى أخذت عندها ومع عدم الاخلال بحق المتهم فى طلب الافراج عن البضاعة المضبوطة من القاضى الجزئى أو قاضى التحقيق بحسب الأحوال يفرج عنها بحكم القانون اذا لم يصدر أمر من القاضى بتأييد عملية الضبط ـ فى خلال السبعة الأيام التالية ليوم الضبط » ـ ان نص على ذلك فقد دل بجلاء على انه (أولا) لم يقصد جرياً على ما سار عليه القضاء فى البلاد المأخوذ عنها هذا النص ـ ان يترتب أى بطلان على عدم اتباع أى اجراء من تلك الاجراءات الواردة به بل ان غرضه لم يكن أكثر من أن ينظم ويوحد الاجراءات التى تتخذ بمعرفة موظفين لم يكونوا قبل ذلك بمقتضى القانون

العام من رجال الضبط القضائي ولا لهم فى العادة شأن باجراء التحقيقات الجنائية . ولم يكن من غرض الشارع فى الواقع وحقيقة الأمر أن يخضع مخالفات أحكام هذا القانون الى قواعد اثبات خاصة بها بل انه تركها خاضعة للقواعد العامة بحيث اذا اطمأن القاضى الى صحة الدليل المستمد من تحليل العينات التى تؤخذ ولم يساوره ريب فى أية ناحية من نواحيه خصوصا من جهة أخذ العينة أو من جهة عملية التحليل ذاتها أوقع حكمه على هذا الأساس بغض النظر عن عدد العينات التى أخذت وعن الطريقة التى أخذت بها وبلا اعتبار لما يثيره الدفاع عن المتهم فى هذا الخصوص . أما اذا وقع فى نفسه أى شك فانه بطبيعة الحال لا يقيم وزنا للعينات ولا للتحليل .

وثانيا أنه لم يقصد بالتالى أن يخول من وكل اليهم تعيين الموظفين المذكورين أو وضع لوائح الاجراءات الخاصة بأخذ العينات أكثر مما أرادوه . على النحو المتقدم فاذا هم فى اللوائح أو القرارات التى يصدرونها تنفيذاً للمادتين المذكورتين قد ضمنوها بطلاناً فى الاجراءات من أى نوع كان فانهم بلا شك يكونون قد تجاوزوا السلطة التى أمدهم بها القانون ذاته بخلاق حالات بطلان لم يردها الشارع وعلى خلاف التفويض الصادر منه لهم وعملوا فى ذات الوقت على تعطيل أحكام القانون الذى يعتمدون عليه والقاضى فى هذه الحالة لا يكون فى وسعه وهو يفصل فى الدعوى الا أن يعمل القانون ويهدر اللائحة أو القرار الذى وصف بأنه صدر لتنفيذه أو بناء على نص من نصوصه ، وذلك فى الناحية التى حصلت فيها المخالفة . واذن فالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ الصادر من وزير التجارة والصناعة تنفيذاً لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المذكور بنصه فى المادة الخامسة على أنه (يجب أن يتم تحليل العينات وأن يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل فى ميعاد لا يتجاوز شهراً من تاريخ تحرير المحضر فاذا أظهر التحليل عدم وجود مخالفة أو انقضى الميعاد المقرر دون أن يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل اعتبرت اجراءات أخذ العينة كأن لم تكن . ويجب رد العينة المحفوظة لدى محرر المحضر الى صاحبها) هذا النص الذى مقتضاه بطلان اجراءات أخذ العينة اذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل فى الأجل المحدد فيه يكون قد خرج من مراد القانون

رقم ٤٨ المذكور . ولذلك لا يصح للمحاكم أن تعتبره وتبنى عليه قضاء .
ان لا شك في أن القاضي اذا كان أزاء قانون لم يأت ببطلان ولم يقصد اليه
ولائحة وضعت لتنفيذ هذا القانون أو تنفيذا له وتعارضت معه بأن نصت
على البطلان يكون عليه أن يعمل القانون لأنه بالبداية هو الأولى بالاتباع .
فقد اشترط الدستور بالمادة ٣٧ في اللوائح التي يضعها الملك لتنفيذ
القوانين ألا يكون فيها تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها . ولا ريب
في أنه يجب من باب أولى أن يلتزم القرار الوزاري الذي يصدر بناء على
نص في القانون الحدود المرسومة له في التفويض الصادر في شأنه من
السلطة التشريعية . . . فاذا تجاوزها فإنه لا يكون صحيحا ولا معتبرا
فيها تجاوز فيه تلك الحدود .

(طعن رقم ٦٩ سنة ١٥ ق - جلسة ١٥/١/١٩٤٥) .

● ان تعيين موظفين لهم صفة مأموري الضبط القضائي في
جرائم الغش والتدليس المعاقب عليها بمقتضى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١
ليس معناه بالبداية عدم امكان رفع الدعوى الجنائية على المتهم اذا لم
يحصل ضبط الواقعة بمعرفة أحد هؤلاء الموظفين ، والنص في هذا
القانون أو في اللوائح والقرارات المكملة له على اجراءات من ذلك القبيل
ليس معناه ، ولا يمكن أن يكون معناه ، جعل مخالفة نصوصه خاضعة
لنظام خاص بها من جهة الاثبات مدام لا يوجد نص صريح يقضى بذلك ،
واذن فيصنع الحكم بالادانة بناء على أى دليل يقدم فى الدعوى ، ولو كان
قولا لأحد أفراد الناس ، متى اقتنع القاضي بصدقه فى حق المتهم وكذلك
الحال بالنسبة الى أخذ العينات والى ميعاد التحليل أو اعلان صاحب
البشأن بنتيجته ، فان النصوص الخاصة بذلك لا يترتب على مخالفتها
بطلان من أى نوع كان ، لأن الغرض منها لا يعدو أن يكون ترقيبا للعمل
وتوحيدا للاجراءات بغية تنظيمها وضبطها عن طريق ارشادات موجهة
الى موظفين ليسوا من مأموري الضبط القضائي الأصليين المتحدث عنهم
فى قانون تحقيق الجنايات .

(طعن رقم ١٤٨١ سنة ١٦ ق - جلسة ٣/٦/١٩٤٦) .

● متى كان الحكم قد أسس قضاءه بإدانة المتهم فى جريمة

عرضه لبنا مغشوشا للبيع على ما اطمأنت اليه المحكمة من أن العينة المضبوطة هي التي صار تحليلها ومن نتيجة هذا التحليل فلا محل لأن ينعى عليه أن العينة التي أخذت واحدة أو أن المحضر الذي حرر لا يحتوى على جميع البيانات اللازمة للثبوت من ذات العينات والمواد التي أخذت منها .

(طعن رقم ٦٥ سنة ١٨ ق - جلسة ١٩٤٨/٣/٣٠) .

ـ النصوص الخاصة بأخذ العينات وميعاد التحليل وإعلان

صاحب الشأن بنتيجته لا يترتب على مخالفتها بطلان من أى نوع كان .
● أن عدم اخطار المتهم بصنع صابون رقم ١ مضاف اليه مواد محظور اضافتها بنتيجة التحليل - ذلك لا يترتب عليه بطلان ، إذ الأمر فى ذلك يرجع الى تقدير محكمة الموضوع .

(طعن رقم ١١٠٨ سنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥٢/١/٨) .

● أن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وإن نصت على وجوب أخذ خمس عينات من الصنف فإنها إنما قصدت بهذا الاجراء التحرز لما عسى أن تدعو اليه الضرورة من تكرار التحليل . ومرجع الأمر فى ذلك الى تقدير محكمة الموضوع فمتى اطمأنت الى أن العينة المضبوطة ولو كانت واحدة هي التي صار تحليلها واطمأنت كذلك الى النتيجة التى انتهى اليها التحليل فلا تثريب عليها أن هي قضت فى الدعوى بناء على ذلك أما ما نصت عليه المادة الخامسة من القرار الوزارى رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ الصادر من وزير التجارة والصناعة من بطلان اجراءات أخذ العينة اذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل فى الأجل المحدد فيه فهو لا يقيد المحاكم لأن هذا القرار بهذا النص قد تجاوز السلطة التى أُمده بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذى صدر تنفيذا له .

(طعن رقم ٧ سنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٢/٣/١١) .

ـ النصوص الخاصة بأخذ العينات وميعاد التحليل وإعلان

صاحب الشأن بنتيجته لا يترتب على مخالفتها بطلان من أى نوع كان .
● أن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ إذ نص فى المادة الثانية

عشرة منه على « أنه اذا وجدت لدى الموظفين المشار اليهم فى المادة السابقة أسباب قوية تحملهم على الاعتقاد بأن هناك مخالفة لأحكام هذا القانون جاز لهم ضبط المواد المشتبه فيها بصفة وقتية ، وتؤخذ خمس عينات على الأقل بقصد تحليلها ، فقد دل بذلك على انه انما قصد تنظيم الاجراءات عن طريق ارشادات موجهة الى موظفين ليسوا من مأمور، الضبط القضائى بمقتضى القانون العام ، ولم يرتب البطلان على عدم اتباع أى اجراء من الاجراءات الواردة به ، ولم يكن من غرض الشارع أن يخضع أحكام هذا القانون الى قواعد اثبات خاصة بها وأذن فيصح الحكم بالإدانة بناء على أى دليل يقدم فى الدعوى متى اقتنع القاضى بصدقه .

(طعن رقم ٢١٧ سنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٢/٣/٢٤) .

● ان ما قصد اليه الشارع من النص فى المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ على أخذ خمس عينات من المادة المضبوطة بقصد تحليلها هو التحرز لما عسى أن تدعو اليه الضرورة من تكرار التحليل ، مرجع الأمر فى ذلك الى تقدير محكمة الموضوع ، فمتى اطمأنت الى أن العينة المضبوطة ولو كانت واحدة هى التى صار تحليلها واطمأنت كذلك الى النتيجة التى انتهت اليها التحليل فلا تثريب عليها أن هى قضت فى الدعوى بناء على ذلك .

(طعن رقم ١٠٠٢ سنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٤/١٠/١١) .

● ان القرار الوزارى رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ الصادر من وزير التجارة والصناعة فيما نص عليه فى مادته الخامسة من بطلان اجراءات أخذ العينة ، اذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل فى الأجل المحدد فيه قد تجاوز السلطة المخولة له بمقتضى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذى صدر تنفيذا له فهو لا يقيد المحاكم ويبقى لها أن تقدر أدلة الدعوى حسبما تطمئن هى اليه دون التفات لهذا الجزاء الذى جاء مشوبا بتجاوز السلطة اللازمة لتقريره .

(طعن رقم ٢٠٥٣ سنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٥/٢/٨) .

ان رجوع مفتش الأغذية الى القاضى لاستصدار أمر منه لتأييد ضبط اللبن المغشوش لا محل له الا أن يكون الضبط واقعا على ما يتجاوز مقدار العينات لما يكون فى ذلك من حبس للمال عن التداول أما العينات فلا تدخل فيه .

(نقض ١٩٤٨/٣/٣٠ طعن ٦٥ لسنة ١٨ ق . مجموعة الربع قرن .
ج ٢ ص ٨٨٧ رقم ٤٨) .

نتيجة التحليل ولم يعرض الحكم لهذا الدفاع الجوهري ولم يورد الاساس الذى بنيت عليه نتيجة التحليل وما استند اليه فى الأخذ بها سواء من حيث ثبوت مواصفات معينة للمواد موضوع الاتهام أو مخالفتها لمواصفات قانونية بل اكتفى بقوله : ان العينة غير مطابقة لوجود رواسب بها وكان دفاع الطاعن القائم على ان الرواسب طبيعية بعد دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى بحيث اذا صح لتغير به وجه الرأى فيها وان لم تظن المحكمة الى فحواه وتقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا الى غاية الأمر فيه فان حكمها يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة .

(نقض ١٩٧٩/٥/١٤ س ٣٠ ص ٥٧٢ طعن ١٤٣ لسنة ٤٩ ق) .

متى كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن المدافع عن الطاعن تقدم الى محكمة ثانى درجة بذاكرة نعى فيها على اجراءات أخذ العينة وتحليلها بمخالفتها للمواصفة القياسية رقم ٥١ لسنة ١٩٦٥ المنشور بالسجل الرسمى للمواصفات القياسية بتاريخ ١٧/١٢/١٩٦٥ والمعمول بها بمقتضى قرار وزير الصناعة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٦ حيث لم يحصل المحلل على العينة فى وعاء جاف ونظيف ولم يثبت بمحضره اجراءات تهيئة الوعاء لاستقبال العينة بالطريقة العلمية ولا كيفية اغلاقه ، كما أن المحلل لجأ وصولا الى نتيجة التحليل الى طريقتين : أولهما - طريقة كرايس الملغاة بالمواصفة القياسية المذكورة والثانية - عن طريق حاسة الشم دون اتباع الاجراءات المنصوص عليها بالمواصفة القياسية المذكورة لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه ايد الحكم الابتدائى الصادر بالادانة لاسباب دون أن يعرض لهذا الدفاع ايرادا له وردا عليه

رغم جوهريته وجديته لاتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وبتحقيق الدليل فيها ، مما من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الرأى فيها . وإن التفت الحكم عنه ولم يقسطه حقه ولم يعن بتمحيصه بلوغا الى غاية الأمر فيه فإنه يكون فوق ما ران عليه من القصور قد جاء مشوبا بالاخلاق بحق الدفاع .

(نقض ١٩٧٧/٤/٤ س ٢٨ ص ٤٥٧ طعن ١١٧٥ لسنة ٤٦ ق) .

ادانة المتهم بالغش . أخذا بما جاء بتقرير التحليل من وجود رواسب بالعينة دون فحواه . قصور . تمسك الدفاع بأن هذه الرواسب طبيعية . جوهري . اغفاله . اخلاق بحق الدفاع .

إذا كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى عرض لنتيجة التحليل بقوله : « انه تبين من تقرير المعامل أن عينة النبيذ غير مطابقة للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ لوجود رواسب بالعينة » وكان الثابت من الحكم المستأنف ومحضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن محامى الطاعن طلب إعادة التحليل أو مناقشة المحلل الكيماوى أن الرواسب المشار اليها فى تقرير التحليل طبيعية . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد أسس دفاعه على المنازعة فى سلامة نتيجة التحليل ولم يعرض الحكم لهذا الدفاع الجوهري ولم يورد الأساس الذى بنيت عليه نتيجة التحليل وما استند اليه فى الأخذ بها سواء من حيث ثبوت مواصفات معينة للمواد موضوع الاتهام أو مخرقتها لمواصفات قانونية معينة بل اكتفى بقوله : أن العينة غير مطابقة لوجود رواسب بها وكان دفاع الطاعن القائم على أن الرواسب طبيعية يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى بحيث إذا صح لتغير به وجه الرأى فيها وإن لم تظن المحكمة الى فحواه وتقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا الى غاية الأمر فيه فإن حكمها يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ١٤٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٤ س ٣٠ مج فنى

س ٥٧٢ .

القضاء بالبراءة تأسيسا على خلو محضر الضبط من بيان نوع

المجبىء المضبوط دون التعرض لمحضر أخذ العينة المرفق به والمتضمن هذا البيان ، يعيب الحكم لأنه ينبىء عن أن المحكمة أصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الدعوى وعناصرها وتمحصها عن بصر وبصيره .

(نقض ١٩٧٩/٥/٣١ س ٣٠ ص ٦١٤ طعن ١٣٤٨ لسنة ٤٨ ق) .

مادة ١٣ - تلغى المواد ٢٦٦ ، ٣٤٧ ، ٣٨٣ ، من قانون العقوبات .

مادة ١٤ - فى حالة ارتكاب مخالفة جديدة لأحكام القرارات الصادرة بتنفيذ هذا القانون فى خلال الثلاث سنوات التالية لصدور الحكم بالعقوبة فى المخالفة السابقة يجوز للقاضى أن يحكم على المخالف بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهاً ، كذلك الحكم فى المخالفات المنصوص عليها فى المادة السابقة .

مادة ١٥ - على وزراء الصحة العمومية والتجارة والصناعة والمالية والعدل والزراعة تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

ولوزير التجارة والصناعة أن يصدر بالاتفاق مع وزراء المالية والزراعة والصحة العمومية القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

المبحث الثاني

تسبيب الأحكام فى جرائم الغش

— استناد المحكمة فى ثبوت علم المتهم بالغش على مجرد كونه من

التجار — لا يخفى عليه ما فى السمن من عيوب قصور .

● إذا كان الظاهر من الحكم ان المحكمة اعتمدت فى ثبوت علم المتهم بغش السمن الذى باعه باضافة الدهن اليه على مجرد كونه من التجار الذين لا تخفى عليهم معرفة ادخال الدهن على السمن بطريقة شمه وتذوقه ومع ذلك لم يعن الدهن على السمن بطريقة شمه وتذوقه ومع ذلك لم يعن الحكم ببيان وجود تغير فى رائحة السمن أو فى طعمه مما يستطيع تاجر السمن ان يميزه بحواسه الطبيعية حتى يمكن القول بأنه — وهو تاجر — لم يخف عليه ما فى السمن من مادة غريبة وان هذا يشهد عليه بعلمه بحصول الغش ، فذلك يعتبر قصورا فى الحكم يعيبه ويوجب نقضه .

(طعن رقم ٣٦ لسنة ٩ ق . جلسة ١٩٣٨/١٢/٥) .

— عدم بيان الحكم الدليل الذى استخلص منه ثبوت العلم

بالغش — قصور :

● إذا كان الحكم قد أدان المتهم فى واقعة أنه عرض للبيع زيت سمسم مغشوشا مع علمه بغشه ولم يقل فى ذلك الا أن « التهمة ثابتة قبل المتهم ما هو ثابت بالمحضر الصحى من أنه أثناء تفتيش محل المتهم أخذت عينة من الزيت واتضح من نتيجة التحليل أنها تحتوى على ما يقرب من ١٠٪ من زيت بذرة القطن . وعقابه ينطبق على المادتين المطلوبتين وعلى المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لوجود سوابق مماثلة آخرها سنة ١٩٤١ ٠٠ الخ » فان هذا الحكم يكون قاصرا متعينا نقضه ان هو لم يتحدث بتاتا عن دليل يفيد العلم بالغش مع أن هذا العلم ركن من أركان الجريمة يجب أن يذكر فى الحكم الدليل الذى استندت اليه المحكمة فى القول به .

(طعن رقم ١٥٦٤ لسنة ١٤ ق . جلسة ١٩٤٤/١١/٦) .

ـ استناد المحكمة فى ثبوت علم المتهم بالغش على مجرد كونه من

التجار ـ قصور :

● اذا كان الظاهر من الحكم أنه اذ اُدان المتهم فى جريمة عرض زيت سمسم مغشوش للبيع مع علمه بغشه قد قال « ان الغش ثابت من تقرير العمل الكيمائى الذى اثبت غش الزيت المضبوط باضافة زيت بذرة القطن اليه بنسبة ١٥٪ وان علم المتهم بالغش مستفاد من كونه تاجرا يعرف زيت بذرة القطن من زيت السمسم برائحته وبذوقه ، وان مرانه المكتسب من اشتغاله فى التجارة يجعله قادرا على تمييز ذلك الغش » وذلك من غير أن يعنى ببيان ما ذا كان الغش الحاصل قد نشأ عنه تغير فى رائحة الزيت او فى مذاقه ممكن للانسان ادراكه بالحواس الطبيعية حتى يصح بناء على ذلك ما قاله من أن المتهم قد أمكنه تمييزه فهذا الحكم يكون قد جاء قاصرا فى بيان الاسباب .

(طعن رقم ١٥٨١ سنة ١٤ ق ٠ جلسة ١٩٤٤/١/٦) .

ـ استناد المحكمة فى ثبوت علم المتهم بالغش على ان له مصلحة

من ذلك الغش قصور :

● اذا قالت المحكمة بثبوت علم المتهم بأن اللبن الذى عرضه للبيع مغشوش بناء على ان له مصلحة فى ذلك الغش فهذا لا يكفى لان تحمل عليه الادانة اذ القول بذلك ليس من شأنه فى حد ذاته أن يؤدى الى ثبوت تلك الحقيقة القانونية ، لان المتهم لم تكن تهمته انه هو الذى غش اللبن حتى ، يصح فى حقه القول بأنه فعل فعلته لتحقيق مصلحة له ، بل تهمته هى عرض لبن مغشوش للبيع ، وهذه الفعلة يصح فى العقل أن تكون المصلحة المبتغاة منها لا للمتهم بها بل لغيره على حسابه هو ، وهذا لا يجوز معه القول على الاطلاق ، ومن باب الافتراض ، بأن للمتهم مصلحة من وراء بيع اللبن مغشوشا ما دام لم يقم الدليل على قيام تلك المصلحة بالفعل .

(طعن رقم ٥٩٨ لسنة ١٥ ق ٠ جلسة ١٩٤٥/٢/٢٦) .

ـ استناد المحكمة فى ثبوت علم المتهم بالغش على مجرد كونه من

التجار ـ قصور :

● اذا كان الحكم قد استند فى بيان علم المتهم بفساد المثليات

المعروضة للبيع بوجود ميكروبات التلوث بها مجرد القول بأنه ، بحكم ممارسته لصناعة ما يعرضه في محله ومراحه عليها ، لا يخفى عليه ما يصيبها من فساد بسبب ما يضاف اليها من البان ، فإنه يكون قاصر البيان ، ان ما ذكره في ذلك لا يكفي بذاته في مثل هذه الصبورة لان تستخلص منه الحقيقة القانونية التي قال بها .

(طعن رقم ٩٢٩ سنة ١٧ ق ٠ جلسة ١٠/٧/١٩٤٧) .

— وجوب استظهار الحكم بالادانة في جريمة الغش واقعة العرض

أو قصد البيع .

● اذا كان الحكم الابتدائي الذي ادان المتهم في تهمة عرض صابون غير مطابق للمواصفات المنصوص عليها قانونا للبيع والذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه قد اثبت أن الصابون محل الدعوى ضبط لدى المتهم ، دون أن يتحدث من واقع الادلة القائمة في الدعوى عن واقعة عرضه أو طرحه للبيع أو حيازته بقصد البيع . فإنه يكون قاصر البيان واجبا نقضه .

(طعن رقم ٣٧٥ سنة ١٩ ق ٠ جلسة ١٩٤٩/٣/٧) .

— عدم رد الحكم على دفاع المتهم في قضايا غش الخل الثلاثة المستندة

اليه باعتبار أنها واقعة واحدة — قصور :

● اذا رفعت ثلاث قضايا في وقت واحد على متهم واحد بأنه في كل قضية باع خلا مغشوشا لمتهم آخر عرضه بدوره للبيع مع علمه بغشه ، فدفع المتهم بأنه لم يبع لهؤلاء الآخرين بل كان يبيعه لمزيد وزيد هو الذي باع الى كل منهم وطلب الحكم في القضايا جميعا على أساس أنها واقعة واحدة ، فلم تعرض المحكمة لهذا الدفاع وأوقعت عقوبة في كل قضية فان حكمها يكون معيبا بالقصور متعيينا نقضه .

(طعن رقم ٣٣٦ سنة ٢٠ ق ٠ جلسة ١٩٥٠/٤/٣) .

— وجوب استظهار الحكم بالادانة ركن العلم بالغش علما

واقعيًا

● اذا كان الحكم المطعون فيه قد قال في صدد التدليل على توفر

ركن علم المتهم بالغش ، وحيث أن الحكم المستأنف محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة وتضيف إليها أن علم المتهم بالغش واضح من ارتفاع نسبة السوس في الفول وهو من الظواهر التي لا تخفى على العين المجردة للانسان العادى ، ومن باب أولى يكون المتهم بها مؤكداً وهو تاجر يتعامل فى المواد الغذائية ، وكان التايت بالحكم أن نسبة الشوايب والسوس فى الفول موضوع التهمة هي ستة وربع فى المائة ، وأن النسبة المسموح بها حسب العقد الذى ورده تنفيذاً له هي خمسة فى المائة ، وكان حكم محكمة أول درجة قد اقتصر فى التحدث عن الطاعن على العبارة الأدبية « وحيث انه بالنسبة للمتهم الاول (الطاعن) فباعته باره مورداً مسئول عما يورده » - متى كان ذلك فان ما أورده الحكم المطعون فيه دليلاً على تفرق ركن العلم ، لا يتوافق فيه الدليل على ان الطاعن هو الذى ارتكب فعل الغش ، ولا أنه ورد الفول كان يعلم بفساده ، مما يجعل الحكم قاصر البيان واجبا نقضه .

(طعن رقم ١٢٢٢ سنة ٢٢ ق ٠ جلسة ١٩٥٣/١/٢٧) .

- استناد المحكمة فى ثبوت علم المتهم بالغش على أن له مصلحة من ذلك الغش - قصور :

● متى كان دفاع المتهم ببيع جبن مغشوش قد قام على أنه اشترى الجبن فى صفائح مغلقة من متهم آخر قضى بآدانتة ، وكان الحكم قد قال فى اثبات علمه بالغش انه هو المتعهد بالتوريد وانه يعلم بالغش لانه تاجر يفهم الغش ولا يعفيه ادعاءه بشراء الجبن من آخر لانه صاحب المصلحة فى ربح الفرق بين ثمن الجبن المغشوش من الجبن غير المغشوش - فان ما قاله الحكم لا يكفى لتنفيذ دفاع المتهم واثبات علمه واتعيا بهذا الغش .

(طعن رقم ١٢٦٦ سنة ٢٢ ق ٠ جلسة ١٩٥٣/٢/٩) .

- استناد المحكمة فى ثبوت علم المتهم بالغش على مجرد كونه من التجار - قصور :

● اذا كان الحكم المطعون فيه قد دان المتهم بجريمة عرضه للبيع مياها غازية مغشوشة وضارة بصحة الانسان مع علمه بذلك مستنداً فى اثبات علمه بوجود الرواسب فيها على تقرير التحليل وعلى خبرته وتخصصه

فى صناعة المياه الغازية ، دون أن يبين ماهية هذه الرواسب وما إذا كان يمكن للطاعن أن يدركها بحواسه الطبيعية حتى يصح القول فى حقه أنه يستطيع بخبرته وتخصصه فى الصناعة ادراك وجودها ، فإنه يكون قاصرا عن بيان توافق عناصر الجريمة متعينا نقضه .

(طعن رقم ١٣٦١ سنة ٢٣ ق ٠ جلسة ١٩٥٣/٣/٩)

— وجوب استظهار الحكم بالادانة فى جريمة غش الشراب ماهية الرواسب التى وجدت به وأثرها عليه وكيفية عدم صلاحية تلك المياه للاستعمال .

● ان الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ تتطلب علم المتهم بفساد المادة التى يعرضها للبيع علما واقعيا لا مفترضا ، فإذا كان الحكم المطعون فيه حين أدان الطاعن فى جريمة عرض مياه غازية للبيع حالة كونها صالحة للاستهلاك الآدمى مع علمه بذلك لم يستظهر هذا العلم الواقعى بعدم صلاحية تلك المياه للاستهلاك بل دلل على عدم الصلاحية بما ظهر من التحليل البكتريولوجى من وجود كمية من البكتريا أكثر من المسموح به ودون أن يستظهر ماهية هذه البكتريا وسبب زيادتها عن النسبة التى قال بها أنه مسموح بها ولم يعين المصدر الذى استند اليه فى هذا التحديد ، فهذا منه قصور يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٢٥٤ سنة ٢٣ ق ٠ جلسة ١٩٥٣/٤/١٣)

— غش — جريمة — قرينة قانونية — قانون — حكم تسبيبه :

● لا يكفى لادانة المتهم فى جريمة عرض لبن مغشوش للبيع مع علمه بغشه أن يثبت أنه هو الملتزم بتوريد اللبن ، بل لابد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أن يكون ورد اللبن مع علمه بغشه . ولا يقدر فى ذلك أن الشارع قد أنشأ قرينة قانونية بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ — بشأن جمع الغش والتدليس — حين افترض العلم بالغش أو بالفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين . ان محل الأخذ بتلك القرينة ان يثبت بادىء ندى بدىء صلة المتهم بفعل الغش موضوع الجريمة . ولما كان الحكم المطعون فيه دان الطاعن عن الجريمة المسندة اليه مجرد

انه هو الملتزم بتوريد اللبن للمستشفى دون ان يقيم الدليل على انه هو الذى ارتكب فعل الغش أو انه كان عالما بغشه قبل توريده فانه يكون قد انطوى على قصور يعيبه مما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٦٩٩ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٣/١٢/٣٠ س ٢٢ ص ١٠٢٤) .

— مؤدى التعديل الذى أدخله القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادتين الثانية والسابعة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش أن المشرع أعفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية متى أثبت أنه لا يعلم بغش أو فساد المواد أو العقاقير أو الحاصلات التى يعرضها للبيع وأثبت مصدر هذه المواد الفاسدة أو المغشوشة — القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ المنفى جريمة المخالفة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ — مجانية الحكم هذا النظر — مخالفة للقانون تستوجب نقضه .

● نص القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ — الذى صدر بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش والمنشور فى الجريدة الرسمية فى ١٠ يولية سنة ١٩٦١ — فى المادة الأولى منه على ان يستبدل بالفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ النص الآتى : « ويفترض العلم بالغش والفساد اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة » . كما نص فى المادة الثانية على ان يستبدل بالمادة السابعة من القانون المشار اليه الآتى : « يجب ان يقضى الحكم فى جميع الأحوال بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التى تكون جسم الجريمة » . ومؤدى هذا التعديل ان المشرع أعفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية متى أثبت انه لا يعلم بغش أو فساد المواد أو العقاقير أو الحاصلات التى يعرضها للبيع وأثبت مصدر هذه المواد الفاسدة أو المغشوشة ، وعله الاعفاء ان التاجر الذى يراعى واجب الذمة فى معاملاته هو ضحية لصانع هذه المواد ويجب أن يتحمل الأخير وحده وزر الجريمة . ولما كان الحكم المطعون فيه اعتبر الواقعة المسندة الى المطعن ضده مخالفة بالتطبيق للفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون رقم

٤٨ لسنة ١٩٤١ وذلك على الرغم من وقوعها لاحقه لسريان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذى الغى جريمة المخالفة المنصوص عليها فى هذه المادة، فان الحكم يكون قد انطوى على مخالفة للقانون بأعماله نصا لا وجود له مما يعيبه ويوجب نقضه .

(طعن رقم ١٥٦ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٤/٦/١ س ١٥ ص ٢٤٧) .

— اعفاء التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية عن جريمة الغش —

شروطه :

● مؤدى التعديل المدخل على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ — ان المشرع ألقى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية متى أثبت أنه لا يعلم بغش أو فساد المواد التى يعرضها للبيع وأثبت مصدر هذه المواد الفاسدة أو المغشوشة . ولما كان الحكم المطعون فيه استند الى مجرد القرينة القانونية التى كان قد افترضها الشارع بالعلم بالغش أو بالفساد اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين دون أن يتنبه الى أثر التعديل فى عدم الاعتداد بهذه القرينة ، وكان دفاع الطاعن قد قام على عدم علمه بالغش تأسيسا على أنه اشترى الصابون المضبوط جملة وهو فى صناديقه المغلفة من احدى شركات القطاع العام ثم باعه بحالته الى من ضبط هذا الصابون فى محله ، ودلل على ذلك بالمستندات التى قدمها ، « وهو دفاع جوهري كان يتعين على المحكمة أن تتقصاه وتقول كلمتها فيه اذ قد يترتب على نتيجة تحقيقه أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى — أما وهى لم تفعل ، فان حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ١١٨١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٤ س ١٧

ص ١٠٠٢) .

غش — حكم — تسببه — تسببه غير معيب :

● الغى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ المخالفة المنصوص عليها فى المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش ، ونصت المادة الثانية من القانون الأخير المعدلة بالقانونين الرقمين ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و٨٠ لسنة ١٩٦١ على أن العلم بالغش والفساد يفترض اذا

كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة . ولما كان الثابت من الاطلاع على المفردات أن الطاعن لم يرشد عن مقر الشركة البائعة المدون بقاتورة الشراء المقدمة منه ولم يهتد مندوب الشرطة الى ذلك المقر بل تبين له ان هذه الشركة وهدية وليس لها وجود فعلى، وكان الطاعن لم يطلب من المحكمة فى أى من مرحلتى التقاضى على ما هو ثابت من محاضر جلسات المحاكمة اجراء تحقيق فى هذا الصدد . ومن ثم فلا يقبل منه أن ينعى عليها قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها ، وبالتالي فلا جناح على الحكم اذا انتهى الى افتراض علم الطاعن بالغش لعدم اثباته مصدر المواد موضوع الجريمة .

(الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٤ س ١٨ ص ٥٠١) .

غش - قانون - قرائن - حكم - تسببيه - تسبیب معيب :

● لا يكفى لادانة المتهم فى جريمة صنع وعرض جبن مغشوش للبيع مع علمه بغشه وفساده أن يثبت أن الجبن قد صنع أو عرض فى معمله بل لابد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أن يكون قد صنع الجبن مع علمه بغشه وفساده . ولا يقدح فى ذلك القرينة التى أنشأها الشارع بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس والتى افترض بها العلم بالغش أو بالفساد اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ، ان هى قرينة قابلة لاثبات العكس وبغير اشتراط نوع معين من الأدلة لدحضها ودون أن يمس ذلك الركن المعنوى فى جنحة الغش أو ثمة بالمقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذى يلزم توافره حتما للعقاب ، وان لم ياتفت الحكم الى ما ساقه الطاعن اثباتا لحسن نيته بتقصيه والادلاء بكلمته فيه ، فانه يكون قاصر البيان بما يستوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ١١٢٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١٩ س ١٨

ص ٨٥٧) .

دفاع المتهم فى جريمة الغش (غش اللين) - دفاع جوهرى يجب على المحكمة تحقيقه أو الرد عليه بما يفنده - فان لم تفعل - قصور :

● اذا كان الطاعن قد نفى علمه بالغش وقرر أنه لم يكن المشرف على

حلب الأبقار المغشوشة وان اشرافه على مركز تربية الأبقار هو اشراف ادارى فقط ، وحدد المشرف على حلب هذه الألبان وطلب فى مذكرته التى قدمها الى محكمة الموضوع ضم سجل المركز تحقيقا لدفاعه ، وذلك على ما يبين من المفردات المضمومة ، وكان الحكم قد قضى بإدانته تأسيسا على أن علمه بالغش ثابت من كونه المنتج للبن المغشوش ، وأن أعمال المركز تتم تحت اشرافه المباشر وعلمه اليقيني ، دون أن يبين المصدر الذى استقى منه تحديد اختصاص الطاعن ومدى اشرافه على أعمال المركز ، وهو ما ليس له أصل ثابت بالأوراق ، ودون أن يجيبه الى طلب ضم سجل المركز تحقيقا لدفاعه ، وهو دفاع جوهري مؤثر فى مصير الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة أن تمحصه لتقف على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه ، أما وهى لم تفعل ، فان حكمها يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب .

(طعن رقم ٧٧٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٦ س ٢٠ ص ١٠٠٣) .

مثال لدفاع جوهري يتعين الرد عليه فى جريمة صنع وعرض جبن مغشوش للبيع :

● متى كان يبين من مراقبة الدفاع أن المتهم ينازع فى قيامه بغش الجبن وعرضه للبيع اذ جرى دفاعه بأن هذا الجبن كان بالفعل فى دور الاعداد والتحضير وتحت المراقبة ولم يكن قد نضج بعد مما سبب نقص المواد الصلبة به كما انه لم يكن معروضا للبيع بالمعمل لانه لا يباع فيه وانما يرسل الى مقر الشركة لبيعه بعد مضي حوالى الشهرين . وكان يبين مما أثبتته المحكمة أنه عرض لهذا الدفاع فى شقه الخاص بغش الجبن وأطرحه استنادا الى أن الثابت من شهادة محرر المحضر التى أدلى بها أمام محكمة أول درجة أن سبب انخفاض نسبة المواد الصلبة فى الجبن المضبوط يرجع الى نقص فى الدسم أو اضافته مادة أخرى اليه ولم يعرض للشق الثانى الخاص بواقعه عدم عرض الجبن المضبوط للبيع وقت ضبطه بمعمل الطاعن . ولما كان دفاع الطاعن فى خصوص واقعة العرض للبيع أو قصد البيع يعد دفاعا جوهريا فانه كان يتعين على المحكمة أن تعمل على تحقيقه أو أن ترد عليه بما يفنده أما وهى لم تفعل واقتصرت فى حكمها على القول

بأن الجبن كان معروضا للبيع دون أن تورد الاعتبارات التي استخلصت منها ذلك فإن حكمها يكون قاصر البيان .
(طعن رقم ٩٩٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٥ س ٢٢ ص ٦٨٧) .

دفاع الطاعن بأنه لم يكن مسئولا عن المحل في تاريخ حصول جريمة الغش - دفاع جوهرى - يستوجب تمحيصه :

● لما كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة فى درجتى التقاضى أن الطاعن دفع التهمة بأنه لم يكن مسئولا عن المحل فى تاريخ حصول المخالفة وأنه لم يكن موجودا به وقت ضبطها واستدل على ذلك بمستندات قدمها وتمسك بدلائلها على انتفاء مسئوليته ، وكان هذا الدفاع يعد فى خصوص الدعوى هاما وجوهريا ، لأنه يترتب عليه - لو صح - أن تندفع به المسئولية الجنائية للطاعن ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلالا ، وأن تستظهره ، وأن تمحص عناصره كشفا لمدى صدقه ، وأن ترد عليه بما يدفعه أن رأت الالتفات عنه . أما وهى لم تفعل فقد بات حكمها مشوبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه .

(طعن رقم ٦٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٦/٤/١٨ س ٢٧ ص ٤٢٤) .

اعتناق الحكم الاستثنائى المطعون فيه لأسباب الحكم المستأنف .
عدم ضرورة بيان تلك الأسباب اكتفاء بالاحالة اليها . حكم تسببيه . تسبيب غير معيب .

من المقرر أن المحكمة الاستئنافية اذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التى بنى عليها فليس فى القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب فى حكمها بل يكتفى ان تحيل عليها ان الاحالة على الأسباب تقوم مقام ايرادها وتدل على أن المحكمة اعتبرتها كأنها صادرة منها ، ولما كان الحكم الابتدائى قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية بجريمتى غش اللبن وعرضه للبيع اللتين دان الطاعن بهما واقام عليهما فى حقه أدلة سائغة تؤدى الى ما رتبته عليها وكانت المحكمة الاستئنافية رأت كفاية الأسباب التى بنى عليها الحكم المستأنف بالنسبة لثبوت التهمة فإن نزل يكون فيها تسببيا كافيا .

(طعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٧ س ٢٨
ص ١١٩) .

عدم التعرض لدفاع الصاعن الجوهري . ايرادا وردا قصورا . مثال .

فى غش :

● متى كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمونة أن المدافع
عن الطاعن تقدم الى محكمة ثانى درجة بمذكرة نعى فيها على اجراءات
أخذ العينة وتحليلها بمخالفتها للمواصفة القياسية رقم ٥١ لسنة ١٩٦٥
المنشورة بالسجل الرسمى للمواصفات القياسية بتاريخ ١٧ من ديسمبر
سنة ١٩٦٥ والمعمول بها بمقتضى قرار وزير الصناعة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٦
حيث لم يحصل المحلل على العينة فى وعاء جاف ونظيف ولم يثبت بمحضره
اجراءات تهيئة الوعاء لاستقبال العينة بالطريقة العلمية ولا كيفية اغلاقه ،
كما أن المحلل لجأ وصولا الى نتيجة التحليل الى طريقتين اولهما - هى
طريقة كرايس الملفاة بالمواصفة القياسية سالفة الذكر ، والثانية - عن
طريق حاسة الشم دون اتباع الاجراءات المنصوص عليها بالمواصفة
القياسية المذكورة . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه

أيد الحكم الابتدائى الصادر بالادانة لأسبابه دون أن يعرض لهذا
الدفاع ايرادا عليه رغم جوهريته وجديته لا اتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه
بموضوعها وبتحقيق الدليل فيها ، مما من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه
الرأى فيها . واذ التفت الحكم عنه ولم يقسطه حقه ولم يعن بتمحيصه
باوغا الى غاية الأمر فيه ، فانه يكون فوق ما وأن عليه من القصور قد جاء
مشوبا بالاخلال بحق الطاعن فى الدفاع .

(طعن رقم ١١٧٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢١ س ٢٨
ص ٤٥٧) .

- متى كان البين من محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة الدرجة
الثانية أن الطاعنين دفعا التهمة على لسان محامييهما بأنهما مجرد موظفين
بالشركة المنتجة للمياة الغازية وأنهما لم يعرضا الزجاجة المغشوشة للبيع ،
وأن المسئول عنها هو صاحب الكشك الذى عرضها للبيع بعيدا عن رقابة
واشراف الشركة المنتجة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى
بإدانتهم دون أن يبين مسئوليتهم عن الجريمة المسندة اليهما ومدى

إشرافهما وعلمهما اليقيني بالغش ولم يحقق دفاعهما رغم أنه جوهري ومؤثر في مصير الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة أن تمحصه لتقف على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه أما وهى لم تفعل فإنه يكون مشوباً بالاخلال بحقه الدفاع والقصور فى التسبيب .

(الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠ س ٢٩ مج فنى ص ٨٠٥) .

القضاء بالبراءة تأسيساً على خلو محضر الضبط من بيان نوع الجبن المضبوط . دون التعرض لمحضر أخذ العينة المرفق به . والمتضمن هذا البيان . يعيب الحكم :

● لأن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليها الا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ، ولما كان الثابت من الاطلاع على المفردات المنضمة تحقيقاً لوجه الطعن أنه ولئن كان محرر المحضر قد أغفل بيان نوع الجبن المضبوط فى محضر ضبط الواقعة الا أنه اثبت بمحضر أخذ العينة المرفق بمحضر الضبط أنها أخذت من جبن أبيض مصنع من لبن الجاموس كامل الدسم . كما أن تقرير تحليل هذه العينة قد اثبت أنها غير مطابقة لقرار الألبان لانخفاض نسبة الدسم فيها الى المواد الصلبة بمقدار ٦١,٢٪ عن الحد المقرر ولم ينازع المطعون ضده فى هذا الشأن ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بالبراءة تأسيساً على أن محرر المحضر لم يبين بمحضره نوع الجبن دون أن العرض لدلالة ما أثبتته بمحضر أخذ العينة المرفق بمحضر ضبط الواقعة عن بيان نوع الجبن المضبوط لدى المطعون ضده وأنه جبن أبيض منتج من لبن جاموسى كامل الدسم ، ودون أن تدلى المحكمة برأيها فيه بما يفيد أنها فطنت اليه ووزنته ولم تقتنع به أو رآته غير صالح فى بيان عناصر التهمة فان ذلك مما ينبىء بأنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الدعوى وعناصرها وتمحصها مما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٣٤٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٣١ س ٣٠ مج فنى ص ٦١٤) .

عقوبة تطبيقها • عود • غش • محكمة استئنافية • مثال

لتسبب معيب :

لما كان القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٠ - بشأن الألبان ومنتجاتها قد نص في المادة الثانية منه على أنه «يحظر بيع اللبن أو عرضه أو حيازته بقصد البيع ما لم يكن نظيفا طازجا محتفظا بجميع خواصه الطبيعية خاليا من الشوائب والقاذورات والمواد الملوثة ولم ترفع درجة حرارته صناعيا ولم ينزع شيء من قشده» ونص في المادة ١/١٢ منه على أنه «مع عدم الإخلال بتطبيق أى عقوبة أشد ينص عليها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش المعدل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨ أو أى قانون آخر يعاقب كل من ارتكب مخالفة لأحكام المواد ١، ٢، ٣، ٩، والقرارات الصادرة بتنفيذها مع علمه بذلك بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين ، وللإدارة الصحية اعدام اللبن أو منتجاته المغشوشة التالفة أو الضارة بالصحة وذلك لمراعاة أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ سالف الذكر • وكان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها قد نص في المادة ١٩ منه على أنه فى الأحوال التى ينص فيها أى قانون آخر على عقوبة أشد مما قرره نصوصه تطبق العقوبة الأشد دون غيرها ، وكان البين من مقارنات نصوص هذا القانون بنصوص قانون قمع الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أنه وإن كان محل كل منهما بغير خلاف قد نص على معاقبة مرتكب عرض مواد غذائية مغشوشة للبيع بالحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيها أو إحدى هاتين العقوبتين ، فضلا عن وجوب مصادرة المواد موضوع الجريمة ، إلا أنه وقد نص القانون الأخير فى المادة العاشرة منه على أنه «مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩ ، ٥٠ من قانون العقوبات يجب فى حالة العود الحكم على المتهم بعقوبة الحبس ونشر الحكم أو لصقه • وتعتبر الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون والجرائم المنصوص عليها فى قانون العلامات والبيانات التجارية والمادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ للموازين والمقاييس والمكايل وكذلك الجرائم المنصوص عليها فى أى قانون آخر خاص بقمع الغش والتدليس تماثلها فى العود فإن العقوبة المنصوص عليها فى هذا المادة تعتبر العقوبة الأشد

الواجبة التطبيق في حالة العود طبقا لما تقضى به المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ والمادة ١/١٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ سالفه البيان .

لما كان الثابت من صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضدها المرفقة بالمفردات والتي سلفت الاشارة اليها أن المتهمة عائدة في حكم المادة ٣/٤٩ من قانون العقوبات لارتكابها جريمة الغش موضوع الدعوى المطروحة قبل مضي خمس سنين من تاريخ الحكم عليها في جريمة مماثلة ولما كانت النيابة العامة قد استأنفت الحكم الغيابي الابتدائي تأسيسا على هذا النظر حسبما جاء في مذكرة أسباب الاستئناف المدونة على ملف المفردات وصح اعلان المطعون ضدها بالوصف المعدل أمام محكمة ثاني درجة في ١٩٧٦/١١/٩ حسبما يبين من ورقة التكليف بالحضور لجلسة ١٩٧٧/١/٢٠ المرفقة بالمفردات المنضمة ، فقد كان على الحكم المطعون فيه تطبيق العقوبة المنصوص عليها في المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واكتفى بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من غرامة رغم وجوب معاقبة المحكوم عليها بالحبس باعتبارها عائدة فانه يكون قد أخطأ تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه باستبدال عقوبة الحبس بعقوبة الغرامة المقضى بها .

(الطعن رقم ٩٦٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٨ س ٣١ مجفنى ص ١٣٠) .

غش - قصد جنائي - حكم تسببيه - تسبب معيب :

يتعين لادانة المتهم في جريمة الغش المؤثمة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الغش أو أنه يعلم بالغش الذي وقع ، وإن كان الطاعن قد نفى ارتكابه لفعل الغش أو علمه به وقرر أنه يشرف اداريا فقط على الشركة المنتجة - باعتباره رئيسا لمجلس ادارتها - دون تدخل في عملية انتاج الملح الموكول أمرها الى رئيس الانتاج بالشركة، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بادانته دون أن يبين اختصاص الطاعن ومدى اشرافه وعلمه اليقيني بالغش ولم يحقق دفاعه رغم أنه جوهري ومؤثر في مصير الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة أن تواجهه وأن

تمحصه لتقف على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه أما وهى لم تفعل فان حكمها يكون مشوباً بالاخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب .

(الطعن رقم ٢٣٧٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٠ مج غنى

ص ٥١٧) .

احكام نقض لم تنشر

الحكم فى الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٥١ - جلسة ١٩٨١/٥/٢٥

« لم ينشر » .

وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه ان مفتش الصحة أخذ عينة من الجبن الذى يعرضه الطاعن للبيع وارسلها الى المعامل المختصة فتبين من تحليلها انها مغشوشة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع هو مما تفصل فيه محكمة الموضوع فمتى استنتجته من وقائع الدعوى استنتاجا سليما فلا شأن لمحكمة النقض به وكان الطاعن على نحو ما هو ثابت بمحضر المعارضة الابتدائية - وان انكر الاتهام ودفعه بأنه تاجر جملة يشتري الجبن المضبوط ويبيعه ولا يقوم بتصنيعه - الا أنه عجز عن اثبات مصدر حصوله عليه ، فلا على المحكمة ان هى افترضت علمه بالغش باعتبار أنه من المشتغلين بالتجارة ، اذ من المقرر ان المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٠ بشأن قمع الغش والتدليس المعدلة بالقانونين رقمى ٥٥٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ - والسارية أحكامها بعد صدور القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ نصت على أن العلم بالغش والفساد يفترض اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين مالم يثبت حسن نيته ومصدر اواراد موضوع الجريمة ولا على المحكمة ان هى لم تتحدث عن ركن العلم واثبات توافره لدى الطاعن ما دام أنه من بين المشتغلين بالتجارة . ولما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد جرى على ان المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وان نصت على وجوب أخذ خمس عينات ، الا ان القانون انما قصد بهذا الاجراء التحرز لما عسى ان تدعو اليه الضرورة من تكرار التحليل ولم يقصد ان يرتب أى بطلان على عدم اتباعه ومرجع الأمر فى ذلك التقرير الى محكمة الموضوع ، فمتى أطمأنت الى ان العينة المضبوطة ولو كانت واحدة هي التى صارت تحليلها

واطمأنت كذلك الى النتيجة التى انتهى اليها التحليل فلا تثريب عليها ان
هى قضت فى الدعوى بناء على ذلك ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن فى هذا
الشأن لا يكون سديدا فضلا عن انه يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة
بدرجتيها انه لم يثر شيئا من هذا الدفاع الموضوعى بما لا يسوغ طرحه
لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث انه لما تقدم جميعه ، يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا
رفضه موضوعا .

الحكم فى الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٨١ «لم ينشر بعد»:
ثبوت بأن المياة الغازية المغشوشة قد صنعت فى شركة المتهم لايكفى
للحكم بالادانة .

وجوب اثبات ارتكابه فعل الغش . أو أنها صنعت تحت إشرافه
ورقابته لا يكفى للحكم بادانته .

ماهية قصد الشارع من قرينة افتراض العلم بالغش اذا كان
امخالف من المشتغلين بالتجارة المنصوص عليه فى المادة ٢ من القانون
رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . عدم مساس ذلك بضرورة توافر الركن المعنوى فى
جناة الغش للعقاب .

الحكم فى الطعن رقم ٦٥٦٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩/٣/١٩٨٤
« لم ينشر بعد » .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده فى قضية الجناة رقم ٥٢٩
لسنة ١٩٨٠ أمن دولة طنطا بأنه فى يوم ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٨٠ بدائرة
قسم أول طنطا محافظة الغربية : ١ - طرح للبيع شيئا من أغذية الانسان
الفاسدة والغير صالح للاستهلاك الآدمى ٢ - وهو تاجر لم يعلن عن أسعار
ما يعرض للبيع من سلع وطلبت عقابة بالمواد ١، ٢، ٣، ٥، ٦، ١٠ من القانون
رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ وقرار الصحة والمواد ٣/٦ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦/١ من
المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل والجدول الملحق والمواد ١٩ ،
٢٠ ، ٢١ ، ٢٣ من قرار التموين رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المعدل .

ومحكمة جناح أمن دولة طنطا قضت بحضوريا بجلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٨١ بتغريم المتهم مائة جنيه عن كل تهمة والمصادرة .
استأنف وقيد استئنافه برقم ٤٠٣٥ لسنة ١٩٨١ .

ومحكمة طنطا الابتدائية بهيئة استئنافية قضت بحضوريا بجلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٨١ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم الاستأنف الى تغريم المتهم عشرة جنيهات عن التهمة الأولى وخمسين جنيها عن التهمة الثانية .

فطعننت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض فى ٢٣ مايو سنة ١٩٨١ وأودعت مذكرة بأسباب طعنها فى ٢٦ مايو ١٩٨١ موقعا عندها رئيسها .

وبجلسة اليوم قررت غرفة المشورة احالة الطعن لنظره بالجلسة وسمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

من حيث ان الطعن قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه انه دان الطاعن بجريمتى طرح أغذية فاسدة من أغذية الانسان للبيع وعدم الاعلان عن الاسعار ، قد شابه القصور والبطلان ذلك ان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه الحكم المطعون فيه انه اقتصر فى بيانه للواقعة على قوله .

وحيث ان التهمة المسنده الى المتهم ثابتة قبله ثبوتا كافيا لادانته من اقوال محرر احضر ومن عدم دفع المتهم للاتهام ٠٠٠٠ مما يتعين معه عقابه بمسواد الاتهام . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون

الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت الاتهام بعناصره القانونية في حق الطاعن مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم ، فانه يكون مشوبا بعيب القصور في التسبيب والبطلان . لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

الحكم في الطعن رقم ٢٧٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٩

(لم ينشر بعد) .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجنحة رقم ١٠٣٦٧ لسنة ١٩٨٠ دمياط ، بأنه في يوم ٣ من مايو سنة ١٩٨٠ بدائرة مركز دمياط محافظتها : عرض للبيع لبن مغشوش ، وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٦ ، ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ والمواد ١، ٢، ٢٢/١ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ والمواد ٢، ٧، ٨، ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٤ المعدلة .

ومحكمة جنح مركز دمياط قضت غيابيا في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة عشرة جنيهاات لايقاف التنفيذ والمصادرة .

فعارض المحكوم عليه وقضى في معارضته في ١٣ من يناير سنة ١٩٨١ باعتبارها كأن لم تكن .

فاستأنف وقيد استئنافه برقم ٧٧٦ لسنة ١٩٨١ .

ومحكمة دمياط الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا في ١٩ من فبراير سنة ١٩٨١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ / ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ٢١ من فبراير سنة ١٩٨١ وقدمت أسباب الطعن في ٢٣ من فبراير سنة ١٩٨١ موقعا عليها من الأستاذ / ٠٠٠٠٠٠٠ المحامي

نظرت المحكمة منعقدة في هيئة غرفة مشورة الطعن ثم قررت إحالته للمرافعة لنظره بجلسة اليوم وفيها سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد مداولة قانونا .

حيث ان الطعن قد استوفى الشكل المقرر قانونا .

حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة عرضه للبيع لبنا مغشوشا قد شابه قصور في التسبيب نلك أن الحكم خلا من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استند إليها في أدانته ومؤدى تلك الأدلة مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه

وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى كما وردت في وصف التهمة عرض الى أدلة الثبوت في قوله « حيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً من واقع محضر الضبط وجمع الاستدلالات ومن عدم حضوره ودفعه الاتهام بثمة دفاع ومن أقوال محرر المحضر بمحضره التي جاءت مؤيدة الأمر الذي يتعين معه أدانته عملاً بمواد الاتهام والمادة ٣٠٤/٢ من قانون الاجراءات الجنائية » . لما كان ذلك وكان القانون قد أوجب في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً كافياً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ وإلا كان قاصراً . وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه قد اقتصر في اثبات وقوع الجريمة من الطاعن على القول بأنها ثابتة من محضر ضبط الواقعة وجمع الاستدلالات ومن أقوال محرر المحضر بمحضره دون أن يورد

مؤدى أقوال محرر المحضر شامد الواقعة وبغير أن يبين الأدلة التى استخلص منها ما نسبته الى الطاعن من قيامه بغش اللبن وعلمه بذلك فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بعيب القصور فى التسبيب ويعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيق القانون على الواقعة . لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن الاخرى .

الحكم فى الطعن رقم ٦٣٣٢ لسنة ٥٣ ق - جلسته ١٩٨٤/٣/٢١
(لم ينشر بعد) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة

من حيث ان الطعن استوفى الشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة عرض منتجات مغشوشة قد شابته بطلان وقصور فى التسبيب ولم يبين نص القانون الذى حكم بموجبه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم الابتدائى الذى تبناه الحكم المطعون فيه لاسبابه قد اقتصر فى بيانه لواقعه الدعوى والتدليل على ثبوتها فى حق الطاعن على قوله « حيث ان التهمة ثابتة فى حق المتهم من التحقيقات ولم يحضر ليدفع ذلك الاتهام بدفاع ما ومن ثم تعين عقابه طبقا لمواد الاتهام » . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانه على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والا كان قاصرا . واذ كان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الوقائع والتدليل عليها بالاحالة الى التحقيقات دون أن يورد مضمونها فانه يكون معيبا بالقصور فى البيان ، بما يوجب نقضه والاعادة .

ومن حيث انه فضلا عن ذلك فان المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات

الجنائية قد نصت على ان حكم بالادانة يجب أن يشير الى نص القانون الذي حكم بموجبه ، وهو بيان جوهري اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب .
لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من بيان نص القانون الذي انزل بموجبه العقاب على الطاعن ، فانه يكون باطلا مما يوجب نقضه والاعادة لهذا السبب أيضا دون حاجة الى بحث وجه الطعن الآخر .

المبحث الثالث

اهم القيود والأوصاف بالنسبة لجريمة الغش والتدليس :

– تقيد جنحة بالمادة ١/١ ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم

١٠٦ لسنة ١٩٨٠ .

– خدع « أو شرع فى أن يخدع » المتعاقد بالطريقة وعلى النحو المبين بالمحضر (فى عدد البضاعة أو مقدارها أو مقاسها أو كيلها أو وزنها أو طاقتها أو عيارها – أو فى ذاتية البضاعة إذا كان ما سلم منها غير ما تم التعاقد عليه .

وفى حقيقة البضاعة أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحتويه من عناصر نافعة وعلى العموم العناصر الداخلية فى تركيبها – وفى نوع البضاعة أو أصلها أو مصدرها فى الأحوال التى يعتبر فيها بموجب الانشاق أو العرف أو النوع أو الأصل أو المصدر المسند غشا الى البضاعة سببا أساسيا فى التعاقد .

العقوبة : –

– الحبس ، مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر .

– وبغرامة ، لا تقل عن مائة جنيه ، ولا تجاوز ألف جنيه . أو بأحدى

هاتين العقوبتين .

– جنحة بالمادة ١/١ و ٢ ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بق ١٠٦

لسنة ١٩٨٠ .

– خدع (أو شرع فى أن يخدع) المتعاقد بالطريقة وعلى النحو المبين بالمحضر (٠٠٠) وكان ذلك باستعمال موازين (أو مقاييس – أو مكاييل – أو دمغات – أو آلات فحص أخرى مزيفة أو مختلفة – أو باستعمال طرق أو وسائل من شأنها جعل عملية وزن البضاعة أو قياسها أو كيلها وفحصها غير صحيحة ولو حصل ذلك قبل اجراء العمليات المذكورة) .

العقوبة : -

- الحبس ، مدة لا تقل عن ستة أشهر ، ولا تجاوز خمس سنوات .
- وبغرامة ، لا تقل عن مائتى جنيه ، ولا تجاوز الفى جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

- جنحة بالمادة ١/٢ ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٠٦

لسنة ١٩٨٠ .

- غش (أو شرع فى ان يغش) شيئاً من أغذية الانسان (أو الحيوان) أو من العقاقير - أو من الحاصلات الزراعية ، أو الطبيعية (معداً للبيع .

- جنحة بالمادة السابقة .

- طرح (أو عرض للبيع - أو باع) شيئاً من أغذية الانسان (أو الحيوان) (أو العقاقير - أو الحاصلات) مغشوشة (أو فاسدة) مع علمه بذلك .

- جنحة بالمادة ٢/٢ من ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٠٦

لسنة ١٩٨٠ .

- طرح (أو عرض للبيع - أو باع) مواداً مما يستعمل فى غش أغذية الانسان (أو الحيوان) (أو العقاقير - أو الحاصلات الزراعية - أو المنتجات الطبيعية على وجه ينفى جواز استعمالها استعمالاً مشروعاً .

- جنحة بالمادة السابقة .

- حرض فى الغش على استعمال مواد مما يستعمل فى غش أغذية الانسان (أو الحيوان) (..... الخ ما جاء بالوصف السابق) وكان ذلك بواسطة كراسات (أو مطبوعات - أو بأية وسيلة آخر) من أى نوع كانت .

العقوبة : -

- بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر .
- وبغرامة ، لا تقل عن مائة جنيه ، ولا تجاوز ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

– جنحة بالمواد ١/٢ ، ٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل .

– طرح (أو عرض للبيع – أو باع) شيئاً مواداً مما يستعمل في غش أغذية الانسان (أو الحيوان) (أو الحاصلات الزراعية ، أو المنتجات الطبيعية – أو العقاقير) المغشوشة (أو الفاسدة) ، حالة أن المواد المستعملة في الغش ضارة بصحة الانسان أو الحيوان .

– جنحة بالمادتين ٢ ، ٣ ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ .

– حاز بغير سبب مشروع شيئاً من الأغذية (أو الحاصلات – أو العقاقير . أو المواد المستعملة في الغش) مع علمه بذلك .

العقوبة : –

– بالحبس ، مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر .

– وبغرامة – لا تقل عن مائة جنيه ، ولا تجاوز ألف جنيه .

أو باحدى هاتين العقوبتين .

– جنحة بالمواد السابقة :

– حاز بغير سبب مشروع شيئاً من الأغذية (أو الحاصلات – أو العقاقير – أو المواد ٠٠٠٠) حالة أنها ضارة بصحة الانسان (أو الحيوان) أو كانت العقاقير الطبية المضبوطة ضارة بصحة الحيوان .

العقوبة : –

– بالحبس ، مدة لا تقل عن سنة ، ولا تجاوز خمس سنوات .

– وبغرامة ، لا تقل عن ألف جنيه ، ولا تجاوز ثلاثة آلاف جنيه

أو باحدى هاتين العقوبتين .

ملاحظات : –

١ – وفي جميع الأحوال ينشر الحكم في جريدتين يوميتين واسعتي الانتشار على نفقة المحكوم عليه « م ٤/٣ » .

٢ – تقضى المادة ٣ مكرراً – المضافة بالمادة الثانية من القانون

رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٠ بأنه اذا كانت جريمة من الجرائم المنصوص عليها في
المادتين ٢ و ٣ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون ١٠٦ لسنة
١٩٨٠ - والمبينة بالأوصاف السابقة - متعلقة بالعقاقير الطبية الخاصة
بالانسان متكون العقوبة :

- - الحبس ، مدة لا تقل عن سنة ، ولا تزيد على خمس سنوات .
- - والغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ، ولا تجاوز الف جنيه . او
- احدى هاتين العقوبتين .

الفصل الثاني

جناية الاخلال العمدي والغش في

عقد التوريد • النص القانوني

مادة ١١٦ مكرر (ج) كل من أخذ عمدا بتنفيذ كل أو بعض الالتزامات التي يفرضها عليه عقد مقاوله أو نقل أو توريد أو التزام أو اشغال عامة ارتبط به مع إحدى الجهات المبيته في المادة ١١٩ أو مع إحدى شركات المساهمة وترتب على ذلك ضرر جسيم ، أو اذا ارتكب أى غش في تنفيذ هذا العقد يعاقب بالسجن •

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة اذا ارتكبت الجريمة في زمن حرب وترتب عليها اضراراً بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها •

وكل من استعمل أو ورد بضاعة أو مواد مغشوشة أو فاسدة تنفيذا لأي من العقود سالفة الذكر ، ولم يثبت غشه لها أو علمه بغشها أو فسادها يعاقب بالحبس والغرامة التي لا تتجاوز ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين وذلك ما لم يثبت أنه لم يكن في مقدوره العلم بالغش أو الفساد •

ويحكم على الجاني بغرامة تساوي قيمة الضرر المترتب على الجريمة •

ويعاقب بالعقوبات سالفة الذكر على حسب الأحوال المتعاقدون من الباطن والوكلاء والوسطاء اذا كان الاخلال بتنفيذ الالتزام أو الغش راجعا الى فعلهم •

الشرح والتعليق

ميز المشرع بين صورتين من صورة الغش فى تنفيذ عقد من العقود الواردة بالمادة ١١٦ مكررا (ج) : الأولى هى الغش العمدى ، والثانية هى الغش غير العمدى المتمثل فى استعمال أو توريد بضاعة أو مواد مغشوشة أو فاسدة تنفيذا للعقد دون علمه بذلك .

أولا - الغش العمدى :

أن الفقرة الأولى من المادة ١١٦ مكررا (ج) تنص على نوعين من الجرائم الأول : هو الاخلال العمدى بتنفيذ كل أو بعض الالتزامات الناشئة عن عقد من العقود سالفه الذكر ، والثانى هو الغش فى تنفيذ العقد .

ولذلك فإن جريمة الغش فى تنفيذ العقد تتطلب كجريمة الاخلال بالتنفيذ صفة خاصة فى الجانى وهى كونه متعاقدا مع جهة الادارة أو احدى الجهات المبينة بالمادة ١١٩ أو مع احدى شركات المساهمة ، ويأخذ أيضا حكم المتعاقد الأسمى المتعاقد من الباطن والوكلاء والوسطاء وكل ذلك على التفصيل السابق بيانه فى جريمة الاخلال العمدى(١) .

الركن المادى :

تقوم الجريمة فى ركنها المادى على سلوك يتصف بالغش فى تنفيذ كل أو بعض الالتزامات التى يفرضها على الجانى عقد مقاوله أو نقل أو توريد أو التزام أو اشغال عامة .

يشترط لتمام الجريمة فى ركنها المادى أن يتحقق ضرر عن الغش . كما لا يشترط وقوع تدليس أو خداع . فالجريمة تقوم بارتكاب الغش ولو لم يرتب عليه أى ضرر ، على عكس الحال بالنسبة لجريمة الاخلال العمدى بتنفيذ العقود . وقد راعى المشرع أن الغش فى التنفيذ بطبيعته لابد وأن ينعكس ضرره على الجهة المتعاقدة ومصالحها ، ولذا فقد اكتفى بالعقاب على مجرد الغش ومفترضاً وقوع الضرر دون استلزامه كعنصر للجريمة أو كشرط للعقاب عليها .

(١) راجع د . مأمون سلامة قانون العقوبات القسم الخاص طبعة ٨١ ص ٢٨٧ وما بعدها .

الركن المعنوى :

يقوم الركن المعنوى فى جريمة الغش على القصد الجنائى بعنصريه العلم والارادة • فيلزم أن يكون الجانى عالما بمقومات الغش ويريد تحقيقه • ولا مجال لافتراض العلم بالغش وفقا للقرينة التى استحدثها المشرع بالقانونين ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ والتى افترض بها المشرع العلم بالغش اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة ، اذ أن تلك القرينة تجد مجالها فى محيط جناح الغش فى البيع وفقا للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والقوانين المعدلة له ، أما فى محيط المادة ١١٦ مكررا (ج) فيتعين اثبات العلم بالغش • فاذا استبعدت المحكمة تطبيق المادة ١١٦ مكررا (ج) على الواقعة طبقت عليها أحكام الغش فى البيع كان لها اعمال القرينة سائلة الذكر •

العقوبة :

العقوبة الأصلية هى السجن من ثلاث سنوات الى خمس عشرة سنة •

الظروف المشددة :

تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة اذا ارتكبت الجريمة فى زمن حرب وترتب عليها اضرار بمركز البلاد الاقتصادى أو بمصلحة قومية لها •

العقوبة التكميلية : يحكم على الجانى بغرامة تساوى قيمة الضرر المترتب على الجريمة •

التدابير :

يجوز للمحكمة أن تحكم فضلا عن العقوبات المقررة بكل أو بعض التدابير المنصوص عليها فى المادة ١١٨ مكررا والسابق بيانها •

يعفى من العقوبات المقررة للجريمة كل من بادر من الشركاء فى الجريمة من غير المحرضين على ارتكابها بإبلاغ السلطات القضائية أو الادارية بالجريمة بعد تمامها وقبل اكتشافها • ويجوز الاعفاء من العقوبات المذكورة اذا حصل الإبلاغ بعد اكتشاف الجريمة وقبل صدور الحكم النهائى فيها •

ويجوز أن يعفى من العقاب كل من أخفى مالا متحصلا من الجريمة إذا أبلغ عنها وأدى ذلك الى اكتشافها ورد كل أو بعض المال المتحصل عنها .

ثانيا : استعمال أو توريد مواد مغشوشة أو فاسدة دون علم بذلك :
أركان الجريمة :

عالجت الفقرة الأخيرة من المادة ١١٦ مكررا (ج) الفروض التي يكون فيها الاخلال بالتنفيذ أو الغش في شكل استعمال أو توريد بضاعة أو مواد مغشوشة أو فاسدة دون علم الجاني بغشها أو فسادها ، وعاقب عليها بوصف الجنحة . فالجاني يخل بتنفيذ العقد باستعمال أو توريد مواد أو بضاعة غير مطابقة للمواصفات لكونها مغشوشة أو فاسدة ولكن دون تعمد ، ذلك لعدم ثبوت علمه بالغش أو الفساد .

ويلزم أن يتوافر في الجاني صفة المتعاقد سواء أصلا أم من الباطن أي صفة الوكيل أو الوسيط ، أما من لم يتوافر فيه تلك الصفة فيمكن أن يكون شريكا في الجريمة إذا توافرت أركان الاشتراك .

وتتحقق الجريمة كاملة بالاستعمال أو التوريد ولو لم ينتج عن ذلك ضرر للجهة المتعاقدة .

والركن المعنوي للجريمة يقوم على الخطأ غير العمدى بصورة مختلفة . ويتمثل الخطأ في عدم التثبت من صلاحية المواد أو البضاعة المستعملة أو الموردة . وقد أقام المشرع بالمادة ١١٦ مكررا (ج) في فقرتها الثالثة قرينة الخطأ في حق من قام باستعمال أو توريد مواد أو بضائع فاسدة أو مغشوشة بمجرد عدم ثبوت غشه لها أو علمه بغشها أو فسادها ، ويقع على الجاني عبء نفي هذه القرينة بإثبات أنه لم يكن في مقدوره العلم بالغش أو الفساد .

العقوبة :

العقوبة الأصلية :

والمقررة للجريمة هي الحبس من أربعة وعشرين ساعة الى ثلاث سنين ، والغرامة التي لا تتجاوز ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

العقوبة التكميلية :

الحكم بغرامة نسبية تساوى قيمة الضرر المترتب على الجريمة .

التدابير :

يجوز للمحكمة فضلا عن العقوبات السابقة الحكم بكل أو بعض التدابير المنصوص عليها فى المادة ١١٨ مكررا .

احكام القضاء :

الواضح من سياق نص المادة ١١٦ مكررا من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ أنه يعاقب على نوعين من الجرائم (الأول) هو الاخلال العمدى فى تنفيذ أى من العقود المبينة بها على سبيل الحصر وهذا النوع هو الذى ربط فيه الشارع الاخلال بجسامة النتيجة المترتبة عليه فاشتراط الضرر الجسيم ركنا فى الجريمة دون ما عداه (والثانى) وهو الغش فى تنفيذ هذه العقود وهو مالم يتطلب فيه الشارع قدرا معينا من الضرر لتوافر الجريمة واستحقاق العقاب .

(نقض ١٩٦٧/٣/٦ طعن ٢١٥٢ سنة ٣٦ ق السنة ١٨ ص ٣٠٨) .

● نصت المادة ١١٦ مكررا (١) من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ على أنه « يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنين كل من أخل عمدا فى تنفيذ كل أو بعض الالتزامات التى يفرضها عليه عقد معاولة أو نقل أو توريد أو التزام أو اشغال عامة ارتبط بها مع الحكومة أو احدى الهيئات العامة أو المؤسسات أو الشركات أو الجمعيات أو المنظمات أو المنشآت اذا كانت الدولة أو احدى الهيئات العامة تساهم فى مالها بنصيب ما بأية صفة كانت وترتب على ذلك ضرر جسيم أو ارتكب أى غش فى تنفيذ العقد » ويبين من سياق النص أنه اشترط لقيام أى من الجريمتين اللتين تضمنهما وهما الاخلال العمد فى تنفيذ الالتزامات التعاقدية يترتب عليه ضرر جسيم والغش فى تنفيذ تلك العقود أن يقع الاخلال أو الغش فى تنفيذ عقد من العقود التى أوردها المادة على سبيل الحصر وأن يكون التعاقد مرتبطا به مع الحكومة أو احدى الجهات الأخرى التى أشارت اليها المادة المذكورة وقد أفصحت المذكرة الايضاحية للقانون سالف البيان عن علة التجريم ولما كان الحكم المطعون فيه قد حجب نفسه

عن بحث توافق تلك العناصر بالثبوت من طبيعة العلاقة بين المطعون ضده والجهة التي تم التوريد إليها مع ما لذلك من أثر في اسباب التكييف الصحيح على واقعة الدعوى فانه يكون مشوبا بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم مما يستوجب نقضه والاحالة .

(نقض ١٩٦٩/٤/٢١ طعن ١٩٨٧ سنة ٣٨ ق السنة ٢٠ ص ٤٩٤) .

● يتعين عدم الخلط بين الخطأ الجسيم وبين الغش، إذ أن كلا منهما يهتل وجهها للأجرام يختلف عن الآخر اختلافا تاما ويناقضه ، فالخطأ هو جوهر الإهمال ، والغش هو محور العمد ، وان جاز اعتبارهما صنفين في مجال المسؤولية المدنية أو المهنية ، الا أن التفرقة بينهما واجبة في المسؤولية الجنائية ، يؤكد ذلك أن المشرع أدخل بالمادة ١١٦ مكررا عقوبات جريمة الاضرار العمد في ذات التعديل الذي استحدث به جريمة الإهمال الجسيم ، فاستلزم الغش ركنا معنويا في الجريمة الأولى ، واكتفى بالخطأ الجسيم ركنا في الجريمة الثانية .

(الطعن ١٢٧٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧ السنة ٢٠ ص ١١٥٧) .

● أن جنائية الغش في عقد التوريد المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرر من قانون العقوبات هي جريمة عمدية يشترط لقيامها توفر القصد الجنائي باتجاه ارادة المتعاقد الى الاخلال بالعقد أو الغش في تنفيذه مع علمه بذلك .

خلا سياق نص المادة ١١٦ مكررا من قانون العقوبات من القرينة المنشأة بالتعديل المدخل بالقانونين الرقيمين ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والتي افترض بها الشارع العلم بالغش اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة .

من المقرر أن القصد الجنائي من أركان الجريمة فيجب أن يكون ثبوته فعليا ، ولا يصح القول بالمسؤولية الفرضية الا اذا نص عليها الشارع صراحة ، بما يتفق وصحيح القواعد والأصول المقررة في هذا الشأن .

من المقرر أن محكمة الموضوع مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص تطبيقا صحيحا على الوقائع الثابتة في الدعوى ما دامت لم تخرج عن حدود الواقعة المرفوعة بها أصلا ، ومتى كان الثابت من مدونات الحكم أنه استخلص من الأوراق خلوها من دليل على اتجاه ارادة المطعون ضده للغش في عقد التوريد ورتب على ذلك استبعاد الاتهام المسند اليه طبقا لنص المادة ١١٦ مكرر من قانون العقوبات ، وأنزل حكم القانون صحيحا على واقعة الدعوى فدان المطعون ضده بجنحة بيع لبن مغشوش مع علمه بذلك أخذا بالقرينة القانونية المنصوص عليها بالقانونين ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ باعتبار أنه من المشتغلين بالتجارة وأخفق في اثباتها حسن نيته ، فان ما تثيره الطاعنة يكون غير سديد .

من المقرر أنه لا محل للنعي على المحكمة بأنها أسقطت النظر في عذر لم يطرح عليها أو في دليل لم يقدم اليها . ولما كانت الطاعنة لاتدعى وجود دليل معين قدمته الى المحكمة يتوافر به ركن القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا من قانون العقوبات فحسب المحكمة أن تورد في حكمها عبارة تنفي بها وجود دليل في الأوراق .

من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة ، ومتى كان ما خلاص اليه الحكم المطعون فيه من عدم قيام دليل على اتجاه ارادة المتهم الى احداث الغش في عقد التوريد مع علمه بذلك لا يتعارض البتة مع توافر أركان جريمة بيع اللبن المغشوش مع علمه بالغش الذي استقاه الحكم من القرينة الواردة بالمادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل ، فان ما تنعيه الطاعنة على الحكم بالتناقض يكون في غير محله .

(الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/١/٨ السنة ٢٤ ص ٦١) .

● واضح من سياق نص المادة ١١٦ مكررا من قانون العقوبات أنه يعاقب على الغش في عدد الأشياء الموردة أو مقاسها أو عيارها أو في ذاتية البضاعة المتفق عليها أو في حقيقتها أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية

أو ما تحتويه من عناصر نافعة أو خصائص مميزة أو عناصر تدخل في تركيبها وعلى الجملة كل غش في انجاز الأشغال أو الأشياء الموردة بالمخالفة لأحكام العقد وكذلك كل تغيير في الشيء لم يجبر به العرف أو أصول الصناعة .

(نقض ٢٩/٤/١٩٧٣ السنة ٢٤ ص ٥٨٠) .

● لا يلزم لتوافر الركن المادي لجريمة الغش في التوريد ضخامة الكمية موضوع الغش أو جسامة الضرر المترتب عليه .

(نقض ٢٩/٤/١٩٧٣ السنة ٢٤ ص ٥٨٠) .

● من المقرر أن جنائية الغش في عقد التوريد المنصوص عليها في

المادة ١١٦ مكررا من قانون العقوبات هي جريمة عمدية يشترط لقيامها توفر القصد الجنائي باتجاه ارادة التعاقد الى الاخلال أو الغش في تنفيذه مع علمه بذلك ومن المقرر أيضا أن القصد الجنائي من أركان الجريمة فيجب أن يكون ثبوته فعليا . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر هذا الركن الأساسي إذ خلت مدوناته من إيراد الدليل على أن الطاعنة قد عمدت الى غش اللبن المورد الى المستشفى للاخلال بعقد التوريد أو الغش في توفر القصد الجنائي باتجاه ارادة التعاقد الى الاخلال بالعقد أو الغش في تنفيذه ، فإنه يكون معيبا بالقصور في البيان بما يوجب نقضه والاحالة إذ لا وجه للقول بأن العقوبة التي أوقعها الحكم على الطاعنة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجنحة بيع لبن مغشوش مع العلم بذلك وفقا لنصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانونين ٥٥٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ أخذا بالقرينة المنصوص عليها بالقانونين الأخيرين التي افترض بها الشارع العلم بالغش في حق المشتغل بالتجارة ما لم يثبت حسن نيته ذلك أن مدونات الحكم قد خلت البتة مما يفيد توفر هذا الشرط في حق الطاعنة .

(الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٦ ق ج ٣١/١٠/١٩٧٦ السنة ٢٧

ص ٧٩٥) .

جناية الغش فى عقد التوريد عمدية • القصد الجنائى فيها • تحققه •
بتعمد الجانى الاخلال بالعقد أو الغش فى تنفيذه • وجوب ثبوت هذا
القصد • ثبوتاً فعلياً •

فقد استظهر الحكم • القصد الجنائى فى جريمة الغش فى عقد
التوريد • يعييه •

قرينة العلم بالغش فى الجنىح المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٨
لسنة ١٩٤١ • شرط قيامها • من اشتغال المتهم بالتجارة •
من المقرر أن جناية الغش فى عقد التوريد المنصوص عليها فى المادة
١١٦ مكرراً من قانون العقوبات هى جريمة عمدية يشترط لقيامها توفر القصد
الجنائى باتجاه ارادة المتعاقد الى الاخلال بالعقد أو الغش فى تنفيذه مع
علمه بذلك ومن المقرر أيضاً أن القصد الجنائى من أركان الجريمة فيجب
أن يكون ثبوته فعلياً • ولما كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر هذا الركن
الأساسى إذ خلت مدوناته من ايراد الدليل على أن الطاعنة قد عمدت الى
غش اللبن المورد الى المستشفى للاخلال بعقد التوريد أو الغش فى تنفيذه ،
فانه يكون معيباً بالقصور فى البيان بما يوجب نقضه والاحالة إذ لا وجه
للقول بأن العقوبة التى أوقعها الحكم على الطاعنة تدخل فى نطاق العقوبة
المقررة لجنحة بيع لبن مغشوش مع العلم بذلك وفقاً لنصوص القانون رقم
٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانونين ٥٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، ٨٠ لسنة ١٩٦١
أخذاً بالقرينة القانونية المنصوص عليها بالقانونين الأخيرين التى افترض
بها الشارع العلم بالغش فى حق المشتغل بالتجارة ما لم يثبت حسن نيته
ذلك أن مدونات الحكم قد خلت البتة مما يفيد توفر هذا الشرط فى حق
الطاعنة •

(طعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٦ ق • جلسة ١٩٧٦/١٠/٣١ س ٢٧
ص ٧٩٥) •

— لما كان الطاعن أو المدافع عنه لم يتمسك أمام محكمة أول درجة
بطلب تحليل العينة المحفوظة لديه واذ استأنف الحكم الابتدائى بآدائه ،
طلب المدافع عنه تحليل العينتين المحفوظتين لديه ولدى معاون الصحة، ولوجود
مانع لدى أحد أعضاء الهيئة من نظر الدعوى عرضت على هيئة أخرى

ولم يبد الطاعن أو المدافع عنه أى طلب حتى صدر الحكم المطعون فيه ،
لما كان ذلك ، فان الطاعن يعد متنازلا عن طلب التحليل الذى كان قد أبداه
فى مرحلة سابقة للدعوى .

ـ من المقرر أن المحكمة الاستئنافية اذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف
للأسباب التى بنى عليها فليس فى القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب
فى حكمها بل يكفى أن تحيل عليها اذ الاحالة على الأسباب تقوم مقام
ايرادها وتدل على أن المحكمة اعتبرتها كأنها صادرة منها ، ولما كان
الحكم الابتدائى قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية
بجريمته غش اللبن وعرضه للبيع اللتين دان الطاعن بهما وأقام عليهما فى
حقه أدلة سائغة تؤدى الى ما رتبته عليها وكانت المحكمة الاستئنافية رأت
كفاية الأسباب التى بنى عليها الحكم المستأنف بالنسبة لثبوت التهمة فان
ذلك يكون فيها تسببيا كافيا .

ـ تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه ما دام قد قضى
بتأييد الحكم الابتدائى المستأنف أخذا بأسبابه ، مما يجب معه اعتبار هذه
الأسباب صادرة من محكمة ثانى درجة ومن ثم فان ما يثيره الطاعن من
دعوى القصور فى التسبيب والبطلان يكون فى غير محله .

ـ جناية الغش فى عقد التوريد المنصوص عليها فى المادة ١١٦
مكررا من قانون العقوبات هى جريمة عمدية يشترط لقيامها توافر القصد
الجنائى باتجاه ارادة المتعاقد الى الاخلال بالعقد أو الغش فى تنفيذه مع
علمه بذلك ، لما كان ذلك ، وكان سياق نص المادة السابقة قد خلا من
الفرينة المنشأة بالتعديل المدخل على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨
لسنة ١٩٤١ بالقانونين الرقيمين ٥٢٢ سنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ التى
انترض بها الشارح العلم بالغش اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة ،
ومن ثم فلا تناقض ان دان الحكم المطعون فيه الطاعن بجنة بيع لبن
مغشوش مع علمه بذلك أخذا بالقرينة القانونية المنصوص عليها بالقانونين
رقمى ٥٢٢ سنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ باعتبار أنه من المشتغلين بالتجارة
وأخفق فى اثبات حسن نيته ـ ذلك لأن التناقض الذى يعيب الحكم هو
ما يقع فى أسبابه بحيث ينفى بعضها ما اثبته البعض الآخر ولا يعرف أى
الأمرين قصدته المحكمة ومن ثم فانه لا يلزم فى توافر أركان جريمة بيع

اللبن المغشوش في حق الطاعن مع علمه بالغش الذي استقاه الحكم من القرينة الواردة بالمادة الثانية من القانون ٤٨ سنة ١٩٤١ المعدن قيام الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا من قانون العقوبات والمحكمة مطلق الحرية في تقدير الدليل على حسن نية الطاعن من عدمه ولا تقبل منه المجادلة في هذه الشأن أمام محكمة النقض إذ هو أمر من إطلاقات محكمة الموضوع - والجدل الموضوعي لا يقبل أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٧ س ٢٨ ميج فني ص ١١٩) .

« أحكام نقض لم تنشر »

(الحكم في الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/١١/١٥ « لم ينشر بعد ») .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٠ من يوليو سنة ١٩٧٥ ١ - بصفته متعاقدا من الباطن بمقتضى العقد المؤرخ ١٩٧٤/١٢/٢٨ المبرم بينه وبين ٠٠٠٠ المورد الأصلي ارتكب غشا في عقد التوريد المؤرخ ١٩٧٤/١٢/٢٨ بأن ورد لحوما فاسدة الى معسكر العمل للمسجونين بجنوب التحرير . (٢) باع لحوما مغشوشة مع علمه بها . (٣) باع لحوما مذبوحه خارج السلخانة . (٤) باع لحوما غير صالحة للاستهلاك الآدمي . وطلبت عقابه بالمادة ١١٦ مكررا ج من قانون العقوبات ومواد قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ . ومحكمة جناح مركز كوم حماده قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل والنفاد لمدة ثلاثة أشهر والمصادرة وتغريمه مبلغا مساويا لقيمة اللحوم محل الغش بلا مصاريف جنائية . فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بالغاء وصف النفاذ وتأييد الحكم المعارض فيه فيما عدا ذلك وقدرت كفالة عشرين جنيها لوقف تنفيذ عقوبة الحبس . فاستأنف ومحكمة دمنهور الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الاستئناف ٠٠٠٠ المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ٠٠٠ الخ .

المحكمة

وحيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة ارتكاب غش فى تنفيذ عقد توريد من الباطن قد شابه فساد الاستدلال وأنطوى على خطأ فى تطبيق القانون ، ذلك انه رغم عدم اتمام اجراءات توريد كمية اللحوم المضبوطة ، فقد دانه الحكم عن جريمة لما تقع ، هذا الى عدم توافر اركان الجريمة التى دين بها لعدم جسامه الضرر المترتب عليها .

بالاضافة الى عدم ثبوت مقارفته افعّل الغش كما أنه اذ يمتن الزراعة - كما ورد بالمستندات المرفقة بأسباب الطعن - فلم يكن فى مقدوره العلم بفساد اللحوم . واخيرا فانه مع التسليم بأنه كان طرفا مع والده فى عقد التوريد من الباطن - الا أن مسئوليته قاصرة - بمقتضى العقد - على سداد قرض للمورد الأصلي ومن ثم تنحصر المسئولية فى والده المتوفى مما كان لازمه القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاته ، كل هذا مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان البين من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى بما مجملة أن الطاعن ورد لحوما لمعسكر عمل مخصص للمسجونين بمديرية التحرير بمقتضى عقد توريد انفق الطاعن وولده على تنفيذه من (الباطن) وتبين لاعضاء لجنة استلام تلك اللحوم أن كمية منها محمومة وغير صالحة للاستهلاك الآدمى ومذبوحة خارج الجزر فقامت باعدامها ، واستدل الحكم على صحة الواقعة وثبوتها فى حق الطاعن مما شهد به فى التحقيقات ، كل من مفتش بيطرى مصلحة السجون وأعضاء اللجنة سالفة الذكر ومن اقرار الطاعن بتحقيقات النيابة العامة بتوريده تلك اللحوم الى الجهة المذكورة اذ سلمها لأخيه لتوصيلها للمعسكر ، وانتهى الحكم الى ادانة الطاعن عملا بحكم المادة ١١٦ مكررا (ج) من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان نص تلك المادة قد جرى فى فقرته الثانية على أن « كل من استعمل أو ورد بضاعة أو مواد مغشوشة أو فاسدة تنفيذا لأى من العقود سالفة الذكر ، ولم يثبت غشه لها أو عمله بغشها أو فسادها يعاقب بالحبس والغرامة التى لا تتجاوز الف جنيه أو احدى هاتين العقوبتين وذلك ما لم يثبت أنه لم يكن فى مقدوره العلم بالغش أو الفساد ويحكم على الجانى بغرامة تساوى قيمة الضرر

المترتب على الجريمة ويعاقب بالعقوبات سالفة الذكر على حسب الأحوال ، المتعاقد من الباطن والوكلاء الوسطاء اذا كان الاخلال بتنفيذ الالتزام أو الغش راجعا الى فعلهم ، وكان من المقرر ان لمحكمة الموضوع أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤديا عقلا الى النتيجة التي انتهت اليها ، ومتى أقامت قضاؤها على ما اقتنعت به من أدلة لها أصلها الثابت في الأوراق ، فإن ما تخلص اليه في هذا الشأن يكون من قبل فهم الواقع في الدعوى مما يدخل في نطاق سلطتها وان كان مؤدى ما ثبته الحكم المطعون فيه بمدوناته ان الطاعن بصفته متعاقدا من الباطن على توريد لحوم لجهة حكومية قد ورد بالفعل كمية فاسدة منها الى تلك الجهة ان تبين من فحص تلك الكمية انها مجمومة وغير صالحة للاستهلاك الآدمي ، وقد كان ذلك راجعا لفعله دون أن يثبت للمحكمة غشه أو علمه بفسادها ، وكان الطاعن لا يمارى في أن ما حصله الحكم من أقوال الشهود واعترافه بالتحقيقات بتوريدها له معينة الصحيح من الأوراق فلا يعدو ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ في تطبيق القانون - ان دانه عن جريمة لما تقع - أن يكون محاولة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين .

(الحكم في الطعن رقم ٢٢٢٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٠

» لم ينشر بعد « .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

حيث ان المطعون المقدمة من المحكوم عليهم الأربعة ، ومن النيابة العامة قد استوفت الشكل المقرر في القانون .

وحيث ان ما ينعاه الطاعنان الأول والثاني على الحكم المطعون فيه انه ان دان أولهما بجريمة الاخلال العمدى بتنفيذ عقد توريد ارتبط به مع إحدى وحدات الإدارة المحلية ، ودان الثاني بالاشتراك في ارتكاب هذه الجريمة ، قد شابه القصور في التسبيب ، ذلك ان الحكم لم يدل تدليلا سائغا على توافر علاقة السببية بين فعل الطاعنين والنتيجة التي حصلت ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما يجعل فى ان
الطاعن الاول - الذى كان مدير للجمعية التعاونية الاستهلاكية لمحافظة
المنوفية - تعاقد مع اللجنة الدائمة للتغذية بمحافظة القاهرة على توريد
اغذية - خبز وبسكويت وجبن مطبوخ - للمدارس الابتدائية التابعة
لادارات القاهرة التعليمية ، وانه خلافا للمتفق عليه فى العقد من عدم
جواز التنازل عنه بغير موافقة كتابية من الجهة المتعاقد معها وبغير اتباع
الاجراءات المقررة فى هذا الخصوص ، فقد تنازل الطاعن الاول عن العقد
الى الطاعن الثانى الذى تنازل عنه بدوره الى الطاعنين الثالث والرابع ،
وقام الاخيران بالتوريد للمدارس التى اكتشف بعضها فساد الجبن المورد لها
مما ترتب عليه ظهور حالات تسمم غذائى بين عدد من تلاميذها ، وضبطت -
اثر ذلك - كميات من الجبن اثبت التحليل فسادها . وبعد أن ساق الحكم
ما استند اليه من الأدلة على حصول الواقعة على الصورة سألقة البيان
حانص الى توافر الاركان القانونية لجريمة الاخلال العمدى بتنفيذ عقد
توريد ، فى حق الطاعنين الاول والثانى باعتبار أولهما فاعلا أصليا للجريمة
والثانى شريكا فيها ، وذلك فى قوله « وحيث بالبناء على ما تقدم يكون
انتهم الاول (الطاعن الاول) قد أخل عمدا بتنفيذ التزام يفرضه عليه العقد
..... بأن تنازل عن العقد للمتهم الثانى (الطاعن الثانى) على
خلاف الخطر الوارد به كما ترتب على فعل المتهم الاول ضرر
جسيم ان انه بتنازله عن العقد للمتهم الثانى هيا له فرصة التنازل عنه
بدوره لآخرين هما المتهمين الثالث والرابع اللذين قاما بتوريد الجبن الفاسد
للمدارس مما ترتب عليه اصابة التلاميذ المستفيدين من تنفيذ العقد ، وهذا
الضرر يدخل فى النتائج الاحتمالية التى يسأل عنها المتهم الاول بوصفها
مدوقة طبقا للمجرى العادى للأمر باعتبار ان الجريمة من الجرائم متعدية
القصد ومن ثم فقد كان على المتهم ان يتوقع تلك النتيجة ،
ولا شك فى جسامه هذا الضرر فهو يتصل بصحة وسلامة أبناءنا فلذات
اكبادنا من أطفال المدارس الابتدائية وقد نال منها العدد الوفير
ولا يفوت المحكمة ان تنوه كذلك فى هذا الشأن الى انه لو كان المتهم الاول
قد التزم نصوص العقد فلم تتنازل عنه للمتهم الثانى الذى تنازل بدوره
للمتهمين الثالث والرابع اللذين وردا للمدارس جبنا فاسدا ، وكانت
الجمعية التعاونية الاستهلاكية لمحافظة المنوفية المتعاقدة أصلا هى

التي تولت التنفيذ واتخذ القائم على شئونها - وهو المتهم الاول - المحيطة الواجبة باجراء بعض التحليل الطبية على عينات من الجبن قبل توريده للمدارس للتحقق من سلامته لما حدث ذلك الذي حدث » . لما كان ذلك، وكان يشترط لقيام جريمة الاخلال العمدى المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ١١٦ مكررا (ج) من قانون العقوبات ان يترتب على الاخلال ضرر جسيم ، وهو ما يقتضى قيام رابطة سببية بين فعل الاخلال والضرر الذى تحقق ، وكان من المقرر ان علاقة السببية فى المواد الجنائية هى علاقة مادية تبدأ بالفعل الذى قارفه الجاني وترتبط هن الناحية المعنوية بما يجب عليه ان يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله اذا ما اتاه عدا ، وكان لمحكمة النقض ان تراقب قاضى الموضوع فيما يفصل فيه من ان أمرا معيبا يصلح قانونا لان يكون سببا لنتيجة معينة أو لا يصلح ، وكان الحكم المطعون فيه لم يدل دليل سائغا يتفق مع مقتضى العقل والمنطق على ان المخالفة التى ارتكبها الطاعن الأول بتنازله عن عقد التوريد الى الطاعن الثانى دون الحصول على موافقة كتابية من الجهة المتعاقد معها - طبقا لما يشترطه العقد - وبغير اتباع الاجراءات المقررة فى هذا الصدد كان هو السبب فى حصول النتيجة التى لوردها الحكم ، وعلى ان تلك النتيجة تعتبر اثرا مألوفاً للتنازل ، كما لم يبين سنده فيما انتهى اليه من ان ما حدث كان يدخل - وقت التنازل - فى نطاق ما هو متوقع حدوثه حتى يمكن مساءلة الطاعن الأول عنه ، ومن ثم فان الحكم يكون قاصرا البيان فى استظهار رابطة السببية ، ما يعيبه ويرجب نقضه والاحالة بالنسبة الى الطاعنين الأول والثانى بغير حاجة الى بحث سائر أوجه طعنيهما .

وحيث ان مما ينعاه الطاعنان الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه أنه ان دانهما بجرائم توريد ، وبيع جبن فاسد ، والاصابة الخطأ ، قد شابه القصور فى التسبب والخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم رد بما لا يصلح ردا على ما قام عليه دفاعهما من انهما أثبتا مصدر الجبن الذى قاما بتوريده ، والذى كانا قد اشترياه مغلفا وموضوعا داخل صناديق مغلقة وانهما قاما بتوريده بحالته هذه مما ينفى علمهما بفساده ، كما ينعى الطاعن الرابع على الحكم أيضا أنه لم يعرض لما دفع هو به من عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى اللجنة رقم ١٠٢٩ لسنة ١٩٨٢ روض الفرج ، وذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعنين تمسكا في دفاعهما أمام محكمة الموضوع بما يثير أنه بوجه الطعن بشأن اثباتهما لمصدر الجبن وشرائهما له مغلفا وموضوعا داخل صناديق مغلقة وقيامهما بتوريده على هذه الحالة ، وقد عرض الحكم لهذا الدفاع واطرحه في قوله « انه كان بوسع المتهمين العلم بفساد الجبن اللذين قاما بتوريده للمدارس عن طريق اجراء الفحوص الطبية والعملية اللازمة على بعض عينات منه للوقوف على مدى سلامته قبل القيام بتوريده ، بل كان يتعين عليهما ذلك بالنظر الى ان الأمر يتصل بصحة وسلامة أطفال المدارس وهو ما لم يعن أى منهما باتخاذ » لما كان ذلك ، وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش المعدلة بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ تنص على انه « ٠٠٠٠٠ ويفترض العلم بالغش أو الفساد اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر الأشياء موضوع الجريمة ، وكانت القرينة التي افترض بها الشارع الحكم بالغش - اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة - قد رفع بها عبء اثبات العلم عن كاهل النيابة دون ان ينال من قابليتها لاثبات العكس ، وبغير اشتراط نوع ٠٠٠٠ ودون ان يبين الركن المعنوي الازم توافره للعقاب في جنحة الغش مما مؤداه ان الشارع يعفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية متى ثبت عدم علمه بالغش أو بفساد المواد التي باعها أو عرضها للبيع واثبت مصدرها وان كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنين الثالث والرابع بجريمة بيع جبن فاسد وغير صالح للاستهلاك الآدمي ، وأوقع عليهما عقوبتهما باعتبارهما أشد الجرائم التي دانهما بهادون أن يعنى بتمحيص ما اثاراه في دفاعهما من انهما كانا حسنى النية واثبتا مصدر الجبن المبيع ، مكتفيا بالقول بأنه كان عليهما بالقول بأنه كان عليهما أن يقوما بتحليل عينات من الجبن للوقوف على مدى سلامته ، وهو ما لا يواجهه ما قام عليه دفاعهما ، فان الحكم يكون معيبا بالقصور في التسبيب . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن محامى الطاعن الرابع دفع بعدم جواز نظر الدعوى - بالنسبة لهذا الطاعن - لسابقة الفصل فيها في الجنحة ١٠٢٩ لسنة ١٩٨٢ روض الفرج ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن الرابع دون ان يعرض لهذا الدفع ايرادا له وردا عليه ، على الرغم من انه

دفع جوهرى قد يذنبى عليه - لوئح - تغييره الرأى فى الدعوى ، فان الحكم يكون قاصر البيان فى هذا الشق أيضا ، لما كان ذلك فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بالنسبة الى الطاعنين الثالث والرابع بغير حاجة الى بحث باقى ما يثير انه من أوجه الطعن .

وحيث ان مبنى الوجه الأول من أوجه طعن النيابة العامة هو ان الحكم المطعون فيه ان عدل وصف التهمة الأولى المسندة الى المحكوم عليهما الثالث والرابع من جناية ارتكاب غش فى تنفيذ عقد توريد ، الى جنحة توريد جبن فاسد قدشابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال ذلك انه استبعد قصد الغش استنادا الى مجرد القول بعدم قيام دليل يطمأن اليه على توافر هذا القصد دون ان يفصح عن كنه الأدلة التى لم يطمئن اليها ، كما ان ما انتهى اليه الحكم فى هذا الخصوص يتناقض مع ما أثبتته بعد ذلك من علم المحكوم عليهما الثالث والرابع بفساد الجبن المورد منهما ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث انه لما كانت الطاعة لا تدعى وجود دليل معين قدمته الى المحكمة يتوافر به ركن القصد الجنائى لجريمة الغش فى تنفيذ عقد التوريد فحسب المحكمة أن تورد فى حكمها عبارة تنفى بها وجود دليل يطمأن اليه فى الأوراق ، وذلك لما هو مقرر من أنه لا محل للنعى على المحكمة بأنها اسقطت النظر فى دليل لم يقدم اليها . لما كان ذلك ، وكانت جناية الغش فى تنفيذ عقد التوريد هى جريمة عمدية يشترط لقيامها توافر القصد الجنائى الذى يتمثل فى اتجاه ارادة المتعاقد الى الغش فى تنفيذ العقد مع علمه بذلك ، وكان سياق نص المادة ١١٦ مكررا « ج » من قانون العقوبات التى تعاقب على هذه الجريمة قد خلا من القرينة المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقوانين أرقام ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ و ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ ، والتى افترض بها الشارع العلم بالغش اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة ، فانه لا يكون ثمة تناقض بين انتفاء القصد الجنائى لجنايات الغش فى تنفيذ عقد التوريد ، وتوافر ركن العلم فى جنحة الغش المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ المستمد من القرينة القانونية المنصوص عليها فيها ، ومن ثم يكون ما تنعاه الطاعة فى هذا الوجه على غير أساس .

وحيث ان مبنى باقى أوجه طعن النياية العامة هو أن الحكم المطعون فيه
اذ قضى بتبرئه المتهمين من الخامس الى التاسع - بصفتهم المسؤولين عن
شركة المركز التجارى الفنلندى المصرى - من جرائم الاصابة الخطأ ، وبيع
أغذية فاسدة ، وعرض أغذية فاسدة للبيع ، وتبرئه المتهمين الخامس
والسادسة من جريمتى حيازة أغذية فاسدة بغير سبب مشروع ، وإدارة
محال تجارى بدون ترخيص قد شابه الفساد فى الاستدلال والخطأ فى تطبيق
القانون ذلك ان الحكم استند فى قضائه بالبراءة الى أن ما ضبط لدى المطعون
ضدهم من جبن فاسد بمخزنى الزاوية الحمراء وعين شمس كان محفوظا
بهما توطئة لأعدامه مستدلا على ذلك بمستندات غير متعلقة بالجبن موضوع
الادعاء ، كما استند الحكم الى ان الشركة كانت تقبل ارتجاع الأغذية
الفاسدة وانها كانت تطلب من الجهات المختصة اعدام ما اتضح فساده وقانه
ان ارتجاع الأغذية كان مسبقا ببيعها فاسدة ، وان طلب اعدام ما ثبت فساده
انما كان بعد ضبطه بمعرفة السلطات المختصة ، وكذلك فان الحكم - بالنسبة لتهمة
إدارة المحال بدون ترخيص - لم يفتن الى ما تضمنه كتاب الجهة الادارية المختصة
من عدم الحصول على ترخيص بإدارة المحال ، وذلك مما يعيب الحكم
ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه ببراءة المتهمين من
الخامس الى التاسع على أسباب حاصليها ان الأوراق خلت مما يثبت فساد
الجبن المبيع من شركة المركز التجارى الفنلندى المصرى عند بيعه منها ،
اذ اثبت التحليل سلامة العينات التى أخذت من مخازن الشركة ومن
المتعاملين معها فور ظهور حالات التسمم كما أن رسائل الجبن الواردة الى
الشركة من الخارج قد أفرج عنها من الجمرك بعد ان اثبت التحليل سلامة
العينات المأخوذة منها ، وان ما ضبط من جبن فاسد بمخزنى الشركة
الكائدين بالزاوية الحمراء ويقسم عين شمس كان مودعا بهما تمهيدا
لأعدامهما بدليل أن الشركة كانت تقبل ارتجاع الجبن الفاسد من العملاء
تمهيدا لأعدامه ، وقد ثبت ان الجهات المختصة قامت بالفعل بأعدام كميات
من الجبن الفاسد بناء على طلبها ، فضلا عن أن الشركة لم تقم بتأجير
مخزن الزاوية الحمراء الى البنك الأهلى مقابل التسهيلات الائتمانية
التي يمنحها الشركة كما فعلت بالنسبة لباقي المخازن ، ولم تقم بالتأمين

على هذا المخزن مما يدل على استعماله كمستودع للجبن المقرر اعدامه ،
وفيما يتعلق بالجبن الفاسد الذى ضبط بالمخازن الأخرى فإنه لم تؤخذ منه
عينات الا بعد اغلاق تلك المخازن لفترة طويلة أثر الحادث مما من شأنه ان
يؤدى الى فساد محتوياته ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه ولئن كان
لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة اسناد التهمة الى
المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت الا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على
ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام
الادعاء عليها عن بصر وبصيرة ، ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت
دفاع المتهم أو داخلتها الرؤية فى صحة عناصر الاثبات ، وكان البين من
مدونات الحكم المطعون فيه أنه بتاريخ ١٩٨١/١٠/٤ وقبل اغلاق مخازن
شركة المركز التجارى بمناسبة الحادث ضبطت كميات من الجبن واللبن
بمخزن الشركة الكائن بشارع راضى بقسم الزيتون ، وهو بخلاف المخزنيين
اللذين انتهى الحكم الى انهما يستعملان كمستودع للجبن المقرر اعدامه،
وأثبت التحليل فساد تلك الكميات المضبوطة من الجبن واللبن ولم تطلب
الشركة اعدامها الا بكتاب مؤرخ ١٩٨٤/١٠/١١ تضمن ما يفيد أن الكمية
المضبوطة تبلغ ٨٥٠٠ صندوق من الجبن و ٨٠٠٠ صندوق من اللبن ، وإذا لم
يفطن الحكم المطعون فيه الى دلالة ذلك وأثره فى ثبوت الادعاء وهى دحض
ما قام عليه قضاؤه بالبراءة ، كما لم يفطن الى دلالة واقعة ارتجاع الجبن
الفاسد ولم يقل كلمته فيما اذا كانت تصلح أو لا تصلح دليلا على ثبوت
الادعاء فى حق المطعون ضدهم مما ينبأ عن ان المحكمة اصدرت حكمها
بالبراءة دون ان تلم بأدلة الدعوى وتمحصها التمهيد الكافى الذى يدل
على انها قامت بما ينبغى عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة ، لما
كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتبرئه المتهمين الخامس
والسادسة من تهمة ادارة محال تجارية بدون ترخيص بان المستودعات
ومحال بيع الاغذية وان ورد بالقسم الثانى من الجدول الملحق بالقانون
رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحلات التجارية والصناعية الا انه يشترط
لسريان القانون طبقا لما جاء بالقسم الاول من الجدول ان يشتغل بها أكثر من
عشرة عمال بصفه مستمرة أو اذا اديرت بمحركات ميكانيكية أو كهربائية
قوتها حصان واحد فأكثر أو اذا استعملت قوة كهربائية تزيد عن سبع مائة
وات ، لما كان ذلك، وكانت المادة الأولى من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن

المحال التجارية والصناعية المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦
تنص على أن « تسرى أحكام هذا القانون على المحال المنصوص عليها في
الجدول الملحق بهذا القانون ٠٠٠٠٠ » كما تنص المادة الثانية على أنه
« لايجوز إقامة أى محل تسرى عليه أحكام هذا القانون أو ادارته الا بترخيص
بذلك » وكان مفاد نص المادة الأولى من القانون أن كافة المحال الواردة
بالجدول الملحق به تخضع لأحكامه بغير تفرقة بين ما ورد بالقسم الأول
من هذا الجدول وما ورد بالقسم الثانى منه ، وكانت مستودعات ومحال
بيع الأغذية من بين المحال المدرجة بالقسم الثانى من الجدول دون اشتراط
اشتغال عدد معين من العمال فيها أو ادارتها بمحركات أو قوة كهربائية ،
ومن ثم تخضع لما نص عليه القانون من حظر ادارتها بغير ترخيص ،
ولو لم يتوافق شئ من ذلك وان خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه
يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ٠ أما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم
المطعون فيه والاحالة فيما قضى به فى شأن المتهمين الخامس والسادسة
فى التهم الخمس الاولى المسندة اليهما ، وفيما قضى به فى شأن المتهمين
السابع والثامن والتاسع الى التهم الثلاث الاولى المسندة اليهم ٠

أحكام المحكمة الإدارية العليا (١)

بشأن عقد التوريد

إذا انطوى العقد على مزيج من مقاومة الأعمال والتوريد فإنه يسرى في

شأن كل منهما ما ينطبق عليه من أحكام .

ان العقد مثار المنازعة انصب كله على اصلاح الدراجات البخارية « الموتوسيكلات » وعلى توريد وتركيب ما يلزم لها من قطع غيار جديدة وصاج وأخشاب ومشمع ومقابض وما الى ذلك واستكمال الفوانيس والاشارات الحمراء . ولما كان التوريد في هذا العقد ذا شأن محسوس من حيث قيمته وأهميته بجانب العمل ، فان العقد بهذه المثابة ينطوى على مزيج من مقاوله الأعمال والتوريد ، تقع المقاوله على أعمال الاصلاح وتنطبق أحكامه عليه ويقع التوريد على المواد وتسرى أحكامه فيما يتعلق بها .

(٧٦٣ - ١٢ (١٩٦٩ / ١ / ٢٥) ٢٩١ / ٣٨ / ١٤) .

ان لزوم تحويل عملة لاستيراد مهمات من الخارج يصبح معه التصريح بتحويل العملة جزءا مرتبطا باذن الاستيراد - اثر ذلك على بدء الميعاد المحدد للتوريد .

حيث يلزم تمويل عملة لاستيراد أصناف ومهمات من الخارج فان التصريح بتحويل العملة يصبح جزءا مرتبطا باذن الاستيراد ويكمّله ولا ينفك عنه ، ومن ثم فان تعليق جريان الميعاد المحدد للتوريد في النزاع الماثل من تاريخ الحصول على اذن الاستيراد يستتبع بحكم اللزوم تعليقه على الحصول على التصريح بتحويل العملة الى الخارج .

(٢٦٠ - ٣٦٧ - ١٢ (١٩٧٠ / ٣ / ٢١) ٢٢٢ / ٣٧ / ١٥) .

الاستيراد من الخارج - تنفيذ العقد - توريد مع جهة الادارة - ما يتطلبه من عمليات اجنبية يتم الحصول عليه بعقد صرف يبرمه المستورد مع احد المصارف - افادة المتعاقد مع البنك من أى خفض في

(١) هذه الأحكام منشورة بمجموعة المبادئ التي قدرتها المحكمة الإدارية العليا ص ١٩٣٦ وما بعدها ج ٢ .

قيمة العملة وتحمله بأية زيادة - حجة الإدارة المتعاقدة معه تعتبر من الغير بالنسبة الى عقد الصرف ، فلا تفيد من خفض علاوة فرق العملة .

ان استيراد المواسير من الخارج يتطلب - على ما ذهب الحكم المطعون فيه - الحصول على العملة الأجنبية اللازمة لذلك عن طريق شرائها من أحد المصارف المرخص لها في بيع العملات الأجنبية ووفقا لأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم عمليات النقد وذلك عن طريق إبرام عقد صرف بين المكاو والمصرف . ولما كان طرفا عقد الصرف الذى يبرمه المكاو هما المصرف والعميل ومحلله شراء عملة أجنبية يدفع ثمنها بالجنيه المصرى بسعر الصرف الرسمى يضاف اليه العلاوة المقررة ومن ثم يتحمل العميل أية زيادة تطرأ على تلك العلاوة كما يستفيد من أى خفض فيها شأنها فى ذلك شأن أى تغيير يطرأ بالزيادة أو النقصان على ثمن المهمات أو المواد الأولية أو أجور العمال أو أجور الشحن أو التأمين ، . واذا كانت الوزارة طرفا فى عقد الأشغال العامة المبرم مع المكاو الا أنها تعتبر من الغير بالنسبة لعقد الصرف ومن ثم لا تلحقها آثار هذا العقد فلا تفيد من خفض علاوة فرق العملة من ٢٠٪ الى ١٠٪ وفقا للقرار الذى صدر فى هذا الشأن .

(١١٨٦ - ١٠ (١٩٦٧/١١/٢٥) ١٣/١٩/١٢٢) .

انصراف نية المتعاقدين الى أن يتم توريد الصنف المتفق عليه على أساس سعر صرفه بمقتضى بطاقات التموين وحصول المتعهد على البطاقة المخصصة لهذا الغرض - الغاء العمل بهذه البطاقة - احقية المتعهد فى الحصول على الفرق بين السعر المحدد لبطاقات التموين والسعر الحر - لا يحول دون ذلك أن يكون الغاء العمل بالبطاقة التموينية قد تم قبل التعاقد بقرار من لجنة التموين العليا لم ينشر ولم يعلم به المتعاقدان قبل إبرام العقد .

الثابت من ظروف التعاقد أن نية الطرفين قد انصرفت الى أن يتم توريد كميات الزيت المطلوبة مدة العقد على أساس سعر صرفه بمقتضى بطاقات التموين كما كان الشأن فى عقود التوريد السابقة ، وعلى هذا الأساس قامت الجامعة فور التعاقد بتسليم المدعى بطاقة

التموين الخاصة بها ، وقد استخدم المدعى هذه البطاقة فى شراء كميات الزيت اللازمة لشهرى أكتوبر ونوفمبر من سنة ١٩٦٢ ، ولا حجة فى القول بأن المدعى كان فى ميسوره العلم بأن لجنة التموين العليا قد ألغت فى ١٧ من يونية سنة ١٩٦٢ أى قبل حصول التعاقد المذكور العمل بهذه البطاقة ومثيلاتها الخاصة بالمدارس ذلك أن هذا الالغاء على ما هو مستفاد من الأوراق لم يصدر بأداة تشريعية عامة يفترض معها علم الكافة بها اذ الثابت من كتاب مدير عام التخطيط والتموين بوزارة التموين والتجارة الداخلية ملف رقم ٣٢/٣/١٨ المؤرخ فى ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٠ أن قرارات لجنة التموين العليا لا يتم نشرها بالجريدة الرسمية ولا تكتسب بقراراتها الصفة التشريعية انما يتم تنفيذها من الجهات الادارية ومتى كان الأمر كذلك وكان الثابت أن الطرفين المتعاقدين لم يعلما بقرار لجنة التموين العليا سالف الذكر عند ابرام التعاقد من تم فقد كان ملحوظا عند التعاقد أن يكون توريد الزيت بالسعر المحدد لبطاقات التموين دون السعر الحر ، ويكون المدعى والحال كذلك محقا فيما طالب به من الفروق فى سعر الزيت اللازم لتنفيذ هذا العقد ومحقا فيما طالب به الادارة من وجوب محاسبته عن فروق سعر الزيت نتيجة شرائه من السوق الحرة .

(٥٦٠ - ١٣ (١٩٧٢/٦/١٧) (٥٦٧/٨١/١٧) (١)) .

فقد العينة وعرض المتعاقد مع الادارة عينة أخرى تحل محلها - قبول الجهة الادارية ذلك - يعد اتفاقا بين الطرفين على احلال العينة الجديدة محل العينة المقبولة التى فقدت .

متى ثبت أن المتعهد قد عرض تقديم عينة أخرى تحل محل العينة المقبولة ، واذ لاقى هذا الايجاب قبولا من القوات البحرية فان ذلك يعد اتفاقا بين الطرفين على احلال العينة التى قدمتها الشركة بتاريخ ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ محل العينة المقبولة التى فقدت لسبب خطأ وقع من طرف فى العقد .

(٩٥١ - ٩ (١٩٦٧/٥/٢٧) (١١٠٠/١٣٠/١٢)) .

(١) هذا الحكم والتى تليه منشور بمجموعة المبادئ التى قدرتها المحكمة الادارية فى خمسة عشر عاما من ١٩٣٦ .

التعاقد على أن يكون توريد الأصناف على أساس العينة المقبولة - اعتباره من قبيل البيوع بالعينة التي نظمته المادة ٤٢٠ من القانون المدني - انطباق حكم هذه المادة على العقود الإدارية لاتفاقها مع القواعد العامة وعدم تعارضها مع التنظيم القانوني لها - وجوب مطابقة الأصناف الموردة للعينة مطابقة تامة - في حالة تخلف ذلك تطبق أحكام المادة ٢٢٨ من لائحة المخازن والمشتريات وأحكام المادة ١٣٧ من لائحة المناقصات والمزايدات حسب النطاق الزمني لكل منهما - فقد العينة أو هلاكها وهي في يد جهة الإدارة دون أن يكون ذلك بخطأ من المورد وادعائها أن التوريد غير مطابق للعينة - عليها اثبات عدم المطابقة بكافة الطرق .

إذا كان الثابت أن شروط المناقصة لم تتضمن تحديد مواصفات للبويات المطلوبة وإنما تم التعاقد بين الشركة المدعية والقوات البحرية على أن يكون توريد البويات اللازمة لطلاع قاع المنشآت على أساس العينة التي قدمتها الشركة وقبلتها القوات البحرية ، فهو من قبيل البيوع بالعينة التي نظمته المادة ٤٢٠ من القانون المدني ، وهي تنص على ما يأتي : (١) إذا كان البيع بالعينة وجب أن يكون البيع مطابقاً لها (٢) إذا تلفت العينة أو هلكت في يد أحد المتعاقدين ولو دون خطأ كان على المتعاقد الآخر بائعاً كان أو مشترياً أن يثبت أن الشيء مطابق للعينة أو غير مطابق . وإيس من شك في انطباق أحكام هذا النص على العقود الإدارية . ذلك لأنها تتفق مع القواعد العامة ، كما أنها لا تتعارض مع التنظيم القانوني للعقود الإدارية الذي تضمنه القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات ولائحة المخازن والمشتريات الصادر بها قرار مجلس الوزراء المؤرخ ٦ من يونية سنة ١٩٤٨ تم لائحة المناقصات والمزايدات الصادر بها قرار وزير الاقتصاد رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٤٧ كل منهما في نطاق سريانه وينبنى على ذلك في شأن عقد التوريد محل المنازعة ، أنه يجب أن يكون الأصناف الموردة مطابقة للعينة مطابقة تامة من حيث التركيب والمواصفات ، فإذا لم تكن كذلك جاز للقوات البحرية رفض الأصناف والزام الشركة بسحبها وتوريد بدل منها ، أو قبولها مع انتقاض ثمنها إذا كانت قيمة الأصناف الموردة أقل من قيمتها

فى حالة مطابقتها للعيننة ، وتسرى فى هذه الحالة الأخيره أحكام المادة ٢٢٨ من لائحة المخازن والمشتريات المشار إليها ، وهى اللائحة التى أبرم العقد وتم التوريد فى أثناء سريانها وقبل الغائها اعتبارا من ٥ مارس سنة ١٩٥٨ تاريخ نشر لائحة المناقصات والمزايدات فى الجريدة الرسمية أما اذا كانت العيننة المقبولة قد فقدت أو هلكت وهى فى يد جهة الادارة دون أن يكون ذلك بخطأ من الشركة ، وأدعت هذه الجهة أن التوريد غير مطابق للعيننة فانه يقع عليها فى هذه الحالة عبء اثبات ذلك ، ويكون الاثبات بجميع الطرق بما فى ذلك البيئة والقرائن .

(٩٥١ - ٩ (١٩٦٧/٥/٢٧) ١٢/١٣٠/١١٠٠) .

اذا تم الاتفاق على التوريد طبقا لعيننة وجب أن تكون الاصناف الموردة مطابقة للعيننة مطابقة تامة - للادارة أن توقع الجزاء المقرر فى حالة وجود مخالفة بين العيننة والصنف المورد - لا يحول دون ذلك أن يكون الصنف المورد لا تقوم بانتاجه غير شركة وحيدة وان التوريد تم من انتاجها - أساس ذلك - مثال .

ان التعاقد تم على أساس العيننة ومن ثم فهو من قبيل البيوع بالعيننة التى نظمتها المادة ٤٢٠ من القانون المدنى والتى يجرى نصها على انه « اذا كان البيع بالعيننة وجب أن يكون المبيع مطابقا لها . » وينبئ على ذلك انه يجب أن تكون الاصناف الموردة مطابقة للعيننة مطابقة تامة من حيث التركيب والمواصفات .

واذا كان المدعى قد أعطى اقرارا بخضم قيمة المخالفة بين العيننة وبين القماش الذى تم تفصيل البديل منه وذلك حسبما اظهرته نتيجة التحليل فقد تحقق شرط أعمال المادة ١٣٧ من لائحة المناقصات والمزايدات ولما كانت جهة الادارة قد عملت حكم المادة المشار اليها فقبلت البديل الموردة وفى الوقت ذاته قامت بالخصم من مستحقات المدعى بما يوازى نسبة النقص المقدرة مضافا اليها نسبة ٥٠٪ من هذه النسبة فانها بذلك تكون تصرفت بما يتفق مع حكم القانون ، ولا ينال من ذلك ما اثاره المدعى من أن البديل الموردة صنعت من قماش لا تنتجه الا شركة وحيدة

هى شركة المحلة الكبرى ، لأن ثبوت هذه الواقعة أو عدم ثبوتها غير منتج فى الدعوى ، ذلك لأن البيع تم على أساس عينة ، فيجب أن يكون التوريد مطابقا لها والا اتبع عند مخالفة التوريد للعينة ما تراضى عليه الطرفان عند إبرام العقد مكملا بما نصت عليه لائحة المناقصات والمزايدات وهو ما اتبعته جهة الادارة فعلا فى شأن محاسبة المدعى .

(٩٧١ - ١٥ (١٩٧٣/٤/٢٨) ١٨/٤٩/٨٥) .

عدم تمسك الادارة بأحكام المادتين ١٠٢ ، ١٠٥ من لائحة المناقصات والمزايدات فى حالة عدم تطابق الوزن على الوزن المشترط فى العقد وقبولها التوريد على الرغم من عدم تطابق الوزن - يلزمها بأداء قيمته المقادير التى تسلمتها فعلا طالما أن نصوص العقد قد خلت من نصوص تخول الادارة عدم أداء مقابل لما يجاوز الوزن المحدد فى العقد .

إذا تسلمت الادارة المقادير الموردة دون أن تتمسك بوجوب وزن الوحدات المطابقة أوزانها لشروط التعاقد وأعمال أحكام المادتين ١٠٢ و ١٠٥ من لائحة المناقصات والمزايدات فى حالة عدم تطابق الوزن على الوزن المشترط فى العقد والتى تخول الادارة رفض الأصناف الموردة وشراء الأصناف التى لم يقر المتعهد بتوريدها من غيره على حسابه أو إنهاء التعاقد فيما يختص بتلك الأصناف ومصادرة التأمين ، لذلك فإن الادارة وقد قبلت التوريد على النحو الآنف ذكره تكون ملزمة بأداء قيمة المقادير التى تسلمها فعلا طالما أن نصوص العقد المبرم قد خلت من نصوص تخول الادارة عدم أداء مقابل لما يجاوز الوزن المحدد فى حالة توريد وحدات تزيد عن هذا الوزن ، لذلك يكون ما ذهب اليه الطاعنة من وجوب اجراء المحاسبة على أساس الأوزان التى افترضها العقد والتى تقل عن الأوزان التى تم تسلمها فعلا غير سديد .

(٤٣٩ - ١١ (١٩٦٨/٥/١١) ١٣/١٢٠/٨٩٧)

العقد الإدارى شأنه شأن عقود القانون الخاص يقوم عن تطابق إرادتين - الغلط الجوهرى فى العقد - ميعاد التوريد فى العقود الإدارية من العناصر الضرورية للتعاقد - توهم التعاقد ان التوريد سيتم خلال

أيام أو أسابيع تراخى الاخطار بالتوريد مدة تجاوز المعقول - تلف البضائع
موضوع العقد - ابطال العقد لوقوع المتعاقد فى غلط جوهري عدم استحقاقه
تعويضاً ما دام سعر الموردة قد ارتفع وغشى الاضرار المدعى بها - أساس
ذلك - مثال .

ان العقد الادارى شأنه فى ذلك شأن عقود القانون الخاص يقوم
أساساً على وجود ارادتين متطابقتين بحيث اذا لم يوجد هذا التراخى
أو تخلفت شروط صحته كان العقد باطلاً أو قابلاً للإبطال حسب الاحوال
وقد تناول القانون المدنى بالبيان التراخى وأحكامه ونص فى هذا الصدد
فى المادة ١٢٠ منه على أنه « اذا وقع المتعاقد فى غلط جوهري جاز
له أن يطلب ابطال العقد ، ان كان المتعاقد الآخر قد وقع مثله فى هذا
الغلط ، أو كان على علم به ، أو كان من السهل عليه ان يتبينه ، وقضى
فى المادة ١٢٠ منه بأن « ويكون الغلط جوهرياً اذا بلغ حداً من الجسامة
بحيث يمتنع معه المتعاقد عن ابرام العقد لو لم يقع فى هذا الغلط » .
وأوردت الفقرة الثانية من هذه المادة - على سبيل المثال - حالتين من
حالات الغلط الجوهري دون أن تحيط بكل حالاته . ومؤدى ذلك أن الغلط
الذى يعيب الارادة يجب أن يكون غلطاً جوهرياً واقعاً على غير أركان
العقد والا يستقل به أحد المتعاقدين بل يتصل به المتعاقد الآخر وهذا
المبدأ يقرر أصلاً عاماً من أصول القانون ليس فى القانون الخاص فحسب بل
وفى القانون العام أيضاً وهو بهذه المثابة واجب التطبيق فى العقود
الادارية وفى عقود القانون الخاص على السواء .

ومن حيث أن تحديد ميعاد التوريد فى العقود الادارية يعتبر
ولا شك من العناصر الضرورية للمتعاقد التى تقتضيها النزاهة فى التعامل
ذلك أنه على أساس هذا الميعاد تتحدد امكانية صاحب الشأن فى توريد
الأشياء المطلوب توريدها فى الميعاد المضروب لذلك بالشروط والمواصفات
المطروحة وتتاح له بذلك فرصة تقدير احتمالات التقدم بايجابه فى العطاء
المطروح أو الامتناع عنه ، وتحديد سعر التوريد الذى يراه مناسباً ويبدى
ما قد يكون لديه من شروط وتحفظات فى هذا الشأن .

وترتيباً على ذلك فان المتعاقد اذا ما توهم على غير الواقع من
الظروف والملايسات التى أحاطت بالتعاقد أن التوريد كان محدداً له أن

يتم خلال أيام أو أسابيع قليلة من تاريخ التعاقد وليس شهورا ذات عدد واستبان من الظروف والملابسات التي أحاطت بالتعاقد أن التعاقد كان سيمتنع عن إبرام العقد لو لم يقع فى هذا الغلط الذى شاب إرادته ، فإنه يكون على حق فى طلب إبطال هذا العقد للخلط الجوهري إذا ما اتصل هذا الغلط بالتعاقد الآخر .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق على ما سلف بيانه أن مجلس مدينة الزقازيق كان يتعجل التعاقد على توريد الشعير المطلوب منذ أوائل شهر مايو سنة ١٩٦٦ للحاجة الماسة اليه فى غذاء مواشى مجلس المدينة وللحصول عليه من المحصول الجديد الذى يظهر فى شهر إبريل وذلك بأرخص سعر خشية ارتفاع أسعاره فيما لو تراخى مجلس المدينة نى اتخاذ اجراءات الشراء . ومن شأن هذا ولا شك أن يثير لدى مقدمى العطاءات أن جهة الادارة حريصة كل الحرص على سرعة توريد الكمية المتعاقد عليها وإذا كانت شروط ومواصفات التوريد قد تضمنت أن يتم توريد جزء من كمية الشعير فورا والباقي بعد اعتماد الميزانية فان هذا النص فى ذاته لا يوحى بأن طلب الكمية الباقية المؤجل توريدها الى ما بعد اعتماد الميزانية كان يمكن أن يتراخى أكثر من المدة المعقولة التى لا يمكن بحال أن تتجاوز أياما أو أسابيع قليلة أما أن تصل هذه المدة الى ما يزيد على ثلاثة شهور ، فان ذلك لم يكن بالأمر المتوقع ، أخذا فى الحسبان أن المادتين ٧٠ ، ٧١/٢ من قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ معدلا بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ توجبان وضع ميزانية مجلس المحافظة متضمنة ميزانيات كل مجلس مدينة وكل مجلس قروى قبل بدء السنة المالية بأربعة أشهر على الأقل وأن المادة ٧٨ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام الادارة المحلية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦١ تقضى بأن تبدأ السنة المالية وتنتهى فى المواعيد المقررة لميزانية الدولة ، بما مقتضاه أن السنة المالية للمجالس المحلية عن إبرام العقد مثار المنازعة كانت تبدأ فى أول شهر يولية ، وهو الميعاد الذى كان مقررا لبدأ ميزانية الدولة حينذاك . ومؤدى الظروف أو الملابسات السابقة التى أحاطت بالتعاقد أن المدعى قد وقع فى غلط عندما توهم على غير الواقع أن موعد توريد

باقى كمية الشعير المتعاقد عليها سيكون خلال أيام أو أسابيع قليلة لا تجاوزها ، تصدر خلالها ميزانية مجلس مدينة الزقازيق التى لم يكن من المتوقع أن يتراخى صدورها الى ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ أى بعد بداية السنة المالية بما يقرب من الأربعة أشهر . وأية وقوع المدعى فى هذا الغلط أنه بادر الى ايداع كمية الشعير المؤجل توريدها ، بشونة البنك الأهلى المصرى بالمزقازيق على ذمة التوريد بما يدل على أنه كان يتوقع اخطاره بتوريدها فى أقرب أجل ، وهياً بذلك نفسه لتنفيذ التزامه فـ صدور هذا الاخطار اليه ، ولكن الواقع أن كمية الشعير هذه ظلت دون طلب شهورا دون أن يصل الى المدعى الاخطار المرتقب الى أن دب السوس فيها وأصبحت بذلك مخالفة للمواصفات المتعاقد عليها ، فتصرف فيها خشية فسادها تماما ، بعد أن أعيته الوسائل فى دفع مجلس المدينة الى تسلمها أو تأجيل توريدها الى الموسم الجديد ولكن دون جدوى .

ومن حيث ان الغلط الذى وقع فيه المدعى يعتبر للأسباب المتقدمة غلطا جوهريا اذ كان من شأنه ولا شك أن يمتنع عن التعاقد عن توريد الشعير المطلوب بالسعر وبالشروط التى تم العقد على أساسها ولما كان الامر كذلك ، وكان هذا الغلط قد اتصل بجهة الادارة المتعاقدة بالنظر الى أنها تشارك فى اعداد الميزانية وكانت تعلم أو فى الأقل كان من السهل عليها أن تعلم بأن اعتماد الميزانية سوف يتراخى شهورا ذات عدد وكان عليها بهذه المثابة مراعاة لاعتبارات النزاهة فى التعامل أن تبصر مقدمى العطاءات الى هذه الحقيقة حتى يكونوا على بينة من أمرهم عند التقدم بعطاءاتهم ولكنها لم تفعل ، لما كان الأمر كذلك فان المدعى يكون على حق فى طلب ابطال العقد للخلط الجوهري الذى وقع فيه وذلك بالنسبة للشق الذى لم ينفذ منه الخاص بتوريد باقى كمية الشعير المتعاقد عليها وهى ٣٠٠ أردب ويتعين من ثم الحكم بابطال العقد فى هذا الشق منه وما يترتب على ذلك من أحقية المدعى فى استرداد مبلغ التأمين المقدم منه على ذمة العقد وقدره ١٦٤ جنيها .

ومن حيث أنه عن المطالبة بالتعويضات الناجمة عن ابطال هذا العقد والتى يقدرها المدعى بمبلغ ١٠٥ من الجنيهاات متمثلة فى ٣٠ جنيها فروق أسعار و ٣٠ جنيها مصاريف تخزين و ٤٥ جنيها أجور نقل

على التفصيل سابق البيان ، فان المحكمة لا ترى وجها لاجابة المدعى الى طلبه هذا ، ذلك أن الثابت من الأوراق أن سعر أردب الشعير كان قد طغر في ٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ الى ٦٧٠٠ جنيها . ومن ثم فان المحكمة لا تطمئن الى ما ادعاه المدعى من أنه باع باقى كمية الشعير المتعاقد عليها في ٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ بمبلغ أربعة جنيهات فقط للاردب الواحد ، ولهذا فان المحكمة لا تعول على الفاتورة التى تقدم بها المدعى للتدليل على اتمام البيع بهذا السعر . وتستخلص المحكمة من زيادة سعر الشعير بعد التعاقد الى ٦٧٠٠ جنيها للاردب الواحد في ٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ : أن السعر الذى باع به المدعى كمية الشعير سالفة الذكر في ٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ قد جبر كافة الاضرار المقول بها ، وذلك بفرض التسليم بأنها قد لحقت به فعلا رغما عن أنه لم يتقدم بأى دليل يسانده فيما ادعاه .

(٢٩٧ - ١٦ (١٩٧٤/٦/٢٩) ١٩/١٥٢/٤٥٠) .

عقد توريد سيارات - التأخير في توريدها - توريدها - بعد الميعاد المحدد بالعقد وقبول جهة الادارة العذر في التأخير بأن اقامت المتعاقد من غرامة التأخير بعد توقيعها مستندة الى عدم مسئوليته عن التأخير لحدوثه نتيجة أسباب خارجة عن ارادته - مقتضى ذلك أنها اعتبرت العقد قائما وانه امتد حتى الميعاد الذى تم فيه التوريد فعلا .

ان الشركة كانت على استعداد لتنفيذ التزامها بتوريد السيارات قبل الميعاد المحدد بالعقد لولا أن حال بينها وبين التنفيذ أسباب أجنبية خارجة عن ارادتها مردها الى الحكومة التى أصدرت قرارا بوقف الافراج عن هذه السيارات ، وعلى أثر اخطار الهيئة بذلك كتبت الى مراقبة الاستيراد للموافقة على اعفاء الهيئة من التعليمات الصادرة من وزارة الاقتصاد وظل الأمر معلقا حتى تمت الموافقة على الافراج عن السيارات فقامت الشركة بتسليمها فورا الى الهيئة التى قبلتها وقبلت عذرها في التأخير فرفعت غرامة التأخير بعد توقيعها وأسست الرفع على عدم مسئوليتها عن التأخير لحدوثه نتيجة أسباب خارجة عن ارادتها ،

كما أن الهيئة بامهالها الشركة بعد انتهاء المدة المحددة للتوريد تكون قد اعتبرت العقد قائما وأنه قد امتد حتى الميعاد الذى تم فيه التوريد فعلا .

(١٤٧ - ١١ (١٩٦٩/١/١١) ١٤ / ٣٠ / ٢٣٢) .

ان لائحة المناقصات تضمنت تنظيما كاملا لفحص الأصناف المشتراه طبقا لعقود التوريد - هذا التنظيم أوجب على الجهة الادارية أن تفحص الأصناف الموردة بعناية أشد من عناية الرجل العادى .

ان لائحة المناقصات تضمنت تنظيما كاملا لفحص الأصناف المشتراه طبقا لعقود التوريد من شأنه أن تتمكن الجهة الادارية من التحقق من مطابقة المبيع لشروط العقد ومواصفاته والوفاء بالغرض المقصود منه ولها على ضوء ما تجريه من تجارب وفحص أن تقرر أما قبول الصنف أو رفضه بناء على تقرير لجنة الفحص واعتماد المصلحة لقرارها ويكون القرار الصادر فى هذا الشأن نهائيا أى يكون ملزما لطرفى العقد .

وهذا التنظيم المتكامل الذى نصت عليه لائحة المناقصات أوجب على الجهة الادارية أن تفحص الأصناف الموردة بعناية أشد من عناية الرجل العادى .

(٢٨٢ - ١٢ (١٩٧١/٣/٢٠) ١٦ / ٢٦ / ١٧٥) .

الأصل هو عدم حضور المتعهد عملية الفحص فى ذاتها - اثر اغفال

اخطار المدعى لحضور اجراءات الفحص .

ان لائحة المناقصات والمزايدات وان كان قد أوجبت اخطار المتعهد بموعد اجتماع لجنة الفحص ليتسنى له حضور اجراءات الفحص ، الا أن اللائحة لم تقرر ثمة حقا للمتعهد فى حضور عملية الفحص فى ذاتها . فقد أوضحت المادة ١٣٠ من اللائحة الغرض من هذا الاخطار وهو انه يحضر المتعهد على حسابيه العمال اللازمين لفتح الطرود وتسليمها الى أمين المخزن أو لجنة الفحص بحضوره أو بحضور مندوبه ، وأضافات المادة ١٣٣ بالنسبة للصنفات الموردة التى تزيد قيمتها على خمسمائة جنيه أن يكون أخذ العينات اللازمة بحضور لجنة الفحص والمتعهد أو مندوبه ويحفظ باحداها رئيس اللجنة بعد ختمها بخاتمة وخاتم المتعهد أو

مندوبه ويعمل محضر بذلك توقعه لجنة الفحص والمتعهد أو مندوبه وترسل العينة للمعمل الكيميائي بعد اعطائها رقما سريا . وحاصل ذلك أن عملية الفحص في حد ذاتها منفصلة عن الاجراءات السابقة عليها ولم تقصر اللائحة ثمة حقا للمتعهد في حضورها بل أوجبت سريتها في حالة زيادة قيمة الصفقة الموردة على خمسمائة جنيه ، بما يؤيد أن الأصل هو عدم حضور المتعهد عملية الفحص في ذاتها . وإذا كان الأمر كذلك وكان الثابت أن الأجهزة الموردة هي التي عرضت على لجنة الفحص دون ثمة منازعة في هذا الشأن ، فإن اغفال اخطار المدعى لحضور اجراءات الفحص ، في الحدود السالفة البيان ، عديم الأثر على صحة قرار رفض الميكروسكوبات الموردة .

(٤٣٧ - ١٣ (١٩٧٠/٦/٢٠) ١٥/٦٦/٤٣٢) .

ما اتفق أصلا على توريده تتم المحاسبة عليه وفقا للأسعار المبينة بكشف الوحدة كشوف الوحدة هي جزء لا يتجزأ من التعاقد - تتم المحاسبة وفقا للسعر الجبري بالنسبة للأصناف المسعرة في حالات الزيادة أو النقص دون غيرها .

أن المحاسبة على ما اتفق أصلا على توريده إنما يكون على أساس الأسعار المبينة بكشف الوحدة ، لأن هذه الكشوف تعتبر جزء لا يتجزأ من التعاقد ذاته ، أما المحاسبة على أساس السعر الجبري بالنسبة للأصناف المسعرة ، فإنه خاص بما تطلبه جهة الإدارة ، زيادة عن المقررات المتفق عليها أو ما يستغنى عنه من تلك المقررات ، وهو مقصور التطبيق على حالات الزيادة أو النقص دون غيرها ولا يمتد الى الكميات المتفق عليها أصلا .

(٣٥٤ - ١٠ (١٩٦٩/٢/١) ١٤/٤٠/٣٠٦) .

عدم اتفاق المتعاقدين على السعر قبل التوريد - تحديد السعر المناسب بمعرفة المحكمة .

لما كان الثابت أن المدينة الجامعية طلبت من المدعى في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ أن يورد لها زجاجات من اللبن المبستر سعة ٢٠٠ جرام دون أن تتفق معه على سعر توريدها وقد قام المدعى بتوريد الكمية

المطلوبة عن شهر نوفمبر سنة ١٩٦٢ وطالب فى فاتورته عن هذا الشهر بالثمن على أساس ١٨ مليما للزجاجة فاتصلت المدينة الجامعية بشركة مصر للألبان وعلمت منها بأنه من الممكن التوريد إليها عن طريق توكيلها بمصر الجديدة والمطرية بسعر ١٥ مليما للزجاجة ، ولما أصر المدعى على طلبه تعاقدت المدينة الجامعية مع التوكيل المشار إليه اعتباراً من ٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ومثار المنازعة يدور حول تحديد قيمة ما ورد المدعى من اللبن خلال الفترة المشار إليها فبينما تتمسك الإدارة بأن تكون المحاسبة على أساس سعر نصف الجملة وهو ٧٥ مليما للكيلو جرام من الألبان التى ورد لها وقدرها ٣٠٤٠ كيلو جرام يرى المدعى أن تكون المحاسبة على أساس ٩٠ مليما للكيلو ، وأن لم يتفق الطرفان قبل التوريد على السعر الواجب المحاسبة بمقتضاه ولم تنظر الأوراق على ما يعيد قبول المدعى صراحة أو ضمناً توريد اللبن المبستر بسعر نصف الجملة ، ومن ثم فلا وجه لما ذهب إليه الإدارة وسأيرها فيه الحكم المطعون فيه من وجوب الأخذ بسعر نصف الجملة فى هذه الحالة .

وترى المحكمة أن تكون المحاسبة بسعر ٨٢ر٥ مليم للكيلو على أساس أن القسرق بين هذا السعر وبين سعر نصف الجملة يعادل ٧ر٥ مليمات لكل كيلو وهو ما يوازى ١٠٪ من سعر نصف الجملة يمثل الربح المناسب الذى تقدره المحكمة للمدعى باعتبار أنه قد اشترى اللبن بسعر نصف الجملة .

(٥٦٠ - ١٣ (١٩٧٢/٦/١٧) ٥٦٧/٨١/١٧) .

يجوز لجهة الإدارة المتعاقدة أن تزود المتعهد بالخامات اللازمة

طريقة المحاسبة فى هذه الحالة .

يجوز لجهة الإدارة المتعاقدة أن تزود المتعهد بالخامات اللازمة لصناعة أى صنف من الأصناف الغذائية المقررة وفى هذه الحالة يحاسب المتعهد على أجر تصنيع يقدر على أساس الفرق بين الصنف وفق أسعار كشوف الوحدة . وثمن الخامات الداخلة فى صناعته ، فإذا كانت تلك الأصناف مسعرة فيكون أساس الحساب هو سعرها الرسمى .

(٣٥٤ - ١٠ (١٩٦٩/٢/١ (٣٠٦/٤٠/١٤) .

إذا رفض المورد قبول الخصم الذي حددته الجهة الإدارية أعمالاً
لحكم المادة ١٣٧ من لائحة المناقصات والمزايدات ، فإنه يتمتع على
جهة الإدارة اجراءؤه .

شرط تطبيق نص المادة ١٣٧ من لائحة المناقصات والمزايدات
على ما جرى به صريح حكمه أن يوافق المورد كتابة على تخفيض قيمة
هذه الأصناف الموردة بنسبة ما قدره الفنيون المختصون لها مضافاً
إليه غرامة معادلة وبمراعاة قيمة هذه الأصناف السوقية ، فإذا لم يوافق
المورد على ذلك كتابة فلا يكون أمامها ثمة مندوحة من رفض الأصناف
الموردة على خلاف المواصفات المتفق عليها ، ومطالبة المورد بسحبها
والشراء من غيره على حسابه أو إنهاء التعاقد بالنسبة لهذه الأصناف
ومصادرة التأمين بما يوازى ١٠٪ من قيمتها دون إخلال بحق الجهة
الإدارية في مطالبتة بالتعويض .

(٧٦٣ - ١٢ (١٩٦٩/١/٢٥) ١٤/٣٨/٢٩١) .

لا يسوغ القول بالنسبة لعقود التوريد أن يقوم المتعهد الأصلي
بتنفيذ التزاماته وحده من غير استعانة بمجهودات غيره وإن جرى العرف
على السماح بهذه الاستعانة في الحدود الجائزة في العقود الإدارية
فإنه من غير المستساغ توقيع الجزاءات المقررة قانوناً على المتعاقد إلا إذا
قام الدليل المقنع من واقع الأوراق على تواطؤ المتعاقد أو علمه بغش أو
تلاعب من استعان بهم - أساس ذلك .

أنه لا يسوغ بالنسبة لعقود التوريد وما تقتضيه من توريد أصناف
متعددة لجهات متفرقة وعلى فترات دورية ، لا يسوغ القول بأن يقوم
المتعهد الأصلي بتنفيذ التزاماته وحده من غير الاستعانة بمجهودات
غيره ، والا وضع أمام استحالة مطلقة وبناء على ما تقدم ، وإن جرى
العرف على السماح بهذه الاستعانة في الحدود المقررة والجائزة في
العقود الإدارية ، فإنه من غير المستساغ فسخ العقد ومصادرة التأمين
وشطب اسم المتعهد من بين المتعهدين وعدم السماح له بالدخول في
مناقصات حكومية ، إلا إذا قام الدليل المقنع من واقع الأوراق على تواطؤ
المدعي أو علمه بغش أو تلاعب من استعان بهم في أداء التزامه ، والقول

بغير ذلك يؤدي الى احجام الموردين فى الدخول فى المناقصات العامة ،
وقد يكون منهم كفايات وحسنو السمعة .

(٩٤٣ - ١٣ (١٩٧١/١/١٦) ١٦/٢٣/١٥٠) .

التفرقة فى الحكم بين مجرد قيام التعاقد بتوريد أصناف مخالفة
للشروط والمواصفات وبين استعماله الغش والتلاعب فى معاملته للجهة
الادارية - اختلاف الجزاء بالنسبة لكل منها - علة تغليظ الجزاء على
استعمال الغش والتلاعب .

انه يبين من الرجوع الى شروط العقد المبرم مع المدعى والى أحكام
لائحة المناقصات والمزايدات انها فرقته فى الحكم بين مجرد قيام التعاقد
بتوريد أصناف مخالفة للشروط والمواصفات المتعاقد عليها وبين استعماله
الغش أو التلاعب فى معاملته الجهة الادارية ، فجزاء توريد أصناف
مخالفة للمواصفات ، بالتطبيق لحكم البند الثانى من الاشتراطات
الاضافية للعقد والمادتين ١٠٢ ، ١٠٥ من لائحة المناقصات والمزايدات ،
هو رفض الأصناف وتكليف المتعهد بتوريد غيرها أو قبول الأصناف
المخالفة مع تخفيض ثمنها أو قيام جهة الادارة بشراء أصناف مطابقة
للشروط على حسابه أو انتهاء التعاقد فيما يختص بهذه الأصناف
ومصادرة التأمين بما يوازى ١٠٪ من قيمتها ، وذلك كله مع توقيع غرامة
تأخير واقتضاء المصروفات الادارية ، أما جزاء « استعمال الغش أو
التلاعب » طبقا لحكم المادة ٢٧ من الاشتراطات العامة للعقد المقابلة
للمادة ٨٥ من لائحة المناقصات والمزايدات فهو فسخ العقد ومصادرة
التأمين وشطب اسم المتعهد من بين المتعهدين ، وعدم السماح له بالدخول
فى مناقصات الحكومة . وعلة تغليظ الجزاء على استعمال الغش أو
التلاعب ، ظاهرة وهى أن التعاقد الذى يستعمل الغش أو التلاعب انما
يقوم على خداع جهة الادارة بسوء نية وهو عالم أن ما يقوم بتوريده لها
مغشوش أو مخالف للمواصفات أو بما يقع من تلاعب ، يستوى فى ذلك
أن يقع الغش أو التلاعب من نفس التعاقد أو من يستعين بهم فى تنفيذ
التزاماته التعاقدية ، متى ثبت أنه على علم بغشهم أو تلاعبهم . ولذا
العلة سوت أحكام العقد واللائحة فى الجزاء بين التعاقد الذى يستعمل

الغش أو التلاعب وبين المتعاقد الذى يشرع فى رشوة أحد موظفى جهة الادارة أو يتواطأ معه أضراراً بها .

(٨٦ - ١٢ (١٦/٥/١٩٧٠) ١٥/٥١/٣٢٤) .

ان احكام لائحة المناقصات والمزايدات قد فرقت فى الحكم بين مجرد قيام المتعاقد بتوريد اصناف مخالفة للشروط والمواصفات المتعاقد عليها وبين استعمال الغش أو التلاعب فى معاملته الجهة الادارية - أساس ذلك .

يبين من الرجوع الى شروط العقد المبرم مع المدعى والى احكام لائحة المناقصات والمزايدات ، أنها فرقت فى الحكم بين مجرد قيام المتعاقد بتوريد اصناف مخالفة للشروط والمواصفات المتعاقد عليها وبين استعمال الغش أو التلاعب فى معاملته الجهة الادارية ، فجزاء توريد اصناف مخالفة للمواصفات ، بالتطبيق لحكم البند الثانى من الاشتراطات الاضافية للعقد والمادتين ١٠٢ و ١٠٥ من لائحة المناقصات والمزايدات ، هو رفض الاصناف وتكليف المتعهد بتوريد غيرها أو قبول الاصناف المخالفة مع تخفيض ثمنها . أو قيام جهة الادارة بشراء اصناف مطابقة للشروط على حسابه أو .انهاء التعاقد يختص بهذه الاصناف ومصادرة التأمين ما يوازى ١٠٪ من قيمتها ، وذلك كله مع توقيع غرامة تأخير واقتضاء المصروفات الادارية ، أما جزاء استعمال الغش أو التلاعب طبقاً لحكم المادة ٢٧ من الاشتراطات العامة للعقد المقابلة للمادة ٨٥ من لائحة المناقصات والمزايدات فهو فسخ العقد ومصادرة التأمين وشطب اسم المتعهد من بين المتعهدين وعدم السماح له بالدخول فى مناقصات حكومية وعلة تغليظ الجزاء على استعمال الغش أو التلاعب ظاهرة وهى أن المتعاقد الذى يستعمل الغش أو التلاعب انما يقوم على خداع جهة الادارة بسوء نية وهو عالم أن ما يقوم بتوريده لها مغشوش أو مخالف للمواصفات أو بما يقع من تلاعب يستوى فى ذلك أن يقع الغش أو التلاعب من نفس المتعاقد أو ممن يستعين بهم فى تنفيذ التزاماته التعاقدية ، متى ثبت أنه على علم بغشهم أو تلاعبهم ولذا العلة سوت احكام العقد واللائحة فى الجزاء بين المتعاقد الذى يستعمل الغش أو

التلاعب وبين المتعاقد الذى يشرع فى رشوة أحد موظفى الجهة الادارية
أو بتواطأ معه أضرارا بها .

(٩٤٣ - ١٣ (١٩٧١/١/١٦) ١٦/٢٣/١٥٠) .

وصم المتعاقد مع الإدارة بالغش فى تنفيذ التزاماته وتوقيع الجزاء
المنصوص عليه فى المادة ٨٥ من لائحة المناقصات والمزايدات . شرطه
ثبوت سوء نيته أى علمه بما يشوب الأصناف الموردة من غش - افتراض
هذا العلم فى التعاقد مع الإدارة لا يمنع من الاعتداد بظروف الحال لتنفيه
عنه - مثال .

يتعين لوصم المتعاقد مع الإدارة بالغش فى تنفيذ التزاماته
وتوقيع الجزاء المنصوص عليه فى المادة ٨٥ من اللائحة أن يثبت سوء
نيته أى علمه بما يشوب الأصناف التى يوردها من غش ، وأنه وأن كان
هذا العلم مفترضا فى التعاقد مع الإدارة إلا أنه متى كانت ظروف الحال
تنفى هذا العلم عن المتعهد فإنه لا يسوغ وصمه بالغش . وظروف الحال
التي تنفى هذا العلم كما قد تستفاد مما قد يصدر من أحكام جنائية فى
شأن ما نسب الى المتعهد من غش ، تستفاد أيضا مما قد يرد فى الأوراق
متعلقا بمدى حسن نية المتعاقد فى تنفيذه التزاماته التى يتضمنها
التعاقد بصفة عامة وحجم التعاقد فى ذاته وتعدد الالتزامات الواردة به .

(٩٥ - ٩ (١٩٦٦/٥/١٤) ١١/٨١/٦٥١) .

يتعين لوصم المتعاقد مع الإدارة بالغش فى تنفيذ التزاماته أن يثبت
سوء نيته أى علمه بما يشوب الأصناف التى يوردها من غش - هذا العلم
مفترض فى التعاقد مع الإدارة - متى كانت ظروف الحال تنفى هذا العلم
فإنه لا يسوغ وصمة بالغش - هذه الظروف قد تستفاد مما قد يصدر
بشأنه من أحكام جنائية وفيما قد يرد الأوراق بحسن نية المتعاقد .

يتعين لوصم المتعاقد مع الإدارة بالغش فى تنفيذ التزاماته ولتوقيع
الجزاء المنصوص عليه فى المادة ٢٧ من الاشتراطات العامة للعقد
المقابلة للمادة ٨٥ من لائحة المناقصات والمزايدات أن يثبت سوء نيته ،
أى علمه بما يشوب الأصناف التى يوردها من غش أو تلاعب . وأنه وإن

كان هذا العلم مفترضا فى التعاقد مع الادارة الا انه متى كانت ظروف الحال تنفى هذا العلم عن المتعهد فانه لا يسوغ وصمه بالغش . وظروف الحال التى تنفى هذا العلم كما قد تستفاد مما يصدر من أحكام جنائية فى شأن ما نصب الى التعاقد من غش ، فانها تستفاد أيضا مما قد يرد فى الأوراق متعلقا بمدى حسن نية التعاقد فى تنفيذ التزاماته التى يضمنها التعاقد بصفة عامة ، وحجم التعاقد فى ذاته وتعدد الالتزامات الواردة به .

(٨٦ - ١٢ (١٩٧٠/٥/١٦) ١٥/٥١/٣٢٤) .

يتعين لوصم التعاقد مع الادارة بالغش وتوقيع الجزاء المنصوص عليه فى هذا الشأن أن يثبت سوء نيته ، أى علمه بما يشوب الأصناف التى يوردها من غش أو تلاعب العلم مفترض فى التعاقد - ظروف الحال قد تنفى هذا العلم - هذه الظروف قد تستفاد من أحكام جنائية ومما قد يرد فى الأوراق .

يتعين لوصم التعاقد مع الادارة بالغش فى تنفيذ التزاماته وتوقيع الجزاء المنصوص عليه فى المادة ٢٧ من الاشتراطات العامة للعقد المقابلة للمادة ٨٥ من لائحة المناقصات والمزايدات أن يثبت سوء نيته ، أى علمه بما يشوب الأصناف التى يوردها من غش أو تلاعب . وأنه وان كان هذا العلم مفترضا فى التعاقد مع الادارة الا انه متى كانت ظروف الحال تنفى هذا العلم عن المتعهد فانه لا يسوغها وصمة بالغش . وظروف الحال التى تنفى هذا العلم كما قد تستفاد مما يصدر من أحكام جنائية فى شأن ما نسب الى التعاقد من غش ، فانها تستفاد أيضا مما يرد فى الأوراق متعلقا بمدى حسن نية التعاقد فى تنفيذ التزاماته التى يضمنها التعاقد بصفة عامة وحجم التعاقد فى ذاته وتعدد التزاماته الواردة به .

(٩٤٣ - ١٣ (١٩٧١/١/١٦) ١٦/٢٣/١٥٠) .

المادة ٨٥ من لائحة المناقصات والمزايدات . تغليظ الجزاء على استعمال الغش أو التلاعب - علة ذلك .

ان لائحة المناقصات والمزايدات قد غلظت الجزاء على استعمال الغش أو التلاعب لعللة ظاهرة هى أن التعاقد الذى يستعمل الغش أو

التلاعب إنما يقوم على خداع جهة الادارة بسوء نية وهو عالم أن ما تقوم بتوريده لها مغشوش أو مخالف للمواصفات أو بما يقع من تلاعب ، يستوى في ذلك أن يقع الغش أو التلاعب من نفس المتعاقد أو ممن يستعين بهم في تنفيذ التزاماته التعاقدية متى ثبت أنه على علم بغشهم أو نلاعبهم ولذا تعلق العلة سوت اللأحة في الجزاء بين المتعاقد الذي يستعمل الغش أو التلاعب وبين المتعاقد الذي يشرع في رشوة أحد موظفي جهة الادارة أو يتواطأ معه أضرارا بها .

(٩٥ - ٩ (١٤/٥/١٩٦٦) ١١/٨١/٦٥١) .

الباب الثاني

القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦

المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٦ والقانون ١٠٦

لسنة ١٩٨٠ والتعليق على نصوصه بأحكام القضاء

الباب الثاني

« قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ » (١)

بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها

المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٦

والقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠

مادة ١ - مع مراعاة أحكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن التوحيد القياسي ، والقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها يقصد بكلمة الأغذية أية مأكولات أو مشروبات تستخدم للاستهلاك الآدمي ، ويقصد بتداول الأغذية أية عملية أو أكثر من عمليات تصنيع الأغذية أو تحضيرها أو عرضها للبيع أو تخزينها أو نقلها أو تسليمها .

مادة ٢ - يحظر تداول الأغذية في الأحوال الآتية :

١ - إذا كانت غير مطابقة للمواصفات الواردة في التشريعات النافذة .

٢ - إذا كانت غير صالحة للاستهلاك الآدمي .

٣ - إذا كانت مغشوشة .

مادة ٣ - تعتبر الأغذية غير صالحة للاستهلاك الآدمي في الأحوال الآتية :

١ - إذا كانت ضارة بالصحة .

٢ - إذا كانت فاسدة أو تالفة .

مادة ٤ - تعتبر الأغذية ضارة بالصحة في الأحوال الآتية :

(١) الجريدة الرسمية في ٣ مايو سنة ١٩٦٦ - العدد ٩٨

١ - اذا كانت ملوثة بميكروبات أو طفيليات من شأنها أحداث المرض بالانسان .

٢ - اذا كانت تحتوى على مواد سامة تحدث ضررا لصحة الانسان الا فى الحدود المقررة بالمادة ١١ .

٣ - اذا تداولها شخص مريض بأحد الأمراض المعدية التى تنتقل عدواها الى الانسان عن طريق الغذاء أو الشراب أو حامل لميكروباتها وكانت هذه الأغذية عرضة للتلوث .

٤ - اذا كانت ناتجة من حيوان مريض بأحد الأمراض التى تنتقل الى الانسان أو من حيوانى نافق .

٥ - اذا امتزجت بالأتربة أو الشوائب بنسبة تزيد على النسب المقررة أو يستحيل معه تنقيته منها .

٦ - اذا احتوت على مواد ملوثة أو مواد حافظة أو أية مواد أخرى محظور استعمالها .

٧ - اذا كانت عبواتها أو لفائفها تحتوى على مواد ضارة بالصحة .

مادة ٥ - تعتبر الأغذية فاسدة أو تالفة فى الأحوال الآتية :

١ - اذا تغير تركيبها أو تغيرات خواصها الطبيعية من حيث الطعم أو الرائحة أو المظهر نتيجة للتحليل الكيماوى أو الميكروبى .

٢ - اذا انتهى تاريخ استعمالها المحدد المكتوب فى بطاقة البيان الملصوق على عبواتها .

٣ - اذا احتوت على يرقات أو ديدان أو حشرات أو فضلات أو مخلفات حيوانية .

مادة ٦ - تعتبر الأغذية مغشوشة فى الأحوال الآتية :

١ - اذا كانت غير مطابقة للمواصفات المقررة .

٢ - اذا خلطت أو مزجت بمادة أخرى تغير من طبيعتها أو جودة صنفها .

٢ - اذا استعويض جزئيا أو كلياً عن أحد المواد الداخلة في تركيبها بمادة أخرى تقل عنها جودة .

٤ - اذا نزع جزئيا أو كلياً أحد عناصرها .

٥ - اذا قصد إخفاء فسادها أو تلفها بأي طريقة كانت .

٦ - اذا احتوت على أية مواد ملوثة أو حافظة أو إضافات غير ضارة بالصحة لم ترد بالمواصفات المقررة .

٧ - اذا احتوت جزئيا أو كلياً على عناصر غذائية فاسدة نباتية أو حيوانية سواء كانت مصنعة أو خاماً أو اذا كانت ناتجة من منتجات حيوان مريض أو نالق .

٨ - اذا كانت البيانات الموجودة على عبواتها تخالف حقيقة تركيبها مما يؤدي الى خداع المستهلك أو الأضرار الصحية به .

ويعتبر الغش خساراً بالصحة اذا كانت المواد المغشوشة أو كانت المواد التي تستعمل في الغش ضارة بصحة الانسان .

مادة ٧ - يجب أن تكون أماكن تداول الأغذية مستوفاه دائماً لاشتراطات النظافة الصحية التي تصدر بتحديداتها قرار من وزير الصحة .

مادة ٨ - يجب ان يكون المشتغلون في تداول الاغذية حاملين من الامراض المعدية وغير حاملين لبكتيريااتها ويصدر بتحديد ذلك قرار من وزير الصحة .

مادة ٩ - يجب أن تكون وسائل نقل الأغذية وأوعيتها مستوفية دائماً لاشتراطات الصحية التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير الصحة .

مادة ١٠ - لا يجوز اضافة مواد ملونة أو مواد حافظة أو أية اضافات غذائية أخرى الى الأغذية الا في الحدود التي يصدر بها قرار من وزير الصحة .

مادة ١١ - يجب أن تكون الأغذية في كل خطوة من خطوات

تداولها وكذلك الأوعية المستعملة فى تصنيعها أو حفظها أو نقلها أو تغليظها خالية من المواد الضارة بالصحة ويجوز للوزير الصحة أن يحدد بقرار منه الحد الأعلى الذى يسمح بوجوده من هذه المواد فى أصناف محددة من الأغذية وأوعيتها .

مادة ١٢ - يجب أن تكون الأغذية المتداولة محليا أو المستوردة أو المعدة للتصدير خالية تماما من الميكروبات المرضية ويجوز لوزارة الصحة بقرار منه أن يحدد معايير بكتريولوجية لهذه المواد الغذائية .

مادة ١٣ - يجب أن تكون الأغذية المستوردة من الخارج مطابقة لأحكام هذا القانون ، ويجوز لوزارة الصحة بقرار منه أن يحدد الأصناف التى يجب مصاحبتها بشهادة صحية من البلد المنتج وشروط هذه الشهادة كما يجوز بقرار مماثل حظر استيراد ما يثبت خطره على الصحة العامة من أصناف الأغذية أو الأوعية أو العناصر الداخلة فى تعضيرها أو المضافة إليها .

مادة ١٤ - يجب أن تكون الأغذية المصدرة للخارج مطابقة لأحكام هذا القانون وأن تصاحب أصنافها المحفوظة بطريقة التعليب بشهادة صحية من الجهة الصحية الواقع فى دائرتها المصنع المنتج مبينا بها أن الرسالة المصدرة والمصنع تحت الاشراف الصحى طبقا للأحكام التى يصدر بها قرار وزير الصحة .

مادة ١٤ مكرر - (١) يحظر تداول الأغذية الخاصة أو الاعلار عنها بأى طريقة من طرق الاعلان الا بعد تسجيلها والحصول على ترخيص بتداولها وطريقة الاعلان عنها من وزارة الصحة وذلك وفقا للشروط والاجراءات التى يصدر بتحديددها قرار من وزير الصحة وفى تطبيق أحكام هذه المادة يقصد بالأغذية الخاصة المستحضرات الغذائية غير الدوائية الآتية :

١ - المستحضرات المخصصة لتغذية الرضع والأطفال .

(١) مضافة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٦ .

٢ - المستحضرات ذات القيمة السعرية المنخفضة المخصصة لتغذية
مرضى البول السكرى أو لانقاص وزن الجسم .

٣ - المستحضرات ذات القيمة السعرية المرتفعة المخصصة لغرض
زيادة وزن الجسم .

٤ - المستحضرات المنشطة والمقوية والفاحة للشهية .

ويجوز بقرار من وزير الصحة اضافة مستحضرات غذائية أخرى
الى تلك المبينة فى الفقرة السابقة أو حذف بعضها .

مادة ١٥ - الغيب بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ .

مادة ١٦ - الغيب بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ .

مادة ١٧ - يعاقب على مخالفة المواد ٧ ، ٨ ، ٩ من هذا القانون
والقرارات المنفذة لها بالسجن مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تقل عن
خمسة جنيهات ولا تتجاوز خمسين جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٨ - (١) يعاقب من يخالف أحكام المواد ٢ ، ١٠ ، ١١ ،
١٢ ، ١٤ والقرارات المنفذة لها بعقوبة المخالفة وذلك اذا كان المتهم
حسن النية ويجب أن يقضى الحكم بمصادرة المواد الغذائية موضوع
الجريمة .

مادة ١٩ - فى الأحوال التى ينص فيها أى قانون آخر على
عقوبة أشد مما قررتها النصوص السابقة تطبق العقوبة الأشد دون
غيرها .

مادة ٢٠ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويلغى
كل حكم يخالف أحكامه ، ويستمر العمل بالمواد المقتضية فى
التشريعات الغذائية القائمة وذلك الى أن يتم اصدار القرارات التنفيذية
لهذا القانون .

(١) معدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٦ .

أحكام النقض الخاصة

بقانون الأغذية

— حظر تطبيق أحكام المادة ٥٥ عقوبات على عقوبة
الغرامة المقررة لجريمة عرض مواد غذائية مفسوشة وضارة
بصحة الانسان للبيع وذلك اعمالاً لأحكام القانونين ٤٨ لسنة ١٩٤١
و ١٠ لسنة ١٩٦٦ — مجانية الحكم المطعون فيه هذا النظر — خطأ
في تطبيق القانون •

❶ البين من مقارنة نصوص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ في
شأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها بنصوص قانون قمع الفش والتدنيس
رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ انه وان كان كل منهما قد نص على معاقبة مرتكب
جريمة عرض مواد غذائية مفسوشة وضارة بصحة الانسان للبيع
بالمحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز
مائة وخمسين جنيهاً أو بأحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن وجوب مصادرة
المواد موضوع الجريمة ، الا أنه وقد حظر القانون الأخير في المادة
التاسعة منه تطبيق أحكام المادة ٥٥ من قانون العقوبات على عقوبة
الغرامة في الأحوال المنصوص عليها فيه ، فان العقوبة المنصوص عليها
فيه تعتبر العقوبة الأشد الواجبة التطبيق طبقاً لما تقضى به المادة ١٩
من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ سالف البيان من وجوب تطبيق العقوبة
الأشد المنصوص عليها في أى قانون آخر دون غيرها ، مما لا يجوز معه
للمحكمة أن تأمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة التي توقعها على مرتكب
تلك الجريمة • وان كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فإنه
يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه وتصحيحه
بالغاء ما قضى به من إيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة •

(طعن رقم ٤١٦ لسنة ٤٣ ق • جلسة ١٩٧٣/٦/١٧ س ٢٤
ص ٧٥٥) •

— اقتفاء علم المتهم — بأن المواد الغذائية المعروضة للبيع — ضارة
بالصحة — وجوب معاقبته بعقوبة المخالفة والمصادرة :

❷ لأن كان الحكم المطعون فيه قد علم المطعون ضده بأن الحلوى

موضوع الجريمة ضارة بالصحة ، الا أنه أثبت في حقه أنه عرض حلوى للبيع تبين أنها ضارة بالصحة مما يستوجب توقيع عقوبة المخالفة وفق المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها فإنه أذقضى الحكم رغم ذلك بالبراءة على أساس أن المطعون ضده حسن النية ولم يوقع عليه عقوبة المخالفة ، وأن أغفل القضاء بمصادرة المواد الغذائية المضبوطة التي تكون جسم الجريمة مع أنها عقوبة تكميلية وجوبية يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(طعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٠ س ٢٥ ص ٩٠٢) .

ـ غش ـ قانون ـ العقوبة الأشد ـ الأساس في ذلك :

● لما كان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ ـ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها قد نص في المادة ١٩ منه على أنه في الأحوال التي ينص فيها أى قانون آخر على عقوبة أشد مما قررتها نصوصه تطبق العقوبة الأشد دون غيرها ، وكان البين من مقارنة نصوص هذا القانون المطبق على واقعة الدعوى بنصوص قانون قمع الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أنه وإن كان كل منهما بغير خلاف قد نص على معاقبة مرتكب جريمة عرض مواد غذائية مغشوشة للبيع موضوع الدعوى المطروحة بالحبس لمدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن وجوب مصادرة المواد موضوع الجريمة ، الا أنه وقد نص القانون الأخير في الفقرة الأولى من المادة العاشرة منه على أنه يجب في حالة العود بالحكم على المتهم بعقوبتي الحبس ونشر العقوبة الأشد الراجبة التطبيق طبقاً لما تقضى به المادة الحكم أو لصقه فإن العقوبة المنصوص عليها فيه تعتبر ذلك ـ وكان الثابت من صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضده أنه ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ سالفه البيان ـ لما كان سبق الحكم عليه في ١٢ فبراير سنة ١٩٦٧ من محكمة الجنح المستأنفة بالفيوم حضورياً بالحبس شهر مع الشغل بالنسبة « لغش لبن » في القضية رقم ٢٥٨٨ لسنة ١٩٦٦ جنح بندر الفيوم فإنه يعتبر عائداً طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من قانون العقوبات لارتكابه جريمة غش لبن في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٧١ موضوع

الدعوى المطروحة قبل مضي خمس سنين من تاريخ الحكم المذكور ،
مما لا يجوز معه للمحكمة توقيع عقوبة الغرامة . واذ أوقع الحكم المطعون
فيه عقوبة الغرامة بدلا من عقوبة الحبس المحكوم بها من محكمة أول درجة
فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويستوجب نقضه وتصحيحه
بتأييد الحكم المستأنف .

(طعن رقم ٣١٦ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٢/٤/٢٠ س ٢٦
ص ٣٤٢) .

**صنع الجبن في معمل المتهم لا يكفي لإدانته في جريمة صنع جبن
مغشوش مع علمه بغشه - لابد أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الغش
وأن يكون قد صنع الجبن مع علمه بغشه - تمسك الطاعن بانتفاء علمه
بالغش - عدم تناول الحكم هذا الدفاع الجوهري بالرد يعيبه بما يوجب
نقضه والإحالة .**

● لا يكفي لإدانة المتهم في جريمة صنع جبن مغشوش مع علمه
بغشه أن يثبت أن الجبن قد صنع في معمله ، بل لابد أن يثبت أنه هو الذي
ارتكب فعل الغش وأن يكون قد صنع الجبن مع علمه بغشه ، ولما كان
الطاعن قد تمسك بانتفاء علمه بالغش وكان الحكم المطعون فيه لم يفتن
لهذا الدفاع أصلا وبالتالي لم يتناوله بالرد عليه على الرغم من جوهريته
إذ لو صبح لتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه
يكون قد تعيب بما يوجب نقضه والإحالة .

(طعن رقم ١١٥٨ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١١/٥ س ٢٣
ص ١١٣٥) .

**جريمة غش الأغذية - قوامها - العلم بالغش - افتراضه ما لم
يثبت العكس :**

● لما كان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية
وتنظيم تداولها قد نص في المادة السادسة منه على أن تعتبر الأغذية
مغشوشة إذا نزع جزئيا أو كليا أحد عناصرها ، وفي المادة الخامسة
عشر على معاقبة كل من عرض للبيع شيئا من أغذية الإنسان متى كانت

مغشوشة ، وكان الركن السادس المتطلب في هذه الجريمة يكفى فيه أن يعرض المتهم الأغذية المغشوشة للبيع ، وكان الركن المعنوي اللازم توافره للعقاب في جنحة الغش المؤثمة بهذا القانون يستلزم أن ليثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أنه يعلم بالغش الذى وقع ولما كانت المادة ٢٠ من القانون سالف الذكر قد نصت على أن يلغى كل حكم يخالف أحكامه ، مما مقتضاه استمرار سريان الأحكام الواردة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش والتي لا نظير لها في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ ولا تخالف أى حكم من أحكامه على غش الأغذية ، وكانت القرينة القانونية المنشأة بالتعديل المدخل بالقانونين الرقمين ٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ التى افترض بها الشارع العلم بالغش اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة المتجولين والقابلة لاثبات العكس لا تخالف أى حكم من أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ وبالتالي لا يكون لصدوره أثر على نطاق سريان هذه القرينة على الوقائع التى تجرى بالمخالفة لأحكامه . لما كان ذلك ، وكان البين من ماضر الجلسات أن الطاعنة والمدافع الحاضر معها أمام محكمة الموضوع لم يدفعا بحسن نيتها أو بأنها لا تشتغل بالتجارة فان ما خلص اليه الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه من ادانتها بجنحة عرض لبن مغشوش للبيع مع علمها بذلك أخذا بالقرينة القانونية سالفه البيان يكون سديدا في القانون بما يكون معه منعى الطاعنة في غير محله .

(طعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/١٢/١٧ س ٢٩

ص ٩٣٦) .

غش - أغذية - تشكك المحكمة في صحة اسناد التهمة للمتهم -

شرط صحة الحكم بالبراءة .

● **لئن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليها الا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ، ولما كان الثابت من الاطلاع على المفردات المنضمة تحقيقا لوجه الطعن أنه**

ولئن كان محرر المحضر قد أغفل بيان نوع الجبن المضبوط في محضر ضبط الواقعة الا أنه أثبت بمحضر أخذ العينة المرفق بمحضر الضبط أنها أخذت من جبن أبيض مصنع من لبن الجاموس كامل الدسم . كما أن تقرير تحليل هذه العينة قد أثبت أنها غير مطابقة لقرار الألبان لانخفاض نسبة الدسم فيها الى المواد الصلبة بمقدار ٦١,٢٪ عن الحد المقرر ولم ينازع بالبراءة تأسيسا على أن محرر المحضر لم يبين بمحضره نوع الجبن دون أن يعرض لدلالة ما أثبتته بمحضر أخذ العينة المرفق بمحضر ضبط الواقعة عن بيان نوع الجبن المضبوط لدى المطعون ضده وأنه جبن أبيض منتج من لبن جاموسي كامل الدسم ، ودون أن تدلى المحكمة برأيها فيه بما يفيد أنها فطنت اليه ووزنته ولم تقتنع به أو رآته غير صالح في بيان عناصر التهمة فان ذلك مما ينبىء بأنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الدعوى وعناصرها وتمحصها مما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٣٤٨ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٩/٥/٣١ س ٣٠

ص ٦١٤) .

الباب الثالث

تقليد العلامات والبيانات التجارية

الباب الثالث

تقليد العلامات والبيانات التجارية

أولاً : النصوص القانونية :

القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية

المعدل بالقوانين أرقام ١٤٣ لسنة ، ٥٣١ لسنة ١٩٥٣ ،

٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ ، ٢٠٥ لسنة ١٩٥٦ ، ٦٩ لسنة ١٩٥٩

الباب الأول

أحكام عامة

مادة ١ - (١) فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون تعتبر علامات تجارية لاسماء المتخذة شكلاً مميزاً والامضاءات والكلمات والحروف والأرقام والرسوم والرموز وعلامات المحال والدمغات والأحكام والتصاوير والنقوش البارزة وأية علامة أخرى أو أى مجموع منها إذا كانت تستخدم أو يراد أن تستخدم فى تمييز منتجات عمل صناعى أو استغلال زراعى أو استغلال للغايات أو لاستخراجات الأرض أو أية بضاعة أو للدلالة على مصدر المنتجات أو البضائع أو نوعها أو مرتبتها أو طريقة تحضيرها أو للدلالة على تأدية خدمة من الخدمات .

مادة ٢ - يعد سجل بوزارة التجارة والصناعة يسمى سجل العلامات التجارية .

مادة ٣ - يعتبر من قام بتسجيل العلامة التجارية مالكا لها دون سواء ولا يجوز المنازعة فى ملكية العلامة إذا استعملها من قام بتسجيلها بصفة مستمرة خمس سنوات على الأقل من تاريخ التسجيل دون أن ترفع عليه بشأنها دعوى حكم بصحتها .

مادة ٤ - للأشخاص الآتى ذكرهم حق تسجيل علاماتهم :

١ - كل صاحب مصنع أو منتج أو تاجر مصرى الجنس .

(١) معدلة بالقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٦ .

٢ - كل صاحب مصنع أو منتج أو تاجر مقيم بمصر أو له فيها محل حقيقى .

٣ - كل صاحب مصنع أو منتج أو تاجر ينتمى لبلاد تعامل مصر معاملة المثل أو يقيم بها أو له فيها محل حقيقى .

٤ - الجمعيات أو جماعات أرباب الصناعة أو المنتجين أو التجار التى تكون مؤسسة فى مصر أو فى إحدى البلاد المذكورة آنفا إذا كان يمكن اعتبارها متمتعة بالأهلية المدنية .

٥ - المصالح العامة .

مادة ٥ - لا يسجل كعلامة تجارية أو كعنصر منها ما يأتى :

(أ) العلامات الخالية من أية صفة مميزة أو المكونة من علامات أو بيانات ليست إلا التسمية التى يطلقها العرف على المنتجات أو الرسم أو الصور العادية لها .

(ب) كل تعبير أو رسم أو علامة مخلة بالأداب أو مخالفة للنظام العام .

(ج) الشعارات العامة والاعلام وغيرها من الرموز الخاصة بالدولة أو بإحدى البلاد التى تعامل مصر معاملة المثل وكذلك أى تقليد للشعارات .

(د) العلامات والدمغات الرسمية للبلاد سالف الذكر الخاصة برقابتها على بضائع أو ضمانها فى حالة ما إذا كانت العلامة التجارية التى تشمل على تلك العلامات والدمغات يراد استخدامها فى بضائع من نفس الجنس أو من جنس مماثل .

(هـ) العلامات المطابقة أو المشابهة للرموز ذات الصبغة الدينية المبحته .

(و) رموز الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر وغيرها من الرموز الأخرى المشابهة وكذلك العلامات التى تكون تقليدا لها .

(ز) الاسماء الجغرافية إذا كان استعمالها من شأنه ان يحدث لبسا أيا كان فيما يتعلق بمصدر المنتجات أو أصلها .

(ج) صورة الغير أو شعاراته • مالم يوافق مقدما على استعمالها •

(ط) البيانات الخاصة بدرجات الشرف التى لا يثبت طالب التسجيل استحقاقه لها قانونا •

(ي) العلامات التى من شأنها أن تضلل الجمهور أو التى تتضمن بيانات كاذبة عن مصدر المنتجات أو عن صفاتها الأخرى • وكذلك العلامات التى تحتوى على بيان اسم تجارى وهمى أو مقلد أو مزور •

الباب الثانى

« اجراءات التسجيل »

مادة ٦ - يقدم طلب تسجيل العلامة الى ادارة تسجيل العلامات التجارية بالاوضاع والشروط المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية لهذا القانون •

مادة ٧ - لا تسجل العلامات الا عن فئة واحدة أو أكثر من فئات المنتجات التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون •

مادة ٨ - اذا طلب شخصان أو أكثر فى وقت واحد تسجيل نفس العلامة أو علامات تكاد تكون متطابقة عن فئة واحدة من المنتجات يرفض التسجيل الى ان يقدم أحدهم تنازلا من المنازعين له مصدقا عليه أو حكما حائز القوة الشئء المحكوم فيه •

مادة ٩ - يجوز لادارة تسجيل العلامات التجارية أن تفرض من القيود والتعديلات ما ترى لزومه لتحديد العلامة وتوضيحها على وجه أدق تفاديا من التباسها بعلامة أخرى سبق تسجيلها ، وعلى الادارة فى حالة الرفض أو القبول المعلق على شرط أن تخطر الطالب كتابة بأسباب قرارها مع بيان الوقائع المتعلقة بذلك • واذا لم يقم الطالب بتنفيذ ما فرضته الادارة من الاشتراطات خلال ستة أشهر اعتبر متنازلا عن طلبه •

مادة ١٠ - يجوز للطالب أن يتظلم من قرار التسجيل فى ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره به ويرفع التظلم الى لجنة تشكل لهذا

الغرض بقرار يصدره مجلس الوزراء بناء على طلب وزير التجارة والصناعة وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء يكون أحدهم من قسم قضايا الحكومة وقرارات اللجنة نهائية الا في الحالة المنصوص عليها في المادة ١١ من هذا القانون .

مادة ١١ - اذا أيدت اللجنة قرار ادارة التسجيل الصادر برفض العلامة لمشابهتها علامة أخرى سبق تسجيلها عن منتجات واحدة أو عن فئة واحدة منها فلا يجوز للطالب تسجيل علامته الا بناء على حكم قضائي يصدر ضد صاحب التسجيل .

مادة ١٢ - يجب على ادارة التسجيل في حالة قبول العلامة الاشهار عنها بالكيفية المقررة في اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

ويجوز لصاحب الشأن أن يقدم للادارة في الميعاد الذي تحدده اللائحة التنفيذية اخطارا كتابيا بمعارضته في تسجيل العلامة مشتملا على أسباب المعارضة وعلى الادارة أن تعلن طالب التسجيل بصورة من اخطار المعارضة وعلى طالب التسجيل أن يقدم للادارة في الميعاد الذي تقرره اللائحة التنفيذية ردا كتابيا على هذه المعارضة مشتملا على الاسباب واذا لم يصل ذلك والرد للادارة في الميعاد المذكور اعتبر طالب التسجيل متنازلا عن طلبه .

مادة ١٣ - قبل الفصل في المعارضة يتعين على الادارة سماع الطرفين أو أحدهما اذا طلب ذلك . وتصدر الادارة قرارا بقبول التسجيل أو رفضه . وفي الحالة الأولى يجوز لها أن تقرر ما تراه لازما من الاشتراطات وقرار الادارة بشأن المعارضة قابل للطعن أمام المحكمة الابتدائية في ميعاد عشرة أيام من تاريخ اخطار صاحب الشأن به واذا رأت الادارة ان المعارضة في تسجيل العلامة جاز لها رغم الطعن في قرارها أن تصدر قرارا مسببا بالسير في اجراءات التسجيل .

مادة ١٤ - يجوز للمالك علامة سبق تسجيلها أن يقدم في أي وقت طلبا الى ادارة التسجيل لادخال أية اضافة أو تعديل على علامته لا تمس ذاتيتها أساسا جوهريا ويصدر قرار الادارة في ذلك وفقا للشروط الموضوعة للقرارات الخاصة بطلبات التسجيل الأصلية ويكون قابلا للطعن بالطرق ذاتها .

مادة ١٥ - يكون للتسجيل أثره من تاريخ تقديم الطلب * ويجوز
إشهار التسجيل بالكيفية التي تقررها اللائحة التنفيذية لهذا القانون *

مادة ١٦ - يعطى لمالك العلامة بمجرد اتمام تسجيلها شهادة
تشمل البيانات الآتية :

- أولاً : الرقم المتتابع للعلامة *
- ثانياً : تاريخ الطلب وتاريخ التسجيل *
- ثالثاً : الاسم التجارى أو اسم ولقب مالك العلامة ومحل إقامته
وجنسيته *

- رابعاً : صورة مطابقة للعلامة *
 - خامساً : بيان المنتجات أو البضائع المخصصة لها العلامة *
- مادة ١٧ - لكل شخص أن يطلب مستخرجات أو صورة من
السجل *

الباب الثالث

« انتقال ملكية العلامة ورهنها »

مادة ١٨ - لا يجوز نقل ملكية العلامة أو رهنها أو الحجز عليها
إلا مع المحل التجارى أو مشروع الاستغلال الذى تستخدم العلامة فى
تمييز منتجاته *

مادة ١٩ - يشمل انتقال ملكية المحل التجارى أو مشروع
الاستغلال العلامات المسجلة باسم ناقل الملكية التى يمكن اعتبارها ذات
ارتباط وثيق بالمحل أو المشروع ما لم يتفق على غير ذلك * وإذا نقلت
ملكية المحل التجارى أو مشروع الاستغلال من غير العلامة جاز لناقل
الملكية الاستمرار فى صناعة نفس المنتجات التى سجلت العلامة من أجلها
أو الاتجار فيها ما لم يتفق على ذلك *

مادة ٢٠ - (١) لا يكون نقل ملكية العلامة أو تقرير حق الانتفاع
عليها أو رهنها حجة على الغير إلا بعد التأشير به فى السجل وإشهاره
بالكيفية التى تقررها اللائحة التنفيذية *

(١) معدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٩ *

الباب الرابع

« التجديد والشطب »

مادة ٢١ - مدة الحماية المترتبة على تسجيل العلامة عشر سنوات ولصاحب الحق فيها أن يضمن استمرار الحماية لمدة جديدة اذا قدم طلبا بالتجديد فى خلال السنة الأخيرة وفقا للأوضاع والشروط المنصوص عليها فى المادة السادسة وهكذا فى كل مدة . وفى خلال الشهر التالى لانتهاء مدة الحماية القانونية تقوم ادارة التسجيل باخطار صاحب العلامة كتابة بانتهاء مدة حمايتها وترسل اليه الاخطار بالعنوان المقيّد بالسجل فاذا انقضت الثلاثة أشهر التالية لتاريخ انتهاء مدة الحماية دون أن يقدم صاحب العلامة طلب التجديد قامت الادارة من تلقاء نفسها بشطب هذه العلامة من السجل .

مادة ٢٢ - يجوز للمحكمة بناء على طلب أى صاحب شأن أن تأمر بشطب التسجيل اذا ثبت لديها أن العلامة لم تستعمل بصفة جدية خمس سنوات متتالية الا اذا قدم صاحب العلامة ما يسوغ به عدم استعمالها .

مادة ٢٣ - اذا شطب تسجيل العلامة فلا يجوز أن يعاد تسجيلها لصالح الغير عن نفس المنتجات الا بعد ثلاث سنوات من تاريخ الشطب .

مادة ٢٤ - شطب التسجيل أو تجديده يجب اشراره بالكيفية التى تقررها اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٥ - مع عدم الاخلال بما جاء بالمادة الثالثة يكون لادارة تسجيل العلامات ولكل صاحب شأن حق طلب الحكم بشطب العلامات التى تكون قد سجلت بدون وجه حق . وتقوم الادارة بشطب هذه العلامة متى قدم لها حكم بذلك حائزا لقوة الشئ المحكوم فيه . ويجوز للمحكمة أن تحكم بناء على طلب الادارة أو صاحب الشأن باضافة أى بيان للسجل قد أغفل تدوينه به أو بحذف أو بتعديل أى بيان وارد بالسجل اذا كان قد دون به بدون وجه حق أو كان غير مطابق للحقيقة .

الباب الخامس

« البيئات التجارية »

مادة ٢٦ - فيما يختص بتطبيق هذا القانون يعتبر بيانا تجاريا
أى إيضاح يتعلق بصفة مباشرة أو غير مباشرة بما يأتى :

(أ) عدد البضائع أو مقدارها أو مقاسها أو كيانها أو طاقتها
أو وزنها .

(ب) الجهة أو البلاد التى صنعت فيها البضائع أو أنتجت .

(ج) طريقة صنعها أو انتاجها .

(د) العناصر الداخلة فى تركيبها .

(هـ) اسم أو صفات المنتج أو الصانع .

(و) وجود براءات اختراع أو غيرها من حقوق الملكية الصناعية
أو أية امتيازات أو جوائز أو مميزات تجارية أو صناعية .

(ز) الاسم أو الشكل الذى تعرف به بعض البضائع أو تقوم
عادة .

مادة ٢٧ - يجب أن يكون البيان التجارى مطابقا للحقيقة من
جميع الوجوه سواء أكان موضوعا على نفس المنتجات أم على المجال
أو المخازن أو بها أو على عنوانها أو الأغلفة أو الفواتير أو أوراق الخطاب
أو وسائل الاعلان أو غير ذلك مما يستعمل فى عرض البضائع على
الجمهور .

مادة ٢٨ - لا يجوز وضع اسم البائع أو عنوانه على منتجات
واردة من بلاد غير التى يحصل فيها البيع ما لم يكن مقترنا ببيان دقيق
مكتوب بحروف ظاهرة عن البلاد أو الجهة التى صنعت أو أنتجت فيها ،
ولا يجوز للأشخاص المقيمين فى جهة ذات شهرة خاصة فى إنتاج بعض
المنتجات أو صنعها الذين يتجرون فى منتجات مشابهة واردة من جهة
أخرى أن يضعوا عليها علاماتهم اذا كان من شأنها أن تضلل الجمهور
فيما يتعلق بمصدر تلك المنتجات حتى ولو كانت لا تشمل على أسماء

هؤلاء الأشخاص أو عناوينهم ما لم تتخذ التدابير الكفيلة بمنع كل لبس .

مادة ٢٩ - لا يجوز للصانع أن يستعمل اسم الجهة التي يوجد له بها مصنع رئيسى فيما يصنع لحسابه من منتجات فى جهة أخرى ما لم يقرن هذا الاسم ببيان الجهة الأخيرة على وجه يمتنع معه كل لبس .

مادة ٣٠ - يجوز أن تطلق على المنتجات أسماء جغرافية أصبحت ألفاظا عامة تدل فى الاصطلاح التجارى على جنس الناتج لا على مصدره وتستثنى من ذلك الاسماء الاقليمية للمنتجات النبذية .

مادة ٣١ - لا يجوز ذكر مداليات أو دبلومات أو جوائز أو درجات فخرية من أى نوع كان سواء أكانت اكتسبت فى معارض أو مباريات أو منحت من رؤساء الدول أو الحكومات أو المصالح العامة أو هيئات العلماء أو الجمعيات العلمية إلا بالنسبة للمنتجات التى تنطبق عليها هذه المميزات وبالنسبة للأشخاص والأسماء التجارية الذين اكتسبوا أو لمن ألت اليهم حقوقهم ويجب أن يشتمل ذلك على بيان صحيح بتاريخها ونوع المعارض أو المباريات التى منحت فيها ٥ ولا يجوز لمن اشترك مع آخرين فى عرض منتجات أن يستعمل لمنتجاته الخاصة المميزات التى منحت للمعروضات المشتركة ما لم يبين بطريقة واضحة مصدر تلك المميزات ونوعها .

مادة ٣٢ - (١) إذا كان مقدار المنتجات أو مقاسها أو كيلها أو طاقتها أو وزنها أو مصدرها أو العناصر الداخلة فى تركيبها من العوامل التى لها دخل فى تقدير قيمتها جاز بقرار وزارى منع استيراد المنتجات أو بيعها أو عرضها ما لم تحمل بيانا أو أكثر من هذه البيانات وتحدد بهذا القرار الكيفية التى توضع بها البيانات على المنتجات والاعراض التى يستعاض عنها بها عند امكان ذلك على أن تكتب هذه البيانات باللغة العربية .

(١) معدلة بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ .

الباب السادس

« الجرائم والجزاءات »

مادة ٣٣ - (١) يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن

خمسين جنيها ولا تزيد على ثلاثمائة جنية أو باحدى هاتين العقوبتين .

١ - كل من زور علامة تم تسجيلها طبقا للقانون أو قلدها بطريقة تدعو الى تضليل الجمهور وكل من استعمل بسوء القصد علامة مزورة أو مقلدة .

٢ - كل من وضع بسوء القصد على منتجاته علامة مملوكة لغيره .

٣ - كل من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو حاز بقصد البيع منتجات عليها علامة مزورة أو مقلدة أو موضوعة بغير حق مع علمه بذلك .

مادة ٣٤ - يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل

عن عشرة جنيها ولا تزيد على مائة جنية أو باحدى هاتين العقوبتين .

١ - كل من خالف أحكام المواد من ٢٧ الى ٣٢ من هذا القانون .

٢ - كل من استعمل علامة غير مسجلة في الأحوال المنصوص

عليها في الفقرات ب ، ج ، د ، ط ، ي من المادة الخامسة .

٣ - كل من ذكر بغير حق على علامته أو أوراقه التجارية بيانا

يؤدي الى الاعتقاد بحصول تسجيلها .

مادة ٣٥ - (٢) يجوز للمالك العلامة في أى وقت ولو كان ذلك قبل

رفع أية دعوى مدنية أو جنائية أن يستصدر بناء على عريضة مشفوعة بشهادة رسمية دالة على تسجيل العلامة أمرا من القاضى باتخاذ الاجراءات التحفظية اللازمة وعلى الاخص .

(١) عمل محضر حصر ووصف تفصيلي على الآلات والادوات التي

تستخدم أو تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة والمنتجات أو البضائع

(١ ، ٢) معدلة بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ .

أو عنوانات المحال أو الاغلفة أو الأوراق أو غيرها مما تكون قد وضعت عليها العلامة أو البيان موضوع الجريمة وكذلك البضائع المستوردة من الخارج اثر ورودها .

(ب) توقيع حجز على الأشياء المذكورة فى البند السابق على الا يوقع عليها الا بعد أن يقدم الطالب تأميناً يقدره القاضى تقديراً اولياً لتعويض المحجوز عليه عند الانقضاء ويجوز بعد توقيع الحجز المنازعة فى كفاية التأمين الذى قدمه الحاجز وفقاً للأحكام المنصوص عليها فى قانون المرافعات .

ويجوز أن يشمل الأمر الصادر من القاضى ندب خبير أو أكثر لمعاونة المحضر فى علمه . وفى جميع الأحوال تعتبر الاجراءات التحفظية التى اتخذها مالك العلامة باطلة اذا لم يتبناها رفع دعوى مدنية وجنائية على من اتخذت ضده تلك الاجراءات وذلك خلال العشرة أيام التالية لصدور الأمر مع مراعاة مواعيد المسافة : وللمدعى عليه أن يعلن دعواه الى الحاجز والى قلم المحكمة المودع لديها التأمين بطلب التعويض خلال تسعين يوماً تبدأ من انقضاء الميعاد المنصوص عليه فى الفقرة السابقة اذا لم يرفع الحاجز دعواه أو من تاريخ صدور الحكم النهائى فى دعوى الحاجز المتعلقة بالعلامة . وفى الحالتين لا يصرف التأمين للحاجز الا بعد صدور الحكم النهائى فى دعوى المحجوز عليه أو بعد انقضاء الميعاد المقرر له دون رفعها ما لم يتضمن الحكم الصادر فى دعوى الحاجز الفصل فى موضوع التأمين .

مادة ٣٦ - (١) يجوز للمحكمة فى اية دعوى مدنية أو جنائية أن تحكم بمصادرة الأشياء المحجوزة أو التى تحجز فيما بعد لاستئصال ثمنها من التعويضات أو الغرامة أو التصرف فيها بأية طريقة أخرى تراها المحكمة مناسبة .

ويجوز للمحكمة أيضاً أن تأمر بنشر الحكم فى جريدة واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه

ويجوز لها كذلك أن تأمر باتلاف العلامات غير القانونية أو أن تأمر

(١) معدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٩ .

عند الاقتضاء باتلاف المنتجات والاعلغة ومعدات الحزم وعنوانات المحال والكتالوجات وغيرها من الأشياء التى تحمل بيانات غير قانونية وكذلك اتلاف الآلات والادوات التى استعملت بصفة خاصة فى عملية التزوير ولها أن تأمر بكل ما سبق حتى فى حالة الحكم بالبراءة .

مادة ٣٦ مكررا - (١) فى حالة العود فى الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ٣٣ ، ٣٤ يجب الحكم على المتهم بعقوبة الحبس ونشر الحكم أو لصقه واغلاق المصنع أو المحل التجارى لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوما ولا تزيد على ستة أشهر .

الباب السابع

احكام ختامية

مادة ٣٧ - الأشخاص والجمعيات سواء اكانت لهم صبغة صناعية أم تجارية أم لم تكن الذين يتولون منتجات معينة أو فحصها فيما يختص بمصدرها أو عناصر تركيبها أو طريقة صنعها أو صفاتها أو حقيقتها أو أية خاصية أخرى لها يجوز الترخيص لهم بتسجيل علامة تكون مخصصة للدلالة على اجراء المراقبة أو الفحص وذلك عندما يرى وزير التجارة والصناعة أن فى الترخيص تحقيقا لمصلحة عامة .

ويترتب على تسجيل مثل هذه العلامة جميع الآثار المنصوص عليها فى هذا القانون الا أنه لا يجوز انتقال ملكيتها الا بترخيص خاص من وزير التجارة والصناعة .

مادة ٣٨ - (٢) ينص فى اللائحة التنفيذية لهذا القانون على الأحكام التى تكفل الحماية الوقتية للعلامات التى تكون موضوعا على منتجات أو بضائع معروضة فى المعارض الأهلية أو الدولية التى تقام فى مصر أو فى أحد البلاد التى تعامل مصر معاملة المثل ويعين وزير التجارة والصناعة بقرار يصدره هذه المعارض .

مادة ٣٩ - العلامات التى تكون مستعملة عند بدء العمل بهذا

(١) مضافة بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٣ .

(٢) معدلة بالقانون رقم ٥٣١ لسنة ١٩٥٣ .

القانون ويتم تسجيلها فى خلال سنتين من هذا التاريخ تعتبر فيما يختص بتطبيق المادة الثالثة أنها مسجلة منذ بدء سريان القانون . على أن مدة العشر سنوات المنصوص عليها فى المادة ٢١ لا تبدأ الا من تاريخ تقديم طلب التسجيل .

مادة ٤٠ - يصدر وزير التجارة والصناعة لائحة تنفيذية ببيان الأحكام التفصيلية المتعلقة بتطبيق هذا القانون وتنص بالآخص على ما يأتى :

- ١ - تنظيم ادارة تسجيل العلامات التجارية وامساك السجلات .
- ٢ - الأوضاع والشروط والمواعيد المتعلقة بالاجراءات الادارية .
- ٣ - تقسيم جميع المنتجات لغرض التسجيل الى فئات تبعا لنوعها أو جنسها .
- ٤ - الأوضاع والشروط المتعلقة بالاشهار المنصوص عليه فى هذا القانون .

٥ - الرسوم الخاصة بتسليم الصورة والشهادات .

٦ - تعريف الرسوم الخاصة بمختلف الأعمال والتأثيرات وبيان الاجراءات المنصوص عليها فى هذا القانون عند الاقتضاء .

مادة ٤٠ مكرر - (١) يكون للموظفين المذكورين بعد حقة مامورى الضبط القضائى فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون أو المراسيم أو القرارات التى تصدر تنفيذا له وهم :

- ١ - مدير ادارة مكافحة الغش التجارى ووكيلها ومفتشوها ومساعدوهم .
- ٢ - رؤساء مكاتب السجل التجارى ومن يقوم مقامهم .
- ٣ - الموظفون الفنيون بمصلحة الصناعة .

مادة ٤١ - لكل مصرى ولكل شخص مقيم بمصر وكذلك لكل جماعة مؤسسة بمصر أو يوجد مركز عملها فى مصر ولكل مصلحة عامة حق المطالبة بتطبيق أحكام المعاهدات الدولية المتعلقة بالملكية الصناعية

(١) مضافة بالقانون ١٤٣ لسنة ١٩٤٩ .

التي تكون مصر منضمة اليها اذا كانت أكثر رعاية من أحكام هذا القانون .

مادة ٤٢ - تلغى من قانون العقوبات المواد التي تخالف أحكام المادتين ٢٣ ، ٢٤ من هذا القانون .

مادة ٤٣ - على وزيرى التجارة والصناعة والعدل تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشر اللائحة المنصوص عليها فى المادة ٤٠ .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وان ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بسرأى المنتزه فى ٢١ جمادى الاولى سنة ١٣٥٨ (٩ يوليو سنة ١٩٣٩) .

أحكام النقض بشأن تقليد العلامات والبيانات التجارية

- بيع بضاعة على أنها من صنع مصنع معين فى حين أنها ليست من صنعه وصنعها ردىء يكون جريمة تقليد لعلامة هذا المصنع :

● الجريمة المنصوص عنها فى المادة ٣٠٢ ع تستلزم حتما حصول الغش فى جنس البضاعة . و جنس البضاعة هو مجموع صفاتها وخصوها التى تلازمها فتعينها تعيينا جليا يعرفه ذوو المران من الكافة ولا يخطئون فيه عادة . وهذه الصفات ترجع اما الى الاقليم الذى تنبت فيه البضاعة أصلا اذا كانت مما يزرع ، أو تنشأ فيه وتتناسل أصلا اذا كانت من الحيوانات ، أو الجهة التى تصنع فيه أصلا اذا كانت من المصنوعات . فالبضاعة التى ليس لها خواص طبيعية أو صفات صناعية تنفرد بها ومضمون ثباتها بل هى تركيب قابل للتغير والتنوع حسب مشيئة صاحبه (كدخان مصنع من المصانع) لا يمكن أن يقع فيها غش الجنس الذى عنته المادة ٣٠٢ ع فمن يبيع بضاعة (علب سجائر) على أنها من صنع مصنع كذا ثم اتضح أنها ليست من صنع هذا المصنع وان الصنف الموجود بها ردىء فلا عقاب عليه لان جريمته هى جريمة تقليد لعلامة هذا المصنع التى نص عليها فى المادة ٣٠٥ ع الموقوف العمل بها لأن الشارع لم يضع الآن لوائح لتخصيص علامات المصانع لأصحابها .

(جلسة ١٩٣١/١٢/٢١ طعن رقم ٥٥٠ سنة ٢ ق) .

ـ استثنى المشرع تقليد علامات المصانع التى توضع على منتجاتهم

من حكم المادة ١٧٦ ع قديم المقابلة للمادة ٢٠٨ ع جديد .

● أنه وإن كان ظاهر نص المادة ١٧٦ من قانون العقوبات القديم (المقابلة للمادة ٢٠٨ من قانون العقوبات الحالى) يتناول تقليد علامات الفاروقية (المصنع) أى العلامات التى يعدها أصحاب المصانع ويضعونها على مصنوعاتهم لتمييزها فى السوق عما يماثلها من مصنوعات غيرهم ليطمئن اليها الراغبون فى الشراء . الا أن مقارنة نصوص القانون فى هذا الشأن تدل على أن المشرع قصد الى اخراج هذه العلامات من عموم هذا النص . ذلك لأنه أورد بعده نصا خاصا هو المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات القديم (المقابلة للمادة ٣٥٠ من القانون الحالى) للعقاب على جريمة تقليد علامات الفاروقية بالذات ، وفرض لها عقوبة مخففة ، واشترط لتوقيعها أن يكون حق أصحاب تلك العلامات فى التفرد دون سواهم باستعمالها على منتجاتهم مقررًا بلوائح توضع لتنظيم الملكية الصناعية . وذلك لما ارتأه من أن طبيعة هذا الحق وما تقتضيه النظم والقواعد الاقتصادية من حرية المنافسة التجارية الى أقصى حد ممكن يمليان عدم تضيق هذه الحرية بفرض عقوبات جنائية على التقليد الذى يقع من المنافسين فى التجارة والصناعة الا بالقدر الذى رسمه وفى الحدود التى رسمها بهذا النص مما يوجب القول بأن هذا النص الخاص وحده هو الذى قصد به الى حماية علامات الفاروقية . لأن علة وجوده وصراحة عباراته ، وإيراده فى قانون واحد مع المادة ١٧٦ عقوبات ـ كل ذلك يقطع فى الدلالة على أن المشرع استثنى تقليد العلامات المذكورة من الحكم المادة ١٧٦ عقوبات وخصها بحمايته فى المادة ٣٠٥ عقوبات .

(جلسة ١٩٣٨/١١/٧ طعن رقم ٢١٣٠ سنة ٨ ق) .

ـ عدم اشتراط وضع البيان التجارى المقلد على المنتجات ذاتها

لتحقق الجريمة :

● أنه يبين من تعريف البيان التجارى الوارد فى المادة ٢٦ من قانون العلامات والبيانات التجارية ومن المواد التالية لها أن الشارع انما قصد حماية الجمهور من كل تضليل فى شأن حقيقة ما يعرض عليه من منتجات ولذلك فقد أوجب أن يكون ما يتعلق بها من البيانات التى

تُعرف بها لدى الناس مطابقا للحقيقة . وسوى فى ذلك بين ما يوضع على ذات المنتجات المعروضة وما يوضع على المحال أو المخازن أو بها ، وبين ما يوضع على عنواناتها أو الأغلفة أو الفواتير أو أوراق الخطابات أو وسائل الاعلان وغير ذلك مما يستعمل فى عرض البضائع على الجمهور وقضى بمعاقبة من يخالف هذه الأحكام فمناط العقاب اذن أن يكون للبيان اثر فى التضليل فى شأن منتجات أعدت بالفعل للعرض على الجمهور ولا يشترط أن يكون البيان موضوعا على المنتجات ذاتها .

(جلسة ١١/١٢/١٩٤٤ طعن رقم ١٢٧٩ لسنة ١٤ ق) .

— معاقبة من استعمل علامة تجارية مما حظر تسجيلها وفقا للمادة

٥ من ق ٥٧ سنة ١٩٣٩ بأحكام المادة ٣٤/٢ من القانون المذكور :

● ان الشارع حين أورد بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ النصوص الخاصة بتنظيم وحماية الملكية الصناعية ضمانا للعصالح المختلفة للتجار والمنتجين مع مراعاة جمهور المستهلكين ، الأمر الذى اقتضاه أن ينشئ نظاما خاصا لتسجيل العلامات التجارية ، قد فرض فى المادة ٢٣ منه جزاء لحماية العلامات التجارية التى تم تسجيلها وفقا للقانون ، كما حدد على سبيل الحصر فى المادة الخامسة مالا يجوز — للاعتبارات التى رآها — تسجيله — كعلامة تجارية ، ثم فرض عقوبة على من يسعى الى تفويت غرضه فيقدم على استعمال ما حظر تسجيله من ذلك ، ونص على هذه العقوبة فى الفقرة الثانية من المادة ٣٤ ، وهى بصيغتها والغرض منها لا تشمل العلامات التى ليس فيها فى حد ذاتها ما يحول دون تسجيلها . واذن فإذا كانت واقعة الدعوى ليس فيها ما يفيد أن العلامات موضوع المحاكمة هى مما حظرت المادة الخامسة المذكورة تسجيله فان ادانة المتهم عن استعمال علامات فى الحالة المنصوص عليها فى الفقرة ١ من المادة ٥ المذكورة تكون غير صحيحة . الا أن ذلك ليس من شأنه أن يؤثر فى سلامة الحكم من حيث العقوبة ما دام لم يحكم على المتهم الا بعقوبة واحدة تدخل فى نطاق العقوبة المقررة للجريمة الأخرى التى ادانته من أجلها أيضا .

(جلسة ١١/١٢/١٩٤٤ طعن رقم ١٢٧٩ لسنة ١٤ ق) .

ـ معاقبة مقلد العلامة التجارية بصرف النظر عن تسجيل أو عدم تسجيل العلامات التجارية للشركة التي انتحل هو الرسوم والأشكال والعلامات التي تعرف بها بضائعها .

● ان الغرض الأساسى الذى توخاه الشارع من النص فى المادة ٢٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ على وجوب مطابقة البيان التجارى للحقيقة هو رعاية مصلحة المستهلكين . ومن أجل ذلك لم تقتض النصوص الخاصة بالبيانات التجارية وجود علامات مسجلة ، بل اكتفت بالنص فيما نصت عليه من أنه يعتبر بيانا تجاريا أى ايصاح يتعلق بالاسم أو الشكل الذى تعرف به البضاعة . فاذا كانت المحكمة قد أثبتت على المتهم أن الشركة التى يديرها لصنع الطرابيش قد اتخذت لمصنوعاتها التى تعرضها للبيع رسوما ورموزا وعلامات مماثلة تمام المماثلة ، من حيث وضعها وأشكالها وكتابتها للعلامات والرسوم والأشكال الخاصة بصنف الطرابيش الواردة من شركة تشيكوسلوفاكيا الأجنبية ، وذلك دون أن يكون لشركته أى حق فى استعمال تلك العلامات فهذا يكفى لتحقيق الجريمة التى أدانته فيها وهى عرضه للبيع طرابيش تحمل بيانا تجاريا لا يطابق الحقيقة ، بصرف النظر عن تسجيل أو عدم تسجيل العلامات التجارية للشركة التى انتحل هو الرسوم والأشكال والعلامات التى تعرف بها بضائعها .

(جلسة ١٩٤٥/١/٢٩ طعن رقم ١٢٩٧ سنة ١٤ ق) .

ـ تقدير الأدلة وقرجيح بعضها على البعض من خصائص محكمة

الموضوع :

● للقاضى فى المواد الجنائية أن يستند فى ثبوت الحقائق القانونية الى أى دليل من الأدلة المعروضة عليه فى الدعوى، فلا يقيد به ولا يلزمه رأى وزارة التجارة وجود تشابه شديد بين العلامة المسجلة لصنف معين وبين العلامة التى يضعها صاحب صنف مماثل .

(جلسة ١٩٤٩/٣/٢ طعن رقم ١٦٢٧ سنة ١٨ ق) .

ـ ملكية العلامة التجارية هى من سبق له أن استخدمها قبل غيره والتسجيل لا ينشئ الملكية بل يقرها وهو لا يصبح منشئا لحق الملكية الا اذا استخدمت العلامة بصفة ظاهرة مستمرة خمس سنوات من

تاريخ التسجيل على أن يبقى لمن له الأسبقية في استخدام العلامة حق وضع اليد عليها .

● ان ملكية العلامة التجارية هي لمن سبق له ان استخدمها قبل غيره ، والتسجيل لا ينشئ الملكية بل يقررها ، وهو لا يصبح منشئاً لحق الملكية الا اذا استخدمت العلامة بصفة ظاهرة مستمرة خمس سنوات من تاريخ التسجيل على أن يبقى لمن له الاسبقية في استخدام العلامة حق وضع اليد عليها . واذا كانت الفقرة الأولى من المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ يجرى نصها بمعاقبة « كل من زور علامة تم تسجيلها طبقا للقانون أو قلدها بطريقة تدعو الى تضليل الجمهور وكل من استعمل بسوء القصد علامة مزورة أو مقلدة » ، وكان لا يتصور عقلا أن يعتبر واضع اليد على العلامة السابقة ولو لم يطلب تسجيلها مستعملاً لعلامة لاحقة فان المعاقبة على هذا الفعل لا تكون صحيحة .

(جلسة ١٩٤٩/٥/٣ طعن رقم ٣٥٤ سنة ١٩ ق)

- استعمال المتهم زجاجات فارغة تحمل علامة أو بياناً تجارياً بتعبئتها بمياه غازية أيا كان نوعها أو تونها وعرضها للبيع أو حيازتها مع علمه بأن هذه العلامة مملوكة لآخر ومن حقه استعمالها مستوجباً لعقابه طبقاً للقانون رقم ٥٧ سنة ١٩٣٩ .

● اذا كانت واقعة الدعوى كما اثبتتها الحكم هي أن المتهم استعمل زجاجات فارغة تحمل علامة شركة الكوكاكولا المسجلة وهي الاسم محفورا باللفتين العربية والافرنجية في هيكل الزجاجاة في تعبئتها بمياه غازية من منتجات مصنعة الخاص وحازها بقصد البيع وكانت المحكمة مع تسليمها بأن ما أوردته عن الاسم ونقشه على الزجاجاة وما الى ذلك يعتبر علامة تجارية في حكم القانون وبأن المتهم استعملها مع علمه بصاحبه الحق فيها قد قضت برفض الدعوى المدنية المقامة من هذه الشركة قولا منها بانعدام الجريمة وعدم توافر الخطأ بالتبع فانها تكون قد أخطأت إذ أن مجرد استعمال الزجاجات وتعبئتها بمياه غازية أيا كان نوعها أو تونها أو عرض الشراب للبيع فيها أو حيازتها بقصد البيع وهي تحمل علامة تجارية يعلم المتهم أنها مملوكة لآخر ومن حقه استعمالها - ذلك يدخل في نطاق تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة

١٩٣٩ الذى قصد الشارع منه تنظيم المنافسة وحصرها فى حدودها
المشروعة حماية للصالح المختلفة للمشتغلين بالتجارة وبالانتاج ولجمهور
المستهلكين .

ولا يمنع من نقض هذا الحكم صيرورة الحكم الجنائى نهائيا بعدم
الطعن فيه اذ من المقرر أن الحكم بالبراءة فى الدعوى الجنائية لا يجوز
قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة الى الدعوى المدنية . وذلك لأن للمحكمة
وهى فى صدد الفصل فى طلب التعويض عن الضرر المدعى به أن تعرض
لأدبات واقعة الجريمة ولا يحول دون ذلك عدم امكان الحكم لاي سبب من
الاسباب بالعقوبة على المتهم ما دامت الدعويان الجنائية والمدنية قد رفعتا
معا أمام المحكمة الجنائية وما دام المدعى بالحقوق المدنية قد استمر فى
دعواه المدنية ولأن أساس التعريض عن كل فعل ضار هو المادتان ١٥٠
و ١٥١ من القانون المدنى ولو كان الفعل الضار لا يكون جريمة بمقتضى
قانون العقوبات .

(جلسة ١٢/١٢/١٩٤٩ طعن رقم ١٢١٢ سنة ١٩ ق) .

ـ استعمال المتهم زجاجات فارغة تحمل علامة او بيان تجاريا
بتعبئتها بمياه غازية ايا كان نوعها او لونها وعرضها للبيع او حيازتها
مع علمه بأن هذه العلامة مملوكة لآخر ومن حقه استعمالها مستوجبا
لعقابه طبقا للقانون رقم ٥٧ سنة ١٣٩ .

● أن مجرد استعمال المتهم زجاجات فارغة تحمل علامة او بيان
تجاريا بتعبئتها بمياه غازية ايا كان نوعها او لونها وعرضها للبيع
او حيازتها مع علمه بأن هذه العلامة مملوكة لآخر (لشركة الكوكاكولا
المسجلة) ومن حقه استعمالها يكون مستوجبا للعقاب طبقا للقانون رقم
٥٧ لسنة ١٩٣٩ الذى قصد الشارع منه تنظيم المنافسة وحصرها فى
حدودها المشروعة حماية للصالح المختلفة للمشتغلين بالتجارة وبالانتاج
ولجمهور المستهلكين من كل تضليل فى شأن ما يعرض عليه من
منتجات .

(جلسة ١٢/١٢/١٩٤٩ طعن رقم ١٢٠٢ سنة ١٩ ق) .

- جريمة تقليد أو تزوير العلامة التجارية بطبيعتها جريمة وقتية

بغض النظر عن الاستعمال الذى هو بطبيعته جريمة مستمرة .

● جريمة تقليد أو تزوير العلامة التجارية بطبيعتها جريمة وقتية

تتم بمجرد تقليد العلامة بغض النظر عن الاستعمال الذى يأتى لاحقاً لها ،
والذى هو بطبيعته جريمة مستمرة .

(جلسة ١٩٥٤/٥/٤ طعن رقم ١٢٩٧ سنة ٢٢ ق) .

- العبرة فى تقليد العلامة التجارية هى بأوجه الشبه لا بأوجه

الاختلاف :

● العبرة فى تقليد العلامة التجارية هى بأوجه الشبه لا بأوجه

الاختلاف ما دامت أوجه الشبه من شأنها أن تؤدى الى الخلط بين
العلامتين ، وخاصة اذا ما روى أن جمهور المستهلكين لهذه السلعة ممن
تفوتهم ملاحظة الفروق الدقيقة بين العلامتين .

(جلسة ١٩٥٤/٥/٤ طعن رقم ٢٩٧ سنة ٢٢ ق) .

- الجرائم التى نصت عليها م ٣٣ من ق ٥٧ سنة ١٩٣٩ :

● تنص المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ على أربع

جرائم خاصة بالعلامة التجارية وهى جريمة التقليد والتزوير ، وجريمة
الاستعمال - وقد وردتا فى الفقرة الأولى من المادة - وجريمة وضع
علامة مملوكة للغير على منتجات بسوء نية وجريمة بيع منتجات أو عرضها
وعليها علامة مزورة أو مقلدة . وكل من هذه الجرائم الأربعة مستقلة
بذاتها ولها مميزاتها الخاصة .

(جلسة ١٩٥٤/٥/٤ طعن رقم ١٢٩٧ سنة ٢٢ ق) .

- تقدير وجود التشابه بين العلامتين أو عدمه من سلطة قاضى

الموضوع :

● وجود التشابه بين العلامتين التجاريتين الذى يخدع به جمهور

المستهلكين أو عدمه هو من المسائل الموضوعية التى تدخل فى سلطة
قاضى الموضوع بلا معقب عليه من محكمة النقض .

(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٥/١ س ٧ ص ٦٦٦) .

– استناد الحكم فى ثبوت تقليد العلامة التجارية الى رأى ادارة

العلاقات التجارية – قصور :

● يقوم تقليد العلامة التجارية على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد ومن ثم فان خلو الحكم من وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة ومن بيان أوجه التشابه والتطابق بينهما واستناده فى ثبوت توفر التقليد على كتاب ادارة العلامات التجارية أو رأيها من وجود تشابه بين العلامتين يجعله مشوباً بالقصور لأن القاضى فى المواد الجنائية انما يستند فى ثبوت الحقائق القانونية الى الدليل الذى يقتنع به وحده ولا يجوز له أن يؤسس حكمه على رأى غيره .

(الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٦/٣ س ٨

ص ٥٧٣) .

قيام تقليد العلامة التجارية على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد . ومن ثم فان خلو الحكم من وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة ومن بيان أوجه التشابه والتطابق بينهما واستناده فى ثبوت توفر التقليد الى رأى ادارة العلامات التجارية – قصور :

● يقوم تقليد العلامة التجارية على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد . ومن ثم فان خلو الحكم من وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة ومن بيان أوجه التشابه والتطابق بينهما واستناده فى ثبوت توفر التقليد على كتاب ادارة العلامات التجارية أو رأيها من وجود تشابه بين العلامتين يجعله مشوباً بالقصور لأن القاضى فى المواد الجنائية انما يستند فى ثبوت الحقائق القانونية الى الدليل الذى يقتنع به وحده ولا يجوز له أن يؤسس حكمه على رأى غيره .

(الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٦/٣ س ٨

ص ٥٧٣) .

– استناد القاضى الجنائى فى ثبوت الحقائق القانونية الى الدليل

الذى يقتنع به وحده – ليس له أن يؤسس حكمه على رأى غيره – مثال فى تقليد علامة تجارية :

● يقوم تقليد العلامة التجارية على محاكاة تتم بها المشابهة بين

الأصل والتقليد ومن ثم فإن خلو الحكم من وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة ومن بيان أوجه التشابه والتطابق بينهما واستناده في ثبوت توفر التقليد على كتاب إدارة العلامات التجارية أو رأيها من وجود تشابه بين العلامتين يجعله مشوباً بالقصور لأن القاضى فى المواد الجنائية إنما يستند فى ثبوت الحقائق القانونية الى الدليل الذى يقتنع به وحده ولا يجوز له أن يؤسس حكمه على رأى غيره .

(الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٦/٣ س ٨
ص ٥٧٣) .

ـ تغيير المحكمة الوصف من جريمة تقليد تجارية الى جريمة غش دون تنبيه المتهم ومنحه اجلاً لتحضير دفاعه ـ خطأ فى القانون :
● التغيير الذى أجرته المحكمة فى الوصف من جريمة تقليد علامة تجارية الى جريمة غش ـ وأن كان لا يتضمن فى ظاهرة الاستناد الى أساس آخر غير ذلك الذى شملته الأوراق ـ الا أنه يعد مغايراً لعناصر الواقعة كما وردت فى ورقة التكييف بالحضور ، ويمس كيانه المادى ، وبنائها القانونى ، مما يقتضى من المحكمة تنبيه المتهمين الى التعديل الذى أجرته فى التهمة ذاتها ومنحهما أجلاً لتحضير دفاعهما اذا طلبا ذلك ـ أما وهى لم تفعل ، فان حكمها يكون مخطئاً فى القانون مما يعيبه ويوجب نقضه

(الطعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٥٩/١٢/٢٢ س ١٠
ص ١٠٤٥) .

ـ اختلاف عناصر الواقعة الاجرامية فى كل من جريمتى تقليد العلامة التجارية والغش :

● تختلف عناصر كل من جريمتى تقليد العلامة التجارية والغش عن الأخرى ، فالركن المادى فى الجريمة الأولى ينحصر فى اتيان فعل من أفعال التقليد أو التزوير أو الاستعمال لعلامة تجارية ، أو وضعها على منتجات بسوء نية ، أو بيعها أو عرضها للبيع وعليها هذه العلامة المقلدة أو المزورة ـ وكل من هذه الأفعال يكون فى ذاته جرائم مستقلة ولها مميزاتها الخاصة ـ بينما الركن المادى فى جريمة المادة الأولى

من قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ينحصر في فعل خداع المتعاقد أو الترويج في ذلك وينصب على بضاعة معينة بذاتها .

(الطعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/١٢/٢٢ س ١٠ ص ١٠٤٥) .

— جريمة تقليد العلامة التجارية والغش — اختلافهما في الركن

المادى .

● تختلف عناصر كل من جريمتى تقليد العلامة التجارية والغش عن الأخرى ، فالركن المادى في الجريمة الأولى ينحصر في اتيان فعل من أفعال التقليد أو التزوير أو الاستعمال لعلامة تجارية ، أو وضعها على منتجات بسوء نية ، أو بيعها أو عرضها للبيع وعليها هذه العلامة المقلدة أو المزورة — وكل من هذه الأفعال يكون في ذاته جرائم مستقلة ولها مميزاتها الخاصة — بينما الركن المادى في جريمة المادة الأولى من قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ينحصر في فعل خداع المتعاقد أو الترويج في ذلك وينصب على بضاعة معينة بذاتها .

(الطعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/١٢/٢٢ س ١٠ ص ١٠٤٥) .

— جرائم التقليد — شروطها — التشابه — مثال :

● القاعدة القانونية المقررة في جرائم التقليد تقضى بأن العبرة بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف ، وأن الجريمة تتحقق متى كان التقليد من شأنه أن يخدع الجمهور في المعاملات لأن القانون لا يشترط أن يكون التقليد متقنا بحيث يخدع المدقق ، بل يكفي أن يكون بين العلامتين المقلدة والصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة في التعامل .

(الطعن رقم ٢٧٩٣ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٢/٥ س ١٤ ص ١٠٧) .

— العلامات المعاقب على تقليدها — ماهيتها :

● العلامات المعاقب على تقليدها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات هي الاشارات والرموز الخاصة ببعض المصالح الأميرية أو السلطات

العامّة والتي يصطلح على استعمالها لغرض من الأغراض أو للدلالة على معنى خاص أيا كان نوعها أو شكلها ، وهى تنطبق على الآلة التي تشتمل على أصل العلامة أو على الاثر الذي ينطبع عند استعمالها . ولما كانت الاشارات التي حصل تقليدها انما هى شعارات خاصة بمجرى اسكندرية اصطلح على استعمالها لغرض معين وهو الختم بها على اللحوم التي تذبح فيه بحيث تتغير يوميا لدلالة خاصة فهى بهذه المثابة تعتبر علامة مميزة له ودالة عليه فى يوم معين ، وتقليدها لا شك فعل مؤثم .

(الطعن رقم ٢٧٩٣ لسنة ٣٢ ق ٠ جلسة ١٩٦٣/٢/٥ س ١٤ ص ١٠٧) .

— تقليد — تزوير — اثبات — دفاع — الاخلال بحق الدفاع —

مالا يوفره :

● لم يجعل القانون لاثبات التقليد أو التزوير طريقا خاصا ، ما دامت المحكمة قد اطمأنت من الأدلة السائغة التي أوردتها الى ثبوت الجريمة . فاذا كان الثابت من الأوراق أن المتهم « الطاعن » قد اعترف بارتكابه جريمة التقليد المسندة اليه ، وأنه لم يطلب من المحكمة أن تفض احراز العلامات المقلدة أو البصمات المأخوذة منها ومن العلامات الصحيحة ، فليس له أن ينعى على الحكم عدم اطلاع المحكمة عليها وعرضها عليه أو سلوك طريق معين فى اثبات التقليد .

(الطعن رقم ٢٧٩٣ لسنة ٣٢ ق ٠ جلسة ١٩٦٣/٢/٥ س ١٤ ص ١٠٧) .

— الغرض من العلامة التجارية — أن تكون وسيلة لتمييز المنتجات والسلع — تحقق هذا الغرض بالمغايرة بين العلامات التي تستخدم فى تمييز سلعة معينة بحيث يرتفع اللبس بينها ولا يقع جمهور المستهلكين فى الخلط والتضليل — العبرة بالصورة العامة التي تنطبع فى الذهن نتيجة لتركيب الصور والحروف والرموز مع بعضها والشكل التي تبرز به فى علامة أو أخرى بغض النظر عن العناصر التي تركبت منها وعما اذا كانت الواحدة تشترك فى جزء أو أكثر مما تحتويه الأخرى :

● الغرض من العلامة التجارية على ما يستفاد من المادة الأولى من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ أن تكون العلامة وسيلة لتمييز المنتجات والسلع . ويتحقق هذا الغرض بالمغايرة بين العلامات التي تستخدم في تمييز سلعة معينة بحيث يرتفع اللبس بينها ولا يقع جمهور المستهلكين في الخلط والتضليل . ومن أجل ذلك يجب لتقدير ما اذا كانت للعلامة ذاتية خاصة متميزة عن غيرها النظر اليها في مجموعها لا الى كل من العناصر التي تتركب منها . ولا عبءة باحتواء العلامة على حروف أو رموز أو صور مما تحتويه العلامة الأخرى ، بل العبءة بالصورة العامة التي تنطبع في الذهن نتيجة لتركيب الصور والحروف والرموز مع بعضها والشكل الذي تبرز به في علامة أو أخرى بغض النظر عن العناصر التي تركبت منها وعما اذا كانت الواحدة تشترك في جزء أو أكثر مما تحتويه الأخرى .

(الطعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٣/٤/١٩٦٤ س ١٥ ص ٢٨٣) .

— وحدة التشابه بين العلامتين أو عدمه . أمر موضوعي . دخوله في سلطة قاضي الموضوع بلا معقب عليه من محكمة النقض . متى كانت اسباب قضائية سائغة :

● من المقرر أن وحدة التشابه بين العلامتين الذي ينحدر به جمهور المستهلكين أو عدمه هو من المسائل الموضوعية التي تدخل في سلطة قاضي الموضوع بلا معقب عليه من محكمة النقض ، متى كانت الأسباب التي أقيم عليها الحكم تبرر النتيجة التي انتهى اليها .

(الطعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٣/٤/١٩٦٤ س ١٥ ص ٢٨٣) .

— تقليد العلامة التجارية يقوم على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد — خلو الحكم من وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة وبيان أوجه التشابه بينهما — قصور :

● من المقرر أن تقليد العلامة التجارية يقوم على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه وقد خلا

من وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة ومن بيان أوجه التشابه بينهما واستند في ثبوت توفر التقليد على رأى مراقبة العلامات التجارية من وجود تشابه بين العلامتين يكون مشوبا بالقصور .

(الطعن رقم ١٨٦٥ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٦/٣/٧ س ١٧ ص ٢٢٣) .

ـ جريمة تقليد العلامات التجارية ـ العقاب عليها ـ شرطه :

● الشارح حين أورد بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٢٩ في شأن العلامات والبيانات التجارية والقوانين المعدلة له النصوص الخاصة بتنظيم وحماية الملكية الصناعية ضمانا للمصالح المختلفة للتجار والمنتجين والمستهلكين ، الأمر الذى اقتضاه أن ينشئ نظاما خاصا بتسجيل العلامات التجارية ـ قد فرض فى المادة ٣٣ منه جزاءات لحماية العلامات التجارية التى يكون قد تم تسجيلها وفقا للقانون ولما كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى وصار اثباتها فى الحكم والتى دين الطاعن من أجلها هى ارتكابه جريمة تقليد علامة تجارية تم تسجيلها طبقا للقانون ، ولما كان القانون قد أوجب على ما سلف بيانه للعقاب على تلك الجريمة أن تكون العلامة مسجلة طبقا للأوضاع المرسومة فى القانون سالف الذكر ، فانه يتعين عندئذ أن تكون العلامة مسجلة بإدارة تسجيل العلامة التجارية حتى تكون جديرة بالحماية القانونية التى عنها القانون المذكور كما هو مفهوم نصه .

(الطعن رقم ٢١٠١ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥ س ١٧ ص ٤٨٠) .

ـ تسجيل العلامة التجارية هو مناط الحماية التى أسبغها القانون على ملكيتها الأدبية :

● تسجيل العلامة التجارية هو مناط الحماية التى أسبغها القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٢٩ على ملكيتها الأدبية بتأثير تقليدها أو استعمالها من غير مالكها . وبذلك لا يفيد مالك العلامة من تلك الحماية إلا اذا كانت مسجلة .

(الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣ س ١٧ ص ٦٨٦) .

– تسجيل العلامة ركن في جريمة تقليدها أو استعمالها بسوء قصد

– على الحكم استظهاره والا كان قاصرا .

● تسجيل العلامة ركن في جريمة تقليدها أو استعمالها بسوء قصد ، ومن ثم يتعين على الحكم استظهاره والا كان قاصرا في بيان الواقعة المستوجبة للعقاب .

(الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣ س ١٧ ص ٦٨٦) .

– المراد بالتقليد : المحاكاة التي تدعو الى تضليل الجمهور :

● المراد بالتقليد هو المحاكاة التي تدعو الى تضليل الجمهور ، والعبرة في استظهاره هي بأوجه الشبه بين العلامتين الصحيحة والمقلدة دون أوجه الخلاف

(الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣ س ١٧ ص ٦٨٦) .

– تقليد – العبرة فيه :

● من المقرر قانونا أن العبرة في التقليد هي بمحاكاة الشكل العام للعلامة في مجموعها والذي تدل عليه السمات البارزة فيها دون تفاصيلها الجزئية .

(الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/٥/١٥ س ١٨ ص ٦٣٧) .

– تقليد العلامة التجارية – ماهيته ؟ وجوب اثبات الحكم وصف

العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة وتبيان أوجه التشابه بينهما وإلا كان قاصرا .

● من المقرر أن تقليد العلامة التجارية يقوم على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه وقد خلا من وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة ومن بيان أوجه التشابه بينهما ، واستند في ثبوت توفر التقليد على رأى مراقب العلامات التجارية من وجود تشابه بين العلامتين يكون مشوبا بالقصور ، لأن القاضى فى المواد

الجنائية انما يستند فى ثبوت الحقائق القانونية الى الدليل الذى يقتنع به وحده ، ولا يجوز له أن يؤسس حكمه على رأى غيره .

(الطعن رقم ٢٢٠٦ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٩/٣/١٠ س ٢٢ ص ٣٢٠) .

ـ علامات وبيانات تجارية ـ حمايتها ـ مداها :

● لأن كان ظاهر المواد ٢٠٦ ، ٢٠٦ مكررا ، ٢٠٨ من قانون العقوبات يوهم بأنه يتناول تقليد العلامات التجارية التى توضع على المصنوعات أو المنتجات لتمييزها فى السوق عما يماثلها من بضائع صاحب العلامة ليطمئن اليها الراغبون فى الشراء ، الا أن مقارنة نصوص القانون فى هذا الشأن تدل على أن المشرع قصد اخراج هذه العلامات من عموم هذه النصوص إذ استثنى لها القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ فى شأن العلامات والبيانات التجارية وفرض لها عقوبة مخففة لما ارتآه من أن طبيعة هذا الحق وما تقتضيه النظم والقواعد الاقتصادية من حرية المنافسة التجارية الى أقصى حد ممكن يمليان عدم تضيق هذه الحرية بفرض عقوبات جنائية على التقليد الذى يقع من المنافسين فى التجارة والصناعة الا بالقدر الذى سنه وفى الحدود التى رسمها مما يوجب القول بان هذا النص الخاص وحده هو الذى قصد به الى حماية العلامة التجارية أو البيان التجارى لأن علة وجوده وصراحة عبارته وإيراده فى قانون واحد دون تمييز بين القطاعين العام والخاص ، كل ذلك يقطع فى الدلالة على أن المشرع استثنى تقليد العلامات والبيانات المذكورة من حكم المواد السابقة وخصها بحماية فى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ سالف البيان ، هذا فضلا عن أن المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات لا تنطبق بحسب وضعها الا على علامات الحكومة كسلطة عامة دون سائر ما تبشره من أوجه النشاط الصناعى أو التجارى ، ولما كان القرار المطعون فيه قد أعمل هذا النظر أصلا وتطبيقا فانه يكون قد أصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩ س ٢ ص ١٤٦٧) .

– تحديد الابتكار – مسألة فنية :

تحديد الابتكار في ذاته مسألة فنية والقاعدة القانونية في جرائم التقليد أن العبرة هي بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف .

(الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧٢/٤/٢ س ٢٣ ص ٤٤٩) .

– جريمة بيع منتجات عليها علامات مزورة – أو عرضها للبيع أو للتداول أو حيازتها بقصد البيع – المنصوص عليها في المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل – أركانها ؟

● نصت المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ في شأن العلامات والبيانات التجارية ، المعدلة بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ ، على عقاب كل من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو حاز بقصد البيع منتجات عليها علامات مزورة أو مقلدة أو موضوعة بغير حق مع علمه بذلك . « فهي تشترط للعقاب فضلا عن البيع أو العرض للبيع أو للتداول توافر ركنين الأول التزوير أو التقليد والثاني سوء النية . ولما كان للحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يعرض لدفاع الطاعن الجوهري الذي اتجه الى نفي عنصر أساسي من عناصر الجريمة المنصوص عليها في المادة وهو العلم بالتقليد ، كما أن الحكم المطعون فيه قد أغفل مناقشة هذا الدفاع رغم تمسك الطاعن به أمام المحكمة الاستئنافية ، فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه وإحالة ، وذلك بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الآخر لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة بغير حاجة الى بحث سائر ما يثيره الطاعن في طعنه .

(الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٥/١٣ س ٢٥ ص ٤٦٦) .

– العبرة في التقليد بأوجه الشبه – متى كان من شأنها أن تخدع

الجمهور – ولو لم يحصل انخداع بالفعل :

● أن العبرة في التقليد بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف بحيث يكون من شأنه أن ينخدع فيه الجمهور في المعاملات دون أن يشترط أن يكون الانخداع قد حصل وتم فعلا به يكفي أن يكون بين العلامتين المقلدة

والصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة في التعامل ، ولما كانت المحكمة قد جانبت هذه الوجوه من النظر فانها تكون قد اخطأت في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/٦/٧ ، ٢٧ ص ٦٢٧) .

– تقليد علامات تجارية – العبرة في هذه الجريمة – ما يلزم لصحة تسبب حكم الادالة :

● لما كانت القاعدة القانونية في جرائم التقليد أن العبرة هي بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف ، وكان يجب لسلامة الحكم أن يبين الأدلة التي استندت اليها المحكمة وأن يبين مؤداها في الحكم بياناً كافياً يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ، ولما كان ما أورده الحكم من أن محرر المحضر أثبت في محضره قيام تشابه بين النموذجين غير كاف في الرد على دفاع الطاعن ، ذلك أنه كان يتعين على المحكمة اما أن تحقق هذا التشابه بنفسها أو تندب خبيراً لذلك وصولاً الى تحقيق دفاع الطاعن الذي قد يترتب عليه تغيير وجه الرضي في الدعوى لما كان ذلك ، فان الحكم يكون مشوباً بالقصور بما يمجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(الطعن رقم ٨٠٠ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٥ ، ٢٨ ص ١٠٧٠) .

أحكام النقض المدنية بشأن الغش

وتقليد العلامات المدنية

متى كان النزاع قائما بين شخصين لم يكتسب أحدهما ملكية العلامة التجارية باستعمالها خمس سنوات على الأقل من وقت تسجيلها وفقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ فان الملكية تنقرر لمن يثبت منهما أسبقيته في استعمال العلامة ولو كان الآخر قد سبقه الى تسجيلها أو الى تقديم طلب بهذا التسجيل .

(الطعن رقم ٣٤٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٥/٣/١٩٥٦ س ٧ ص ٣٤١) .

إذا كان النزاع يدور حول ملكية العلامة التجارية فان المحاكم دون الجهة الادارية هي التي تختص بالفصل في هذه الملكية وهو ما أشار اليه القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ في مادته الثامنة .

(الطعن رقم ٣٤٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٥/٣/١٩٥٦ س ٧ ص ٣٤١) .

مجال اعمال حكم المادتين ١٢ ، ١٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية هو عندما تقوم الخصومة بين المتنازعين في نطاق التسابق بينهما على تسجيل العلامة أو الخلاف في أى شأن من شئونها المتصلة باجراءات التسجيل مما يخرج عن دائرة النزاع حول حق ملكية العلامة .

(الطعن رقم ٣٤٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٥/٣/١٩٥٦ س ٧ ص ٣٤١) .

تقسيم فئات المنتجات من السلع التجارية الذى صدر به قرار وزير التجارة والصناعة فى ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٣٩ تنفيذا للمادة ٤٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ انما هو « لغرض التسجيل » أى لتقدير

رسوم التسجيل تبعا للفئات وتسهيل الكشف عن العلامات السابق تسجيلها عن السلع المختلفة وما يتصل بكل ذلك من الضرورات العملية المتعلقة بإجراءات التسجيل وليس الغرض منها اعتبار السلع المتباينة التي ذكرت في فئة من الفئات في حكم السلعة الواحدة من حيث استعمال علامة تجارية واحدة .

(الطعن رقم ٣٤٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٥/٣/١٩٥٦ س ٧ ص ٣٤١) .

ان المادة ٨ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية انما تهدف الى وضع قاعدة تنظيمية لتتبعها ادارة التسجيل في حالة طلب شخصين أو أكثر تسجيل نفس العلامة أو علامات يتعذر تمييز الخلاف بينها فاستلزمت رفض التسجيل حتى يتنازل المنازعون أو يستصدر صاحب الحق حكما حائزا قوة الأمر المقضى .

(الطعن رقم ٣٤٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٥/٣/١٩٥٦ س ٧ ص ٣٤١) .

لحكمة الموضوع أن تفصل في حدود سلطتها التقديرية في أمر الخلاف أو التشابه بين سلعيتين من فئة واحدة وما يحيط بالسلعتين ومنتجيهما من ظروف وملابسات تتحقق بها أو تمتنع معها الحماية التي ينشدها القانون للمنتجين والمستهلكين على السواء .

(الطعن رقم ٢٤٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٥/٣/١٩٥٦ س ٧ ص ٣٤١) .

لا تقبل الدعوى المؤسدة على تقليد العلامة التجارية الا من مالك تلك العلامة ولا تقبل الا على من يقوم بتقليدها أو بتزويرها .

(الطعن رقم ٤٢٦ سنة ٢٢ ق جلسة ١٤/٦/١٩٥٦ س ٧ ص ٧٢٣) .

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ على أنه « فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون تعتبر علامات تجارية الأسماء المتخذة شكلا مميزا والامضاءات والكلمات ... » ومفهوم هذا النص أن الشارع أباح

للتاجر أو الصانع أن يتخذ من اسمه الخاص علامة لتمييز منتجاته وفي هذه الحالة يشترط أن يتخذ هذا الاسم في كتابته شكلا مميزا - كما أباح له أيضا إذا لم يرد اتخاذ اسمه علامة - أن يتخذ من أية كلمة من الكلمات علامة - ولأن الكلمة شيء غير الاسم الشخصي - اقتضى الحال أن تكون الكلمة المطلقة كعلامة تجارية متضمنة تسمية مميزة أو مبتكرة - ويتضح من ذلك أن الشارع في تعدادها لما يصح اعتباره علامة تجارية ذكر الأسماء والكلمات مما يفيد أن اسم التاجر المتخذ علامة تجارية ليس في مفهوم النص مجرد كلمة من الكلمات بحيث يستغنى عن شرط اتخاذها في كتابته شكلا مميزا ، وإذن لا يكون بالحكم المطعون فيه قصور ولا خطأ في القانون إذا لم يعتد بما أثاره الطاعن أمام محكمة الموضوع من أن لفظ « الشيراويشى » هو محض كلمة ويصح لذلك أن تكون بمجردها ودون أن تتخذ في كتابتها شكلا مميزا علامة تجارية .

(الطعن رقم ١٢١ سنة ٢٥ ق جلسة ١٠/١٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ٧٦٣) .

لا يكون الحكم قد اخطأ في القانون إذا لم يستجب لما طلبه الطاعن من شطب اسم « الشيراويشى » من صحيفة القيد الخاصة بالمطعون عليه الأول بإدارة السجل التجارى إذا كان قد أقام قضاءه على أن هذا اللفظ ليس بعلامة تجارية وأنه اسم تجارى مشتق من لقب الأسرة التى ينتمى إليها الطاعن والمطعون عليهما الأول والثانى .

(الطعن رقم ١٢١ سنة ٢٥ ق جلسة ١٠/١٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ٧٦٣) .

الغرض من العلامة التجارية - على ما يستفاد من المادة الأولى من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٣٩ - هو أن تكون وسيلة لتمييز المنتجات والسلع ويتحقق هذا الغرض بالمغايرة بين العلامات التى تستخدم فى تمييز سلعة معينة بحيث يرتفع اللبس بينها ولا يقع جمهور المستهلكين فى الخلط والتضليل ، ومن أجل ذلك وجب لتقدير ما إذا كانت للعلامة ذاتية خاصة متميزة عن غيرها النظر إليها فى مجموعها لا الى كل من العناصر التى تتركب منها - فالعبرة ليست باحتواء العلامة على حروف أو رموز أو

صور مما تحتويه علامة أخرى - وانما العبرة هي بالصورة العامة التي تنطبع في الذهن نتيجة لتركيب هذه الصورة أو الرموز أو الصور مع بعضها وللشكل الذي تبرز به في علامة أو أخرى بصرف النظر عن العناصر التي تركبت منها وعما اذا كانت الواحدة منها تشترك في جزء أو أكثر مما تحتويه الأخرى .

(الطعن رقم ٤٣٠ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٠/١/٢٨ س ١١ ص ١٠٠) .

قاعدة « الغش يبطل التصرفات » هي قاعدة قانونية سليمة ولو لم يجز بها نص خاص في القانون وتقوم على اعتبارات خلقية واجتماعية في محاربة الغش والخديعة والاحتيال وعدم الانحراف عن جادة حسن النية الواجب توافره في المعاهدات والتصرفات والاجراءات عموما صيانة لمصلحة الأفراد والجماعات . فاذا كان الحكم قد اعتمد على هذه القاعدة قضائه ببطالان رسو المزااد فانه لا يكون قد خالف القانون .

(.الطعن رقم ٣٤٥ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٩ س ٧ ص ١٦٨) .

لقاضى الموضوع سلطة تامة في استخلاص عناصر الغش من وقائع الدعوى وتقدير ما يثبت به هذا الغش وما لا يثبت دون رقابة عليه من محكمة النقض في ذلك ما دامت الوقائع تسمح به .

(الطعن رقم ٣٤٥ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٩ س ٧ ص ١٦٨) .

لئن اختلفت دعوى المنافسة غير المشروعة عن دعوى تقليد العلامة التجارية الا انه متى كان الخطأ الذى يسنده المدعى الى المدعى عليه في دعوى المنافسة غير المشروعة هو مجرد تقليد العلامة التجارية فان هذا الخطأ لا يتوافر الا اذا كان التشابه بين العلامتين بحيث يؤدي لتضليل الجمهور واحتمال ايقاعه في اللبس بين العلامتين .

(طعن رقم ١٧٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/١٥ س ١٧

ص ١٩١٩) .

تقرير قيام التشابه الخادع بين علامتين أو عدم وجوده هو من المسائل التي تدخل في سلطة قاضى الموضوع ومن ثم فلا معقب عليه من

محكمة النقض فى ذلك ما دام قد استند الى أسباب تؤدى الى النتيجة
التي انتهى اليها .

(طعن رقم ١٧٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/١٥ س ١٧
ص ١٩١٩) .

الغرض من العلامة التجارية - على ما يستفاد من المادة الأولى
من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ - هو أن تكون وسيلة لتمييز المنتجات
والسلع ويتحقق هذا الغرض بالمغايرة بين العلامات التي تستخدم في
تمييز سلعة معينة بحيث يرتفع اللبس بينها ولا يقع جمهور المستهلكين
فى الخلط والتضليل ومن أجل ذلك وجب لتقرير ما اذا كانت للعلامة ذاتية
خاصة متميزة عن غيرها النظر اليها فى مجموعها لا الى كل من العناصر
التي تتركب منها فالعبرة ليست باحتواء العلامة على حروف أو رموز أو
صور مما تحتويه علامة أخرى وانما العبرة هى بالصورة العامة التي
تنطبع فى الذهن نتيجة لتركيب هذه الحروف أو الرموز أو الصور على
بعضها وللشكل الذى تبرز به فى علامة أو أخرى بصرف النظر عن العناصر
التي تركبت منها وعما اذا كانت الواحدة منها تشترك فى جزء أو أكثر
مما تحتويه الأخرى .

(طعن رقم ٤٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٧/١/٢٦ س ١٨ ص ٢٥٦) .

لتقدير ما اذا كانت للعلامة اتجارية ذاتية خاصة متميزة عن غيرها
يجب النظر اليها فى مجموعها لا الى كل من العناصر التي تتركب منها
فالعبرة ليست باحتواء العلامة على حروف مما تحتويه علامة أخرى وانما
العبرة هى بالصورة العامة التي تنطبع فى الذهن وللشكل الذى تبرز به
هذه الحروف فى علامة أخرى ولوقع نطق مجموع الكلمة فى السمع فلا
يهم اذن اشتراك علامة مع أخرى فى بعض حروفها اذا كان لا يؤدى الى
اللبس أو الخلط بينهما .

(طعن رقم ٤٩٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/٦/٢٠ س ١٩
ص ١٢١٢) .

الفصل فى وجود أو عدم وجود تشابه بين علامتين تجاريتين من

شأنه أن يخذع جمهور المستهلكين به هو مما يدخل فى السلطة التقديرية لتأضى الموضوع ولا معقب عليه فى ذلك من محكمة النقض متى كانت الأسباب التى استند اليها من شأنها أن تبرر النتيجة التى انتهى اليها .

(طعن رقم ٤٩٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/٦/٢٠ س ١٩ ص ١٢١٢) .

وان كان مؤدى المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ أنه يترتب على كسب ملكية العلامة التجارية حق خاص لصاحبها يخوله وحده استعمال العلامة ومنع الغير من استعمالها الا أن الاعتداء على هذا الحق لا يتحقق الا بتزوير لعلامة أو تقليدها من المزااحمين لصاحبها فى صناعته أو تجارته .

(طعن رقم ٤٣٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/٢٦ س ١٩ ص ١٥٧٧) .

استخدام علامة لتمييز منتجات معينة لا يمنع الغير من استخدام نفس العلامة لتمييز منتجات أخرى مختلفة عنها إختلافاً يمتنع معه الخلط بينهما . وقدير قيام التشابه أو الاختلاف بين المنتجات وبعضها هو مما تستقل به محكمة الموضوع .

(طعن رقم ٤٣٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/٢٦ س ١٩ ص ١٥٧٧) .

متى نفى الحكم أن العلامة التجارية - محل النزاع - تحتوى على اسم تجارى وهمى أو مقلد أو مزور للشركة الطاعنة فإنه لا تتوافر شروط تطبيق المادة الثامنة من اتفاقية اتحاد باريس الخاصة بحماية الملكية الصناعية ويكون النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق هذه المادة على غير أساس .

(طعن رقم ٤٣٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/٢٦ س ١٩ ص ١٥٧٧) .

إذا كان ما وقع من المتهم هو أنه باع صابونا من صنعه وعليه بيانات غير مطابقة لهذه الحقيقة فذلك يعتبر فى القانون ضرباً من ضروب

الغش التجارى فى البضاعة ، والعقاب عليه يكون بمقتضى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية لا بمقتضى القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٢٨ الخاص بتنظيم صناعة الصابون وتجارته .

(طعن رقم ١٢٦٣ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/٦/٧) .

انه يبين من تعريف البيان التجارى الوارد فى المادة ٢٦ من قانون العالقات والبيانات التجارية ومن المواد التالية لها أن الشارع انما قصد حماية الجمهور من كل تضليل فى شأن حقيقة ما يعرض عليه من منتجات ، ولذلك فقد أوجب أن يكون ما يتعلق بها من البيانات التى تعرف بها لدى الناس مطابقا للحقيقة ، وسوى فى ذلك بين ما يوضع على ذات المنتجات المعروضة وما يوضع على المحال أو المخازن أو بها ، وبين ما يوضع على عنواناتها أو الأغلفة أو الفواتير أو أوراق الخطابات أو وسائل الاعلان وغير ذلك مما يستعمل فى عرض البضائع على الجمهور ، وقضى بمعاقبة من يخالف هذه الأحكام . فمناط العقاب اذن أن يكون للبيان أثر فى التضليل فى شأن منتجات أعدت بالفعل للعرض على الجمهور ولا يشترط أن يكون البيان موضوعا على المنتجات ذاتها .

(طعن رقم ١٢٧٩ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/١٢/١١) .

ان الشارع حين أورد بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ النصوص الخاصة بتنظيم وحماية الملكية الصناعية ضمانا للمصالح المختلفة للتجار والمنتجين مع مراعاة جمهور المستهلكين الأمر الذى اقتضاه أن ينشئ واذن فإذا كان واقعة الدعوى ليس فيها ما يفيد أن العلامات موضوع نظاما خاصا لتسجيل العلامات التجارية ، قد فرض فى المادة ٢٣ منه جزاء لحماية العلامات التجارية التى تم تسجيلها وفقا للقانون ، كما حدد على سبيل الحصر فى المادة الخامسة ما لا يجوز - للاعتبارات التى رآها - تسجيله كعلامة تجارية ، ثم فرض عقوبة على من يسعى الى تفويت غرضه فيقدم على استعمال ما حظر تسجيله من ذلك ، ونص على هذه العقوبة فى الفقرة الثانية من المادة ٢٤ وهى بصيغتها والغرض منها لا تشمل العلامات التى ليس فيها فى حد ذاتها ما يحول دون تسجيلها . واذن فإذا كان واقعة الدعوى ليس فيها ما يفيد أن العلامات موضوع المحاكمة هى مما حظرت المادة الخامسة المذكورة تسجيله فان أدانة

المتهم عن استعمال عاملات في الحالة المنصوص عليها في الفقرة من المادة ٥ المذكورة. تكون غير صحيحة . إلا أن ذلك ليس من شأنه أن يؤثر في سلامة الحكم من حيث العقوبة ما دام لم يحكم على المتهم إلا بعقوبة واحدة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة الأخرى التي أدانة من أجلها أيضا .

(ظعن رقم ١٢٧٩٠ لسنة ١٤٠٠ ق جلسة ١٠/١٢/١٩٤٤) .

أن الغرض الأساسي الذي توخاه الشارع من النص في المادة ٢٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ على وجوب مطابقة البيان التجاري للحقيقة هو رعاية مصلحة المستهلكين . ومن أجل ذلك لم تقتض النصوص الخاصة بالبيانات التجارية وجود علامات مسجلة ، بل اكتفت بالنص فيما نصت عليه على أن يعتبر بيانا تجاريا أي إيضاح يتعلق بالاسم أو الشكل الذي تعرف به البضاعة . فإذا كانت المحكمة قد أثبتت على المتهم أن الشركة التي يديرها لصنع الطرابيش قد اتخذت لمصنوعاتها التي تعرضها للبيع رسوما ورموزا وعلامات مماثلة تمام المماثلة ، من حيث وضعها وأشكالها وكتابتها للعلامات والرسوم والأشكال الخاصة بصنف الطرابيش الواردة من شركة تشيكوسلوفاكيا الأجنبية ، وذلك دون أن يكون لشركته أي حق في استعمال تلك العلامات ، فهذا يكفي لتحقيق الجريمة التي أدانته فيها وهي عرصة للبيع طرابيش تحمل بيانا تجاريا لا يطابق الحقيقة ، بصرف النظر عن تسجيل أو عدم تسجيل العلامات التجارية للشركة التي انتحل هو الرسوم والأشكال والعلامات التي تعرف بها بضائعها .

(ظعن رقم ١٢٩٧٠ لسنة ١٤٠٠ ق جلسة ٢٩/١/١٩٤٥) .

أن ملكية العلامة التجارية هي لمن سبق له أن استخدمها قبل غيره والتسجيل لا ينشئ الملكية بل يقررها ، وهو لا يصبح منشئا لحق الملكية إلا إذا استخدمت العلامة بصفة ظاهرة مستمرة خمس سنوات من تاريخه على أن يبقى لمن له الأسبقية في استخدام العلامة حق وضع اليد عليها . وإذا كانت الفقرة الأولى من المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ يجرى نصها بمعاقبة « كل من زور علامة تم تسجيلها طبقا للقانون أو

قلدها بطريقة تدعو الى تضليل الجمهور وكل من استعمل بسوء القصد علامة مزورة أو مقلدة » ، وكان لا يتصور عقلا أن يعتبر واضع اليد على العلامة السابقة ولو لم يطلب تسجيلها مستعملا لعلامة لاحقة فان المعاقبة على هذا الفعل لا تكون صحيحة .

(طعن رقم ٣٥٤ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/٥/٣) .

تقرير وجود تشابه بين علامتين تجاريتين من شأنه أن يخدع جمهور المستهلكين هو من المسائل الموضوعية التي تدخل في سلطة قاضي الموضوع بلا معقب عليه من محكمة النقض متى كانت الأسباب التي اقيم عليها تبرر النتيجة التي انتهى اليها .

(طعن رقم ٣٣١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٤/٢/٤) .

متى كان الحكم قد قرر أن رسم نصف القرش المثقوب الذي اتخذه المطعون عليه علامة تجارية مميزة لبضاعته لا يعتبر شعارا للدولة يمتنع عليه اتخاذه فان هذا الذي قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون .

(طعن رقم ٣٣١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٤/٢/٤) .

انه وان كان من مقتضى نص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ أن يترتب على كسب ملكية العلامة التجارية حق خاص لصاحبها يذوله استعمال العلامة وحده ومنع الغير من استعمالها ، الا أن الاعتداء على هذا الحق لا يتحقق لا بتزوير العلامة أو بتقليدها من المزااحمين لصاحبها في صناعته أو تجارته وعندئذ فقط يتولد لصاحب العلامة الحق في مطالبة المزور أو المقلد بالتعويض واذن فمتى كانت الطاعنة قد أسست دعواها بالتعويض على حصول تزوير أو تقليدها لعلامتها التجارية من جانب المطعون عليه ، وكان ثبوت التزوير أو التقليد يقتضى وجود تشابه بين العلامتين من شأنه أن يؤدي الى تضليل الجمهور أو خدعة ، وكان قيام التشابه بين العلامتين من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع ، وكانت المحكمة إذ نفت وجود التشابه بين العلامتين أقامت قضاءها على الأسباب السائغة التي أوردتها فان النعي عليها بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

(طعن رقم ٣٣١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٤/٢/١١) .

إذا كان المدعى قد طلب في دغواه شطب تسجيل العلامات التجارية الذي أجراه المدعى عليه وصدر فيها الحكم الابتدائي قبل ترخيص الحارس العام على أموال الألمان للمدعى عليه باستعمال هذه العلامات ، فإن الطلبات في الدعوى لا تكون واردة على ما نهى عنه الشارع بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٥ الخاص بإضافة المادة ١٠ مكررة للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية والذي منع سماع أية دعوى الغرض منها الطعن في أى تصرف أو أمر أو تدبير أو قرار وبوجه عام أى عمل أمرت به أو تولته السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية أو مندوبوها أو وزير المالية أو أحد الحراس العاميين أو مندوبوهم عملاً بالسلطة المخولة لهم بمقتضى نظام الأحكام العرفية .

(طعن رقم ١٠١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٥/٦/٢٣) .

لا محل للقول بأن المادة السادسة من اتفاقية باريس الموقع عليها في ٢١/١٢/١٩٤٥ والتي صدر بها القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٧ قد نسخت حكم المادة ١٨ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ ذلك أن المادة السادسة من الاتفاقية المذكورة قد نصت على أن لكل من الحكومات الموقعة أن تحتفظ أو تتصرف في الأموال الألمانية المعادية وفقاً للإجراءات التي تراها ملائمة ، وظاهر أن المراد بكلمة الأموال الألمانية في هذا الصدد أنها لا تنصرف إلا إلى ما يعتبر مالا بحسب شريعة كل بلد ، ولما كانت العلامات التجارية في مصر بحسب قانونها المحلى لا تعتبر مالا مستقلاً بذاته مما تجوز حيازته أو تملكه أو مصادرته فإنه لا يجوز اعتبارها ما لا تقوم عليه الحراسة على الرعايا الألمان ولا يكون ثمة تعارض بين المادة ٦ من اتفاقية باريس والمادة ١٨ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ وإذا انتفى التعارض امتنع النسخ .

(طعن رقم ١٠١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٥/٦/٢٣) .

منع الشارع بنص المادة ١٨ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ نقل ملكية العلامة التجارية أو رهنها أو الحجز عليها منفصلة عن المثل التجاري أو مشروع الاستغلال وذلك حماية للجمهور من الخديعة ومنعاً لتضليله بالنسبة لمصدر البضاعة ولا يجوز الاستناد في إباحة التصرف

فى العلامة التجارية مستقلة عن المحل الى نص المادة ١٩ من القانون المذكور ان الواضح من هذه المادة أن الشارع لم ير اصدار ما سبق تقريره فى المادة السابقة من منع نقل ملكية للعلامة منفصلة عن المحل التجارى أو مشروع الاستغلال وانما قصد اجازة بيع المحل التجارى دون علاماته التجارية عند الاتفاق على ذلك وعلة هذه الاباحة أن صاحب المحل قد يرى عند نقل ملكية محله الاحتفاظ بعلاماته اما لاعادة استعمالها لنفسه أو حبسها عن التداول أو لأى غرض آخر وأما فى حالة عدم الاتفاق فان التصرف يشمل المحل بعلاماته التجارية لارتباطها الوثيق بالمحل أو مشروع الاستغلال الوارد عليه التصرف وباعتبارها من توابعه • ولا تفيد عبارة النص المذكور ولو من طريق مفهوم المخالفة امكان التصرف فى العلامة مستقلة عن مصنعها لأن هذا الحكم قد تقرر منعه وعدم اجازته فى المادة السابقة ولو كان مراد الشارع اباحة ذلك لما عنى بايرادة فى المادة ١٨ من القانون المذكور كأصل تشريعى مقرر ولكان ذلك مما يتعارض مع غرضه الأساسى الذى أوضحه بجلاء فى مذكرته التفسيرية تمشيا مع ما هو متبع فى بعض الدول •

(طعن رقم ١٠١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٥/٦/٢٣) •

الحظر الوارد فى المادة ١٨ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الذى يمنع نقل ملكية العلامة التجارية منفصلة عن مصنعها قد جاء عاما ومطلقا دون تقييد بما اذا كان المصنع الذى تتبعه موجودا فى مصر أو فى الخارج وليس فى نصوص لائحة القانون المشار اليه ما يتعارض مع هذا المبدأ •

(طعن رقم ١٠١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٥/٦/٢٣) •

الغرض من العلامة التجارية - على ما يستفاد من المادة الأولى من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ - هو أن تكون وسيلة لتمييز المنتجات والسلع • ويتحقق هذا الغرض بالمغايرة بين العلامات التى تستخدم فى تمييز سلعة بحيث يرتفع اللبس بينهما ولا يقع جمهور المستهلكين فى الخلط والتضليل ، ومن أجل ذلك وجب لتقدير ما اذا كان للعلامة ذاتية خاصة مميّزة عن غيرها ، النظر اليها فى مجموعها لا الى كل عنصر من العناصر التى تتركب منها ، فالعبرة اذن ليست باحتواء العلامة على

حروف أو رموز أو صور مما تحتويه علامة أخرى ، وإنما العبرة هي بالصورة العامة التي تنطبع في الذهن نتيجة لتركيب هذه الحروف أو الرموز أو الصور مع بعضها وللشكل الذي تبرز به في علامة أخرى بصرف النظر عن العناصر التي تركبت منها وعما إذا كانت الواحدة منها تشترك في جزء أو أكثر مما تحتويه الأخرى .

(طعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٢/١١/٢٢ س ١٣ ص ١٠٦٣) .

أجازت المادة ١٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٠٣٩ لصاحب الشأن أن يعارض في تسجيل العلامة التجارية فإذا كان يبين من تقارير الحكم المطعون فيه أن ورثة المالك الأصلي للعلامة التجارية قد قدموا هذه العلامة ومحلهم التجاري ضمن الحصص العينية التي اشتركوا بها في رأس مال الشركة المطعون عليها فإن هذه الشركة - وقد انتقلت إليها العلامة التجارية بمقتضى عقد الشركة - تعتبر صاحبة شأن في حكم المادة ١٢ سالف الذكر .

(طعن رقم ٣٩٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٣/١/٢٤ س ١٤ ص ١٨٠) .

الغير الذي لا يحتج عليه بنقل ملكية العلامة التجارية إلا بعد التأشير والاشهار وفقا لنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ هو كل من يثبت له على العلامة المبيعة حق عيني بعوض .

(طعن رقم ٣٩٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٣/١/٢٤ س ١٤ ص ١٨٠) .

ملكية العلامة التجارية حسبما تقضى به المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ وكما استقر عليه قضاء محكمة النقض لا تستند الى مجرد التسجيل بل ان التسجيل لا ينشئ بذاته حقا في ملكية العلامة ، اذ ان هذا الحق ولید استعمال العلامة ولا يقوم التسجيل الا قرينة على هذا الحق يجوز دحضها لمن يدعى أسبقيته في استعمال العلامة الا ان تكون قد استعملت بصفة مستمرة خمس سنوات على الأقل من تاريخ التسجيل دون ان ترفع بشأنها دعوى حكم بصحتها .

(طعن رقم ٤١٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٤/٤/٩ س ١٥ ص ٥٣٥) .

ما تختص به ادارة التسجيل بموجب المادتين ١٢ و ١٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ عند المعارضة فى تسجيل العلامة التجارية هو بحث ما اذا كان الاعتراض على قبول تسجيلها يقوم على أسباب جديّة أم لا .
أما النزاع الذى يدور حول ملكية العامة فتختص به المحاكم دون حاجة الى انتظار قرار ادارة التسجيل فى المعارضة بالقبول أو الرفض .

(طعن رقم ٤١٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٤/٤/٩ س ١٥ ص ٥٣٥) .

ملحق

بالقوانين والقرارات المتعلقة
بموضوع هذا الكتاب

القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠

بشان الألبان ومنتجاتها

بعد الديباجة :

مادة ١ - اللبن المسموح بتداوله هو لبن الجاموس أو البقر أو الماعز أو الغنم .

ويقصد باللبن فى تطبيق أحكام هذا القانون الاقراز الطبيعى للغدد اللبنية الناتج من الحليب الكامل لماشية ثديية أو أكثر من نوع واحد والمزوج مزجا جيدا وذلك خلال مدة الرضاعة وبعد انقضاء فترة اللبان .

واللبن المحلوب من حيوان خلاف الجاموس يجب أن تميز أوعيته وعبواته وأن يعلن عن نوع الحيوان المحلوب منه بالطريقة التى يقررها وزير الصحة العمومية والا اعتبر لبن جاموس .

ولا يجوز تداول لبن خليط من الألبان ماشية مختلفة الأنواع .

مادة ٢ - يحظر بيع اللبن أو عرضه أو حيازته بقصد البيع مالم يكن نظيفا طازجا محتفظا بجميع خواصه الطبيعية خاليا من الشوائب والقاذورات والمواد الملوثة ولم ترفع درجة حرارته صناعيا ولم ينزع شئ من قشده .

ولوزير الصحة العمومية أن يصدر قرارا بالمواصفات والمقاييس الخاصة باللبن ومنتجاته .

مادة ٣ - لا يجوز حلب الحيوان بقصد بيعه أو استعماله فى تحضير منتجات الألبان أو غيرها فى الحالات الآتية :

(١) اذا كان مصابا بأى نوع من أنواع التدرن وكان مشتبه فى إصابته به . الى أن تتضح نتيجة فحصه باختبار تيوبركلين .

(ب) اذا كان مصابا أو مشتبه في اصابته بالحمى الفحمية أو الكلب أو الجدري أو القطر الشعاعى (الاكتيوميكوز) .

(ج) اذا كان مصابا بحمى ناشئة عن الولادة أو التسمم الدموى .

(د) اذا كان مصابا بمرض الفم والقدم (الحمى القلاعية) أو مرض الاجهاض المعدى .

(هـ) . اذا كان مصابا بالتهاب الضرع أو المصحوب بتقيح

(و) اذا كان هزيلا أو مصابا بمرض فى أعضائه التناسلية يتسبب منه خروج افرازات غير طبيعية .

(ز) اذا كان فى حالة غيبوبة .

(ح) اذا كان يعالج بعقاقير غير طبية سامة تفرز مع اللبن

ولوزير الصحة العمومية بالاتفاق مع وزير الزراعة أن يصدر قرارا بحذف حالات أو اضافة أخرى .

مادة ٤ - على صاحب الماشية الحلوب وراعيها وحارسها فى الحالات المبينة فى المادة السابقة اخطار القسم البيطرى المختص بمجرد ظهور أعراض المرض، أو الاشتباه فيه .

ولأطباء القسم حق التفتيش عليها أينما وجدت للتأكد من سلامتها ولهم اختبارها بالتايوبركلين أو بأية طريقة أخرى .

مادة ٥ - تجرى عمليات الحلب والعمليات التى تليها مباشرة من تبريد وتبريد وغير ذلك طبقا للشروط التى تصدر بقرار من وزير الصحة العمومية بعد الاتفاق مع وزير الزراعة .

مادة ٦ - يجب أن تكون العربات والسيارات وغيرها من الوسائل التى تستعمل فى نقل اللبن أو توزيعه أو بيعه مطابقة للنماذج ومستوفية للشروط التى يقررها وزير الصحة العمومية .

يجوز نقل اللبن المعد للبيع مع المياه ولبن الفرز أو مع أية مادة

أخرى يكون لها تأثير على خواص اللبن أو من شأنها أن تعرضه
للتلوث .

مادة ٧ - مع عدم الإخلال بأحكام المرسوم الصادر في ١٣ أبريل
سنة ١٩٤٦ بشأن الأوعية التي تستعمل في المواد الغذائية يجب أن تكون
الأوعية المعدة لنقل اللبن أو توزيعه أو بيعه مطابقة للنماذج التي يقررها
وزير الصحة العمومية على أن تقدم الأوعية لمكتب الصحة المختص لختمها
قبل استعمالها ولا يجوز استخدامها لأي غرض آخر .

مادة ٨ - على كل من يشتغل في محل بيع أو صناعة اللبن أو
منتجاته أو في نقل اللبن أو منتجاته أو في بيعه أو توزيعه أن يحصل على
شهادة من إدارة الصحة المختصة تثبت أنه خال من الأمراض المعدية وغير
حامل لجراثيمها ويجب تجديد هذه الشهادة سنوياً ولا يجوز استخدام
من لا يكون حاملاً لها .

مادة ٩ - لوزير الصحة العمومية أن يمنع بقرار منه بيع اللبن في
أي جهة بواسطة الباعة الجائلين وأن يقصر بيعه على معامل ومحال بيع
اللبن المرخص لها .

وفي الجهات التي يصدر في شأنها هذا القرار يكون توزيع اللبن
في زجاجات أو أوعية محكمة الغلق .

مادة ١٠ - يجوز في حالة وقوع مخالفة ضارة بالصحة العامة
وبغير إخلال بالمحاكمة الجنائية أن يأمر القاضي الجزئي على وجه
الاستعجال بوقف العمل في محال بيع وتوزيع اللبن ومنتجاته .

وإذا لم يقم المخالف بإزالة الضرر خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ
الأمر بالوقف جاز للوزير الأمر بإغلاق المحل إلى أن تزول أسباب
المخالفة .

مادة ١١ - يكون للموظفين ، الذين يندبهم وزير الصحة العمومية
باتفاق مع وزير التجارة والصناعة والزراعة لتنفيذ أحكام هذا القانون
والقرارات المنفذة له ، صفة رجال الضبطية القضائية . ولهم بهذه الصفة
حق الدخول في محال إنتاج وصناعة وحفظ وخزن وعرض وبيع اللبن

ومنتجاته ووسائل نقله فى أى وقت للتفتيش وأخذ العينات اللازمة للتحليل وذلك مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش المعدل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨ .

مادة ١٢ - مع عدم الاخلال بتطبيق أية عقوبة أشد ينص عليها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش المعدل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨ أو أى قانون آخر يعاقب كل من ارتكب مخالفة لأحكام المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٩ والقرارات الصادرة بتنفيذها مع علمه بذلك بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيها ولا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين . وللادارة الصحية اعدام اللبن أو منتجاته المغشوشة أو التالفة أو الضارة بالصحة وذلك مع مراعاة أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ سالف الذكر .

ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من حال دون تأدية الموظفين المشار اليهم فى المادة السابقة أعمال وظائفهم بمنعهم من دخول المصانع أو المخازن أو المتاجر أو من الحصول على عينات أو بأية طريقة أخرى .

ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تتجسر عشرة جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ والقرارات الصادرة بتنفيذها .

مادة ١٣ - يلغى قرار وزير الداخلية الصادر فى ١٨ مايو سنة ١٩٢٥ بوضع لائحة لمراقبة نقل وبيع اللبن الحليب واللبن الرايب وجميع القرارات الصادرة بسريانها على مدن أخرى غير القاهرة وكذا قرار رئيس القومسيون البلدى الصادر فى ٤ مارس سنة ١٩١٤ بوضع لائحة بيع اللبن بالاسكندرية .

مادة ١٤ - على وزارة الصحة العمومية والزراعة والتجارة والصناعة والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون . ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ولوزير الصحة العمومية اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

قرار وزير الصحة

في شأن المواصفات والمقاييس
الخاصة بالألبان ومنتجاتها

مادة ١ - (١) يجب أن تتوافر في الألبان المسموح بتداولها
المقاييس الآتية :

(أ) لبن الجاموس - يجب ألا تقل المواد الدسمة فيه عن ٥ر٥٪
والمواد الصلبة غير الدسمة فيه عن ٨٧٥ر٨٪ .

(ب) لبن بقر - يجب ألا تقل المواد الدسمة فيه عن ٣٪ والمواد الصلبة
غير الدسمة فيه عن ٨٥ر٨٪ .

(ج) لبن الماعز - يجب ألا تقل المواد الدسمة فيه عن ٢ر٥٪
والمواد الصلبة غير الدسمة فيه ٧٥ر٧٪ .

(د) لبن الأغنام - يجب ألا تقل المواد الدسمة فيه عن ٤٪ والمواد
انصلبة غير الدسمة عن ٩٪ .

مادة ٢ - تشغيل منتجات الألبان الغذائية :

(أ) اللبن المجبن ويتضمن الجبس والمغلى والمعقم والمبستر .

(ب) اللبن المنزوع قشده ويتضمن الخض والقرز والزائب .

(ج) اللبن المتخمز ويتضمن الزبادى والزبادى كئيرى
والاسيدوفيلس .

(د) اللبن المحفوظ ويتضمن المركز والمبخر والمجفف .

(هـ) القشدة والزبدة والمسلى والجبن .

(١) الوقائع المصرية عدد رقم ١٠٣ الصادر في ٧ يوليو سنة

١٩٥٢ .

وتجهز من الألبان المسموح بتداولها ويجب بصفة عامة أن تكون محتفظة بخواصها الطبيعية ونظيفه وخالية من جميع عوامل التلف والفساد والغش . والشوائب والتانورات والزناخة والمواد الغريبة والحافضات كما يجب أن يتوافر في كل منها الشروط الخاصة المبينة بعد

مادة ٣ - تشترط في الألبان المجهزة ما يأتي :

(أ) اللبن المجبن ويجب أن يكون قد عرض بطريقة آلية للضغط حتى تتجزأ حبيبات الدسم الى جزئيات صغيرة موزعة بانتظام في مصل اللبن بحيث لا يمكن فصلها بالفرز أو النض بالطرق العادية وإذا ترك لتر منه ٤٨ ساعة في زجاجة سعتها لتر ثم قذن الدهن في العشر العلوى منه فإن نسبته المئوية في هذا الجزء لا يجوز أن تزيد على نسبته في جميع اللبن بعد الخلط بما لا يجاوز ٥ ٪ .

(ب) اللبن المغلى : يجب أن ترفع حرارته الى درجة الغليان ولا يستهلك الا في الحال التي يجهز فيها .

(ج) اللبن المعقم : يجب أن يكون قد جبن ثم عرض لدرجات حرارة مددا توافق عليها وزارة الصحة العمومية بحيث لا تقل درجة الحرارة عن ١٠٠ سنتيجراد وأن تجرى عملية التعقيم في الأوعية المعدة للبيع والتي تغلق غلقا محكما بعد عملية التعقيم مباشرة وأن لا تطرا عليه أى تغير في خواصه الطبيعية اذا حفظ في درجة حرارة قدرها ٣٧° مئوية لمدة ثلاث أيام .

(د) اللبن المبستر يجب أن تعرض كل جزئياته لدرجة من الحرارة ولوقت معين دفعة واحدة فقط وبالمطريقة التي توافق عليها وزارة الصحة العمومية حتى تباد جميع الميكروبات المرضية وتطبق عليها المقاييس العلمية المعروفة لهذا النوع بحيث يسكون مطابقا لاختبار الفوسفاتير ، ويجب أن يرد فورا لدرجة تقل عن ١٠ سنتيجراد بعد رفعه لتلك الدرجة من الحرارة .

(هـ) اللبن المنزوع قشده : يجب أن يكون ناتجا من الألبان أو القشدة بعد نزع الدسم منها كله أو بعضه بالطرق الميكانيكية المعروفة أو

بطريقة القشرد أو الخض ولو بغير إضافة أية مادة اليها ويجب فى الأنواع الطازجة أو غير الحامضة منه عدم التجبن عند الغليان ويقصر بيعه أو عرضه للبيع فى معامل الألبان ، والمحال المرخص لها ، وأنواعه هى :

١ - لبن منزوع قشده : وهو الناتج من اللبن الطازج بعد نزع الدسم منه كلية . ويجب ألا تقل المواد الصلبة غير الدسمة فيه عن ٩٢٪ إذا كان لبن جاموس وعن ٨٧٪ إذا كان لبن بقر وعن ٧٧٪ إذا كان لبن ماعز وعن ٩٢٪ إذا كان لبن أغنام .

٢ - لبن رائب : وهو الناتج الحامض من اللبن ، بعد نزع الدسم منه جزئيا بطرق القشرد دون أن يتعرض لارتفاع فى درجة حرارته ، ويجب أن يكون الحد الأدنى للمواد الصلبة غير الدسمة فيه مطابقا فى مقاييسه للبن المنزوع قشده .

٣ - لبن خض : وهو السائل الناتج طازجا أو حامضا من اللبن أو القشدة بعد عملية الخض .

مادة ٤ - يجب أن تتوافر فى الألبان المتخمرة الشروط الآتية :

(أ) اللبن الزبادى : هو الناتج من اللبن الطبيعى بعد تعرضه للغليان وإضافة خمائر حمض اللينيك الخاصة بالزبادى اليه ويجب أن يكون طبيعيا فى خواصه وخاليا من الخمائر الغريبة ومحتويا على مقدار كبير من خمائر الزبادى الحية .

(ب) لبن زبادى كفيرى وهو الناتج من المتخمر الكحولى للبن الطبيعى بعد غليه وإضافة الخمائر الخاصة بهذا النوع اليه . ويجب أن يكون طبيعيا فى خواصه محتويا على مقدار كبير من خمائر الكافيرى الحية .

(ج) اللبن الأسيدوفيلس : هو الناتج من تخمر اللبن المغلى بواسطة باشيلس أسيدوفيلس اللبن ويجب أن لا ينزع منه أو يضاف اليه أية مادة سوى الخمائر الخاصة لكل نوع وأن يجهز من الألبان الكاملة الدسم وأن يحتوى على مقدار كبير من باشيلس الأسيدوفيلس اللبن

الحمية • وأن يتوافر فيه جميع المقاييس الموضوعة للبن الحليب الكامل الدسم الذى صنع منه أصلا وذلك مع مراعاة تغيير التركيب فى بعضها بسبب عمليات الصناعة •

مادة ٥ - الألبان المحفوظة التى تجهز بالطرق والأجهزة التى توافق عليها وزارة الصحة العمومية ويجب أن تكون خالية من الميكروبات المرضية والتلوث المرضى وأنواعها •

(أ) لبن مركز أو مبخر : وينتج من تركيز اللبن الخام أو المنزوع دسمة كليا أو جزئيا حتى يتبخر منه مقدار من المياه لا يقل عن نصف الكمية الموجودة به أصلا دون أن يضاف إليه أية مادة غريبة سوى السكر من الأنواع المحلاة ويتنوع هذا اللبن الى :

١ - مركز غير محلى وينتج من تبخر اللبن الكامل الدسم •

٢ - مركز محلى وينتج من تبخر اللبن الكامل الدسم مع اضافة السكر اليه :

٣ - مركز منزوع قشدة غير محلى وينتج من تبخر اللبن المنزوع قشدة كليا أو جزئيا أو خليط من هذا اللبن واللبن الكامل الدسم •

٤ - مركز منزوع قشدة محلى • وينتج من تبخر اللبن المنزوع قشدة مع اضافة السكر اليه •

(ب) لبن مجفف وينتج من تبخر اللبن الكامل الدسم أو المنزوع منه الدسم كليا أو جزئيا بالطرق الميكانيكية المعروفة دون أن ينزع منه أو يضاف إليه أية مادة أخرى ويجب أن يكون طبيعيا فى خواصه خاليا من جميع المواد الغريبة كالمواد القلوية أو الحافظة أو الدهون الغريبة أو المعادن السامة • ولا تزيد نسبة الماء فيه على ٥٪ وإذا أضيف اليه الماء أنتج سائلا متجانسا يشبه اللبن الطازج فى خواصه الطبيعية ويجوز اضافة اللبن اليه •

مادة ٦ - القشدة هى الجزء من اللبن الغنى بمواده الدسمة والنتج من الألبان الطازجة أو الحامضة بواسطة القشدة أو بالطرق الميكانيكية المعروفة ويجب ألا تتجنب اذا عرضت للغليان ولا تزيد حموضتها

على ٢٪ مقدرة كحمض اللبنيك ويستثنى من ذلك النوع الحامض ويجب
لا تقل نسبة الدسم فيها عن ٥٣٪ .

مادة ٧ - القشدة المبسترة : هي التي تعرضت لعملية البسترة
وذلك بأن يعرض كل جزء من أجزائها لدرجة حرارة معينة ولو وقت معين يكفى
لخلوها من الميكروبات المرضية. وذلك بالطريقة التي توافق عليها وزارة
الصحة العمومية .

مادة ٨ - الزبد هو الناتج غير المتغير من اللبن أو القشدة أو
الاثنين معا. وذلك بالطريقة الميكانيكية أو اليدوية المعروفة ، ويجب أن
يكون طبيعيا في خواصه وخاليا من الميكروبات المرضية أو الزناخة أو
القاذورات والحشرات والشوائب الأخرى المعدنية والحيوية والمواد
الطارئة. الحافظة سوى ملح بنسبة ٢٪ على الأكثر . ويجب أن يحفظ في
أماكن جيدة التهوية معتدلة الحرارة نظيفة بعيدة عن المواد ذات الرائحة
والأقربة والقاذورات والذباب . والزبد دون تبيان نوعه يعتبر جاموسيا
وأشكال الزبد ومقاييسه هي :

١ - الزبد الطازج أو زبد المائدة أو زبد الشاي أو ما شابه ذلك .
يجب ألا تقل نسبة الدسم فيه عن ٨٠٪ وألا يزيد الماء فيه على ١٨٪
أو ١٦٪ إذا كان فيه ملح الطعام ودرجة الحموضة على ٨٪ .
ويجوز تلوين هذا النوع طبقا للمرسوم الصادر في ٥ مايو سنة
١٩٤٦ بتنظيم مراقبة صنع وبيع واستعمال المواد الملونة التي تستعمل
في تلوين المواد الغذائية .

٢ - زبد قلاحي أو زبد المطبخ أو زبد التخزين أو زبد الطهي .
يجب ألا تقل نسبة الدسم فيه على ٧٨٪ وألا تزيد المياه فيه على
٢٠٪ ودرجة الحموضة على ١٤٪ وألا يحتوى على أية مادة حافظة سوى
ملح الطعام ولا يجوز تلوين هذا النوع .

٣ - زبد مبستر : هو الناتج من القشدة المبسترة بالطرق المعتادة .

مادة ٩ - للزبد المجدد : هو المصنوع من زبد فاسد أو زنخ ويحظر
صنعه أو بيعه أو عرضه للبيع أو جيازته بقصد البيع .

مادة ١٠ - المسلى هو الناتج غير المتعذر من الزبد بعد ازالة جميع الماء والمواد اللاينية غير الدهنية منه تقريبا وذلك بطريقة التسييح مع عدم اضافة أية مادة أخرى اليه سوى ملح الطعام بنسبة لا تزيد على ١٪ ويجب أن يكون طبيعيا فى خواصه وألا تقل نسبة دسم اللبن فيه عن ٥٧٪ أو تزيد نسبة الرطوبة على ١٪ والحموضة على ١٠ والمسلى دون تبين نوعه يعتبر جاموسيا .

مادة ١١ - الجبن : هو الناتج طازجا وناضجا صلبا أو رخوا حلوا أو حامضا من تجبن اللبن الكامل الدسم أو المنزوع قشده كليا أو جزئيا أو من القشدة أو لبن الخض أو من الشرش أو من خليط من بعض المواد السائلة وذلك بواسطة التخمر الطبيعى الناتج من تفاعل سكر اللبن الذى تحول إلى حامض اللبنيك أو بواسطة اضافة أحماض عضوية مناسبة مثل حمض الخليك والستريك والتريتيك واللبنيك أو بواسطة اضافة المنفحة المنفحة أو مواد أخرى غير ضارة توافق عليها وزارة الصحة العمومية .

ويجب أن يكون الجبن ومواد صناعته الأولية فى جميع أدواره خاليا من الدهون الغريبة خلاف دسم اللبن ومن المواد المعدنية أو النشوية أو المعادن ومن الشوائب والقاذورات أو الحشرات أو الميكروبات المرضية ومن المواد السامة الحافظة عدا ملح الطعام ومن التوابل النقية غير المضارة ومن الملونة عدا المسموح بها طبقا للمرسوم سالف الذكر . كما يجب أن يكون طبيعيا فى خواصه ويعتبر تالفا اذا كان هناك تغيير طبيعى فى اللون أو كان فى حالة جفاف متقدم أو ظهرت عليه علامات التعفن غير الطبيعية للنوع أو العطن أو الانتفاخ أو فجوات غير طبيعية بكثرة أو كان حامضا أو زنخا .

ويجوز استعمال الجبن المتعفن أو الأعشاب غير الضارة فى بعض الأصناف التى تستلزم صناعتها ذلك .

ويجوز أيضا طلاء الجبن الجاف من الخارج بمواد معدنية غير ضارة مثل التلك والبارفين أو بمواد نباتية كزيوت الطعام على الا يزيد

مقدارها عن ١٪ وبشرط ايلاغ الادارة الصحية بترخيص المواد المستعملة للطلاء .

ويجوز لوزير الصحة العمومية عند الضرورة التصريح باضافة مواد اخرى معينة بمقادير محدودة أو اشتراطات خاصة .

والجبين بعد تبيان نوعه هو الجبين الكامل الدسم الناتج من لبن الجاموس .

مادة ١٢ - يجب أن يتوافر في الجبين الكامل المسموح بتداوله المقاييس الآتية :

(أ) يجب ألا تقل نسبة الدسم في الجبين الرخو الى المواد الصلبة بما فيها ملح الطعام عن :

١ - جبن أبيض كامل الدسم (١) ٤٥٪ لبن جاموس

٤٠٪ اللبن أخرى

٢ - جبن أبيض نصف دسم ٢٥٪ لبن جاموس

٢٠٪ اللبن أخرى

ويجب ألا تزيد نسبة الماء في الجبين الكامل الدسم على ٦٠٪ وفي الجبن الأبيض النصف دسم على ٦٥٪ .

(ب) الجبن المنزوع منه الدسم (القريش) هو الذى تقل نسبة الدسم فيه عن ٢٠٪ ولا تزيد نسبة الماء فيه على ٧٠٪ .

(ج) الجبن الجاف والمطبوخ يجب ألا تقل نسبة الدسم في كل منها الى المواد الجافة بما فيها ملح الطعام عن :

١ - جبن كامل الدسم ٤٥٪ .

(١) البندين ١ ، ب معدلان بالقرار الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٦ (الوقائع العدد ١٠٣) .

٢ - جبن ٧٥ ر دسم ٣٥٪

٣ - جبن ٥٠ ر دسم ٢٥٪

ويجب ألا تزيد نسبة الماء في الجبن الجاف على ٤٠٪ وفي الجبن المطبوخ على ٥٠٪ ولا يجوز بيع الجبن الرخو أو الجاف أو المطبوخ المستورد أو عرضه للبيع أو حيازته بقصد البيع ما لم يحمل بياناً بنوعه ونسبة الدسم فيه إلى المواد الجافة.

١٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

مرسوم

بتنظيم مراقبة صنع وبيع واستعمال المواد الملونة التي تستعمل في
تلوين المواد الغذائية

مادة ١ : تعتبر المواد الملونة العضوية الصناعية والطبيعية -
عدا ما كان منها مدرجا بالجدولين رقمي ١ و ٢ الملحقين بهذا المرسوم -
ضارة بالصحة فلا يجوز استعمالها في تلوين المواد الغذائية أو في المواد
التي تلامسها .

ويجوز لوزير الصحة العمومية بقرار يصدره أن يضيف إلى
الجدولين المتقدم ذكرهما من المواد الملونة ما يثبت صلاحيته للاستعمال
في المواد الغذائية كما له أن يحذف منها ما يثبت ضرره بالصحة .

مادة ٢ : يجب أن تتوافر في المواد الواردة في الجدولين المنصوص
عليهما في المادة الأولى الشروط الآتية :

- ١ - أن تكون نقية تجارية .
- ٢ - ألا تزيد نسبة الزرنيخ (ز ١١ ٣ أوكسيد الزرنيخ) بها
على عشرة أجزاء في المليون .
- ٣ - ألا تزيد نسبة ما تحتويه من الرصاص (رصاص) على
عشرة أجزاء في المليون .
- ٤ - ألا تحتوى على الإطلاق إحدى المواد الآتية :
انثيمون ، باريوم ، معدن الكروم ، زئبق ، زنك ، قصديين ، بورانيوم ،
مشتقاته السيلنوجين والنحاس .

فإذا لم تتوافر في هذه المواد الشروط المتقدمة اعتبرت ضارة بالصحة .

مادة ٣ : لا يجوز الاتجار في المواد الملونة التي تصنع حالبا والمعدة

لتلوين المواد الغذائية والمدرجة بالجدولين المشار اليهما فى المادة الأولى
الا بعد تسجيلها فى وزارة الصحة والعمومية ولا تسجل تلك المواد الا
اذا توافرت فيها الشروط المبينة فى المادة الثانية .

ويقدم طلب التسجيل من أصحاب المصانع أو ممن يمثلونهم الى
وزارة الصحة العمومية مصحوبا بما يأتى :

- ١ - عينتين من المواد الملونة بكميات كافية للفحص .
- ٢ - بيانات تفصيلية عن تركيب المواد الملونة .
- ٣ - ثلاث عينات من كل من البطاقات والعبوات التى تستعمل فى
عرض المادة الملونة للبيع سواء بالجملة أو بالتجزئة ويجب أن تدون
على البطاقة البيانات الآتية :
 - (أ) اسم المصنع أو صاحب المصنع وعنوانه .
 - (ب) عنوان المصنع .
 - (ج) الاسم العلمى الكيمائى أو النباتى للمادة الملونة واسمها
التجارى وإذا كانت المادة الملونة مركبة من عناصر مختلفة وجب بيان
كل عنصر بالتفصيل على البطاقة .

٤ - مصاريف فحص الطلب وقدرها جنيه مصرى .

فإذا قبل الطلب تقوم وزارة الصحة العمومية بقيد المادة الملونة
فى سجلاتها مقابل دفع رسم تسجيل قدره خمسة جنيهات مصرية وتمنع
لإطالب شهادة بتسجيل المادة الملونة موضحا بها الرقم الذى قيدت
المادة به فى سجلاتها .

ولا يجوز بيع المواد الملونة التى سجلت أو عرضها أو طرحها للبيع
الا بعد أن تلتصق على الغلاف الخارجى للعبوات الموضوعية فيها بطاقات
تدون فيها علاوة على البيانات الواردة فى البند ٣ من الفقرة الأولى من
هذه المادة رقم التسجيل وتاريخه وكذلك ما يدل على أن هذه المادة
معدة لتلوين المواد الغذائية .

مادة ٤ : يجب أن تدون على غلافات المواد الملونة المستوردة بيانات تلك المواد وطريقة استعمالها والأغراض التي تستعمل فيها .

فإذا كانت المواد الملونة من المدرجة فى الجدولين المنصوص عليهما فى المادة الأولى والمعدة لتلوين المواد الغذائية وجب علاوة على ذلك إيضاح ما يأتى على البطاقة .

(١) اسم وعنوان صاحب المصنع .

(ب) عنوان المصنع

(ج) الاسم العلمى الكيمائى أو النباتى للمادة الملونة واسمها التجارى وإذا كانت المادة الملونة مركبة من عناصر مختلفة وجب بيان كل عنصر بالتفصيل على البطاقة .

ولا يجوز تسليم المواد الملونة المعدة لتلوين المواد الغذائية الا بعد تحليلها فى معامل وزارة الصحة العمومية فإذا ثبت من هذا الفحص توافر الشروط المدونة فى المادة الثانية أصبح لصاحبها الحق فى تسليمها بعد وضع بطاقة على الرسالة أو الطرد عينا عليها ما يأتى :

١ - الرقم المسلسل لفحص معامل وزارة الصحة العمومية .

٢ - تاريخ الفحص .

٣ - ختمها بختم واضح وغير قابل للمحو بالعبارة الآتية .

« يجوز استعمالها لتلوين المواد الغذائية والمواد التى تلامسها » .

وإذا اتضح من الفحص عدم مطابقتها لما تقدم يستبدل بالبطاقة الأصلية بطاقة أخرى مكتوب عليها العبارة الآتية .

« غير صالحة لتلوين المواد الغذائية أو المواد التى تلامسها » .

مادة ٥ : لا يجوز استعمال المواد الملونة غير الموضحة على عبواتها البيانات المنصوص عليها فى المادتين ٣ و ٤ لتلوين المواد الغذائية أو المواد الغذائية أو المواد التى تلامسها حتى ولو كانت هذه المواد الملونة

تدخل ضمن المواد المدرجة فى الجدولين المنصوص عليهما فى المادة الأولى .

— ينتظر التعليق على المادة ٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بصفحة ٤٦٧ .

مادة ٦ : على وزراء المالية والصحة العمومية والتجارة والصناعة تنفيذ هذا المرسوم كل فيما يخصه ويعمل به بعد مضي ثلاثة أشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

ويصدر وزير الصحة العمومية عند الاقتضاء القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر فى ١٥ مايو سنة ١٩٤٦ .

مرسوم

بشأن المياه الغازية ومواصفاتها

مادة ١ : يقصد بالمياه الغازية في تطبيق أحكام هذا المرسوم المشروبات التي تحضر بضغط غاز حامض الكربونيك في مياه مضافا اليها السكر ومواد أخرى .

أما المشروبات التي تضاف اليها كربونات الصودا بحيث لا تزيد على جرام واحد في اللتر فتسمى ماء صودا .

مادة ٢ : يجب أن تكون المياه المستعملة في تحضير المياه الغازية والصودا نقية كيميائيا وبكتريولوجيا ومطابقة لمعايير المياه النقية من موارد المياه العمومية في مناطق الانتاج .

كما يجب أن يكون غاز حامض الكربونيك وكذلك جميع المواد المستعملة في تحضيرها نقية ونظيفة وتحفظ هذه المواد جميعها في مخزن خاص وفي أوعية أو لفافات محكمة تحمل اسمها :

مادة ٣ : يجوز أن يضاف الى المياه الغازية حامض الليمونيك أو الطرطريك أو اللبنيك أو شراب الفواكه أو عصيرها أو الليمون أو لون من الألوان .

ولا يجوز اضافة حامض الفسفور الى المياه الغازية المحتوية على مركبات الكولا أو الكافيين بشرط ألا تزيد نسبة هذا الحامض المضاف على ٠.٦ ٪ (ستة من مائة في المائة) .

ويشترط ألا تزيد نسبة الزرنيخ في هذه الأحماض على خمسة أجزاء في المليون ونسبة الرصاص على عشرة أجزاء في المليون . كما يشترط أن يكون السكر المستعمل هو السكر الموزون بنسبة لا تقل عن ٨٠ جراما في اللتر بحيث لا تزيد نسبة الحامض على واحد ونصف في الألف مقدرة كحامض ستريك نقي مبلور .

مادة ٤ : لا يجوز أن يضاف للمياه الغازية السكرين أو الدولسين أو المواد الصناعية المشابهة لها . كما لا يجوز اضافة اليايونين أو المواد المماثلة له .

مادة ٥ : اذا كانت المياه الغازية التي تعرض للبيع باسم أحد أنواع الفاكهة طبيعية وجب أن تكون مصنوعة من شراب هذا النوع من الفاكهة أو عصيره .

فإذا كانت صناعية جاز أن تكون محضر باضافة مواد معطرة أو محسنة للفاكهة أو أرواح صناعية أو ملونة .

ويجب أن يوضع على البطاقة الملونة أو المطبوعة على الزجاجاجة بيان ما اذا كانت طبيعية أم صناعية وكذلك نوع الفاكهة أو المادة المضافة .

مادة ٦ : تقفل زجاجات المياه الغازية عقب تحضيرها مباشرة بواسطة سدادة (كبسول) خاصة تكبس ميكانيكيا تحمل اسم المصنع .

ويجب أن تكون السدادة عند التعبئة جديدة نظيفة خالية من علامات الصدأ أو التلف .

مادة ٧ : تعتبر المياه الغازية غير صالحة للاستهلاك فى الأحوال الآتية :

(أ) اذا احتوت على مواد متعفنة أو متخمرة أو كانت بها روائس أو مواد غريبة أو لم تكن نقية بكتريولوجيا أو كيمائيا .

(ب) اذا أضيف إليها السكرين أو الدولسين أو ما يماثلهما أو اليايونين أو ما يماثله .

(ج) اذا وجد بها حامض معدنى غير حامض الفسفوريا بالشروط المبينة فى المادة ٣ .

مادة ٨ : لا يجوز استيراد المياه الغازية المعبأة أو بيعها أو طرحها للبيع أو حيازتها بقصد البيع الا اذا توافرت فيها الشروط الواردة بهذا المرسوم .

مادة ٩ : لا تسرى أحكام هذا المرسوم على المياه الغازية الطبيعية
التي تحمل اسم الجهة المعبأة فيها .

مادة ١٠ : على وزراء الصحة العمومية والتجارة والصناعة
والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا المرسوم .

ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر في ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣

المرسوم الصادر في ١٩٥٣/٢/١٩

في شأن البن

معدل بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٥/٣/٢٣

مادة ١ : تسري أحكام هذا المرسوم على حبوب شجرة البن بعد قشرها ونزع القشرة منها .

مادة ٢ (١) : يشترط في البن النىء ما يأتي :

(أ) ألا تزيد نسبة الشوائب فيه على ١٠٪ (عشرة في المائة) ويعتبر من الشوائب قشرة البن وحب البن الأسود أو المتعفن أو غير الناضج أو الضامر أو المتآكل بالحشرات والمواد الغريبة .

(ب) ألا تزيد نسبة الكسر فيه على ٥٠٪ (خمسين في المائة) ويجب ذكر نسبة الكسر على عبواته الداخلية والخارجية إذا زادت على ٥٪ (خمسة في المائة) .

(ج) أن يكون محتفظا بخواصه الطبيعية وألا تقل نسبة الكافيين فيه على ١٪ (واحد في المائة) وألا تزيد درجة الرطوبة على ١٢٪ (اثني عشرة في المائة) ونسبة الكلور في الرماد على ١٪ (واحد في المائة) ولا يجوز أن يستخرج منه الكافيين أو مركبات البن القابلة للاذابة في الماء .

(د) ألا يعالج بأيديروكسيدات أو كربونات الصوديوم أو البوتاسيوم أو الكالسيوم أو النوشادر أو حمض الكبريتور وأملاحه كما لا يجوز صبغه . مادة

مادة ٣ : يراعى في البن المحمص ما يأتي :

(١) معدلة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٥/٣/٢٣ .

(أ) أن يكون محضراً من بن نبيء مستوف للأشتراطات المبينة في
المادتين السابقتين .

(ب) ألا تقل نسبة الكافيين فيه عن ١٪ (واحد في المائة) وألا تزيد
درجة الرطوبة على ٨٪ (ثمانية في المائة) وألا يحتوى على ٥٪ (خمسة
في المائة) من حيوب البن المفتخة .

(ج) أن يكون خالياً من المواد الغريبة .

(د) ألا يلون ، ولا يجوز تغطيته بالسكر أو المواد السكرية أو
الرائنج أو المواد الراتنجية ولا معاملته بالمواد الدهنية أو الزيوت أيأ كان
نوعها أو المواد المحتوية على حمض البوراكس أو بمواد تزيد في وزنه
أو تستخلصه .

مادة ٤ : يجب أن يكون البن المطحون مسحوقاً ناتجاً من البن
المحمص الذي تتوافر فيه الشروط المبينة في المادة السابقة وألا تقل نسبة
الكافيين في البن المطحون عن ١٪ (واحد في المائة) وألا تزيد درجة
الرطوبة على ١٠٪ (عشرة في المائة) ونسبة الرماد فيه على ٥٪ (خمسة
ونصف في المائة) وألا تقل نسبة المستخرجات القابلة للذابة في الماء
عن ٢٢٪ (اثنين وعشرين في المائة) .

مادة ٥ : لا يجوز أن يضاف الى البن المطحون بقايا القهوة أو
مواد معدنية أو نباتية غريبة .

مادة ٦ : يجب أن توضح على عبوات البن على اختلاف أنواعها
مساء كانت معدة للتجار بالتجزئة بطاقات يذكر عليها مصدر انتاج البن
ونوعه .

مادة ٧ : (١) لا يجوز استيراد البن أو تصديره أو بيعه أو طرحه
للبيع أو حيازته بقصد البيع أو استعماله في المحال العامة الا اذا كانت
تتوافر فيه الاشتراطات المنصوص عليها في هذا المرسوم .

(١) معدلة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣/٣/١٩٥٥ .

على أنه استثناء من أحكام المواد ٢ بند ج ، ٣ بند ب ، ٥ يجوز تداول أنواع البن التي لا تزيد نسبة الكافيين فيها على ٢٪ (اثنين من عشرة في المائة) ويسمى بأسم بن بدون كافيين إذا زادت على ١٪ (واحد من عشرة في المائة) بشرط ألا تجاوز ٢٪ (اثنين من عشرة في المائة) ولا يجوز إطلاق هاتين التسميتين على غير هذه الأنواع من البن .

ويستثنى من أحكام المادة ٢ من هذا المرسوم ومن أحكام المادة ٢ من المرسوم الصادر في ٢٣ يناير سنة ١٩٥٤ بتنظيم تجارة المواد الغذائية المخلوطة بالمعدات التي تحتوي على البن مع مواد أخرى وتحمل أسماء مختلفة إذا كانت هذه المعدات لا تستورد أو تباع أو تتداول أو تعرض أو تستعمل في المحال العامة أو الملامى تحت اسم البن .

مادة ٨ : على وزراء الصحة العمومية والمالية والاقتصادية والعدل والتجارة والصناعة والشؤون البلدية والقروية كل فيما يخصه تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المرسوم الصادر فى ١٩/٢/١٩٥٣

فى شأن مواصفات التوابل

معدل بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦/٦/١٩٥٦

مادة ١ : يجب أن تتوافر فى التوابل الواردة فى الجدول الملحق بهذا المرسوم والتي تكون بحالتها الطبيعية المواصفات المحددة لكل منها فيه .

ويجب أن تتوافر للتوابل الأخرى الحد الأدنى للمواصفات الفنية المحددة بشأنها فى المراجع العلمية . ويقصد بالتوابل النباتات أو أجزائها التي لها تأثير معين على المذاق أو الرائحة وتستعمل بقصد فتح الشهية أو تحسين الطعم وتعتبر مادة الفانيلين من التوابل فى تطبيق أحكام هذا المرسوم . ويقصد بالشوائب فى تطبيق المواصفات القش والحب الفارغ وأجزاء النباتات الأخرى التي لا تستعمل كتوابل .

مادة ٢ : يجوز تجهيز التوابل بشكل مسحوق بشرط أن تكون من نوع واحد ويجوز تجهيزها بخلطها على أن تبين المواد الداخلة فى الخليط على الغلاف والعبوة ويجب أن تتوافر فى التوابل المسحوقة المواصفات المقررة لها وأن تكون خالية من الشوائب والمواد الغريبة .

مادة ٣ : يحظر تجهيز التوابل بقصد بيعها كتوابل بعد استخلاص المواد الفعالة منها كما لا يجوز بيعها أو عرضها أو طرحها للبيع أو حيازتها بقصد البيع بهذه الصفة .

ويستثنى من أحكام هذه المادة ومن أحكام المادة الثانية من مرسوم تنظيم المواد الغذائية المخلوطة المشار اليه المجهزات التي تحتوى على التوابل مع مواد أخرى غير ضارة بالصحة وتحمل أسماء مختلفة إذا كانت هذه المجهزات لا تستورد أو تباع أو تتداول أو تستعمل فى الحال العامة تحت اسم التوابل .

مادة ٤ : يوضح على العبوات اسم التوابل واسم منتجة أو
مجهزة وعنوانه .

مادة ٥ : تعتبر التوابل مغشوشة فى الحالات الآتية :

١ - إذا فصلت المواد الفعالة منها .

٢ - إذا لونت بمادة ما .

٣ - إذا زادت نسبة الشوائب أو المواد الغريبة على الحدو المبينة
فى هذا المرسوم .

٤ - إذا لم تطابق أرقام تحليلها الحدود المبينة فى هذا
المرسوم .

مادة ٦ : تكون التوابل ضارة بالصحة فى الحالات الآتية .

١ - إذا كانت تالفة أو متغيرة فى خواصها الطبيعية من حيث
اللون والطعم والرائحة .

٢ - إذا احتوت على مواد سامة .

٣ - إذا احتوت على حشرات .

مادة ٧ : يشترط فى التوابل سواء كانت على حالتها الطبيعية أو
على هيئة مسحوق من نوع واحد أو على هيئة مخلوط من عدة أنواع
أن تطابق أوصافها الظاهرية والنجهرية أوصاف الأجزاء النباتية للنباتات
المحضرة منها .

مادة ٨ : لا يجوز استيراد توابل أو بيعها أو عرضها للبيع أو
طرحها لبيع أو حيازتها بقصد البيع إلا إذا كانت مطابقة لأحكام هذا
المرسوم .

مادة ٩ : على وزراء الصحة العمومية والتجارة والصناعة
والشئون البلدية والقروية والمالية والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا
المرسوم ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

المرسوم الصادر فى ١٩٥١/١٢/٣١

بتنظيم صناعة الخل وتجارته

معدل بقرار رئيس الجمهورية الصادر فى ١٩٥٨/٢/٨

مادة ١ : لا يجوز استيراد أو تصدير الخل المعد للتغذية أو بيعه أو عرضه أو طرحه للبيع أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان من أحد النوعين الآتيين :

النوع الأول : خل طبيعى ويجب أن يكون ناتجا من عملية التخمير الكحولى الخلى ، وألا تقل نسبة حامض الخليك فيه عن ستة جرامات فى كل مائة سنتيمتر مكعب على درجة ٢٠ مئوية وأن تتوافر فيه النكهة المميزة للخل الطبيعى .

النوع الثانى : خل صناعى أو خل مقلد وهو المحتوى على حامض الخليك غير الناتج كلية من عملية التخمير الكحولى الخلى ويجب ألا تقل نسبة حامض الخليك فيه عن ستة جرامات وألا تزيد على ثمانية جرامات فى كل مائة سنتيمتر مكعب على درجة ٢٠ مئوية . ويجب أن تتوافر فى كل من النوعين السابقين علاوة على ما تقدم الشروط الآتية :

(أ) أن يكون خاليا من المواد الغريبة أو أى حامض آخر سوى حامض الخليك والأحماض الأخرى التى تنتج من عملية التخمير الطبيعى .
(ب) ألا تضاف إليه أية مادة ملونة خلاف السكر المحروق .

(ج) ألا تزيد نسبة الزرنيخ فيه على ١٤٣ر . ومن الجرام فى المليون محسوبا كأكسيد الزرنيخ ز ٢ أو ٣ وأن يكون خاليا من معدنى الرصاص والنحاس .

(د) أن يكون رائقا خاليا من الرواسب أو الأعشبة العالقة أو الظاهرة المحتوية على بكتريا حامض الخليك .

(هـ) ألا تزيد نسبة الكحول فيه على نصف فى المائة .

مادة ٢ : لا يجوز بيع الخل المعد للتغذية بنوعية السالفى الذكر أو عرضه للبيع أو طرحه للبيع أو حيازته بقصد البيع الا اذا كان موضوعا فى اوعية وعبوات عليها بيان نوع وجهة الصنع واسم المصنع الذى أنتجه أو عبأه اذا كان قد عبأ فى غير جهة الانتاج واسم المستورد ان كان مستوردا من الخارج .

مادة ٣ : لا يجوز بيع حامض الخليك الذى تزيد نسبته على ثمانية جرامات فى كل مائة سنتيمتر مكعب أو عرضه أو طرحه للبيع أو حيازته بقصد البيع الا اذا كان معبأ فى زجاجات أو اوعية مقفلة ومكتوبا عليها حامض خليك غير معد للغذاء مع بيان النسبة المئوية .

مادة ٤ : يحظر على المحال التى تباع أو تعرض أو تطرح للبيع أو تحوز بقصد البيع الخل المعد للتغذية ، حيازة حامض الخليك المشار اليه فى المادة السابقة لأى سبب كان .

مادة ٥ : على وزراء التجارة والصناعة والصحة العمومية والمالية والزراعة والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به بعد مضي ثلاثة أشهر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

قرار مجلس الوزراء

بتنظيم صناعة وتجارة الصابون

مادة ١ : على كل صاحب مصنع للصابون قبل البدء في صناعته أن يقدم الى وزارة التجارة والصناعة اقرارا على استئارة خاصة تصرف من الوزارة تتضمن :

١ - عنوان المصنع ومركزه الرئيسى وفروعه ان وجدت .

٢ - اسم ولقب صاحب ومديرى المصنع وفروعه ومحال اقامة كل منهم وجنسيته واذا كان المصنع مملوكا لشركة فيجب ذكر أسماء المسئولين من الشركاء أو المديرين ومحال اقامتهم وجنسياتهم . وعلى صاحب المصنع ابلاغ وزارة التجارة والصناعة بكل تغيير يطرأ على البيانات المدونة فى الاقرار خلال ثلاثين يوما من تاريخ حصوله .

مادة ٢ : لا يجوز صنع الصابون أو استيراده أو بيعه أو عرضه للبيع أو حيازته بقصد البيع الا اذا كان من أحد الأنواع والرتب الآتية : وعددها ثلاثة عشر نوعا .

مادة ٣ : يجب ألا تزيد نسبة القلوى المطلق الكاوى فى جميع الأنواع والرتب الواردة فى المادة السابقة على ٣٠٪ عدا صابون الزينة والشفاف والكربوليك والجلسرين والقشور فيجب ألا تزيد النسبة فيها على ١٠٪ محسوبة كأكسيد الصوديوم وفى الصابون الرخو على ٥٪ محسوبة كأكسيد البوتاسيوم وتعتبر زيادة نسبة القلوى المطلق الكاوى سالفة الذكر مخالفة لا جنحة اذا كان المتهم حسن النية ويجب ألا يشتمل الصابون بجميع أنواعه ورتبه السابقة على مواد سامة أو أكالة كالزرنىخ معادن الأنثيمون والنحاس والرصاص والزئبق وأملاحها أو أى مادة أخرى ملونة مضرّة بالصحة وكذلك أى مادة من المواد التى اضافها وزير التجارة والصناعة بقرار يصدره بعد أخذ رأى وزارة الصحة

العمومية . ولا يسرى حكم هذه المادة على أنواع مساحيق ومحانيل الصابون الطبي بشرط أن يكتب على عبواته وعلى أغلفته بيان نوعه .

مادة ٤ : لا يجوز صنع الصابون أو استيراده أو بيعه أو عرضه للبيع أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كانت قطعة مرقومة بالأوزان الآتية :

٤٠٠ جرام أو ٢٥٠ جرام أو ١٥٠ جرام وتختتم بخاتم منقوش عليها وزنها .

ويجب أن تعبأ قشور الصابون ومساحيقه فى عبوات يبين عليها وزنها الصافى .

مادة ٥ : تراعى نسبة تجاوز قدرها ٢٪ من مجموع النسب المقررة فى هذا القرار .

مادة ٦ : يجب أن تختتم قطع الصابون بخاتم منقوش عليه اسم صاحب المصنع وعلامته التجارية ان وجدت ورتبة الصابون ونوعه ووزنه كما يجب وضع هذه البيانات على غلاف الصابون أو عبواته أو العلب التى يوضع بداخلها وأن تكون قطع الصابون داخل الغلاف أو العبوة أو العلبة من الأوزان المقررة فى المادة السابقة سواء أكان القالب مكونا من قطعة واحدة أو أكثر .

كما يجب أن يوضع على الغلاف أو العبوة أو العلبة بيان بعدد ما تحتويه من قطع ومجموع وزنها .

ولا يسرى القيد الخاص ببيان عدد ما تحتويه العبوة أو الغلاف أو العلبة من قطع على الصابون النابلسى والزيتونى والبلدى ويعين وزير التجارة والصناعة بقرار منه كيفية وضع هذه البيانات كما يبين بقرار الطرق التى تتبع فى أخذ العينات وتحليلها .

مادة ٧ : يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يسمح بإنتاج أنواع أخرى من المنتجات المنظفة أو الصابون غير الأنواع المنصوص عليها فى هذا القرار وذلك بالشروط التى يراها .

مادة ٨ : يعين وزير التجارة والصناعة بقرار منه المدة اللازمة لتصريف الصابون المخالف لأحكام هذا القرار والذي يكون موجودا وقت العمل به .

مادة ٩ : يلغى المرسوم الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥١ الخاص بتنظيم صناعة وتجارة الصابون .

مادة ١٠ : على وزراء التجارة والصناعة والصحة العمومية والعدل والمالية والاقتصاد كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر في ٤ أبريل سنة ١٩٥٦

قرار مجلس الوزراء

بتنظيم صناعة العسل الأسود وعسل الدبس والشراب الذهبي وتجارقتها

مادة ١ : فى تطبيق أحكام هذا القرار يقصد .

- (أ) بالعسل الأسود ، الشراب الناتج من تركيز عصير القصب .
- (ب) بالعسل الدبس ، الشراب الناتج من تركيز عصير الفواكه .
- (ج) بالشراب الذهبى ، الشراب المركز الناتج من السكر الخام .

مادة ٢ : لا يجوز صنع المنتجات المنصوص عليها فى المادة السابقة أو استيرادها أو بيعها أو عرضها أو طرحها للبيع أو حيازتها بقصد البيع إلا اذا توافرت فيها المواصفات المنصوص عليها فى هذا القرار .

مادة ٣ : يجب أن تتوافر فى المنتجات المذكورة ، المواصفات الآتية :

- (أ) ألا تحتوى على مواد سكرية متبلورة .
- (ب) ألا تزيد نسبة الرطوبة فيها على ٣٠٪ (ثلاثين فى المائة) .
- (ج) ألا تزيد درجة الحموضة على ١٠ (عشر) .
- (د) ألا تزيد نسبة الحموضة الطيارة على ٣ر٠ محسوبة كحامض خليك .
- (هـ) ألا تزيد نسبة الرماد على ٣٪ (ثلاثة فى المائة) .

مادة ٤ : لا يجوز أن تحتوى المنتجات المذكورة على مواد ملوثة أو مواد غريبة عدا الروائح العطرية الطبيعية أو الصناعية والمواد الحافظة .

مادة ٥ : لا يجوز فى تغطية المنتجات المذكورة استعمال متخلفات القصب أو القش أو الطينة أو ما شابه ذلك .

مادة ٦ : يجب أن يوضع على عبوات المنتجات المذكورة اسم الصنف ونوع المادة الناتج منها واسم صاحب المصنع وجهة الصنع واسم المنتج أو المستورد أو المعبىء إذا عبىء فى غير جهة الانتاج .

مادة ٧ - يحدد وزير التجارة والصناعة بقرار منه ، الكيفية التى توضع بها البيانات المنصوص عليها فى هذا القرار . وكيفية تصريف المنتجات المذكورة التى تكون موجودة وقت العمل بهذا القرار وتكون مخالفة لأحكامه .

مادة ٨ : على وزراء الصحة العمومية والتجارة والصناعة والعدل تنفيذ هذا القرار ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر فى ١١ مايو سنة ١٩٥٥

ملحوظة :

- صدر قرار وزارة الاقتصاد رقم ١٩٦ سنة ١٩٥٨ فى شأن البيانات التى يتعين وضعها على عبوات العسل الأسود وعسل الدبس والشراب الذهبى .

قرار مجلس الوزراء

بتنظيم بيع الملح وتداوله

معدل بالقرارين الجمهوريين رقمى ١٧٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، ٤٢ لسنة ١٩٦٤

مادة ١ : (١) فى تطبيق أحكام هذا القرار يقصد بالملح « ملح كلوريد الصوديوم » وبشرط أن يكون أبيض اللون بعد سحقه ، عديم الرائحة ، ملهى الطعم ، خال من المرارة ، جاف الملمس متعادل التفاعل ولا يحتوى على مواد سامة .

مادة ٢ : لا يجوز بيع الملح أو طرحه أو عرضه للبيع أو حيازته بقصد البيع الا اذا كان من أحد الأنواع الآتية :

١ - ملح فاخر للمائدة ، ويجب أن يحتوى على الأقل على ٩٨ ٪ كلوريد صوديوم والباقى ماء ومواد أخرى قابلة للذوبان فى الماء وغير ضارة بالصحة ويجوز أن يتضمن هذا الباقى مواد غير قابلة للذوبان فى الماء مثل كربونات المغنسيوم كمادة محسنة لا تزيد على ١ ٪ على أن يبين ذلك على العبوة .

٢ - ملح ناعم للطعام ، يجب ألا يقل ما يحتويه من كلوريد الصوديوم عن ٩٥ ٪ والباقى ماء ومواد أخرى قابلة للذوبان فى الماء وغير ضارة بالصحة ويجوز أن يتضمن هذا الباقى مواد غير قابلة للذوبان فى الماء بحيث لا تزيد عن ١ ٪ .

٣ - ملح خشن ، ويجب أن يحتوى على الأقل على ٩٤ ٪ كلوريد صوديوم والباقى ماء وأملاح غير ضارة بالصحة لا تتعدى نسبتها ٢ ٪ ويجب ألا تتعدى نسبة المواد غير القابلة للذوبان فى الماء ١ ٪ ولوزير الصناعة اضافة أى مواد محسنة أخرى وتحديد مواصفات معينة لكل من أنواع الملح الثلاثة ذلك بقرار منه بعد الاتفاق مع وزير الصحة .

(١) معدلة بالقرار الجمهورى ١٧٥٥ سنة ١٩٥٩ .

مادة ٣ : (١) لا يجوز بيع ملح المائدة الفاخر أو عرضه للبيع أو حيازته بقصد البيع ، الا اذا كان معبأ في باكوات مصنوعة من الورق المغطى بالبرافين من الداخل أو من ورق السلوفان العازل للرطوبة أو أى نوع آخر من الورق العازل للرطوبة أو فى عبوات من البلاستيك محكمة الاغلاق أو فى علب من الصفيح المدهونة من الداخل بورنيش مانع للمصداً ومحكمة الاغلاق(١) .

(ب) ولايجوز بيع ملح الطعام الناعم أو طرحه أو عرضه للبيع أو حيازته بقصد البيع الا اذا كان معبأ في باكوات مصنوعة من الورق النظيف محكمة الغلق غير رطبة .

(ج) ولا يجوز بيع الملح الخشن أو عرضه للبيع أو حيازته بقصد البيع الا اذا كان معبأ في جـوالات من الخيش عدا الملح المستعمل فى الأغراض الصناعية فيجوز نقله من الملاحات الى المصانع رأساً دون تعبئة فى جوالات من الخيش(٢) .

(د) ويجب أن يكون الوزن الصافى للكمية المعبأة بالنسبة الى النوع الأول من أحد الأوزان الآتية :

١/ كيلو جرام أو ١/٢ كيلو جرام أو كيلو جرام أو ٢ كيلو جرام وبالنسبة للنوع الثانى ١/٢ كيلو جرام أو كيلو جرام أو ٢ كيلو جرام وبالنسبة للنوع الثالث ٥٠ أو ١٠٠ كيلو جرام . ويجب أن يوضح الوزن الصافى على العبوات مع اسم المعبىء وعلامته التجارية ان وجدت(٣)

مادة ٤ : ألغيت بالقرار الجمهورى رقم ١٧٥٥ سنة ١٩٥٩ .

مادة ٥ : يعتبر الملح مغشوشا اذا كان مخالفا للمواصفات المشار اليها فى المادة الثانية من هذا القرار .

-
- (١) معدلة بالقرار الجمهورى رقم ٤٢ سنة ١٩٦٢ .
 - (٢) معدل بالقرار الجمهورى رقم ١٧٥٥ سنة ١٩٥٩ .
 - (٣) معدلة بالقرار الجمهورى رقم ٤٢ سنة ١٩٦٢ .

مادة ٦ : يحدد وزير التجارة والصناعة بقرار منه كيفية وضع البيانات المنصوص عليها في هذا القرار .

مادة ٧ : على وزارة التجارة والصناعة والصحة العمومية والعدل كل منهم فيما يخصه تنفيذ هذا القرار ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر في ١٤ مارس ١٩٥٦

القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١

بشأن الأسماء التجارية

معدل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٤

مادة ١ : على كل من يملك بمفرده محلا تجاريا أن يتخذ اسمه الشخصي عنصرا أساسيا في تكوين اسمه التجاري . ولا يجوز في هذه الحالة أن يتضمن الاسم التجاري بيانات تدعو للاعتقاد بأن المحل التجاري مملوك لشركة .

مادة ٢ : يجوز أن يتضمن الاسم التجاري بيانات خاصة بالأشخاص المذكورين فيه متعلقة بنوع التجارة المخصص لها كما يجوز أن يتضمن تسمية مبتكرة . وفي جميع الأحوال يجب أن يطابق الاسم التجاري الحقيقة ولا يؤدي إلى التضليل أو يمس بالمصالح العام .

مادة ٣ : إذا قيد الاسم التجاري في السجل التجاري وشهر وفقا لأحكام اللائحة التي تصدر لهذا الغرض فلا يجوز لتاجر آخر استعمال هذا الاسم من نوع التجارة التي يزاولها صاحبه في دائرة مكتب التسجيل الذي حصل فيه القيد إذا كان اسم الآخر ولقبه يشبهان الاسم التجاري المقيد في السجل . ويجب عليه أن يضيف إلى اسمه بيانا يميزه عن الاسم السابق قيده . ويسرى هذا الحكم على الفروع الحديثة للمحل التجاري .

مادة ٤ : (١) يسرى حكم المادة السابقة على الأسماء التجارية الخاصة بشركات التضامن وشركات التوصية البسيطة والتوضية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة إذا تضمن عنوانها اسم شريك أو أكثر . أما شركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة

(١) معدلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٤ .

التي تكون اسمها مستمدا من غرضها فيجب أن تتميز أسماؤها عن أسماء
مثيلاتها المقيدة بجميع مكاتب السجل التجاري في مصر .

مادة ٥ : (١) يكون عنوان شركة التضامن اسما تجاريا لها ،
والشركة أن تحتفظ بعنوانها الأول بغير تعديل إذا ضم شريك جديد
لمعضويتها . ويكون عنوان شركات التوصية البسيطة والتوصية بالأسهم
وعنوان أو اسم الشركات ذات المسؤولية المحدودة اسما تجاريا لها .

مادة ٦ : لا يجوز بقاء اسم أحد الشركاء المتضامنين في اسم
الشركة التجاري في حالة خروجه من عضويتها ولو كان ذلك بقبوله أو
قبول ورثته ولا يسرى هذا الحكم على اسم الشركة الذي يشير الى وجود
صلة عائلية بين أعضائها إذا ظلت هذه الصلة رغم خروج أحد الشركاء
المتضامنين قائمة بين اثنين أو أكثر من الشركاء المتضامنين الباقين في
الشركة وكان أحدهم يحمل ذات الاسم العائلي الوارد في الاسم
التجاري .

مادة ٧ : يكون عنوان الشركة المساهمة اسما تجاريا لها أو تسمية
خاصة بها . ويجب أن يشمل هذا الاسم ما يدل على وجود شركة
مساهمة وإذا احتفظت شركة المساهمة باسم مؤسسة تجارية أخرى
تملكها واتخذته اسما لها وجب عليها أن تضيف الى هذا الاسم عبارة
(شركة مساهمة) .

مادة ٨ : لا يجوز التصرف في الاسم التجاري تصرفا مستقلا
عن التصرف في المحل التجاري المخصص له . ويجوز لمن تنتقل اليه
ملكية متجر أن يستخدم اسم سلفة التجاري إذا أذن المتنازل أو من آلت
اليهم حقوقه في ذلك على أن يضيف الى هذا الاسم بيانا يدل على
انتقال الملكية .

مادة ٩ : يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل
عن خمسة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين

(١) معدلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٤ .

كل من استعمل عمدا اسما تجاريا على خلاف أحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له .

مادة ١٠ : على مكاتب السجل التجارى أن تبلغ أصحاب المحال التجارية المقيّد أسماؤهم التجارية فى السجل عند العمل بهذا القانون ليعدّلوا هذه الأسماء اذا كانت لا تطابق أحكامه . ويقدم طلب التعديل خلال ثلاثة أشهر من الابلاغ .

مادة ١١ : يتولى اثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له رؤساء مكاتب السجل التجارى ومن يقوم بأعمالهم ويكون لهم فى أداء هذا العمل صفة رجال الضبط القضائى .

مادة ١٢ : على وزيرى التجارة والصناعة والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ولوزير التجارة والصناعة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

نصوص القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩

الخاص ببراءات الاختراع والرسوم

والنماذج الصناعية المعدل بالقانون ٦٥٠ لسنة

١٩٥٥ و ٤٧ لسنة ١٩٨١ (١)

الباب الأول : براءات الاختراع

الفصل الأول : أحكام عامة

مادة ١ : تمنح براءة اختراع وفقا لأحكام هذا القانون عن كل ابتكار جديد قابل للاستغلال الصناعى سواء أكان متعلقا بمنتجات صناعية جديدة أو بطرق أو وسائل صناعية مستحدثة أو بتطبيق جديد لطرق أو وسائل صناعية معروفة .

مادة ٢ : لا تمنح براءة اختراع عما يأتى :

(أ) الاختراعات التى ينشأ عن استغلالها خلال بالآداب أو بالنظام العام .

(ب) الاختراعات الكيميائية المتعلقة بالأغذية أو العقاقير الطبية أو المركبات الصيدلانية إلا اذا كانت هذه المنتجات تصنع بطرق أو عمليات كيميائية خاصة وفى الحالة الأخيرة لا تنصرف البراءة الى المنتجات ذاتها بل تنصرف الى طريقة صنعها .

مادة ٣ : لا يعتبر الاختراع جديدا كله أو جزء منه فى الحالتين الآتيتين :

١ - اذا كان فى خلال الخمسين سنة السابقة لتاريخ تقديم طلب البراءة قد سبق استعمال الاختراع بصفة علنية فى مصر أو كان

(١) نشر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨١ الجريدة الرسمية العدد ٢٦ فى ١٩٨١/٦/٢٥ .

قد شهر عن وصفه أو عن رسمه في نشرات أذيعت في مصر ، وكان الوصف أو الرسم الذى نشر من الوضوح بحيث يكون فى امكان ذوى الخبرة استغلاله .

٢ - اذا كان فى خلال الخمسين سنة السابقة على تاريخ تقديم طلب البراءة قد سبق اصدار عن الاختراع أو عن جزء منه لغير المخترع أو لغير من آلت اليه حقوقه وكان قد سبق للغير أن طلب براءة عن الاختراع ذاته أو عن جزء منه فى المدة المذكورة .

مادة ٤ : يعد بوزارة التجارة والصناعة سجل يسمى « سجل براءات الاختراع » تقيد فيه البراءات وجميع البيانات المتعلقة بها ونفا لأحكام هذا القانون وللقرارات التى تصدر تنفيذا له .

مادة ٥ : للأشخاص الآتية ذكرهم حق طلب براءات الاختراع .

(١) المصريين .
(٢) جانب الذين يقيمون فى مصر ،
أو الذين لهم فيها مؤسسات صناعية أو تجارية .

(٣) الأجانب الذين ينتمون الى بلاد تعامل مصر معاملة المثل ،
أو يقيمون بتلك البلاد ، أو يكون لهم فيها محل حقيقى .

(٤) الشركات أو الجمعيات أو المؤسسات أو جماعات أرباب الصناعة أو المنتجين أو التجار أو العمال التى تؤسس فى مصر أو بلاد تعامل مصر معاملة المثل متى كانت متمتعة بالشخصية المعنوية .

(٥) المصالح العامة .

مادة ٦ : يكون الحق فى البراءة للمخترع أو لمن آلت اليه حقوقه . واذا كان الاختراع نتيجة عمل مشترك بين عدة أشخاص كان الحق فى البراءة لهم جميعا شركة وبالتساوى بينهم ما لم يتفقوا على خلاف ذلك ، أما اذا كان قد توصل الى الاختراع عدة أشخاص كل منهم مستقل عن الآخر فيكون الحق فى البراءة لمن أودع طلبه قبل الآخرين .

مادة ٧ : اذا كلف شخص آخر الكشف عن اختراع معين فجميع

الحقوق المترتبة على هذا الاختراع تكون للأول ، وكذلك لصاحب العمل جميع الحقوق المترتبة على الاختراعات التي يستحدثها العامل أو المستخدم أثناء قيام رابطة العمل أو الاستخدام متى كان الاختراع فى نطاق العقد أو رابطة العمل أو الاستخدام .

ويذكر اسم المخترع فى البراءة وله أجره على اختراعه فى جميع الحالات فإذا لم يتفق على هذا الأجر كان له الحق فى تعويض عادل ممن كلفه الكشف عن الاختراع أو من صاحب العمل .

مادة ٨ : فى غير الأحوال الواردة فى المادة السابقة وعندما يكون الاختراع ضمن نشاط المنشأة العامة أو الخاصة الملحق بها المخترع يكون لصاحب العمل الخيار بين استغلال الاختراع أو شراء البراءة مقابل تعويض عادل يدفعه للمخترع ، على أن يتم الاختيار فى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الاخطار بمنح البراءة .

مادة ٩ : الطلب المقدم من المخترع للحصول على راءة اختراع فى خلال سنة من تاريخ تركه المنشأة الخاصة أو العامة يعتبر كأنه قدم فى خلال تنفيذ العقد أو قيام رابطة العمل أو الاستخدام ويكون لكل من المخترع وصاحب العمل جميع الحقوق المنصوص عليها فى المادتين السابقتين تبعاً للأحوال .

مادة ١٠ : تخول البراءة مالكةا دون غيره الحق فى استغلال الاختراع بجميع الطرق .

مادة ١١ : لا يسرى حكم البراءة على من كان يستغل الاختراع صناعياً أو قام بالأعمال اللازمة لاستغلاله بحسن نية قبل تقديم طلب البراءة فيكون له حق استغلال الاختراع لحاجات منشأته دون أن ينتقل هذا الحق مستقلاً عن المنشأة ذاتها .

مادة ١٢ : مدة براءة الاختراع خمس عشرة سنة تبدأ من تاريخ طلب البراءة .

ولصاحب البراءة الحق فى طلب تجديدها مرة واحدة لمدة

لا تتجاوز خمس سنوات بشرط أن يطلب التجديد فى السنة الأخيرة وأن يثبت أن للاختراع أهمية خاصة وأنه لم يجن منه ثمرة تتناسب مع جهوده ونفقاته .

والقرار الصادر من إدارة البراءات فى شأن التجديد قابل للطعن أمام اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٢٢ من هذا القانون ويقدم الطعن بالشروط وفى المواعيد التى تحددها اللائحة التنفيذية وقرار اللجنة فى هذا الشأن نهائى .

أما البراءات التى تمنح وفقا لأحكام الفقرة (ب) من المادة الثانية من هذا القانون فتكون مدتها عشر سنوات غير قابلة للتجديد .

مادة ١٣ : يؤدى عند تقديم طلب براءة الاختراع أو طلب التجديد رسم مقداره خمسون جنيها (٥٠ ج) .

كما يؤدى رسم سنوى ابتداء من السنة الثانية حتى انتهاء مدة البراءة طبقا للفتات المبينة بالجدول المرفق .

ويجوز بقرار من الوزير المختص زيادة فتات الرسم المحددة بهذا القانون بما لا يجاوز ٥٠٪ من قيمتها .

ولا ترد هذه الرسوم بأية حال (١)

مادة ١٤ : (فقرة أولى) - إذا كان موضوع الاختراع ادخال تعديلات أو تحسينات أو إضافات على اختراع سبق أن منحت عنه براءة ، جاز لصاحب هذه البراءة أن يطلب وفقا لأحكام المادتين ١٥ ، ١٦ من هذا القانون براءة إضافية تنتهى مدتها بانتهاء مدة البراءة الأصلية ويؤدى عند تقديم الطلب رسم مقداره خمسة وعشرون جنيها (٢٥ ج) (٢) .

وإذا ألغيت البراءة الأصلية لعدم دفع الرسوم المقررة فإن البراءة الإضافية تصبح لاغية أما إذا ألغيت البراءة الأصلية لسبب آخر أو أبطلت

(١) معدلة بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٨١ .

(٢) معدلة بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٨١ .

فان البراءة الاضافية تظل قائمة بعد دفع الرسوم المقررة فى الفقرة الثانية من المادة السابقة وتصبح مستقلة عن البراءة الأصلية وتعتبر مدتها من تاريخ هذه البراءة .

مادة ١٤ (مكررا) : يجوز للجهة المختصة ببراءات الاختراع بالنسبة لطالبي تسجيل الاختراعات من المصريين النظر فى اعفائهم من كل أو بعض الرسوم المستحقة لتسجيل طلباتهم ويصدر الوزير المختص المقرارات والضوابط المنظمة لذلك(١) .

الفصل الثانى : اجراءات طلب البراءة

مادة ١٥ : يقدم طلب البراءة من المخترع أو ممن آلت اليه حقوقه الى ادارة براءات الاختراع وفقا للأوضاع والشروط التى تحددها اللائحة التنفيذية . ولا يجوز أن يتضمن طلب البراءة أكثر من اختراع واحد .

مادة ١٦ : يرفق بطلب البراءة وصف تفصيلي للاختراع ، وطريقة استغلاله ويجب أن يشتمل الوصف بطريقة واضحة عن العناصر الجديدة التى يطلب صاحب الشأن حمايتها ويرفق بالطلب رسم للاختراع عند الاقتضاء وذلك كله بالكيفية التى تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٧ : يجوز لطالب البراءة أن يقوم باستغلال اختراعه من تاريخ تقديم الطلب .

مادة ١٨ : تفحص ادارة براءات الاختراع طلب البراءة ومرفقاته للتحقق مما يأتى :

(١) أن الطلب مقدم وفقا لأحكام المادة ١٥ من هذا القانون .

(٢) أن الوصف والرسم يصوران الاختراع بكيفية تسمح لأرباب الصناعة بتنفيذه .

(١) مضافة بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٨١ .

(٣) أن العناصر المبتكرة التي يطلب صاحب الشأن حمايتها
واردة في الطلب بطريقة محددة واضحة .

مادة ١٩ : لإدارة براءات الاختراع أن تكلف الطالب إجراء
التعديلات التي ترى وجوب ادخالها على الطلب وفقا لأحكام المادة
السابقة وذلك في ظروف المدة التي تحددها اللائحة التنفيذية فإذا لم
يقم الطالب بهذا الإجراء اعتبر متنازلا عن طلبه . وللطالب أن يتقدم
من قرار إدارة براءات الاختراع بشأن هذه التعديلات أمام اللجنة
المنصوص عليها في المادة ٢٢ من هذا القانون . وذلك بالأوضاع ونفي
المواعيد التي تحددها اللائحة التنفيذية . وقرار اللجنة في هذا الشأن
نهائي غير قابل للطعن .

مادة ٢٠ : إذا توافرت في طلب البراءة الشروط المنصوص عليها
في المادة ١٨ من هذا القانون قامت إدارة براءات الاختراع بالإعلان
عن الطلب بالطريقة التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٢١ : يجوز لكل ذي شأن أن يقدم لإدارة البراءات في
الميعاد الذي تحدده اللائحة التنفيذية اخطارا كتابيا بمعارضته في
إصدار البراءة ويجب أن يشتمل هذا الاخطار على أسباب المعارضة .

مادة ٢٢ : تفصل في المعارضة لجنة تشكل بقرار يصدره مجلس
الوزراء بناء على طلب وزير التجارة والصناعة . وتتكون اللجنة من
ثلاثة أعضاء يكون أحدهم من قسم الرأي في مجلس الدولة واللجنة أن
تستعين برأي ذوي الخبرة من موظفي الحكومة أو غيرهم .

مادة ٢٣ : القرار الصادر من اللجنة في المعارضة يجوز الطعن
فيه أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة في ميعاد ثلاثين يوما
من تاريخ إخطار صاحب الشأن به وتفصيل المحكمة في هذا الطعن على
وجه الاستعجال .

مادة ٢٤ : منح البراءة لصاحب الحق فيها يكون بقرار من
وزير التجارة والصناعة ويشهر هذا القرار بالكيفية التي تعينها
اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٥ : إذا ظهر لإدارة براءات الاختراع أن الاختراع خاص بشئون الدفاع أو أن له قيمة عسكرية فعلية أن تطلع وزارة الحربية والبحرية فوراً على طلب البراءة والوثائق الملحقه به . ولوزير الحربية والبحرية أن يعارض فى اعلان طلب البراءة اذا رأى فيه مساساً بشئون الدفاع ، وله وللسبب نفسه أن يعارض فى نشر أو اعلان القرار الصادر بمنح البراءة لصاحب الاختراع وذلك فى ظرف شهر من تاريخ صدور القرار . ولوزير الحربية والبحرية فى ظروف ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم طلب البراءة المعارضة فى منح البراءة للمطالب مقابل شراء الاختراع منه والاتفاق معه على استغلاله .

مادة ٢٦ : يجوز لطالب براءة الاختراع أو لصاحبها أن يقدم فى أى وقت طلباً بتعديل مواصفات الاختراع أو رسمه مع بيان ماهية التعديل وأسبابه بشرط ألا يؤدى التعديل الى المساس بذاتية الاختراع . وتتبع فى شأن هذا الطلب نفس الاجراءات الخاصة بطلب البراءة .

مادة ٢٧ : لكل شخص أن يحصل على صور من طلبات البراءات والمستندات الخاصة بها . وعلى مستخرجات من سجل براءات الاختراع وله كذلك أن يطلع على الطلبات والمستندات والسجل وذلك بالكيفية المبينة فى اللائحة التنفيذية .

الفصل الثالث

انتقال ملكية البراءة ورهنها والحجز عليها

مادة ٢٨ : ينتقل بالميراث الحق فى البراءة وجميع الحقوق المرتبة عليها . وكذلك تنتقل ملكية براءة الاختراع كلها أو بعضها بعوض وبغير عوض كما يجوز رهنها .

ومع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها لا تنتقل ملكية البراءة ولا يكون رهنها حجة على الغير الا من تاريخ التأشير بذلك فى سجل البراءات . ويكون النشر عن انتقال ملكية البراءة ورهنها بالأوضاع التى تقررها اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٩ : يجوز للدائنين أن يحجزوا على براءات الاختراع الخاصة بمدينهم وفقا لما هو مقرر فى قانون المرافعات لحجز الأعيان المنقولة أو حجز ما للمدين لدى الغير وتعفى إدارة البراءات من الأحكام المتعلقة باقرار المحجوز لديه بما فى ذمته قبل المحجوز عليه .

ويجب على الدائن أن يعلن الحجز ومحضر مرسى المزاة لإدارة البراءات للتأشير بهما فى السجل ولا يحتج بهما قبل الغير الا من تاريخ ذلك التأشير . وينشر عن الحجز بالكيفية التى تقررها اللائحة التنفيذية .

الفصل الرابع

الترخيص الاجبارى باستغلال الاختراعات

ونزع ملكيتها للمنفعة العامة

مادة ٣٠ : اذا لم يستغل الاختراع فى مصر خلال ثلاث سنوات من تاريخ منح البراءة أو عجز صاحبها عن استغلاله استغلالا وافيا بحاجة البلاد وكذلك اذا أوقف استغلال الاختراع مدة سنتين متتاليتين على الأقل جاز لإدارة البراءات أن تمنح رخصة اجبارية باستغلال الاختراع لأى شخص رفض صاحب البراءة التنازل له عن حق الاستغلال أو علق تنازله على شروط مالية باهظة . ويشترط لمنح الرخصة الاجبارية أن يكون طالبها قادرا على استغلال الاختراع بصفة جدية ويكون لصاحب البراءة الحق فى تعويض مناسب .

وعلى إدارة البراءات أن تعلن صاحب البراءة بصورة من الطلب المذكور وعليه وإذا لم يصل الرد فى الميعاد المحدد أصدرت الإدارة قرارا بقبول الطلب أو رفضه ، ولها أن تعلق القبول على ما تراه من الشروط وقرار الإدارة قابل للطعن أمام محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة فى ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ اخطار صاحب الشأن به .

مادة ٣١ : اذا رأت إدارة براءات الاختراع برغم فوات المواعيد المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة السابقة أن عدم استغلال الاختراع يرجع الى أسباب خارجة عن ارادة صاحب البراءة جاز

لها أن تمنحه مهلة لا تتجاوز سنتين لاستغلال الاختراع على الوجه
الأكمل .

مادة ٣٢ : اذا كان لاستغلال الاختراع أهمية كبرى للصناعة
القومية وكان هذا الاستغلال يستلزم استخدام اختراع آخر سبق منح
براءة عنه جاز لادارة البراءات منح مالك الاختراع ترخيصا اجباريا
باستغلال الاختراع السابق وذلك اذا رفض مالكه الاتفاق على الاستغلال
بشروط معقولة . كما يجوز على عكس ما تقدم أن يمنح مالك الاختراع
السابق ترخيصا اجباريا باستغلال الاختراع اللاحق اذا كان لاختراعه
أهمية أكبر .

ويرعى فى منح التراخيص وفى تقدير التعويض المستحق لأحد
صاحبي الاختراع على الآخر الشروط والأوضاع المشار اليها فى المادة
٣٠ من هذا القانون . وقرار الادارة فى هذا الشأن قابل للطعن أمام
محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة فى ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ
اخطار صاحب الشأن .

مادة ٣٣ : يجوز بقرار من وزير التجارة والصناعة نزع ملكية
الاختراعات لأسباب تتعلق بالمنفعة العامة أو بالدفاع الوطنى . يصح
أن يكون ذلك شاملا لجميع الحقوق المترتبة على البراءة أو الطلب المقدم
عنها ، كما يصح أن يكون مقصورا على حق استغلال الاختراع
لحاجات الدولة .

وفى هذه الأحوال يكون لمصاحب البراءة الحق فى تعويض عادل .
ويكون تقدير التعويض بمعرفة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٢٢ .
ويكون التظلم من قرارها أمام محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة
وفى ظرف ثلاثين يوما من تاريخ اعلان قرار اللجنة للمتظلم .

الفصل الخامس : انتهاء براءة الاختراع وبطلانها

مادة ٣٤ : تنقضى الحقوق المترتبة على براءة الاختراع فى
الأحوال الآتية :

(١) انقضاء مدة الحماية التى تخولها براءة الاختراع وفقا لنص
المادة الثانية عشرة من هذا القانون .

(ب) تنازل صاحب براءة الاختراع عنها .

(ج) صدور حكم حائز لقوة الشيء المقضى به ببطالان البراءة .

(د) عدم دفع الرسوم المستحقة فى مدة ستة شهور من تاريخ استحقاقها ويعلن عن البراءات المنتهية فى الأحوال السابقة بالكيفية التى تعينها اللائحة التنفيذية .

مادة ٣٥ : لإدارة براءات الاختراع ولكل ذى شأن أن يطلب الى محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة الحكم بإبطال البراءات التى تكون قد منحت مخالفة لأحكام المادتين ٢ ، ٣ من هذا القانون وتقوم الإدارة بإلغاء هذه البراءات متى تقدم لها حكم بذلك حائز لقوة الشيء المقضى به .

وينجوز للمحكمة أن تحكم بناء على طلب إدارة براءات الاختراع أو بناء على طلب ذوى الشأن بإضافة أى بيان للسجل قد أغفل تدوينه به أو بتعديل أى بيان وإردفيه غير مطابق للحقيقة أو بحذف أى بيان دون به بغير وجه حق .

مادة ٣٦ : إذا لم يستغل الاختراع فى مصر فى السنتين التاليتين لمنح رخصة إجبارية به جاز لكل ذى شأن أن يطلب الى إدارة براءات الاختراع إلغاء البراءة الممنوحة عنه .

الباب الثانى

الرسوم والنماذج الصناعية

مادة ٣٧ : فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون يعتبر رسماً أو نموذجاً صناعياً كل ترتيب للخطوط أو كل شكل جسم بألوان أو بغير ألوان لاستخدامه فى الانتاج الصناعى بوسيلة آلية أو يدوية أو كيميائية .

مادة ٣٨ : يعد بوزارة التجارة والصناعة سجل يسمى « سجل الرسوم والنماذج الصناعية » تسجل فيه الرسوم والنماذج الصناعية وجميع البيانات المتعلقة بها وفقاً لأحكام هذا القانون والقرارات التى تصدر تنفيذاً له .

مادة ٣٩ : يقدم طلب تسجيل الرسم أو النموذج الى ادارة الرسوم والنماذج الصناعية بالأوضاع والشروط المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

ويجوز أن يشتمل الطلب على عدد من الرسوم أو النماذج لا يتجاوز الخمسين بشرط أن تكون في مجموعها وحدة متجانسة .

مادة ٤٠ : لا يجوز رفض طلب التسجيل الا لعدم استيفائه الأوضاع والشروط المشار اليها في المادة السابقة .

يجوز لطالب التسجيل أن يتظلم من قرار ادارة الرسوم والنماذج الصناعية أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٦ ، كما يجوز له التظلم من قرار هذه اللجنة أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة وهذا وذلك في ظروف ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه بقرار الادارة أو اللجنة .

مادة ٤١ : تعطي ادارة الرسوم والنماذج الطالب بمجرد التسجيل شهادة تشتمل على البيانات الآتية :

أولا : الرقم المتتابع للطلب وتاريخه .

ثانيا : عدد الرسوم والنماذج التي يشتمل عليها الطلب وبيان المنتجات الصناعية المخصصة لها .

ثالثا : اسم المالك لقبه وجنسيته ومحل اقامته .

وتبدأ آثار التسجيل من تاريخ تقديم الطلب اذا كان مستوفيا للاشتراطات القانونية . يعلن التسجيل وفقا للأوضاع التي تقررها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٤٢ : لكل شخص أن يطلب مستخرجات أو صورا من السجل .

مادة ٤٣ : لا يكون نقل ملكية الرسم أو النموذج حجة على الغير الا بعد التأشير به في السجل ونشره بالكيفية التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٤٤ : مدة الحماية القانونية المترتبة على تسجيل الرسم أو النموذج خمس سنوات تبدأ من تاريخ طلب التسجيل . ويمكن أن تستمر الحماية مدتين جديدتين على التوالي إذا قدم مالك الرسم أو النموذج طلبا بالتجديد خلال السنة الأخيرة من كل مدة وذلك بالكيفية التي تبينها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

وتقوم إدارة الرسوم والنماذج الصناعية في خلال الشهر التالي لانتهاء مدة الحماية باخطار المالك كتابة بانتهاء المدة . فإذا انقضت الثلاثة الأشهر التالية لتاريخ انتهاء مدة الحماية دون أن يقدم المالك طلب التجديد قامت الإدارة من تلقاء نفسها بشطب التسجيل

مادة ٤٥ (١) : يدفع عند تقديم طلب تسجيل الرسم أو النموذج وكذلك عند تقديم طلب التجديد رسم قدره مائتان وخمسون قرشا ولا يرد هذا الرسم بأية حال .

مادة ٤٦ : لكل ذي شأن أن يطلب من محكمة القضاء الإداري شطب تسجيل الرسم أو النموذج إذا لم يكن جديدا وقت التسجيل أو إذا تم التسجيل باسم شخص غير المالك الحقيقي للرسم أو النموذج . وتقوم إدارة الرسوم والنماذج الصناعية بهذا الشطب متى تقدم لها حكم بذلك حائز لقوة الشيء المقضي به .

مادة ٤٧ : شطب التسجيل أو تجديده يجب النشر عنه وفقا للأوضاع التي تقررها اللائحة التنفيذية .

الباب الثالث : أحكام مشتركة

الفصل الأول : الجرائم والجزاءات

مادة ٤٨ : يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين :

(١) كل من قلد موضوع اختراع منحت عنه براءة وفقا لهذا القانون .

(١) معدلة بالقانون رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٥٥ .

(٢) كل من قلد موضوع رسم أو نموذج صناعى تم تسجيله وفقا لهذا القانون .

(٣) كل من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو استورد من الخارج أو حاز بقصد الاتجار منتجات مقلدة أو مواد عليها رسم أو نموذج صناعى مقلد مع علمه بذلك متى كان الاختراع أو الرسم أو النموذج مسجلا في مصر .

(٤) كل من وضع بغير حق على المنتجات أو الاعلانات أو العلامات التجارية أو أدوات التعبئة أو غير ذلك بيانات تؤدي الى الاعتقاد بحصوله على براءة اختراع أو بتسجيله رسما أو نمودجا صناعيا .

مادة ٤٩ : (١) يجوز لصاحب براءة الاختراع أو الرسم أو النموذج أثناء نظر الدعوى الادارية أو الجنائية أن يستصدر من رئيس محكمة القضاء الادارى أمرا باتخاذ الاجراءات التحفظية وخاصة أعداد وصف تفصيلى عن منتجات أو البضائع المقلدة والآلات والأدوات التى استخدمت أو قد تستخدم فى ارتكاب الجريمة والبضائع المستوردة من الخارج اثر ورودها وبحجز هذه الأشياء عند الاقتضاء ، على الا يوقع الحجز الا بعد أن يقدم الطالب كفالة تكفى لتعويض المدعى عليه اذا ما ثبت أنه غير محق فى دعواه .

ويجوز لصاحب براءة الاختراع أو الرسم أو النموذج أن يستصدر الأمر باتخاذ ما تقدم من الاجراءات قبل رفع أية دعوى ادارية أو جنائية ويجب عليه فى هذه الحالة أن يقوم برفع دعواه الادارية أو المباشرة أو بتقديم شكواه للنياابة العامة فى ظرف ثمانية ايام - عدا مواعيد المسافة - من تاريخ تنفيذ الأمر والا بطلت هذه الاجراءات من تلقاء نفسها .

(١) معدلة بالقانون رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٥٥ .

ويرفع صاحبة الشأن طلبه باتخاذ هذه الاجراءات بعريضة مشفوعة بشهادة رسمية دالة على تسجيل الاختراع أو الرسم أو النموذج الصناعى . ويجوز عند الاقتضاء أن يشمل الأمر الصادر باتخاذ هذه الاجراءات ندب خبير أو أكثر لمعاونة المحضر فى تنفيذه .

مادة ٥٠ : يجوز لمحكمة القضاء الادارى والمحكمة الجنائية أن تحكم بمصادرة الأشياء المحجوزة أو التى تحجز فيما بعد لاستئصال ثمنها من الغرامات أو التعويضات أو للتصرف فيها بأية طريقة أخرى تراها المحكمة مناسبة . كما أن لها أن تأمر باتلافها عند الاقتضاء ، ولها أن تأمر بكل ما سبق حتى فى حالة الحكم بالبراءة لعدم توافر القصد الجنائى . ويجوز للمحكمة أيضا أن تأمر بنشر الحكم فى جريدة واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه .

مادة ٥١ - تعتبر الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون هى والجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية وفى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس جرائم متماثلة فى العود .

الفصل الثانى : أحكام ختامية

مادة ٥٢ : ينص فى اللائحة التنفيذية لهذا القانون على الأحكام التى تكفل الحماية المؤقتة للاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية المعروضة فى المعارض الأهلية أو الدولية التى تقام فى مصر أو فى أحد البلاد التى تعامل مصر معاملة المثل .

ويصدر بتعين هذه المعارض قرار من وزير التجارة والصناعة .

مادة ٥٣ : اذا قدم طلب للحصول على براءة اختراع فى أحد البلاد التى تعامل مصر معاملة المثل يجوز لذى الشأن أو لمن آلت اليه حقوقه أن يقدم طلبا لإدارة البراءات عن هذا الاختراع بالأوضاع والشروط المنصوص عليها فى هذا القانون وذلك فى خلال سنة من تاريخ تقديم الطلب فى البلد الأجنبى . واستثناء من حكم المادة الثالثة من

هذا القانون لا يؤثر فى طلب البراءة نشر وصف الاختراع أو استعماله أو تقديم طلب آخر عنه فى خلال المدة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة .
ويسرى حكم هذه المادة على الرسوم والنماذج الصناعية ، على أن تكون المدة ستة أشهر من تاريخ تقديم طلب التسجيل فى البلد الأجنبى وذلك مع عدم الاخلال بحكم المادة ١١ .

مادة ٥٤ : لا يخل بحقوق مالك البراءة استخدام الاختراع فى وسائل النقل البرى والبحرى والجوى التابعة لاحدى البلاد التى تعامل مصر معاملة المثل وذلك فى حالة وجودها فى مصر بصفة مؤقتة أو عارضة .

مادة ٥٥ : تنطبق أحكام هذا القانون على الاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية التى تتمتع بالحماية القانونية وقت العمل به ، بشرط تقديم طلب براءة اختراع أو طلب تسجيل الرسم أو النموذج فى خلال سنتين من ذلك التاريخ . وتدخل مدة الحماية السابقة فى مدة الحماية التى تخولها أحكام هذا القانون .

مادة ٥٦ : لا يجوز لموظفى « إدارة براءات الاختراع » أو « إدارة الرسوم والنماذج الصناعية » أن يقدموا بالذات أو بالواسطة طلبات للحصول على براءات الاختراع أو طلبات تسجيل الرسوم أو النماذج الصناعية الا بعد مضي ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ تركهم الخدمة بالادارة .

مادة ٥٧ : يصدر وزير التجارة والصناعة لائحة تنفيذية ببيان الأحكام المتعلقة بتطبيق هذا القانون ، وتنص هذه اللائحة بوجه خاص على ما يأتى :

(١) تنظيم إدارة براءات الاختراع وإدارة الرسوم والنماذج الصناعية وأمساك السجلات الخاصة بها .

(٢) وضع الشروط والمواعيد المتعلقة بالاجراءات الادارية .

(٣) الأوضاع والشروط المتعلقة بالنشر والاعلان المنصوص عليه فى هذا القانون .

(٤) الرسوم الخاصة بتسليم الصور والشهادات وبمختلف الأعمال والتأشيرات .

مادة ٥٨ : يجوز لذوى الشأن أن يطلبوا تطبيق أحكام الاتفاقيات الدولية الخاصة بالملكية الصناعية التى تكون مصر منضمة اليها اذا كانت أكثر رعاية لمصالحهم من أحكام هذا القانون .

مادة ٥٩ : تلغى من قانون العقوبات الأحكام التى تخالف هذا القانون .

مادة ٦٠ : على وزارة التجارة والصناعة والعدل والحربية والبحرية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر فى ١٦/٨/١٩٤٩ ونشر فى ٢٥/٨/١٩٤٩

القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧

فى شأن التوحيد القياسى

مادة ١ : لا يجوز لأية مصلحة أو مؤسسة عامة أو خاصة أو خاصة وضع مواصفات جديدة على أنها قياسية لخامات أو منتجات صناعية دون الرجوع الى الهيئة المصرية للتوحيد القياسى . وعلى كل مصلحة أو مؤسسة عامة أو خاصة ترغب فى وضع مواصفات قياسية لخامات أو منتجات صناعية أن تتقدم الى الهيئة بطلبها موضحه فيه الغرض من المواصفات المطلوبة والمفاييس والاشتراطات التى ترى تضمينها فى المواصفات القياسية .

ولا تعتبر المواصفات قياسية الا بعد اعتمادها من الهيئة ونشرها فى السجل الرسمى للمواصفات المصرية القياسية .

مادة ٢ : تعتبر جميع المواصفات التى سبق صدورها من أية هيئة مشغلة بالتوحيد غير قياسية مالم تعتمدھا الهيئة المصرية للتوحيد القياسى ونشرھا فى السجل الرسمى للمواصفات المصرية القياسية .

وعلى كل مصلحة أو مؤسسة عامة أو خاصة ترغب فى اعتبار مواصفاتها قياسية أن تتقدم الى الهيئة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون بنصوص المواصفات التى وضعتها أو تتولى تنفيذها أو تخضع لها ويتبع فى شأنها ما تنص عليه المادة السابقة .

مادة ٣ : يستثنى من القيود الواردة بهذا القانون ما ترى القوات المسلحة ضرورة المحافظة على سريته .

مادة ٤ : تنشأ الهيئة المصرية للتوحيد القياسى بقرار من رئيس الجمهورية وتكون لها الشخصية الاعتبارية وميزانية مستقلة .

ومع عدم الاخلال برقابة ديوان المحاسبة لا تخضع الهيئة فى

أنظمتها وحساباتها وشئون موظفيها وإدارة أموالها للقواعد واللوائح
التي تجرى عليها الحكومة .

مادة ٥ : مع عدم الإخلال بتوقيع أية عقوبة أشد يقضى بها قانون
العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب كل من يخالف أحكام المادتين الأولى
والثانية بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها
أو باحدى هاتين العقوبتين .

وإذا حصل بيع الخامات أو المنتجات الصناعية أو طرحها أو عرضها
للابيع على أنها بمواصفات قياسية خلافا للحقيقة فتكون العقوبة الحبس
مدة لا تزيد على ستة أشهر وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو احدى هاتين
العقوبتين ويجوز فى جميع الأحوال الحكم بمصادرة الخامات والمنتجات
محل المخالفة .

مادة ٦ : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويكون له قوة
القانون ولوزير الصناعة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر فى ١٩٥٧/١/٧ . ونشر فى ١٩٥٧/١/١٠

قانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٢
بإصدار قانون تنظيم أعمال الوكالة
التجارية وبعض أعمال الوساطة التجارية (١)

بأسم الشعب :

رئيس الجمهورية :

(المادة الأولى)

يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن تنظيم أعمال الوكالة التجارية
وبعض أعمال الوساطة التجارية .

(المادة الثانية)

تلغى القوانين أرقام ١٠٧ لسنة ١٩٦١ ببعض الأحكام الخاصة
بتنظيم أعمال الوكالة التجارية و ٩٣ لسنة ١٩٧٤ في شأن حق المواطنين
في ممارسة تمثيل الشركات الأجنبية و ١١٧ لسنة ١٩٧٥ في شأن رسوم
القيود في سجلات أعمال الوكالة التجارية ، كما يلغى كل حكم يخالف
القانون المرافق .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد تسعة أشهر
من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ شوال سنة ١٤٠٢ (٢٦ يولية سنة
١٩٨٢) .

حسنى مبارك

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢١/ في ١٩٨٢/٨/٥ .

قانون

تنظيم أعمال الوكالة التجارية وبعض أعمال الوساطة التجارية

الفصل الأول

أحكام عامة

مادة ١ : يقصد بالوكيل التجارى ، فى مجال تطبيق أحكام هذا القانون كل شخص طبيعى أو اعتبارى يقوم بصفة معتادة دون أن يكون مرتبطا بعقد عمل أو عقد تأجير خدمات - بتقديم العطاءات أو بإبرام عمليات الشراء أو البيع أو التأجير أو تقديم الخدمات بأسم ولحساب المنتجين أو التجار أو الموزعين أو بأسمه ولحساب أحد هؤلاء .

كما يقصد بالوسيط التجارى من اقتصر نشاطه ، ولو عن صفقة واحدة على البحث عن متعاقد أو التفاوض معه لاقتناعه بالتعاقد . ولو على غير اعتياد ولمرة واحدة ، أو كان مرتبطا مع المنتج أو التاجر أو الموزع بعقد عمل وكذلك كل من قام بأى عمل من أعمال الوكالة التجارية .

مادة ٢ : مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ فى شأن السجل التجارى تحظر مزاولة أى عمل من أعمال الوكالة التجارية أو الوساطة التجارية إلا لمن يكون أسمه مقيدا فى سجل الوكلاء والوسطاء التجاريين المعد لذلك فى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .

مادة ٣ : لا يجوز أن يقيد فى السجل المشار اليه فى المادة السابقة إلا بعد أن تتوافر فيه الشروط الآتية :

أولا : بالنسبة الى قيد الاشخاص الطبيعيين :

(١) أن يكون مصرى الجنسية . وبالنسبة لمن تجنس بالجنسية المصرية يجب أن يكون قد مضى على اكتسابه هذه الجنسية عشر سنوات على الأقل .

(ب) أن يكون كامل الاهلية .

(ج) أن يكون حسن السمعة ، ولم يسبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مخلة بالشرف أو الامانة أو فى احدى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون أو قوانين الاستيراد ، أو التصدير ، أو النقد ، أو الجمارك ، أو الضرائب ، أو التموين ، أو الشركات ، أو التجارة ، ما لم يكن قد رد اليه اعتباره .

(د) الا يكون قد أشهر إفلاسه ، ما لم يكن قد رد اليه اعتباره .

(هـ) الا يكون من العاملين بالحكومة ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة وشركات ووحدات القطاع العام ويشترط بالنسبة للعاملين السابقين فى هذه الجهات أن يكون قد مضى على تاريخ ترك الخدمة بالاستقالة أو لسبب تأديبى سنتان على الأقل .

(و) الا يكون من أعضاء مجلسى الشعب أو الشورى أو المجالس الشعبية المحلية أو متفرغا للعمل السياسى وذلك طوال مدة العضوية أو التفرغ ما لم يكن مشغولا أصلا بهذا العمل قبل عضويته أو تفرغه .

(ز) الا يكون من الاقارب من الدرجة الأولى لاحد شاغلى المناصب السياسية أو لاحد من الفئات المنصوص عليها فى البند السابق .

(ح) الا يكون من الاقارب من الدرجة الأولى لاحد العاملين من درجة مدير عام فما فوقها ومن فى مستواهم من أعضاء لجان المشتريات أو البيع أو البت فى احدى الجهات المشار اليها بالبند (هـ) .

ثانيا : بالنسبة الى قيد الشركات :

(١) أن يكون مركز الشركة الرئيسى فى مصر .

(ب) أن يكون من أغراضها القيام بأعمال الوكالة أو الوساطة التجارية طبقا لنظامها الاساسى أو عقد تأسيسها .

(ج) أن يكون رأس المال مملوكا بالكامل لشركاء مصريين ، مع

مراعاة مضي عشر سنوات على الاقل فى حالة اكتساب الجنسية المصرية
بطريقة التجنس .

فاذا كان الشريك شخصا اعتباريا فيجب أن يكون مصرى الجنسية
ومملوك أغلب رأس ماله لمصريين أصلاء أو مضى على تجنسهم بالجنسية
المصرية عشر سنوات على الاقل .

(د) أن يكون جميع الشركاء المتضامنين ، أو جميع المديرين
أو أعضاء مجلس إدارة شركات المساهمة بحسب الاحوال ممن تتوفر فى
شأنهم الشروط المنصوص عليها فى (أولا) من هذه المادة .

(هـ) ألا يقل رأس مال شركة الاشخاص عن ٢٠٠٠٠ (عشرين
الف جنيه) ويثبت ذلك من واقع آخر ميزانية قدمتها الشركة الى مصلحة
الضرائب عن السنة المالية السابقة ، أو بتقديم شهادة تفيد ايداع هذا
المبلغ فى أحد البنوك المعتمدة فى حالة بدء نشاط الشركة .

وتعفى من الشرطين (ج) و (د) شركات القطاع العام متى كان
الاستيراد متصلا بنشاطها ، وتعامل الشركات ذات المسئولية المحدودة
معاملة شركات الاشخاص فى تطبيق أحكام هذا القانون .

مادة ٤ : يشترط لقبول طلب القيد فى سجل الوكلاء والوسطاء
التجارىين ما يأتى :

(أ) تقديم عقد الوكالة أو الوساطة التجارية بحسب الاحوال ،
على أن يتضمن العقد طبيعة عمل الوكيل أو الوسيط التجارى ، ومسئولية
أطراف العقد ، ونسب العمولة المقررة ، وشروط تقاضيتها ، وعلى
الاخص نوع العملة التى تدفع بها .

(ب) وبالنسبة للشركات أو الجهات الاجنبية مصدرة التوكيل
يتعين فضلا عن الشروط السابقة أن يكون العقد موثقا بالمغرفة التجارية
المختصة أو الجهة الرسمية التى تقوم مقامها ومصدقا عليه من القنصلية
المصرية المختصة ، وأن يتضمن التزام الشركة أو الجهة الاجنبية بموافاة
هذه القنصلية بكل اتفاق يتضمن تعديلا فى أى بيان من بيانات العقد .

(ج) أن يكون للشركة أو الجهة الأجنبية وكيل تجارى من شركات القطاع العام ما لم ينته هذا التوكيل .

مادة ٥ : تحدد اللائحة التنفيذية ما يلى :

(١) الاجراءات والمستندات الخاصة بالقيد والتجديد والتعديل فى بيانات سجل الوكلاء والوسطاء التجاريين .

(ب) المبالغ التى تؤدى عن القيد والتجديد والتعديل واستخراج الصور من السجلات بما لا تجاوز ما يأتى :

جنيته

١٠٠٠ تأمين يقدم مع طلب القيد .

٥٠٠ رسم القيد لأول مرة .

٢٠٠ رسم تجديد القيد .

٢٠ رسم تعديل بيانات القيد .

١٠ عن الصورة المستخرجة .

ولا يستحق عند الاخطار بحصول الوكيل أو الوسيط التجارى على توكيل آخر خلاف القيد بالسجل الا الرسم المقرر على تعديل بيانات القيد .

كما يستحق رسم واحد عقد تجديد القيد ولو تضمن القيد أكثر من توكيل .

ولا يؤدى الوسيط التجارى متى كان مرتبطا مع المنتج أو التاجر أو الموزع بعقد عمل الا نصف المبالغ التى تقرر بالتطبيق لاحكام هذه المادة .

مادة ٦ : يجدد القيد كل خمس سنوات من تاريخ القيد أو من تاريخ آخر تجديد ، على أن يقدم الطلب خلال التسعين يوما المصابقة لانتهاء المدة ، ومع ذلك يقبل الطلب اذا قدم خلال التسعين يوما التالية لانتهاء المدة اذا قام الطلب بسداد الرسم فى هذه الحالة مضاعفا .

ويشطب قيد الوكيل أو الوسيط فى حالة عدم تقديم طلب التجديد خلال التسعين يوما المشار اليها .

مادة ٧ : لا يجوز للشركات أو المنشآت الاجنبية انشاء مكاتب خدمات علمية أو فنية أو استشارية أو غيرها الا اذا كان لهذه الشركات أو المنشآت وكيل تجارى فى مصر طبقا لاحكام هذا القانون .

ولا يجوز لهذه الشركات والمنشآت أو مكاتبها المشار اليها بالفقرة السابقة ممارسة أى عمل من أعمال الوكالة أو الوساطة التجارية الا من خلال وكيل أو وسيط تجارى مقيد بالسجل المنصوص عليه فى المادة (٢) .

مادة ٨ : يشترط لانشاء المكاتب المشار اليها فى المادة السابقة الحصول على موافقة وزارة الاقتصاد التى تعد سجلا خاصا تقيّد به هذه المكاتب .

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المبالغ التى تؤدى عن القيد والتجديد وتعديل البيانات فى هذا السجل والعملة التى تدفع بها هذه المبالغ بما لا يجاوز ما يأتى :

جنيه

- ١٠٠٠ تأمين يقدم مع طلب القيد .
- ٥٠٠ رسم القيد .
- ٢٠٠ رسم تجديد القيد .
- ٢٠ رسم تعديل بيانات القيد .

الفصل الثانى

التزامات الموكلين والوكلاء والوسطاء التجاريين وغيرهم

مادة ٩ : يسرى على جميع الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين والمنشآت من المنتجين أو التجار أو الموزعين ، فى تعاملهم مع الوكلاء التجاريين ، والوسطاء التجاريين ، الاحكام المنظمة لقواعد الخصم لحساب الضريبة وتوريدها والعقوبات المترتبة على مخالفة هذه الاحكام والمنصوص عليها فى قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم

١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، وذلك بالنسبة لجميع المبالغ التي يدفعونها للوكلاء التجاريين أو الوسطاء التجاريين ، سواء على سبيل العمولة أو السمسرة أو المكافأة أو تحت أى مسمى آخر .

وتنظيم اللائحة التنفيذية للقانون اجراءات الاخطار ومواعيد واجراءات توريد المبالغ المخصومة تحت حساب الضريبة .

فاذا لم يتم خصم النسبة المشار اليها بالفقرة الاولى من هذه المادة التزمت الجهة التى لم تقم بذلك بأدائها الى مصلحة الضرائب دون الاخلال بحق هذه الجهة فى الرجوع بها على الملتزم بالضريبة .

فاذا لم يتم خصم النسبة المشار اليها بالفقرة الاولى من هذه المادة التزم من أدى هذه المبالغ بأداء الضرائب والغرامات والتعويضات المستحقة عنها على وجه التضامن مع الوكيل أو الوسيط التجارى .

مادة ١٠ : يتعين على الوكيل التجارى أن يقوم بموافاة الادارة المختصة بسجل الوكلاء والوسطاء التجاريين بكل تعديل فى البيانات الخاصة بالتوكيل أو التوكيلات التجارية المسندة اليه وعلى الاخص بأى تعديل أو اتفاق منقصل خاص بنسبة العمولة أو مقدارها وذلك خلال ثلاثين يوما على الاكثر من تاريخ حصول التعديل .

فاذا حصل الوكيل التجارى على توكيل آخر خالف المقيّد تعين قيد التوكيل الجديد بالسجل المشار اليه بالمادة (٢) قبل ممارسة العمل استنادا الى هذا التوكيل .

مادة ١١ : يلزم الوكيل التجارى بامساك دفاتر منتظمة تتضمن بيانات صحيحة ، ويتعين أن يقيد بها العمليات التى تستحق له والبنوك المودعة بها .

كما يلتزم بإخطار الادارة المختصة بسجل الوكلاء والوسطاء التجاريين عند التوقف عن ممارسة نشاط الوكالة التجارية خلال ثلاثين يوما من تاريخ التوقيع .

وفى هذه الحالة يرد له مبلغ التأمين .

مادة ١٢ : يتعين على من يقوم بأى عمل من أعمال الوساطة التجارية أن يقوم باخطار مصلحة الضرائب بكل المبالغ التى تم الوفاء بها مقابل ذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ الوفاء :

مادة ١٣ : على وزارات الحكومة ومصالحها ووحداته المحكم المحلى والهيئات العامة وشركات ووحدات القطاع العام اذا تكشف لها خلال ممارسة اختصاصها أو نشاطها قيام وكالة تجارية أو توفر عمل من أعمال الوساطة التجارية ، أن توافى مصلحة الضرائب بذلك خلال ثلاثين يوما ، مع بيان شخص الوكيل أو الوسيط التجارى ، والعمل الذى قام به ، والمبالغ التى يكون قد تقاضاها وعلى العموم بكافة ما يتوافر لها من بيانات فى هذا الشأن .

الفصل الثالث

احكام خاصة بالتعاقدات التى تبرمها الحكومة والقطاع العام

مادة ١٤ : على وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات المحكم المحلى والهيئات العامة وشركات ووحدات القطاع العام أن تراعى فيما تضعه من شروط لتعاقداتها أن ينص فى العطاء على مقدار العمولة أو السمسرة المقرر دفعها للوكيل التجارى أو احد وسطاء التجارة فى حالة رسو العطاء ، وشخص أو أشخاص من يتقاضونها ، مع وجوب ايداع هذه المبالغ لحساب اصحاب الحق فيها فى أحد البنوك العاملة بجمهورية مصر العربية والخاضعة لاشراف البنك المركزى وبالعملة المتفق عليها بين الاطراف .

ويجوز للجهات المشار اليها بالفقرة الاولى من هذه المادة أن تنص على انقاص العطاء أو زيادته ، بحسب الأحوال ، بمقدار العمولة أو مقابل الوساطة بالمقدر ووفق الشروط التى يتفق عليها .

مادة ١٥ : يجب أن تتضمن العقود المبرمة بين جهة من الجهات المشار اليها بالفقرة الاولى من المادة السابقة وبين أية جهة اجنبية النص على التزام هذه الجهة الاجنبية باخطار الجهة المتعاقدة بكل المبالغ التى تستحق عليها بمناسبة هذا التعاقد ايا كان مسما هذا المبلغ ، لوكيل

تجارى أو أحد وسطاء التجارة أو أى شخص آخر أيا كانت صفته ،
وسواء كان الاستحقاق سابقا على إبرام العقد أو مرتبطا به أو لاحقا
عليه ، وعلى أنه إذا لم تقم الجهة الاجنبية بهذا الاخطار ، التزم بأداء
الضرائب والغرامات والتعويضات المستحقة عنها على وجه التضامن مع
من قبض هذه المبالغ .

الفصل الرابع تنظيم المساءلة

مادة ١٦ : دون الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر
يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة
جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من
مارس مهنة الوكالة التجارية أو قام بعمل من أعمال الوساطة التجارية دون
أن يكون مقيدا بالسجل المشار اليه بالمادة (٢) من هذا القانون .

ويخفض الحد الاقصى للعقوبة الى النصف فى حالة مخالفة حكم
الفقرة الثانية من المادة (١٠) من هذا القانون ، ويترتب على صدور
الحكم الغاء القيد وسقوط الحق فى استرداد التأمين .

مادة ١٧ : دون الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر ،
يعاقب بذات العقوبة المنصوص عليها بالفقرة الاولى من المادة السابقة
كل من تم قيده أو تجديد قيده بالسجل المشار اليه بالمادة (٢) من
هذا القانون ، بناء على بيانات غير صحيحة تعمد ذكرها بشأن توافر
شروط القيد بهذا السجل والمنصوص عليها بالمادة (٣) من هذا
القانون فى حقه .

ويترتب على صدور الحكم بالادانة الغاء القيد وسقوط الحق فى
استرداد التأمين .

مادة ١٨ : اذا مارس الوكيل أو الوسيط التجارى العمل بعد
زوال أحد الشروط المنصوص عليها بالمادة (٣) من هذا القانون مع علمه
بذلك ، عوقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على
خمسة الاف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

ويترتب على صدور الحكم بالادانة الغاء القيد وسقوط الحق في استرداد التأمين .

مادة ١٩ : اذا وقعت احدى الجرائم المشار اليها بالمواد ١٦ ، ١٧ ، ١٨ من هذا القانون من احدى الشركات عوقب الشريك المتضامن أو المدير أو عضو مجلس الادارة المسئول بحسب الاحوال بالعقوبات المنصوص عليها بهذه المواد .

مادة ٢٠ : تنشر الاحكام الصادرة في الجرائم المنصوص عليها بالمواد ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، من هذا القانون باحدى الجرائد اليومية ، بالنفرة التي تعدها الادارة المختصة بسجل الوكلاء والوسطاء التجاريين ، على نفقة المحكوم عليه .

مادة ٢١ : اذا خالف الوكيل التجارى احكام الفقرة الاولى من المادة (١٠) من هذا القانون سقط حقه في التأمين وعليه ان يؤدي تأمينا مضاعفا خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره بسقوط حقه في التأمين بكتاب موصى عليه بعلم الوصول على آخر عنوان له اخطر به الادارة المختصة بالسجل المشار اليه بالمادة (٢) من هذا القانون .

وفي حالة تكرار المخالفة لحكم الفقرة الاولى من المادة (٢٠) من هذا القانون يلغى القيد بقرار من وزير الاقتصاد ويسقط الحق في استرداد التأمين المضاعف .

مادة ٢٢ : يلغى قيد الوكيل أو الوسيط التجارى بقرار مسبب يصدره وزير الاقتصاد في الاحوال الآتية :

(١) مخالفة احكام الفقرة الاولى من المادة (١٠) أو الفقرة الاولى من المادة (١١) أو المادة (١٢) ، من هذا القانون ، و يترتب على الغاء القيد في هذه الحالة سقوط الحق في استرداد التأمين .

(ب) اذا فقد الوكيل أو الوسيط التجارى شرطا من شروط القيد في سجل الوكلاء التجاريين .

(ج) في حالة وفاة الشخص الطبيعي أو انقضاء الشخص الاعتباري .

مادة ٢٣ : لا يجوز لمن صدر ضده حكم فى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون أن يعمل بأية صفة كانت لدى منشأة أو شركة تمارس أعمال الوكالة أو الوساطة التجارية كما لا يجوز إعادة قيد من الغى قيده بسجل الوكلاء والوسطاء التجاريين بالتطبيق لاحكام المادتين ٢١ ، ٢٢ من هذا القانون الا بعد مضى خمس سنوات على الاقل من تاريخ الغاء القيد ، ولا يجوز له خلال هذه المدة أن يعمل بأية صفة كانت بمنشأة أو شركة تمارس أعمال الوكالة أو الوساطة التجارية أو أن يشترك فى تأسيس أو ادارة شركة من الشركات التى تمارس أعمال الوكالة أو الوساطة التجارية .

مادة ٢٤ : يعاقب تأديبيا العامل المسئول عن مخالفة حكم انابة (١٣) من هذا القانون .

فاذا ثبت ان المخلفة عمدية وبالتواطؤ مع الوكيل أو الوسيط التجارى التزم العامل مع الوكيل أو الوسيط التجارى بالتضامن ، بما يستحق من مبالغ الضريبة والتعويضات والغرامات كل ذلك مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها بقانون آخر .

الفصل الخامس

أحكام ختامية

مادة ٢٥ : يتعين على الوكلاء التجاريين وعلى المكاتب المشار اليها بالمادة (٧) من هذا القانون القائمين بالعمل عند نفاذ هذا القانون اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها به للقيد فى السجلات المعدة لذلك خلال المدة التى تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٦ : يكون للعاملين القائمين على تنفيذ أحكام هذا القانون الذى يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بعد الاتفاق مع الوزير المختص صفة مأمورى الضبط القضائى للكشف عن المخالفات التى تقع لاحكامه أو لاحكام اللائحة التنفيذية له .

مادة ٢٧ : تراعى سرية البيانات التى يتضمنها سجل الوكلاء والوسطاء التجاريين ولا يجوز لغير القائمين على تنفيذ أحكام هذا القانون

الاطلاع عليها ، وعلى كل من أطلع بحكم وظيفته على السجل أو البيانات المتعلقة به أو المكاتبات بين طالبي القيد أو تعديل البيانات أو التجديد وبين الإدارة المختصة بالسجل المشار اليه بالمادة (٢) من هذا القانون أو بين هذه الإدارة والوكلاء أو الوسطاء التجاريين أن يراعى السرية الذي تتوفر لهذه البيانات والمعلومات ويعاقب كل من يخالف ذلك بالعقوبة المنصوص عليها بالمادة ٣١٠ من قانون العقوبات .

مادة ٢٨ : تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، خلال أربعة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وتتضمن على وجه الخصوص تحديد سريان القيد بحيث لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات .

كما تتضمن الجزاءات التي يترتب على مخالفة أحكامها بما لا يجاوز عقوبة الغرامة بحد أقصى مائة جنيه كما تحدد الحالات التي يجوز فيها بقرار من وزير الاقتصاد شطب القيد بالسجل المشار اليه في المادة (٢) لمدة لا تجاوز ثلاث سنوات .

أهم المراجع

- ١ - الدكتور رؤوف عبيد : شرح قانون العقوبات التكميلي - جرائم الأشخاص والأموال *
- ٢ - الدكتور مأمون سلامة : قانون العقوبات القسم الخاص *
- ٣ - الأستاذ إبراهيم السحماوى : موسوعة التشريعات الجنائية *
- ٤ - الدكتور حسن صادق المرصفاوى : قانون العقوبات القسم الخاص *
- ٥ - التشريعات الجنائية الخاصة للمؤلف *
- ٦ - الموسوعة الذهبية للأستاذين حسن القكهانى وعبد المنعم حسنى *
- ٧ - مجموعة المبادئ القانونية التى أصدرتها المحكمة الإدارية العليا فى خمسة عشر عاما بالإضافة الى العديد من المراجع اشير اليها فى حينها *

الفهرس

الصفحة

الموضوع

الباب الأول

جرائم الغش والتدليس

٣

مبحث تمهيدى

٣

تطور التشريعات :

الفصل الأول

نصوص قانون الغش والتدليس معلقا عليها

المبحث الأول

نصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع

الغش والتدليس المعدل بالقوانين ارقام ٨٣

لسنة ١٩٤٨ و ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ و ٥٢٢ لسنة

١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ و ١٠٦ لسنة ١٩٨٠

٦

مادة (١)

٩

الشرح والتعليق وأحكام القضاء

١٠

تعريف البضاعة

١١

المقصود بالخداع

١١

توجيه الخداع

١٢

محل التدليس أو خداع المتعاقد معه

١٣

الشروع فى الخداع

١٣

أحكام النقض

٢٢

الركن المادى للجريمة

٢٢

مادة (٢)

٢٤	الشرح والتعليق
٢٦	يلزم الغش نشاط ايجابي
٢٧	لا يشترط الاضرار بالصحة
٢٧	التسوية بين البيع والطرح والعرض للسلعة
٢٨	ماهية العرض للبيع والطرح له
٢٩	أهم القضاء

متى تتحقق جريمة تزيف البضاعة أو غشها
 - غش الألبان - فله مقدار نسبة الدسم في
 اللبن لا تعد غشاً - متى تتحقق جريمة غش
 اللبن - عدم تحقق جريمة عرض لبن مغشوش
 للبيع إلا إذا ثبت أن المتهم هو الذي ارتكب فعل
 الغش أو كان عالماً به - غش الألبان - افتراض
 العلم بالغش لدى البائع - إضافة مادة غريبة
 إلى اللبن - متى يكون العرض للبيع شروعا
 في الغش معاقبا عليه - العلم بغش البضاعة
 المعروضة للبيع موضوعي - وجوب
 استظهار الحكم بالأدانة ركن العلم بالغش
 - غش - افتراض العلم به - اثبات الحكم خلط
 الشاي بقشر عدس - دليل على غشه
 أحكام نقض لم تنشر بشأن الغش

٤٩

٥٥

مادة (٣)

٥٦	الشرح والتعليق
٥٧	القصد الجنائي
٥٧	العقوبة المشددة
٥٨	نشر الحكم

- ٥٨ مادة (٣ مكررا)
- ٥٨ الشرح والتعليق
- جناية اصابة شخص بعاهة مستديمة نتيجة تناوله
- ٥٩ مادة مغشوشة
- ٥٩ جناية وفاة شخص نتيجة تناوله مواد مغشوشة
- ٥٩ ضرورة نشر الحكم في جميع الاحوال
- ٥٩ مادة (٤)
- ٥٩ الشرح والتعليق
- قرار وزير التموين رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٨١ بالزام
- مستوردي السلع الغذائية بأثبات تاريخ الانتاج
- ٦١ وتاريخ انتهاء الصلاحية على كل وحدة
- قرار وزير التموين رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٢ بحظر
- تداول السلع الغذائية المستوردة المغلبة والمجمدة
- والسرعة السلف الغير مبني عليها تاريخ الاساج
- ٦٣ وتاريخ انتهاء الصلاحية
- ٦٧ قرار وزير التموين والتجارة رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٨٢
- قرار وزير الصحة رقم ٤١ لسنة ١٩٨٤ بشأن
- تفويض مدير عام الشئون الصحية بيور سعيد
- صلاحية وكيل الوزارة للشئون الوقائية بالنسبة
- لاجراء فحص رسائل المواد الغذائية المستوردة
- ٦٨ والافراج الصحي
- قرار وزارى رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٤ بشأن تفويض
- ٦٩ بيور سعيد بفحص رسائل المواد الغذائية
- قرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٤
- ٧٠

الصفحة	الموضوع
٧١	مادة (٥)
٧١	الشرح والتعليق
٧١	مادة (٦)
٧٢	الشرح والتعليق
٧٣	أحكام القضاء
٧٤	مادة (٧)
٧٤	الشرح والتعليق
٧٤	المصادرة في جريمة الخداع
٧٤	المصادرة في جرائم الغش
٧٥	أحكام القضاء
٧٧	مادة (٩)
٧٧	الشرح والتعليق
٧٨	مادة (١٠)
٧٨	الشرح والتعليق وأحكام القضاء
٨٣	مادة (١١ ، ١٢)
٨٤	دخول المتاجر والمخازن والمصانع
٨٥	قواعد أخذ العينات والأخطار بنتيجة تحليلها
٨٦	أحكام القضاء

النصوص الخاصة بأخذ العينات وميعاد التحليل وإعلان صاحب الشأن بنتيجته لا يترتب على مخالفتها بطلان ادانة المتهم بالغش أخذا بما جاء

بتقرير التحليل من وجود رواسب بالعينة دون
فجواه قصور - أمثلة لتسبيب معيب

٩٣ مادة (١٣ و ١٤ و ١٥)

المبحث الثاني

٩٤ تسبيب الاحكام في جرائم الغش

عدم بيان الحكم الدليل الذي استخلص منه ثبوت
العلم بالغش - قصور - استناد المحكمة في ثبوت
علم المتهم بالغش على مجرد كونه من التجار
- قصور - استناد المحكمة في ثبوت علم المتهم
بالغش على ان له مصلحة من ذلك الغش قصور
- استناد المحكمة في ثبوت على المتهم بالغش على
مجرد كونه من التجار - قصور - وجوب استظهار
الحكم بالادانة في جريمة الغش واقعة الغرض او
قصد البيع عدم رد المتهم في قضايا غش الخل
الثلاثة المسندة اليه باعتبار ان الواقعة واحدة
قصور - أمثلة عديدة لقصور في التسبيب
والتسبيب المعيب
احكام نقض لم تنشر

١٠٨

المبحث الثالث

اهم القيود والافصاف بالنسبة لجريمة

١١٥

الغش والتدليس

الفصل الثاني

جناية الاخلال العمدي والغش في

١١٩

عقد التوريد

الموضوع	الصفحة
الغش العمدي	١٢٠
الركن المادي	١٢٠
الركن المعنوي	١٢١
العقوبة	١٢١
استعمال أو التوريد مواد مغشوشة أو فاسدة دون العلم بذلك	١٢٢
أركان الجريمة	١٢٢
الركن المعنوي	١٢٢
العقوبة	١٢٢
أحكام القضاء	١٢٣
أحكام نقض لم تنشر	١٢٩
أحكام المحكمة الإدارية العليا بشأن عقد التوريد	١٣٩

الباب الثاني

القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٦ و ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ والتعليق على نصوصه بأحكام القضاء	١٦١
أحكام القضاء بشأن قانون الأغذية	١٦٦

الباب الثالث

تقليد العلامات والبيانات التجارية	١٧٣
نصوص القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية	١٧٣

الصفحة	الموضوع
	أحكام القضاء بشأن تقليد العلامات والبيانات
١٨٥	التجارية
١٨٥	أحكام النقض الجنائية
٢٠٢	أحكام النقض المدنية
	ملحق بالقوانين والقرارات المتعلقة
	بموضوع هذا الكتاب
٢١٧	القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان
	ومنتجاتها
٢٢١	قرار وزير الصحة بشأن المواصفات والمقاييس
	الخاصة بالألبان
٢٢٩	مرسوم بتنظيم ومراقبة صنع وبيع واستعمال المواد
	الملونة التي تستعمل في تلوين المواد الغذائية
٢٣٣	مرسوم بشأن المياه الغازية ومواصفاتها
٢٣٩	المرسوم الصادر في شأن مواصفات التوابل
٢٤١	قانون بتنظيم صناعة الخل
	قرار رئيس مجلس الوزراء بتنظيم صناعة
٢٤٣	الصابون
٢٤٦	قرار بتنظيم صناعة العسل الأسود
٢٤٨	قرار بتنظيم بيع الملح وتداوله
	القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ بشأن الأسماء
٢٥١	التجارية
٢٥٤	قانون براءة الاختراع
٢٧١	القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي
	القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٢ بشأن تنظيم أعمال
٢٧٢	الوكالة التجارية وبعض أعمال الوساطة التجارية


رقم الايداع بدار الكتب المصرية

١٩٨٥/٣٠٦٠ م

التقييم الدول

٣ - ١٠٠ - ٣٦٧ - ١٧٧

دار الثقافة للطباعة والنشر
٢١ شارع كامل صدقي بالفجالة
تليفون ٩١٦٠٧٦ - القاهرة

 Bibliotheca Alexandrina



1518609